

Distr.: General  
20 April 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١٧ من القائمة الأولية\*

تخطيط البرامج

أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

يقدم تقرير أداء البرامج عرضاً شاملاً لأداء الأمانة العامة في تنفيذ الإنجازات المتوقعة من ١٨٨ برنامجاً فرعياً، استناداً إلى تحقيق النواتج التي صدرت بها تكاليفات، وفقاً لما هو منصوص عليه في الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويتضمن التقرير استعراضاً للدروس المستفادة وللعراقيل التي أعاقت التنفيذ.

ويقدم الفصل الأول عرضاً عاماً للنتائج التي حققتها الأمانة العامة ككل، وإحصاءات موجزة عن تنفيذ النواتج، وبيانات عن الاستفادة من الموارد، إلى جانب تقييم للتقدم المحرز فيما يتصل بطرائق رصد أداء البرامج والإبلاغ عنها في شكل الإدارة على أساس النتائج. ويغطي الفصل الثاني أداء برامج كل باب من الأبواب الثمانية والعشرين الرئيسية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، ويتضمن موجزاً للنتائج على مستوى البرامج ولمعوقات الأداء، يليه استعراض للأداء فيما يتصل بكل من الإنجازات المتوقعة وتنفيذ النواتج.

\* A/61/50 و Corr.1.

\*\* تأخر إنجاز هذا التقرير بسبب تأخر بعض الإدارات في تقديم المواد المتعلقة بها.



وعند التصدي للتصدي المتمثل في التوفيق بين ضرورة الإبلاغ عن أداء البرامج بصورة أكثر تفصيلاً، من ناحية، والقيود التي يشكلها حجم التقرير المطبوع، من الناحية الأخرى، توسع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الممارسة التي بدأها في تقرير أداء البرامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بإنتاج نسخة مطبوعة موجزة ونسخة إلكترونية مزودة بوصلات مباشرة لوثائق إضافية. وما يميز هذا التقرير هو الكم الهائل من المعلومات والبيانات المتصلة بالأداء الذي تتيح النسخة الإلكترونية الوصول إليه. ففي حين كان عدد الوصلات المباشرة التي تضمنتها النسخة الإلكترونية من التقرير السابق (A/59/69) أقل من ١٠٠ وصلة، فإن هذا التقرير يتضمن أكثر من ٢٠٠ ١ وصلة مباشرة، تتيح الوصول إلى مختلف الوثائق والتقييمات والموارد المتاحة عبر شبكة الإنترنت وما إلى ذلك، التي يزيد حجمها عدة مرات عن حجم النسخة المطبوعة.

وبالتالي، يمكن للقارئ أن يختار إما أن يقصر استعراضه على الصيغة الموجزة الواردة في النسخة المطبوعة، أو أن يتوسع فيها إلى أي درجة يريدتها من حيث النطاق والعمق والتفصيل باستخدام النسخة الإلكترونية.

والتقدم الملحوظ الذي أحرزته المنظمة في مجالات السلام والأمن الدوليين؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ ودعم تنمية أفريقيا؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي؛ وتعزيز القانون الدولي، ومكافحة المخدرات، ومنع الجريمة؛ ومكافحة الإرهاب الدولي، هو تقدم غني عن البيان. فمعدل تنفيذ النواتج، الذي بلغ ٩١ في المائة، هو أعلى مما تحقق في أي فترة من فترات السنتين السابقتين.

وفي حين تحسّن بدرجة كبيرة انضباط رصد أداء البرامج والإبلاغ عنها، فإن اتساع نطاقه وازدياد تعقيده يبرزان ضرورة إدخال تحسين نوعي على أدواته الرئيسية - وهي نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق - فضلاً عن مواصلة تعزيز القدرات التنظيمية من أجل الإدارة على أساس النتائج، ورصد أداء البرامج وتقييمه، على النحو الذي سلط الأمين العام الضوء عليه في آخر مقترحاته للإصلاح.

## المحتويات

## الصفحة

|     |       |   |
|-----|-------|---|
| ٥   | ..... | مقدمة   |
| ٧   | ..... | أولا - موجز أداء البرامج  |
| ٧   | ..... | ألف - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة                            |
| ٢٣  | ..... | باء - إنجاز النواتج والاستفادة من الموارد   |
| ٤٩  | ..... | جيم - تعزيز الإدارة والرصد والإبلاغ على أساس النتائج                                |
| ٥٤  | ..... | ثانيا - أداء البرامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية                                 |
| ٥٤  | ..... | تصدير   |
|     |       | الأبواب   |
| ٥٦  | ..... | ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات  |
| ٦٨  | ..... | ٣ - الشؤون السياسية   |
| ٧٤  | ..... | ٤ - نزع السلاح  |
| ٨٣  | ..... | ٥ - عمليات حفظ السلام   |
| ٩٠  | ..... | ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                       |
| ٩٤  | ..... | ٨ - الشؤون القانونية  |
| ١٠١ | ..... | ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية   |
| ١٢٥ | ..... | ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية |
| ١٢٨ | ..... | ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                         |
| ١٣٣ | ..... | ١٢ - التجارة والتنمية   |
| ١٤٤ | ..... | ١٣ - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية             |
| ١٤٩ | ..... | ١٤ - البيئة   |
| ١٦٣ | ..... | ١٥ - المستوطنات البشرية   |

|     |       |  |          |
|-----|-------|--|----------|
| ١٧٦ | ..... | منع الجريمة والعدالة الجنائية  | - ١٦     |
| ١٨٠ | ..... | المراقبة الدولية للمخدرات  | - ١٧     |
| ١٩٠ | ..... | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                | - ١٨     |
| ٢٠٤ | ..... | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    | - ١٩     |
| ٢١٦ | ..... | التنمية الاقتصادية في أوروبا   | - ٢٠     |
| ٢٣٠ | ..... | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | - ٢١     |
| ٢٤٧ | ..... | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا                               | - ٢٢     |
| ٢٦١ | ..... | البرنامج العادي للتعاون التقني   | - ٢٣     |
| ٢٦٩ | ..... | حقوق الإنسان   | - ٢٤     |
| ٢٧٦ | ..... | توفير الحماية والمساعدة للاجئين  | - ٢٥     |
| ٢٨٢ | ..... | اللاجئون الفلسطينيون   | - ٢٦     |
| ٢٩٠ | ..... | المساعدة الإنسانية   | - ٢٧     |
| ٢٩٩ | ..... | الإعلام  | - ٢٨     |
| ٣٠٦ | ..... | مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                                   | - ٢٩ ألف |
| ٣٠٩ | ..... | مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                                  | - ٢٩ باء |
| ٣١٤ | ..... | مكتب إدارة الموارد البشرية   | - ٢٩ جيم |
| ٣١٨ | ..... | مكتب خدمات الدعم المركزية  | - ٢٩ دال |
| ٣٢٣ | ..... | الإدارة، جنيف  | - ٢٩ هاء |
| ٣٢٨ | ..... | الإدارة، فيينا   | - ٢٩ واو |
| ٣٣٣ | ..... | الإدارة، نيروبي  | - ٢٩ زاي |
| ٣٣٩ | ..... | الرقابة الداخلية   | - ٣٠     |

## مقدمة<sup>(١)</sup>

١ - يُقدّم هذا التقرير عن أداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). ويتضمن التقرير رؤية عامة عريضة للنتائج المتحققة في المجالات ذات الأولوية التي سُلط الضوء عليها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6/Rev.1 و Corr.1). كما يتضمن معلومات مفصلة عن تنفيذ فرادى الإنجازات المتوقعة، على النحو الذي تثبته مؤشرات الإنجاز وتنفيذ النواتج النهائية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢ - وأيد الأمين العام توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية الداعية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، إلى إجراء مديري البرامج تقييما أوليا للأداء على مستوى البرامج الفرعية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ (انظر A/59/79، الفقرة ٣٤ (أ)). وقد يسرت تلك التقييمات بدرجة كبيرة إعداد هذا التقرير.

٣ - ويتضمن الفصل الأول من التقرير عرضا عاما للنتائج التي أنجزتها الأمانة العامة ككل، وموجزا لإحصاءات وبيانات تنفيذ النواتج فيما يتعلق باستخدام الموارد وتعميم المنظور الجنساني، فضلا عن ملاحظات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن جوانب التقدم في تنفيذ الإدارة القائمة على أساس النتائج. ويغطي الفصل الثاني الأداء البرنامجي لكل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، بما في ذلك موجز للنتائج ومعوقات الأداء على مستوى البرامج، يعقبه عرض عام للأداء المتصل بفرادى البرامج الفرعية وما يرتبط بها من إنجازات متوقعة. ويتضمن التقرير بوجه عام معلومات عن أكثر من ٣٣ ٠٠٠ من النواتج المخططة، و ٩٧٤ من مؤشرات الإنجاز، و ٦٤١ من الإنجازات المتوقعة، و ١٨٨ من البرامج الفرعية (من بينها "التوجيه التنفيذي والإدارة" حيث تُحدد الإنجازات المتوقعة لتلك الفئة) المنفذة ضمن الأبواب الـ ٢٨ الرئيسية التي تتضمنها ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤ - وكان التحدي الرئيسي الذي يواجه إعداد تقرير أداء البرامج منذ الأخذ بنظام الإدارة القائمة على أساس النتائج يتمثل في ضرورة التوفيق بين المتطلبات المتعارضة للإبلاغ عن أداء البرامج بصورة أكثر تفصيلا ومحدودية المساحة المتاحة لتوفيره. وفيما يتعلق بالفترة

(١) تشير علامة النجمة (\*) في شتى أجزاء التقرير إلى أنه يتوافر، من خلال وصلات الربط المباشرة، المزيد من المعلومات المفصلة والتقارير المتصلة بهذا الموضوع، والأدوات والمواقع المتاحة عبر شبكة الإنترنت، في النسخة الإلكترونية من التقرير ([http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004\\_2005.htm](http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004_2005.htm)). ويمكن أيضا الوصول إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ووثائقها ومنشوراتها عبر شبكة الإنترنت من خلال النسخة الإلكترونية.

٢٠٠٤-٢٠٠٥، زاد من تفاقم ذلك التحدي حدوث زيادة كبيرة في نطاق المعلومات التي يمكن الإبلاغ عنها والصادر بها تكاليفات، نتيجة لما يلي: (أ) حدوث زيادة بنسبة ٣٤ في المائة في الإنجازات المتوقعة (من ٤٧٦ إلى ٦٤١ إنجازاً)؛ (ب) إدراج جزء محدد، في كل باب، عن التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة (انظر A/59/16)؛ (ج) توسيع نطاق الإبلاغ ليشمل النتائج المدرجة تحت بند "التوجيه التنفيذي والإدارة"، وفقاً للتعليمات المتعلقة بميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛\* (د) إدراج الإبلاغ عن الباب ٢٣، البرنامج العادي للتعاون التقني، وفقاً لمقترحات الأمين العام (انظر A/59/397، الفقرات ٩٩-١٠٤). ولم تكن زيادة حجم النسخة المطبوعة من التقرير بنفس النسبة خياراً مطروحاً. وكان الحل الفعال الوحيد يتمثل في الأخذ باقتراح لجنة البرنامج والتنسيق الداعي إلى زيادة استخدام الوثائق الإلكترونية من أجل زيادة تحسين التقرير (انظر A/59/16، الفقرة ٣٨).

٥ - وبناء عليه، فإن هذا التقرير، على غرار التقرير السابق، متاح في نسختين - نسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية. وتتضمن النسخة الإلكترونية للتقرير ([http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004\\_2005.htm](http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004_2005.htm)) وصلات ربط مباشرة مع كراسات ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والتعديلات المدخلة عليها، على النحو الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٧٠، وكذلك مع المعلومات المبوبة عن تنفيذ النواتج على مستوى البرامج الفرعية، والوثائق المتصلة بالأداء مثل التقارير السنوية لفرادى البرامج الفرعية، والتقييمات والتقييمات الذاتية، والأدوات المستخدمة عبر شبكة الإنترنت، وقواعد البيانات وما إلى ذلك. والنسخة الإلكترونية معروضة على موقع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على شبكة الإنترنت، وعلى شبكة الأمم المتحدة الداخلية iSeek، كما يتوافر كقرص مضغوط CD-ROM.

٦ - والفارق الحاسم بين النسختين الإلكترونيةين للتقريرين السابق والحالي لأداء البرامج يتمثل في أنه في حين كان التقرير السابق يتضمن أقل من ١٠٠ وصلة ربط مباشرة بوثائق إضافية، فإن التقرير الحالي يتضمن أكثر من ٢٠٠ وصلة. ويوسع ذلك بدرجة هائلة من فرص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأداء البرامج، ويتيح للقارئ أن يحدد نطاق الاستعراض. فإذا كان القارئ يهتم في المقام الأول بالإطلاع على تقارير تتضمن لمحة إجمالية واضحة، فستكفيه النسخة المطبوعة. أما إذا كان يهتم بالإطلاع على أكثر المعلومات المتوافرة شمولاً وتنوعاً وتفصيلاً، فإن هذا الاهتمام يمكن تلبية من خلال دراسة الوثائق التي تشير إليها وصلات الربط المباشرة. وبالتالي، فإن النسخة الإلكترونية من التقرير هي بمثابة بوابة إلى عالم من المعلومات المتعلقة بالأداء يزيد حجمها عدة مرات عما يرد في التقرير المطبوع.

٧ - ويأتي هذا التقرير نتاجاً للتعاون بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومديري البرامج الفنية. ومن خلال نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS)\*، يقدم المديرون تقاريرهم عن أبرز النتائج المتحققة في كل إنجاز من الإنجازات المتوقعة الواردة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فضلاً عن التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة بالنسبة لكل برنامج. وقد تحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تلك التقارير وتطبيقها مع مؤشرات الإنجاز المعتمدة. وكانت هناك شراكتان أحرى اتسمتا بأهمية حاسمة في إنتاج التقرير؛ إحداهما مع شعبة تخطيط البرامج والميزانية\* التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، التي تيقنت من أن خطط نتائج الأداء، أو "الأطر المنطقية"، المخزونة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق مطابقة تماماً لكبراسات الميزانية ولقرار الميزانية النهائي. كما كانت الشعبة شريكاً في بعض الأنشطة التدريبية التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال فترة السنتين. أما الشراكة الرئيسية الأخرى، فكانت مع دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي وفرت خدمات الدعم والصيانة وتطوير النظم بصورة متواصلة فيما يتعلق بنظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، الذي هو بمثابة مستودع مركزي لكل المعلومات المتعلقة بأداء برامج الأمانة العامة.

٨ - وإذ يدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوجيه التشريعي الذي يسعى إلى الجمع بين معلومات الأداء البرنامجي والأداء المالي في تقرير واحد، فإن الجهود المبذولة لبلوغ تلك الغاية لم تكن ناجحة حتى الآن. وستستمر هذه الجهود بهدف إنتاج تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهذا الشكل.

## أولاً - موجز أداء البرامج

### ألف - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

٩ - يستند هذا العرض العام إلى المجالات ذات الأولوية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6/Rev.1، الفقرة ٢٦)، وإلى الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). وهذه الرؤية العامة تسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي أنجزتها الأمانة العامة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك من خلال إنجاز الإنجازات التي أبلغت عنها البرامج في الفصل الثاني أدناه.

### ١ - صون السلام والأمن الدوليين\*

١٠ - منع الصراعات وصنع السلام - ركزت الأنشطة الدبلوماسية التي اضطلع بها الأمين العام وكبار مبعوثيه وممثلوه الخاصون على تيسير حل الصراعات القائمة والمحتملة. وأدت

هذه الأنشطة في كثير من الحالات إلى التخفيف من حدة التوتر ووقف أعمال القتال وتحقيق تسويات سياسية. ففي أفريقيا، مثلاً، اضطلع بأنشطة دبلوماسية في أوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال وغابون وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والكاميرون ونيجيريا والصحراء الغربية. وبالإمكان الإطلاع على تفاصيل نتائجها في تقرير الأمين العام السنويين عن أعمال المنظمة (A/59/1) و(A/60/1).

١١ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية\* الدعم لـ ٢٥ من البعثات السياسية الخاصة والمبعوثين رفيعي المستوى، من بينهم المستشار الخاص الجديد المعني بمنع الإبادة الجماعية. كما قدمت الدعم للاجتماعات والمشاورات العادية لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية، ولخمس بعثات ميدانية قام بها المجلس، ولثماني بعثات قام بها رؤساء لجان الجزاءات، ولأربعة اجتماعات غير رسمية عقدها المجلس في نيروبي.

١٢ - وفي العراق\*، قام الممثل الخاص للأمين العام بتيسير تشكيل حكومة مؤقتة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، تشكلت اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق بعد عملية ترشيح واختيار أشرفت عليها الأمم المتحدة في كافة أنحاء البلد. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، ساعدت الأمم المتحدة في عقد مؤتمر وطني انتخب خلاله مجلس وطني مؤقت. كما لعبت الأمم المتحدة دوراً قيادياً في مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في إدارة الانتخابات التي أجريت بنجاح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقب عقد الجمعية الوطنية الانتقالية في نيسان/أبريل، ساعدت الأمم المتحدة العراق في صياغة دستور دائم وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات لاختيار حكومة دائمة.

١٣ - حفظ السلام وبناء السلام\* - أنشئت عمليات جديدة معقدة في بوروندي والسودان وكوت ديفوار وهايتي. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كان هناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين يخدمون في ١٦ من عمليات حفظ السلام\* والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك بعثتا أفغانستان وتيمور - ليشتي\*. كما ساعدت الأمانة العامة في لجنة بناء السلام\* ومكتب دعم بناء السلام. واکتملت بنجاح ولايتا بعثتي تيمور - ليشتي وسيراليون\*، واططلع بأنشطة متابعة على مستوى مخفض لدعم دوام السلام في البلدين. وساعدت الأمم المتحدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان وبوروندي وليبيريا\*. ففي أفغانستان، ساعدت الأمم المتحدة في تنظيم حملة لتسجيل الناخبين في كافة أنحاء البلد في عام ٢٠٠٤، وفي إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية بعد ذلك. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥، وعقب نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي\* في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أجري بنجاح استفتاء على دستور ما بعد الفترة



الانتقالية، واحتتمت الانتخابات المحلية؛ وشارك أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وصدرت قوانين لإنشاء جيش متكامل وقوة شرطة جديدين؛ واكتملت عملية التجميع. وتم تسجيل الأطراف والحركات المسلحة التي وقعت اتفاق أروشا للسلام والمصالحة باعتبارها أحزابا سياسية، وسهّل تحسّن الأمن عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم. ولكن الكثير من أحكام الاتفاقات لم يُنفذ بعد (كوت ديفوار)\*، أو لم يتحقق قدر كبير من النجاح في التغلب على العقبات (الصحراء الغربية)\*، أو استمرت حالة الجمود (إريتريا وإثيوبيا)\*. وأدت مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام\* إلى الحد من التهديدات التي تشكلها الألغام والذخائر غير المتفجرة في ثمانية من البلدان. واكتملت بعثات الدراسات الاستقصائية لآثار الألغام الأرضية في أرمينيا، وأفغانستان، وإريتريا، والبوسنة والهرسك، والصومال (بوتلاند)، وبدأت في أربعة بلدان أخرى. وأدت الأنباء التي ترددت عن ارتكاب أفراد في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أعمال استغلال وإيذاء جنسية إلى اعتماد سياسة في عام ٢٠٠٥ تقضي بعدم التسامح مطلقا مع هذه الجرائم، وتطبيقها على جميع الأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة. وأنشئت وظائف مستشارين للشؤون الجنسانية في المقر وفي عشر من عمليات حفظ السلام.

١٤ - العلاقات مع المنظمات الإقليمية\* - وُضعت ترتيبات مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، وأقيمت شراكات على صعيد العمليات مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكانت هذه الترتيبات مكتملة لأنشطة تنفيذ الولايات الحاسمة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار وكوسوفو وهاييتي.

١٥ - المساعدة الانتخابية\* - قدمت الأمم المتحدة مساعدتها الانتخابية كجزء من بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية. وبلغ عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء التماسا للمساعدة الانتخابية ٥٩ طلبا بالمقارنة بتقديم ٥٢ طلبا في فترة السنتين السابقة.

١٦ - الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي\* - صدقت أربع دول إضافية من الدول الأعضاء على واحدة أو أكثر من معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي\*، كما أعلنت إحدى المنظمات الحكومية الدولية قبولها للحقوق والالتزامات الواردة في واحدة أو أكثر من تلك المعاهدات، وذلك نتيجة لاستمرار جهود التيسير والمساعدة التي تبذلها الأمانة العامة. كما سنت دولتان إضافيتان من الدول الأعضاء قوانين وطنية تتعلق بالفضاء. وتم توفير التدريب لـ ٢ ٢٣٨ مسؤولا من البلدان النامية على استخدام تكنولوجيات

الفضاء\*، لمساعدتهم على إدماج الحلول القائمة على تكنولوجيات الفضاء لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على الصعيد الوطني. والخبرة المكتسبة من التشجيع على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي تبين ضرورة تقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى الدول الأعضاء بتوفير التوجيه لها فيما يتعلق بإيداع وثائق التصديق.

## ٢ - تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

١٧ - الأهداف الإنمائية للألفية\* - أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية بشكل متزايد محورا للأنشطة المعيارية والتحليلية والتنفيذية وجهود الدعوة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية\*، والتي تضم كلا من الأمانة العامة، بتنسيق من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المنضوية تحت مظلة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأصبح التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يُعد بصورة متزايدة أولوية في أطر سياسات التنمية الوطنية، وهو ما يتبدى في ٦٠ ورقة من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر قُدمت إلى صندوق النقد الدولي\*، والبنك الدولي\*، وتم إعدادها في كثير من الحالات بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة. ويضطلع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بتنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة والدوائر الإحصائية الوطنية، وكذلك الهيئات الإحصائية الدولية والإقليمية من خارج منظومة الأمم المتحدة. ووضِع نظام للرصد والإبلاغ\*، لتتبع مدى التقدم المحرز على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى التقارير الوطنية والإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يتضمن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥\* إحصاءات عن الغايات والمؤشرات المرتبطة بتلك الأهداف. وكان يكمله عدد من التقارير الإقليمية والوطنية\*، التي توفر، إلى جانب جهود بناء القدرات، لوضعي السياسات الحكومية وغيرهم من الجهات المعنية بالتنمية أدوات الرصد اللازمة وآخر التقييمات لتقدم مختلف المناطق صوب تحقيق تلك الأهداف.

١٨ - التنمية المستدامة\* - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتين تركزتتا على الاستعراضات الموضوعية للتقدم المحرز في تحقيق الغايات المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠٠٢، في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، واعتمدت اللجنة قرارات تتعلق بالسياسات بشأن التدابير والخيارات العملية اللازمة للتعجيل بتنفيذ الالتزامات في تلك المجالات. وحضر الدورة الثانية عشرة للجنة أكثر من ١٠٠ وزير مسؤولون عن طائفة واسعة من المجالات، وحضر الدورة الثالثة عشرة أكثر من ٧٥ وزيرا. وأنشئت قاعدة بيانات متاحة عبر شبكة الإنترنت تغطي أكثر من ٣٠٠ شراكة من أجل التنمية المستدامة، وهي تستخدم على نطاق واسع\*. وبالتعاون مع الأمانة المشتركة للجامعة

الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم التوصل إلى موقف عربي موحد في الدورة الثالثة عشرة للجنة. واعتمدت خطة التنفيذ الإقليمية للتنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

١٩ - حماية البيئة\* - بدأ نفاذ العديد من الاتفاقات البيئية، ومنها اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة المستنيرة على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية. وعقد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية ستوكهولم. وصدقت ثلاث من الدول الخمس المطلة على بحر قزوين على اتفاقية حماية البيئة البحرية في بحر قزوين. وأسفرت المفاوضات الجارية بشأن وضع بروتوكول لإجراءات الطوارئ في حالات انسكاب النفط عن التوصل إلى نص اتفق عليه من حيث المبدأ. وأسهمت برامج التدريب القانوني التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إصدار ١٨ بلدا قوانين جديدة لتعزيز التشريعات القائمة أو مواءمتها مع المعايير الدولية. وعزز البرنامج شبكة المؤسسات الشريكة له في أنحاء العالم، التي تشارك في إطاره العالمي للتقييم التعاوني. وازداد استخدام موقع البرنامج على شبكة الإنترنت\* بنسبة تربو على ٧٥ في المائة، حيث وصل إلى ٦,٢ مليون زيارة. وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بدأت جولة ثانية من استعراضات الأداء البيئي\*، كشفت أن بلدين قد نفذوا ٨٠ في المائة من التوصيات السابقة للجنة. وأجرى بلدان آخرا أول استعراض لهما. وكانت هناك ٦٠ حالة تصديق وانضمام جديدة للاتفاقيات البيئية الخمس والبروتوكولات الإثني عشر المرتبطة بها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٠ - التجارة والعملة\* - ازداد عدد مستخدمي نظام إدارة الديون والتحليل المالي\* الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فبلغ ٩٥ مؤسسة في ٦٥ بلدا. واستفاد حوالي ٣٠ بلدا من التدريب في مجال إدارة الديون وإحصاءات الديون ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بالديون. واكتمل إنجاز استعراضات سياسات الاستثمار في البرازيل وبنن والجزائر وسري لانكا وكينيا، وقُدمت مساعدة متابعة لـ ١٢ من البلدان التي أُنجزت استعراضاتها. وأسهم النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية (ASYCUDA) في انضمام إستونيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأبلغت ستة من البلدان التي أقامت النظام لديها عن انخفاض الوقت اللازمة لتخليص البضائع بنسبة تتراوح من ٦٦ إلى ٩٩ في المائة. وقُدمت الخدمات الاستشارية والتدريب لمجموعة كبيرة من البلدان فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات وغير ذلك من القضايا. وكشفت الاستطلاعات عن مستوى عال من الرضا عن معظم منشورات الأونكتاد واستخدامها. وازداد بنسبة ٤٠ في المائة عدد البلدان المنضمة إلى شبكات مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية\*؛ كما أن عدد

الأنشطة التي نفذتها تلك الشبكات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ازداد هو الآخر بأكثر من ثلاث مرات. ووفرت الشبكات ساحة لتفاعل الأعمال التجارية مع مفاوضي التجارة، ولوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المشورة العملية بشأن كيفية الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢١ - النقل - بدأ نفاذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد تم وضع الصيغة النهائية للاتفاق الحكومي الدولي، ومن المنتظر اعتمادها قريباً. كما تم التوقيع على بروتوكول اتفاق النقل عبر الحدود في منطقة الميكونغ دون الإقليمية الكبرى من قبل البلدان الستة المشاركة. واعتمدت استراتيجية وخطة عمل لتطوير نظام دولي متكامل للنقل واللوجستيات في شمال شرق آسيا، ويجري تنفيذه حالياً. وأسهم انضمام ٣٤ من الأطراف المتعاقدة إلى الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن زيادة موافقة تشريعات النقل في منطقة البلدان الأوروبية وما ورائها. وبدأ نفاذ الاتفاق الدولي المتعلق بالسكك الحديدية في المشرق العربي، وتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي.

٢٢ - أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية\* - قدم الدعم لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً\* وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرزت كارثة التسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ جوانب الضعف المحتملة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية. وكان الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية\*، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بمثابة ساحة لتجديد دعم المجتمع الدولي لتلك البلدان.

٢٣ - المستوطنات البشرية\* - أدت الحملات العالمية بشأن تأمين الحيازة\* والإدارة الحضرية\* إلى رفع مستوى الوعي، كما أسفرت في بعض البلدان عن إحداث تغييرات على مستوى السياسات والمؤسسات. واتخذت مبادرات لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وفي مجالي المياه والصرف الصحي، مما ساعد الحكومات على العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ازداد الطلب على الخدمات والأنشطة التنفيذية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، مما أسهم في وضع قواعد وسياسات جديدة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. وجرى تحديد الممارسات الفضلى في تنفيذ البرامج العالمية وغيرها من المبادرات، والترويج لتلك الممارسات. كما جرى التشديد بدرجة أكبر على تعزيز القدرات المؤسسية وأصول الحكم على الصعيد القطري، وكذلك

على القيادة المحلية، وكفالة الإنصاف والاندماج الاجتماعي، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والمياه والصرف الصحي.

٢٤ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز\* على ضمان أن تظل الوقاية أولوية في هذا المجال. وأصبحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاشر منظمة تشارك في رعاية البرنامج المشترك، حيث اعتمدت خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين العائدين واللاجئين وغيرهم من المشردين. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز الجهود التي يبذلها في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرتبط بتعاطي المخدرات\*. ويتعاون البرنامج المشترك مع إدارة عمليات حفظ السلام في بذل الجهود لجعل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية جزءاً من جميع عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أن اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحكم، التي يرأسها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا تزال تواصل تنفيذ جدول أعمالها الطموح الذي يتركز على أفريقيا في ثلاثة مجالات مترابطة ترابطاً حاسماً الأهمية هي: (أ) الآثار المترتبة على استمرار نزيف القدرات البشرية بالنسبة للحفاظ على هياكل الدولة والتنمية الاقتصادية؛ (ب) الجدوى الفنية والمالية والهيكلية للاستفادة من العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية (الرتروفيروسات) كأداة للتخفيف من حدة المرض؛ (ج) تجميع الممارسات الفضلى في ميداني فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحكم في المجالات الإنمائية الرئيسية عند وضع السياسات. وجرى تيسير إجراء المناقشات، واعتمدت تدابير بشأن مؤشر الجهود المبذولة في برامج الإيدز، الذي أفاد أن ٣٩ بلداً أفريقياً قد أنشأت مجالس وطنية تعني بالإيدز ووضعت خططاً استراتيجية وطنية.

### ٣ - تنمية أفريقيا

٢٥ - شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تسع من البعثات التي أوفدت إلى أفريقيا لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ضمن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، وكذلك في بعثتي دعم للمتابعة، وفي ثلاثة بعثات لإجراء استعراضات. وتم إنجاز ما يقرب من ١٩٠ من مبادرات وأنشطة التنسيق والتعاون المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا مع البلدان الأعضاء. واشترك الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توفير التدريب لأكثر من ١٥ ٠٠٠

من موظفي المستويات الوسطى والعليا في المنظمات الإقليمية والقطاعين العام والخاص. غير أن التحدي المحوري ظل يتمثل في كفاءة تكثيف الحكومات الأفريقية جهودها لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، وفي احترام الشركاء الإنمائيين لالتزاماتهم بدعم أفريقيا. ويظل ذلك يمثل نضالا متواصلا، مثلما اتضح في فترة التحضير لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلينيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٦ - وتنفق وكالات الأمم المتحدة كل عام أكثر من ٣,٦ بلايين دولار على السلع والخدمات المخصصة لجهود الإغاثة الإنسانية والتنمية في أفريقيا. ولكن لا يُشترى سوى حوالي ١٠ في المائة من هذه الإمدادات في أفريقيا. ولمعالجة هذه المسألة، نظم مركز التجارة الدولية لقاءات بين موردي ومشتريي سلع الإغاثة في أفريقيا. وخلال فترة السنتين، قُدمت المشورة لـ ١٠٨ مؤسسات أفريقية وجرت زيارتها ومراجعة حساباتها ودعوها لحضور الاجتماعات بين المشتريين والباعة. وتشير المعلومات الأولية المستخلصة من المشاركين إلى أن هذه المبادرة تساعد في زيادة نسبة السلع والخدمات التي تشتريها الأمم المتحدة في أفريقيا. وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم للأفرقة الاستشارية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، كما قدمت خدمات تقنية واستشارية لدعم خطة إدارة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، بما في ذلك تطوير المدخل الشبكي لدليل شؤون الحكم في أفريقيا على شبكة الإنترنت\*. وبينت دراسة استقصائية أن نسبة كبيرة من القراء كانت تقيّمهم لمنشور أفريقيا الجديدة Africa Renewal\* الصادر عن إدارة شؤون الإعلام تقيّمات إيجابية للغاية.

٢٧ - وتوصل المشاركون في المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع\*، الذين يمثلون ٥٣ بلدا، إلى توافق في الآراء بشأن ممارسات الحكم الرشيد ونقاط الضعف في أفريقيا وبشأن التدابير اللازمة لمعالجتها. كما أن جهود تنمية القدرات التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ساعدت ٢٨ حكومة على صياغة سياسات وخطط هياكلها الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات. واستخدم دليل نوع الجنس والتنمية في أفريقيا (AGDI)\* في ١٢ بلدا لتحديد أوجه التفاوت الجنسانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولتحديد مستوى التمكين للمرأة. كما تسهم الأمم المتحدة في تنمية أفريقيا من خلال المفاوضات السياسية، وأنشطة حفظ السلام\*، وبناء السلام\*، والمساعدات الإنسانية، على النحو الوارد وصفه في الفروع الأخرى من هذا العرض العام.

## ٤ - تعزيز وحماية حقوق الإنسان\*

٢٨ - ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان\* ٣٣ من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تبني نهج حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، كجزء لا يتجزأ من أطر التعاون التي تعمل من خلالها، والتي تستمر لمدة خمس سنوات. وقد استجابت المكاتب الستة المستقلة التابعة للمفوضية\* لحالات انتهاك حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة، من خلال القيام بدوري تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقدمت المفوضية المساعدة في تنفيذ ٤٥ برنامجاً في الميدان. كما أن عدد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإداراتها وكياناتها، وكذلك المنظمات الدولية الكبرى الضالعة في البرامج المشتركة وغيرها من ترتيبات التعاون الفنية مع المفوضية، بلغ ٢٢ كياناً بالمقارنة بعددها الذي كان ١٠ كيانات في فترة السنتين السابقة. وثمة تحدٍ يواجهه زيادة تعزيز التنفيذ العملي للحق في التنمية يتمثل في إعطاء مفهوم تعميم مراعاة ذلك الحق بعداً فنياً أقوى، واستحداث أدوات منهجية وتنفيذية محددة، وهو ما يستوجب على المفوضية اكتساب خبرة عملية بدرجة أكبر ومعرفة فنية بالشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات. وينبغي أن تعالج الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً الجوانب العملية للحق في التنمية، ويستحسن أن يتم ذلك من منظور وطني. وكانت الجمعية العامة قد أعربت، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، عن تأييدها لخطة عمل المفوضية (A/59/2005/Add.3)، التي تنوحي تعزيز التعامل مع قضايا حقوق الإنسان على الصعيد القطري. كما تحدد الخطة نقاط عمل من أجل هيئة دائمة موحدة تُنشأ بموجب معاهدة، كي تنظر فيها الدول الأطراف أثناء اجتماعاتها. كما أن المفوضية وسعت من نطاق تعاونها ليشمل المجتمع المدني، وذلك من خلال برامج التعاون التقني المنفذة مع المنظمات غير الحكومية.

## ٥ - التنسيق الفعال للجهود المساعدة الإنسانية\*

٢٩ - عملية النداءات الموحدة\* - شهدت فترة السنتين وقوع كوارث طبيعية واسعة النطاق، من بينها زلزال المحيط الهندي، و كارثة التسونامي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والزلزال القوي الذي ضرب أفغانستان وباكستان والهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ونشأت حالات طوارئ واسعة ومعقدة تركت تأثيرها على ملايين الناس في أوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسودان وكوت ديفوار. وكان الدعم الدولي المقدم لعمليات الإغاثة والإنعاش في البلدان المتضررة من كارثة التسونامي سخياً لدرجة غير مسبوقة. وكان الهدف المنشود من عملية النداءات الموحدة لفترة السنتين يتمثل في تمويل ٦٥ في المائة من النداءات الموحدة بحلول ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٥؛ وكان من المتوقع أن يتجاوز التمويل الفعلي ذلك الهدف. غير أن الأرقام الإجمالية يمكن أن تخفي تفاوتات صارخة. فبعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، لا تتلقى عادة سوى قدر ضئيل من المبلغ المطلوب في عملية النداء الموحد. فعلى سبيل المثال، في النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٤ بلغت حصة جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٨ في المائة، وكوت ديفوار ٣٢ في المائة، وزمبابوي ١١ في المائة، بينما بلغت حصة الكونغو ٣٨ في المائة، وحصة جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥، أيدت الجمعية العامة رفع مستوى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ\*، بما في ذلك زيادة مستوى تمويله ليصل إلى ٥٠٠ مليون دولار، بهدف إعطاء دفعة للاستجابة الطارئة لحالات الكوارث المفاجئة وحالات الطوارئ الجديدة والمستمرة، وكذلك لتوفير الدعم اللازم لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص حاد في التمويل.

٣٠ - الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة - نشط منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنظيم حملات توعية مكثفة لفتت انتباه العالم إلى الأزمات الإنسانية. وخلال فترة السنتين، أصدر المكتب ٤٠٧ من تقارير الحالات و٦٣ نداء، استجابة لـ ١٤٧ من الكوارث الطبيعية والبيئية والتكنولوجية في أنحاء العالم. وجرى تنشيط آلية فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق\*، وإيفاد أفرقة من خبراء إدارة الكوارث للاستجابة لـ ١٢ حالة طوارئ خلال عام ٢٠٠٤ و ١٠ حالات طوارئ، من بينها كارثة التسونامي، خلال عام ٢٠٠٥. واستجابة لزلزال المحيط الهندي و كارثة التسونامي والزلزال الذي وقع في باكستان، كان مسؤولو الأمم المتحدة المكلفون بالتنسيق المدني - العسكري على اتصال بالقوات المسلحة والهيئات الحكومية بشأن توفير الموارد العسكرية لدعم جهود الإغاثة لتلبية الاحتياجات التي تحددها دوائر المساعدات الإنسانية المدنية.

٣١ - وشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في فرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات، حيث أُدمجت الاعتبارات السياسية والأمنية والاعتبارات الخاصة بحفظ السلام في الاستجابة الإنسانية. ولا يزال المكتب يواجه مشاكل في تحديد خبراء الطوارئ الذين يمكن تعيّنهم في وقت قصير للغاية، وذلك على الرغم من وجود قائمة بهؤلاء الخبراء، وفي الحصول على سلطة تعيين موظفيه الميدانيين ونشرهم وإدارة شؤونهم.

٣٢ - وقد أسفرت الجهود التي بذها المكتب في مجال الإعلام والاتصال بوسائط الإعلام عن نشر عشرات من مقالات الرأي ومئات من المقابلات الإعلامية والمقالات الصحفية في كل مناطق العالم. ولدى المكتب ثلاثة مواقع رئيسية على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات وتوفير التقارير والتحليلات لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية: موقع ReliefWeb\*،



والشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات (IRIN)\*، وموقع المكتب (OCHAonline)\*. ووفر المكتب موظفين لـ ١٣ مكتبا إعلاميا ميدانيا، و ٥ مراكز إعلامية معنية بالشؤون الإنسانية في إندونيسيا (سومطرة)، وباكستان، وسري لانكا، والسودان (دارفور)، والنيجر. ولكن اتضحت صعوبة إثارة ما يكفي من الاهتمام الإعلامي العام بمعلومات الإنذار المبكر التي ينتجها المكتب. وكان ذلك واضحا في حالة غزو الجراد لمنطقة الساحل الأفريقية وأزمة الغذاء في النيجر، حيث لم يتمكن المكتب من إثارة استجابة إعلامية وعامة رغم ما بذله من جهود في مجال الإنذار المبكر.

٣٣ - الحد من الكوارث الطبيعية - مع المساعدة التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصبح الآن أكثر من ٤٠ من المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدرج ضمن برامجها تقدم الدعم للجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي في مختلف جوانب الحد من الكوارث الطبيعية. وتم تقديم الدعم للمؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث، الذي اعتمد إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة المجتمعات والأمم على مواجهة الكوارث. ومن خلال تقييمات الكوارث التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونشر المعلومات، بما في ذلك الدليل الجديد لتقييم الكوارث\*، تم تعزيز قدرات ٣٣٧ موظفا من ١١٤ مؤسسة حكومية في ١٠ بلدان، بما أتاح لهم إعداد برامج للإعمار الاقتصادي والاجتماعي. وأنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ صندوقا استثماريا لترتيبات الإنذار المبكر بالتسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

٣٤ - حماية اللاجئين والمشردين\* - أتاح توطيد أركان السلام في عدد من المناطق بعد انتهاء الصراعات عودة اللاجئين والمشردين. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين\* أن حوالي ثلاثة ملايين شخص قد عادوا إلى بلدانهم بصورة طوعية خلال فترة السنتين. وفي عام ٢٠٠٤، كانت بلدان المنشأ الرئيسية التي عاد إليها اللاجئون هي أفغانستان (٩٤٠ ٠٠٠)، والعراق (١٩٤ ٠٠٠)، وأنغولا (٩٠ ٠٠٠)، وبوروندي (٩٠ ٠٠٠)، وليبيريا (٥٧ ٠٠٠)، وسيراليون (٢٦ ٣٠٠)، والصومال (١٨ ٠٠٠)، ورواندا (١٤ ٠٠٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ ٨٠٠)، وسري لانكا (١٠ ٠٠٠). وأعيد توطين ٧٥ ٠٠٠ لاجئ إضافيين في بلدان أخرى بمساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين. غير أن أعمال العنف استمرت في دارفور، كما أن التوتر في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية والبلقان قد زاد من تفاقم مشاكل توفير الحماية والمساعدة. وتم إعداد خطط طوارئ مفصلة، مع استراتيجيات مصممة للتصدي للتحدي الذي تمثله حالات الطوارئ المحتملة المتعلقة باللاجئين، لعشرة بلدان في عام ٢٠٠٤، ول ١٢ بلدا أخرى في عام

٢٠٠٥. وخلال فترة السنتين، استحدثت المفوضية أدوات جديدة للتسجيل وما يرتبط بها من تدريب شامل بهدف تحسين جمع بيانات التسجيل. وجرى تعزيز مشاركة المفوضية مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - اللاجئون الفلسطينيون - واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى\* توفير خدمات التعليم، والخدمات الصحية، وخدمات الإغاثة، والخدمات الاجتماعية، وخدمات التمويل المتناهي الصغر لأكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وحققت المدارس التابعة للوكالة\* معدل نجاح يزيد على ٩٥ في المائة، مع الحد من معدل التسرب من الدراسة ليقى عند مستوى ١,٢ في المائة فحسب. وظلت معدلات وفيات الرضع والأطفال عند مستوى ٢٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي، و ٢٤,٤ في المائة لكل ١٠٠٠ طفل دون سن الثالثة. وانخفضت معدلات الخصوبة لدى النساء في سن الإنجاب من ٣,٥ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢ في عام ٢٠٠٥. وضاعف برنامج التمويل المتناهي الصغر والمشاريع المتناهية الصغر\* من جهوده بالمقارنة بفترة السنتين السابقة، حيث صرف أكثر من ٣٩ ٠٠٠ قرضا بلغت قيمتها ٣٥ مليون دولار. وظلت معدلات السداد في غزة تزيد على ٩٠ في المائة، كما أن مكنتي الفرعين الموجودين في الأردن والجمهورية العربية السورية يغطيان الآن ١٠٠ في المائة من تكاليفهما من الإيرادات المتحققة مما يقدمانه من قروض.

## ٦ - تعزيز العدل والقانون الدولي\*

٣٦ - بدأ نفاذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بشأن الحالة في دارفور، قدم الأمين العام إلى المدعي العام للمحكمة وثائق تتضمن قائمة محتومة بالأشخاص المشتبه فيهم تلقاها من رئيس لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور.

٣٧ - وقدم مكتب الشؤون القانونية\* المشورة في تحديد الآثار القانونية المترتبة على محاكمات الخمير الحمر، وكذلك للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة\*، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا\*، والمحكمة الخاصة لسيراليون، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وتم إكمال العديد من الصكوك القانونية، ومن بينها اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وكانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة الدول والمجتمع المدني في عملية الأمم المتحدة التشاورية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار.

٣٨ - وقدم مكتب الشؤون القانونية المشورة القانونية والمساعدة لطائفة واسعة من الأنشطة، منها إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء والمسائل المتصلة بلجنة التحقيق المستقلة\* ونجحت الشعبة القانونية العامة في تسوية مطالبات قيمتها ٣١,٨ مليون دولار ضد الأمم المتحدة. وأسهم جانب كبير من الأعمال الفنية التي أنجزت في الأمانة العامة (من قبيل حماية اللاجئين، والبيئة العالمية، ومكافحة المخدرات على الصعيد الدولي) في وضع صكوك ومعايير وقواعد قانونية دولية في مجالات الاهتمام المتخصصة.

## ٧ - نزع السلاح\*

٣٩ - اعتمدت الجمعية العامة الصك الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها، في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. كما أن الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام أقرت في مؤتمرها الاستعراضي الأول خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. كما اعتمدت دول وسط آسيا الخمس المشاركة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والبروتوكول الملحق بها\*. كما أن عددا من البلدان في أمريكا اللاتينية صارت تستخدم نظام إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أعدته إدارة شؤون نزع السلاح، للإبلاغ عن تنفيذها لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. أما المجالات الأخرى فلم تشهد سوى قليل من التقدم، إن كان هناك أي تقدم على الإطلاق: ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، أخفق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى اتفاق بشأن أي من المسائل الموضوعية؛ وظل مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقا مسدودا؛ كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فتحت باب التوقيع عليها عام ١٩٩٦، لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود كي يبدأ نفاذها.

٤٠ - ولا تزال التحديات الرئيسية تتمثل في تشجيع تنفيذ الاتفاقات القائمة للحد من الأسلحة ونزع السلاح والتحقق من تنفيذها والامتنال لها على نحو فعال؛ وكفالة قدرة المراكز الإقليمية على الاستمرار من الناحية المالية؛ وتشجيع تحقيق التوازن بين الجنسين في تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بمسائل نزع السلاح. ورغم الجهود المبذولة لجمع الأموال لمراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية الثلاثة، لم يتحقق النجاح بصورة رئيسية إلا في المركز الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*. فمعظم المانحين لم يكونوا على استعداد لتقديم مساهمات مالية لدعم تكاليف تشغيل المراكز الإقليمية لنزع السلاح، وهو ما ترك أثرا شديدا على المركز الخاص بأفريقيا\*. وسيستمر تحسين نشر المعلومات عبر

وسائط الإعلام الإلكترونية من خلال تحديث وصيانة مواقع الإدارة على شبكة الإنترنت\* وغير ذلك من المواد الإعلامية الإلكترونية بصورة أكثر انتظاما.

## ٨ - مكافحة المخدرات ومنع الجريمة\* ومكافحة الإرهاب الدولي\*

٤١ - تقترب الاتفاقيات الثلاث لمكافحة المخدرات من الوصول إلى حد القبول العالمي: فالاتفاقية الوحيدة للمخدرات أصبحت تضم الآن ١٨٠ من الدول الأطراف؛ وتضم اتفاقية المؤثرات العقلية ١٩٧ دولة طرفا؛ وكذلك تضم اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٧٩ دولة طرفا. كما أن ٩١ من الدول الأطراف في اتفاقيات مكافحة المخدرات قد عينت سلطات وطنية للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في قمع الاتجار غير المشروع في البحر. ونُظمت أنشطة لتيسير إقرار استراتيجيات للحد من الطلب أو تعزيز الاستراتيجيات الموجودة بالفعل، واستخدام المنهجيات والمؤشرات الرئيسية المتوائمة أو الموحدة، والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في الحد من الطلب، وتدفق المعلومات بين الدول المشاركة، وتحسين قدرة المختبرات الوطنية التي تقوم بتحليل المخدرات والسلائف.

٤٢ - وبدأ نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد\* بتوافر ١١٣ توقيعاً و ٣٤ تصديقا. كما دخل حيز النفاذ البروتوكولان المكملان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية\*، والمتعلقان بمكافحة تهريب المهاجرين، وبالالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ومن خلال توفير الخبرة الفنية القانونية وتشجيع التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، عزز ٩٠ بلدا جهودها المشتركة لمكافحة الإرهاب\*، كما أن أكثر من ٣٠ بلدا أصدرت تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب أو تعكف حاليا على إعداد مشاريع لمثل هذه التشريعات.

٤٣ - وتبين الدروس المستفادة ضرورة وضع مؤشر موحد لمقارنة تأثير إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة على مختلف البلدان. كما ترتب على إعادة تنظيم وإدماج مركز مكافحة الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نشوء عدد من القضايا الإجرائية والفنية والإدارية التي سيتعين معالجتها في فترة السنتين التالية. وتتمثل التحديات الرئيسية في إحلال نهج متكامل موحد يُطبق على صعيد عالمي حقا محل التقسيم القطاعي (القائم على العرض والطلب أو الإنتاج والاتجار والتعاطي) الجغرافي (القائم على البلدان والمناطق دون الإقليمية) الذي كان يؤخذ به عادة.

٤٤ - الإصلاح\* - كشفت الاستعراضات التي أجريت لبرنامج النفط مقابل الغذاء وعمليات الشراء عن مشكلات لا يستهان بها. وقد عولجت المسائل المتعلقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة من خلال إنشاء مكتب للأخلاقيات\*، ووضع سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات\*، وتوسيع نطاق مقتضيات تقديم الإقرارات المالية. وفي مجال إدارة العدل، تم خفض المدة بين تقديم الطعون والبت فيها نهائياً بنسبة ٢٢ في المائة منذ فترة السنتين السابقة. وأفاد الأمين العام أنه تم تنفيذ معظم عناصر الإصلاح المقترحة عام ٢٠٠٢، مما أسفر عن دورة تخطيط وميزنة أقصر وأكثر كفاءة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتخفيض عدد التقارير والاجتماعات (A/60/1، الفقرة ٢٤٢). وأنشئ مركز جديد لخدمة العملاء مما أتاح لموظفي الأمم المتحدة وللمتقاعدين منها مركز تنسيق واحدا رئيسيا للحصول على المعلومات المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بالمرتبات والضرائب والتأمين وغيرها من المسائل المتصلة بالاستحقاقات، وحل تلك المسائل. وكان هناك سعي على مدار السنوات الست الماضية لوضع خطة لإصلاح إدارة الموارد البشرية. وتم تطوير أو دعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة في مجالات تتبع المراسلات، والإدارة الطبية، ومراقبة المخزون، وتتبع توصيات الرقابة الداخلية. كما تحقق تحسن في تكلفة وكفاءة خدمات السفر، حيث تحققت وفورات على شكل تخفيضات من شركات الطيران بلغت نسبتها ٢٥ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢٢ في المائة في فترة السنتين السابقة. والتأخر في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر يزيد من صعوبة صيانة مبنى المقر. فمع عدم إمكانية تحقيق تحسينات كبرى، ليس أمام المنظمة سوى الإصلاحات المؤقتة، والتعرض لأعطال جسيمة. وقد تسبب قدم المبنى وتأجيل إجراء تحسينات رئيسية للبنية الأساسية في عدد من حالات تعطل الخدمات خلال فترة السنتين.

٤٥ - وقد اقترحت في عام ٢٠٠٥ مجموعة متكاملة من الإجراءات لإصلاح الأمانة العامة، شملت استعراض جميع الولايات التي ظلت قائمة لأكثر من خمس سنوات، وتنفيذ برنامج لترك الخدمة مقابل تعويض للموظفين الذين لم تعد مهاراتهم تتوافق مع الاحتياجات، وإجراء استعراض للقواعد المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية. (A/60/1، الفقرة ٢٤٨). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، طرح الأمين العام مقترحات أكثر شمولاً للإصلاح، لاحظ فيها أن "جهود الإصلاح التي بذلت في السابق، رغم أنها حققت بعض التحسينات الملحوظة، كانت تعالج في بعض الأحيان أعراض مواطن الضعف في المنظمة بدلا من معالجة أسبابها، وأخفقت في تلبية الاحتياجات والمتطلبات الجديدة على نحو كاف" (A/60/692 و Corr.1، الموجز).

٤٦ - أمن موظفي الأمم المتحدة - وضعت معايير أمنية تنفيذية دنيا (A/59/1)، الفقرة ٢٣٦)، وأنشئت إدارة للسلامة والأمن\* تتولى مسؤولية سلامة وأمن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ موظف يعولون ما يُقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في أكثر من ١٥٠ من مراكز العمل في أنحاء العالم.

٤٧ - الإعلام - ازداد استخدام مواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، سواء الموقع الرئيسي للمنظمة أو المواقع باللغات المحلية في الميدان، بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. كما أن عدد المشتركين في الخدمة الإخبارية التي توفرها الأمم المتحدة عن طريق البريد الإلكتروني قد تضاعف تقريبا في السنتين الماضيتين؛ وينتشر هؤلاء المشتركون في ١٣٠ بلدا. ولزيادة مواعمة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام بشكل أوثق مع احتياجات المستخدمين، تضاعف عدد الدراسات الاستقصائية التي أجريت لفئات الجمهور المستهدفة خلال فترة السنتين السابقة. وتبين استطلاعات الرأي التي أجريت على مدار السنتين الماضيتين أن تأييد المنظمة يتراجع، وإن كانت الاستطلاعات تشير أيضا إلى أن معظم الناس في كافة أنحاء العالم يريدون أن تصبح الأمم المتحدة أكثر قوة. وأنشئ مركز إعلامي إقليمي في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ليحل محل تسعة مراكز متفرقة تعاني من قلة الموارد كانت موجودة في غرب أوروبا. وكانت هناك محاولات لبذل مزيد من الجهود لتدعيم شبكة المراكز الإعلامية في المناطق الأخرى، غير أن العقبات جعلت من المستحيل إنشاء مراكز إقليمية في المناطق الأخرى على غرار ما حدث في غرب أوروبا.

٤٨ - الرقابة الداخلية\* - تحسن معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حيث تم تنفيذ ٥٠ في المائة منها بعد انقضاء الإثني عشر شهرا الأولى من فترة السنتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بالمقارنة بنسبة ٣٣ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقدمت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات توصيات لتحقيق وفورات واسترداد أموال تجاوزت بنسبة تناهز ٥٠ في المائة المبلغ المستهدف لفترة السنتين وقدره ٤٥ مليون دولار. وبعد أن أجرت الجمعية العامة استعراضها الذي يجري كل خمس سنوات لولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بدأت استعراضا خارجيا للهيئات الرقابية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وزادت فعالية مراقبة أداء البرامج وتحسن توقيتها. كما جرى دعم عملية الإبلاغ عن الأداء من جانب مديري البرامج من خلال توجيه مذكرات استشارية، وتوفير دورة تدريبية بالاتصال الحاسوبي المباشر حول إدارة الأداء على أساس النتائج\*، وتوفير مسرد لمصطلحات الرصد والتقييم\*.

## باء - إنجاز النواتج والاستفادة من الموارد

٤٩ - تُعرَّف النواتج على أنها المنتجات أو الخدمات النهائية التي يوفرها برنامج من البرامج للمستعملين النهائيين لتحقيق أهدافه (ST/SGB/2000/8، المرفق). والإبلاغ عن التنفيذ الوارد أدناه يغطي النواتج التي يمكن قياس كميتها، وهي تدرج في ست فئات هي: (أ) تقديم الخدمات الموضوعية للاجتماعات؛ (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ (ج) خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع؛ (د) المنشورات المتكررة؛ (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ (و) الأنشطة الموضوعية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والاحتفالات الخاصة، والمواد التقنية، وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصكوك القانونية، الخ). والسمة المميزة للنواتج القابلة للقياس الكمي تتمثل في أن الميزانية البرنامجية تتضمن وصفاً وقياساً لها بصورة واضحة، بحيث يمكن رصد تنفيذها بشكل لا لبس فيه. أما سائر الأنشطة الأخرى فهي تولد نواتج لا يمكن قياسها كمياً: فلا يمكن تحديد أعدادها في الميزانية البرنامجية لأنه لا يمكن تخطيطها أو التنبؤ بها بدقة، حيث أنها تتوقف على طلبات الحكومات أو تمثل توفير خدمات يظل نطاقها غير مؤكد. وترد هذه النواتج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون تحديد المنتجات المحددة أو بيان كميتها. ونتيجة لذلك، لا يمكن الإبلاغ عن معدلات تنفيذها، غير أنها تشكل مع ذلك جزءاً هاماً من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن أمثلة هذه النواتج الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية وما إلى ذلك. وهذه النواتج القابلة للقياس الكمي لا تظهر في تقارير التنفيذ، غير أنها تدخل في حسابات تحليل الاستفادة من الموارد، وكذلك في الإبلاغ عن تنفيذ الإنجازات المتوقعة. ويرد في الفرع ٦ أدناه، المتعلق بإنجاز التعاون التقني، العدد الإجمالي لما أُنجز من النواتج التي لا يمكن قياسها كمياً.

٥٠ - وتستند قائمة النواتج المرجحة الخاضعة للإبلاغ إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بصيغتها التي عدلتها الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٧٠. فقد تضمنت الميزانية ٤٠٦ ٢٨ نواتج مرجحة. ومع إضافة ٦٤٣ ناتجاً من الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يصل عدد النواتج المخططة إلى ٢٩ ٠٤٩ ناتجاً. ومع إضافة ٢ ٣٧٤ ناتجاً أضافتها الهيئات التشريعية خلال فترة السنتين، يصل عدد النواتج التي صدرت بها تكاليفات ويجب تنفيذها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤٢٣ ٣١ ناتجاً. وعلاوة على ذلك، أضيفت ١ ٧٠٧ نواتج إلى عبء العمل، ونفذت بمبادرة من الأمانة العامة، بما يصل بالعدد الإجمالي إلى ٣٣ ١٣٠ من النواتج القابلة للقياس الكمي. ويرد تنفيذ تلك النواتج في الجدول ١ (الذي لا يتضمن أبواب الميزانية التي تقتصر على النواتج التي لا يمكن قياسها كمياً)، ويمكن الاطلاع عليه بصورة أكثر تفصيلاً في جداول تنفيذ النواتج تحت أبواب الميزانية (انظر الفصل الثاني أدناه).

## ١ - معدلات التنفيذ

٥١ - خلال فترة السنتين، أنجز ٣٩٣ ٢٥ من النواتج على النحو المخطط، وأنجز ٥٥٤ ناتجاً بعد إعادة صياغتها<sup>(٢)</sup> (وكلاهما يعد قد نُفذ)؛ كما تم تنفيذ ٣٧٤ ٢ ناتجاً أضافتها الهيئات التشريعية و ١ ٧٠٧ نواتج أضافتها الأمانة العامة. وأجل ما مجموعه ٥٣٧ ناتجاً إلى فترة السنتين التالية، وألغى ٥٦٥ ٢ ناتجاً. وقد حدثت تأجيلات وإنهاءات لنواتج بموجب قرارات تشريعية أو وفقاً لتقدير مديري البرامج<sup>(٣)</sup>.

٥٢ - ويمكن حساب معدل تنفيذ (تنفيذ = ت) النواتج بثلاث طرق مختلفة، ويتوقف ذلك على ما يعتبر كمية العمل لفترة السنتين. فالطريقة الأولى للحساب (ت-م)<sup>(٤)</sup> تبين النسبة المتوية لجميع النواتج الصادر بها تكاليفات (النواتج المرجحة أصلاً زائدة النواتج المرحلة عن فترات سابقة زائدة النواتج التي تضيفها الهيئات التشريعية) التي نفذت. وتبين الطريقة الثانية للحساب (ت-ت)<sup>(٥)</sup> معدل تنفيذ جميع النواتج، الذي هو مجموع النواتج التي تشملها التكاليفات زائداً النواتج التي أضافتها الأمانة العامة. وأخيراً، فإن الصيغة الثالثة (ت-م/م)<sup>(٦)</sup> هي نسبة جميع النواتج المنفذة (المرجحة والمرحلة والمعاد صياغتها، والمضافة من جانب الهيئات التشريعية ومن جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المرجحة أصلاً في ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتبين هذه الصيغة الأخيرة القدر الذي أنجزه برنامج بعينه مقارنة بما كان مرجحاً في بداية فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه هذه الصيغة يتمثل في أنه بينما توفر موارد الميزانية لإنجاز النواتج المرجحة، فإن التطورات التي حدثت خلال فترة السنتين ربما تكون قد أدت إلى إضافات إلى حجم العمل تعين تنفيذها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، فإن معدل التنفيذ هذا يعكس كثافة العمل الذي ينطوي عليه تحقيق النتائج في مختلف الكيانات التنظيمية. والبيانات الواردة في خانة "عدد النواتج" في الجدول ١ تبين مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي المرجحة أصلاً والمرحلة والمعاد صياغتها، والمضافة من جانب الهيئات التشريعية ومن جانب الأمانة العامة.

(٢) يعتبر الناتج معاد الصياغة إذا عدّل وصفه الوارد في الميزانية البرنامجية مع استمرار معالجته للمسألة التي كان يعالجها الناتج المرجم أصلاً.

(٣) وفقاً للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من قواعد تخطيط البرامج (ST/SGB/2000/8).

(٤) أشير إلى معدل التنفيذ هذا في الوثيقة A/59/69 باعتباره (ت ١).

(٥) أشير إلى معدل التنفيذ هذا في الوثيقة A/59/69 باعتباره (ت ٢).

(٦) أشير إلى معدل التنفيذ هذا في الوثيقة A/59/69 باعتباره (ت ٣).



## الجدول ١

معدلات تنفيذ النواتج حسب أبواب الميزانية البرنامجية<sup>(د)</sup>

| باب<br>الميزانية  | عدد<br>النواتج | معدلات التنفيذ (النسبة المئوية) |     |       |
|---|----------------|---------------------------------|-----|-------|
|   |                | ت-م                             | ت-ت | ت-م/ت |
| ٢ شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات  | ٢ ٥٩٠          | ٨٩                              | ٨٩  | ١٠٣   |
| ٣ الشؤون السياسية   | ١ ٧٢٨          | ٩٥                              | ٩٥  | ٩٧    |
| ٤ نزع السلاح  | ٢ ٦١٩          | ٥٩                              | ٥٩  | ٧١    |
| ٥ عمليات حفظ السلام   | ٦٧٠            | ١٠٠                             | ١٠٠ | ١٠٤   |
| ٦ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية   | ٥٥٠            | ٩٤                              | ٩٧  | ١٧٥   |
| ٨ الشؤون القانونية  | ٢ ٠٧٧          | ٩٧                              | ٩٧  | ١٢١   |
| ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية   | ٣ ١٨٤          | ٩٣                              | ٩٣  | ١٠٨   |
| ١٠ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية   | ١٣٧            | ٨٠                              | ٨٨  | ١٤٦   |
| ١١ الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة                                     | ١٤٣            | ٩١                              | ٩٢  | ١٢٥   |
| ١٢ التنمية لأفريقيا   | ١ ٤٣٥          | ٩١                              | ٩١  | ١١٢   |
| ١٣ مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية) | ٣٥١            | ٩٣                              | ٩٥  | ١٣٧   |
| ١٤ البيئة   | ٦٧١            | ٩٢                              | ٩٣  | ١٣٠   |
| ١٥ المستوطنات البشرية   | ٥٠٤            | ٩٣                              | ٩٣  | ١٥١   |
| ١٦ منع الجريمة والعدالة الجنائية  | ٣٩٥            | ٨٢                              | ٨٣  | ٩١    |
| ١٧ المراقبة الدولية للمخدرات  | ٩٠١            | ٨٥                              | ٨٥  | ٩١    |
| ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا  | ٤١٤            | ٩٣                              | ٩٣  | ١١٠   |
| ١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                              | ٩٧٥            | ٩٦                              | ٩٦  | ٩٨    |
| ٢٠ التنمية الاقتصادية في أوروبا   | ٤ ٠٠١          | ٩١                              | ٩١  | ١٠٧   |
| ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي           | ٦٧٢            | ٩٦                              | ٩٦  | ١١٨   |
| ٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا  | ٢٢٠            | ٨٩                              | ٩٠  | ١١٨   |

| باب<br>الميزانية                              | عدد<br>النواتج | معدلات التنفيذ (النسبة المئوية) |     |       |
|---|----------------|---------------------------------|-----|-------|
|   |                | ت-م                             | ت-ت | ت-م/ت |
| ٢٤ حقوق الإنسان                               | ٤ ٣٩١          | ٩٣                              | ٩٣  | ١١٦   |
| ٢٥ توفير الحماية والمساعدة للاجئين            | ٧٣٧            | ٩٩                              | ٩٩  | ٩٩    |
| ٢٧ تقديم المساعدة الإنسانية                   | ١٤٥٤           | ٩٧                              | ٩٧  | ٩٨    |
| ٢٨ الإعلام                                    | ٣٢٤            | ٩٧                              | ٩٨  | ١١٢   |
| ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة   | ٣٤٨            | ١٠٠                             | ١٠٠ | ١٠١   |
| ٢٩ بء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات | ١ ٢٩١          | ٩٢                              | ٩٢  | ٩٥    |
| ٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية             | ٢٣١            | ٩٨                              | ٩٨  | ٩٨    |
| ٢٩ هاء الإدارة، جنيف                          | ٣              | ١٠٠                             | ١٠٠ | ١٠٠   |
| ٢٩ واو الإدارة، فيينا                         | ٣              | ١٠٠                             | ١٠٠ | ١٠٠   |
| ٣٠ الرقابة الداخلية                           | ١١١            | ٩٩                              | ٩٩  | ١١٠   |
| المجموع                                       | ٣٣ ١٣٠         | ٩٠                              | ٩١  | ١٠٦   |

(أ) النواتج القابلة للقياس الكمي فقط.

٥٣ - وكان معدل التنفيذ البالغ ٩٠ في المائة للنواتج الصادر بها تكليف (ت-م) أعلى بست درجات مئوية من معدل ٨٤ في المائة الذي تحقق في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبلغ مجموع معدل التنفيذ (ت-ت) ٩١ في المائة بالمقارنة بنسبة قدرها ٨٥ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويُعد ذلك أعلى معدل تنفيذ تحققه الأمانة العامة<sup>(٧)</sup>. ويبين ذلك أن التخطيط كان أكثر واقعية، وأن الاستفادة من الموارد في تحقيق النواتج كانت أكثر فاعلية. ومن بين أبواب الميزانية الثلاثين المدرجة في الجدول ١، حقق ٢٥ بابا مجموع معدلات تنفيذ بلغ ٩٠ في المائة أو أكثر؛ وحققت أربعة أبواب أخرى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة.

٥٤ - وكان الباب ٤، نزع السلاح، وحده الذي حقق معدل تنفيذ أقل من المتوسط بشكل ملحوظ - ٥٩ في المائة (وإن كان لا يزال أعلى من معدل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي كان ٥٣ في المائة). وكان ذلك يرجع إلى أن إدارة شؤون نزع السلاح أنهت أكبر عدد من النواتج من الناحيتين المطلقة والنسبية (٠.٢٦)، مما كان يمثل نسبة ٤٧ في المائة من

(٧) كانت معدلات التنفيذ في فترات السنتين السابقة كالتالي: ٨٤ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (A/57/62)، الجدول ١؛ ٨٩ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ (A/55/73)، الجدول ١؛ ٨٠ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/53/122)، الجدول ١؛ ٧٥,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (نفس المرجع السابق).

مجموع النواتج المبرمجة للإدارة ونسبة ٤٠ في المائة من جميع النواتج المنهارة في الأمانة العامة. وبلغ عدد الإنهاءات بموجب قرارات تشريعية ٩٤٦ حالة، أي بنسبة ٩٢ في المائة من الإنهاءات في إدارة شؤون نزع السلاح، وكانت كلها تقريبا ترجع إلى إلغاء اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، مثل مؤتمر نزع السلاح على سبيل المثال، التي قلصت حجم دوراتها أو لم تتمكن من الاتفاق على برنامج عملها. وبناء عليه، لم تُنشأ لجان مخصصة أو أفرقة عاملة، وأُهمي المئات من النواتج التي كانت مبرمجة لدعمها. ولما كانت الدول الأعضاء هي التي تملك وحدها قرار عقد اجتماع أو سلسلة من الاجتماعات أو إلغائها، لا تتاح للإدارة سوى فرصة ضئيلة لتوقع هذه الإنهاءات أو التحكم فيها.

٥٥ - وكانت هناك ٥ في المائة من الإنهاءات ترجع إلى قرارات اتخذتها الإدارة لترشيد إنتاج منشوراتها تماشيا مع المبادرة التي اتخذها الأمين العام لإنهاء النواتج القديمة والزائدة عن الحاجة، ولترشيد إنتاج الموجزات والتقييمات والتحليلات السياسية. وكان النقص في الموارد المخصصة من خارج الميزانية وراء ٣ في المائة من الإنهاءات. وكان الأثر الكلي لذلك يتمثل في انخفاض معدل التنفيذ، وهو ما يعكس صعوبة التنبؤ، بدرجة يكون من المعقول الوثوق بها، بخطط أعمال الهيئات الحكومية الدولية التي تخدمها الإدارة، فضلا عن أن مبادرات ترشيد برنامج العمل تترك أثرا سلبيا من الناحية التقنية على معدلات التنفيذ.

٥٦ - وينبغي الانتباه إلى أنه لو لم تستبعد النواتج المنهارة بقرارات تشريعية من الحساب (حيث أن الإنهاءات بموجب قرارات تشريعية تخرج عن نطاق سيطرة الأمانة العامة)، فإن معدل التنفيذ في إدارة شؤون نزع السلاح كان سيزداد إلى ٩٥ في المائة. كذلك، لو طُرحت جميع النواتج التي أُهميت بقرارات تشريعية من الحساب في جميع الإدارات والمكاتب، لارتفع المعدل العام للتنفيذ في الأمانة العامة من ٩١ إلى ٩٥ في المائة. وكان ٥٩ في المائة تقريبا من الإنهاءات يرجع إلى قرارات تشريعية، ويندرج في فئتين من النواتج: "تقديم الخدمات الموضوعية للاجتماعات" و "الوثائق التداولية". وتتضمن النسخة الإلكترونية من التقرير مجموع معدلات التنفيذ حسب فئات النواتج.

٥٧ - وكما ورد شرحه أعلاه، فإن المؤشر (ت-م) هو نسبة مجموع النواتج المنفذة إلى النواتج المبرمجة أصلا. وهو يعكس ثراء إمكانيات الإدارات والمكاتب وقدرتها على مواجهة الظروف غير المتوقعة، فضلا عن الصعوبات والشكوك التي تنطوي عليها محاولة تخطيط إنجاز النواتج بدرجة موثوق بها من الدقة قبل البدء في تنفيذها بستين أو ثلاث سنوات. فالمسائل المستجدة والأولويات المتغيرة قد تتطلب إنجاز نواتج إضافية. وكان متوسط معدل التنفيذ (ت-م) على نطاق الأمانة العامة يبلغ ١٠٦ في المائة، حيث كان المعدل أعلى من ذلك المستوى في ١٦ بابا بينما كان أقل منه في ١٤ بابا من أبواب الميزانية.

وكان ذلك أعلى من متوسط معدل التنفيذ المماثل في فترة السنتين السابقة، الذي كان يبلغ ١٠٢ في المائة. ويبين ذلك قدرة مديري البرامج على الاستجابة للمتطلبات البرنامجية غير المتوقعة وتحقيق أعلى النتائج في إنجاز البرامج وما لديهم من مرونة في هذا الصدد.

## ٢ - الإضافات

٥٨ - أضيف خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ ناتجا إلى برنامج العمل، إما من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو الأمانة العامة، ونُفذت هذه النواتج. وكان مستوى الإضافات، من الناحية النسبية، بالمقارنة بمجموع النواتج المخططة، أدنى بقليل من فترات السنتين السابقة: ١٤ في المائة مقارنة بنسبة ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ونسبة ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وعلى غرار فترات السنتين السابقة، كانت الهيئات الحكومية الدولية مسؤولة عن أكثر من نصف الإضافات، أي ٥٨ في المائة منها، وكان معظم الإضافات في فئتين من النواتج: الوثائق التداولية (٢٨ في المائة) وتقديم الخدمات الموضوعية للاجتماعات (٢٢ في المائة). ومن بين النواتج التي أضافتها الأمانة العامة، كان ٦٠ في المائة يتعلق بالمنشورات المتكررة (٧ في المائة)، والمنشورات غير المتكررة (١٤ في المائة)، والأنشطة الموضوعية الأخرى (٣٩ في المائة). وترد في الجدول ٢ أدناه بيانات عن النواتج المضافة ضمن الأبواب ذات الصلة. وتتضمن النسخة الإلكترونية من التقرير مجموع الإضافات حسب فئات النواتج.

## الجدول ٢

## أسباب إضافة نواتج حسب أبواب الميزانية البرنامجية

| أسباب الإضافة          |                                |                       |         |             |                |  | باب الميزانية |
|------------------------|--------------------------------|-----------------------|---------|-------------|----------------|--|---------------|
| الأمانة العامة         |                                |                       | المجموع | قرار تشريعي | المجموع المضاف |  |               |
| النسبة المئوية للإضافة | توافر أموال خارجة عن الميزانية | أسباب متعلقة بالبرمجة |         |             |                |  |               |
| ١٥                     | صفر                            | ١٠٨                   | ١٠٨     | ٢٣٦         | ٣٤٤            | شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات   | ٢             |
| صفر                    | صفر                            | صفر                   | صفر     | ١٤          | ١٤             | الشؤون السياسية  | ٣             |
| ١٩                     | ٢١                             | ١٤                    | ٣٥      | ٣٨١         | ٤١٦            | نزع السلاح   | ٤             |
| ٣                      | ١                              | صفر                   | ١       | ٢١          | ٢٢             | عمليات حفظ السلام  | ٥             |
| ٧٧                     | ١                              | ٢٢٧                   | ٢٢٨     | ١٢          | ٢٤٠            | استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية  | ٦             |
| ١٤                     | ١                              | ٤٢                    | ٤٣      | ٢١٧         | ٢٦٠            | الشؤون القانونية   | ٨             |
| ١٣                     | ١٢                             | ٥٨                    | ٧٠      | ٣٠٣         | ٣٧٣            | الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  | ٩             |
| ٦٧                     | ٢                              | ٤٨                    | ٥٠      | ٥           | ٥٥             | أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية   | ١٠            |
| ٢٩                     | صفر                            | ١٨                    | ١٨      | ١٤          | ٣٢             | الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا                      | ١١            |
| ١٥                     | ٩                              | ٦٣                    | ٧٢      | ١١٩         | ١٩١            | التجارة والتنمية   | ١٢            |
| ٤٤                     | ٢٦                             | ٨٢                    | ١٠٨     | صفر         | ١٠٨            | مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية) | ١٣            |
| ٣٠                     | ٢٠                             | ٩٥                    | ١١٥     | ٤٠          | ١٥٥            | البيئة   | ١٤            |
| ٥٧                     | ٧١                             | ٧٨                    | ١٤٩     | ٣٤          | ١٨٣            | المستوطنات البشرية   | ١٥            |
| ١٠                     | ٥                              | ٢                     | ٧       | ٢٩          | ٣٦             | منع الجريمة والعدالة الجنائية  | ١٦            |
| ٤                      | صفر                            | ٢٦                    | ٢٦      | ١٠          | ٣٦             | المراقبة الدولية للمخدرات  | ١٧            |
| ١٢                     | ٢٦                             | ٧                     | ٣٣      | ١٠          | ٤٣             | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا  | ١٨            |
| ١                      | ١                              | ٨                     | ٩       | ٥           | ١٤             | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                              | ١٩            |
| ١٥                     | ١                              | ٨٦                    | ٨٧      | ٤٢٢         | ٥٠٩            | التنمية الاقتصادية في أوروبا   | ٢٠            |
| ١٦                     | ٢١                             | ٦٢                    | ٨٣      | ١٢          | ٩٥             | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي           | ٢١            |
| ٢٦                     | صفر                            | ٢٦                    | ٢٦      | ٢٠          | ٤٦             | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا  | ٢٢            |
| ٢٣                     | ٧                              | ٣٧٢                   | ٣٧٩     | ٤٣٥         | ٨١٤            | حقوق الإنسان   | ٢٤            |

| أسباب الإضافة              |                                |                       |         |         |             |   |               |
|----------------------------|--------------------------------|-----------------------|---------|---------|-------------|---|---------------|
| الأمانة العامة             |                                |                       |         | المجموع | قرار تشريعي | المجموع المضاف                          | باب الميزانية |
| النسبة المئوية للإضافة (%) | توافر أموال خارجة عن الميزانية | أسباب متعلقة بالبرمجة | المجموع |         |             |   |               |
| صفر                        | ٥                              | صفر                   | ٥       | صفر     | ٥           | تقديم المساعدة الإنسانية                | ٢٧            |
| ١٠                         | ٢                              | ٢٥                    | ٢٧      | ٢       | ٢٩          | الإعلام                                 | ٢٨            |
| صفر                        | صفر                            | صفر                   | صفر     | ٣       | ٣           | مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة    | ٢٩ ألف        |
| ٤                          | صفر                            | ٢٨                    | ٢٨      | ١٨      | ٤٦          | مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات | ٢٩ بء         |
| صفر                        | صفر                            | صفر                   | صفر     | ١       | ١           | مكتب إدارة الموارد البشرية              | ٢٩ جيم        |
| ١١                         | صفر                            | صفر                   | صفر     | ١١      | ١١          | الرقابة الداخلية                        | ٣٠            |
| ١٤                         | ٢٣٢                            | ١٤٧٥                  | ١٧٠٧    | ٢٣٧٤    | ٤٠٨١        | المجموع                                 |               |

(أ) الإضافات كنسبة مئوية من النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

٥٩ - وتشكّل سبعة من أبواب الميزانية هي: شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ونزع السلاح، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون القانونية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية في أوروبا، وحقوق الإنسان، ٧٢ في المائة من جميع النواتج الإضافية. وفي هذه الأبواب السبعة، أضفت الهيئات التشريعية ٦٧ في المائة من الإضافات، وكانت نسبة الإضافات بموجب قرار تشريعي أقل من ١٠ في المائة من مجموع الإضافات في باب واحد فقط هو باب استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

### ٣ - التأجيلات

٦٠ - من أصل ٣٣ ١٣٠ ناتجا صدرت بها تكليفات، تم تأجيل ٥٣٧ ناتجا أو ما نسبته ١,٦ في المائة من النواتج بالمقارنة بـ ٦٤٣ ناتجا أو ما نسبته ١,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، و ٢,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو ما يبين اتجاهها إلى تناقص التأجيلات يقابله ازدياد في معدلات التنفيذ. ويعتبر الناتج "مؤجلا"، إذا لم يسلم إلى المستعملين الرئيسيين قبل نهاية فترة الستين، بصرف النظر عن المرحلة التي قطعها إنجازها، حتى ولو كان من المتوقع أن يصدر في بداية فترة الستين التالية. وكثرة من الوثائق والمنشورات المؤجلة لأسباب برنامجية كان مقررا إنجازها خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٦. ومثلما كان الحال في الفترة السابقة، كان معظم التأجيلات يتعلق بمنشورات وغيرها من النواتج الفنية كالكتيبات والرسوم البيانية الجدارية ومجموعات المواد الإعلامية

والمناسبات الخاصة والمواد الفنية، وكانت تشكل مجتمعة ٨٤ في المائة من النواتج المؤجلة. وترد في النسخة الإلكترونية من التقرير معلومات عن مجموع التأجيلات حسب الفئات الرئيسية للنواتج.

٦١ - وفي الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، طلبت الجمعية معلومات أكثر تفصيلاً بشأن أسباب التنفيذ الأقل من الكامل للنواتج المقررة أو إرجائها أو إلغائها. وترد في الجدول ٣ الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج وذلك حسب أبواب الميزانية البرنامجية، وترد في الجدول ٤ الأسباب الرئيسية للإلغاءات. وترد في النسخة الإلكترونية من التقرير تفاصيل إضافية عن الأسباب المحددة لتأجيل النواتج المرجحة.

### الجدول ٣

#### أسباب تأجيل النواتج حسب أبواب الميزانية

| أسباب التأجيل  |                                       |  |                            |                       |             |         | باب الميزانية   |
|----------------|---------------------------------------|--|----------------------------|-----------------------|-------------|---------|---|
| النسبة المئوية | تفصيل في الأموال الخارجة عن الميزانية | شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية | شواغر في الميزانية العادية | أسباب متعلقة بالبرمجة | قرار تشريعي | المجموع |   |
| صفر            | ١                                     | صفر  | صفر                        | صفر                   | صفر         | ١       | ٢ شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات  |
| ٤              | ١                                     | صفر  | صفر                        | ٦٢                    | صفر         | ٦٣      | ٣ الشؤون السياسية   |
| ٢              | ٣٠                                    | صفر  | صفر                        | ٨                     | صفر         | ٣٨      | ٤ نزع السلاح  |
| ٢              | صفر                                   | صفر  | صفر                        | ٢٦                    | ٤           | ٣٠      | ٨ الشؤون القانونية  |
| ٢              | ٣                                     | صفر  | ١٦                         | ٣٣                    | صفر         | ٥٢      | ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية   |
| ٢              | صفر                                   | صفر  | صفر                        | ٢                     | صفر         | ٢       | ١٠ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية   |
| ٦              | صفر                                   | صفر  | ٣                          | ٤                     | صفر         | ٧       | ١١ الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا                      |
| ٤              | ٧                                     | صفر  | ٧                          | ٣٨                    | ١           | ٥٣      | ١٢ التجارة والتنمية   |
| ٤              | ١                                     | صفر  | صفر                        | ٨                     | صفر         | ٩       | ١٣ مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية) |
| ٧              | ٥                                     | ١  | صفر                        | ٢٨                    | صفر         | ٣٤      | ١٤ البيئة   |
| ١١             | ٨                                     | صفر  | صفر                        | ٢٦                    | صفر         | ٣٤      | ١٥ المستوطنات البشرية   |
| ١١             | ١                                     | صفر  | صفر                        | ١٧                    | ٢٠          | ٣٨      | ١٦ منع الجريمة والعدالة الجنائية  |
| ٣              | صفر                                   | ٢  | صفر                        | ٢٥                    | صفر         | ٢٧      | ١٧ المراقبة الدولية للمخدرات  |
| ٤              | صفر                                   | صفر  | ١                          | ١٥                    | صفر         | ١٦      | ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا  |

| أسباب التأجيل     |  |   |                                  |                             |                   |         | باب<br>الميزانية  |
|-------------------|--|---|----------------------------------|-----------------------------|-------------------|---------|---|
| النسبة<br>المئوية | نقص في<br>الأموال<br>الخارجة عن<br>الميزانية | شواغر في<br>الوظائف<br>الممولة من<br>خارج الميزانية | شواغر في<br>الميزانية<br>العادية | أسباب<br>متعلقة<br>بالبرمجة | قرارات<br>تشريعية | المجموع |   |
| ١                 | صفر  | صفر   | صفر                              | ١٣                          | صفر               | ١٣      | ١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    |
| ٢                 | ١  | ٢   | صفر                              | ٥٧                          | ٣                 | ٦٣      | ٢٠ التنمية الاقتصادية في أوروبا   |
| صفر               | ١  | صفر   | صفر                              | ٤                           | صفر               | ٥       | ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ٣                 | صفر  | صفر   | صفر                              | ٥                           | صفر               | ٥       | ٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              |
| صفر               | ٣  | صفر   | صفر                              | ٢٩                          | صفر               | ٣٢      | ٢٤ حقوق الإنسان   |
| صفر               | صفر  | صفر   | صفر                              | ٢                           | صفر               | ٢       | ٢٧ تقديم المساعدة الإنسانية   |
| ٢                 | صفر  | صفر   | صفر                              | ٧                           | صفر               | ٧       | ٢٨ الإعلام  |
| صفر               | صفر  | صفر   | صفر                              | صفر                         | صفر               | صفر     | ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة                                 |
| صفر               | صفر  | صفر   | صفر                              | صفر                         | ١                 | ١       | ٢٩ بء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                               |
| ٢                 | صفر  | صفر   | ١                                | ٣                           | ١                 | ٥       | ٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية   |
| ٢                 | ٦٢   | ٥   | ٢٨                               | ٤١٢                         | ٣٠                | ٥٣٧     | المجموع   |

(أ) التأجيلات كنسبة مئوية من النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

#### ٤ - الإنهاءات

٦٢ - تم إنهاء ما مجموعه ٥٦٥ ٢ ناتجاً، أو ٧,٧ في المائة من مجموع النواتج البالغ عددها ٣٣ ١٣٠، بالمقارنة بـ ٤ ٢٣٤ ناتجاً، أو بنسبة ١٣ في المائة أنهيت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وبنسبة ١٤,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهذا الاتجاه إلى تناقص عدد الإنهاءات يعكس زيادة في معدلات التنفيذ. وكانت القرارات التشريعية وراء ٦١ في المائة من الإنهاءات بالمقارنة بنسبة قدرها ٥١ في المائة في فترة السنتين الأخيرة؛ أما الإنهاءات التي تمت بناء على تقدير مديري البرامج، فكانت تشكل ٣٥ في المائة بالمقارنة بنسبة قدرها ٤٥ في المائة في فترة السنتين الأخيرة؛ وكانت نسبة ٤ في المائة تُعزى إلى وجود شواغر ونقص في الموارد الخارجة عن الميزانية. وإجمالاً، تم إنهاء ٩٠٣ نواتج لأسباب برنامجية بالمقارنة بـ ١ ٩٦٣ ناتجاً في فترة السنتين السابقة، أي بانخفاض نسبته ٤٧ في المائة. واستمراراً للاتجاه السائد في فترات السنتين السابقة، كانت نسبة ٨١ في المائة من جميع الإنهاءات في فئتي تقديم الخدمات الموضوعية للاجتماعات والوثائق التداولية، وهو ما كان



يمثل في كثير من الحالات جهودا لتبسيط أو ترشيد جداول الاجتماعات أو المنشورات. وترد في النسخة الإلكترونية من التقرير تفاصيل إضافية عن الإنهاءات حسب فئات النواتج.

٦٣ - وترد في الجدول ٤ أسباب إنهاء النواتج. ووفقا للفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، تتوافر في النسخة الإلكترونية تفاصيل أسباب إنهاء النواتج المبرمجة. ومثلما كان الحال في فترات السنتين السابقة، فإن أربعة من أبواب الميزانية، هي شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ونزع السلاح، والتنمية الاقتصادية في أوروبا، وحقوق الإنسان، استأثرت بـ ٧٢ في المائة من جميع النواتج التي جرى إنهاؤها بالمقارنة بنسبة قدرها ٦٨ في المائة في فترة السنتين السابقة. ومن أصل النواتج التي جرى إنهاؤها في هذه الأبواب الأربعة، وعددها ١ ٨٥٦ ناتجا، بلغت نسبة ما تم إنهاؤه بقرار تشريعي ٧١ في المائة، وما تم إنهاؤه لأسباب برنامجية ٢٦,٥ في المائة، وما تم إنهاؤه لوجود شواغر ونقص في الأموال الخارجة عن الميزانية ٢,٥ في المائة. وقد ورد أعلاه شرح لأسباب إنهاء النواتج في الباب ٤، نزع السلاح. وفي الأبواب الثلاثة الأخرى، كان ٩٠ في المائة من حالات الإنهاء يرجع إلى إلغاء أو تقليل أعداد اجتماعات كان مقررا عقدها مبدئيا، هي ووثائق الهيئات التداولية المتعلقة بها. أما الإنهاءات المتبقية، فكانت ترجع إلى إعادة تركيز الأولويات في ضوء المسائل الجديدة أو المستجدة التي يتعين معالجتها، ولدعم النتائج المتحققة، وتماشيا مع سياسة الأمين العام المتمثلة في ترشيد عملية تقديم التقارير، مما اضطر مديري البرامج إلى مراجعة برامج العمل لتحديد النواتج التي يمكن إدراجها في مواضع أخرى. وتتضمن النسخة الإلكترونية من التقرير بيانات إضافية عن الإنهاءات حسب فئات النواتج في إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومفوضية حقوق الإنسان.

## الجدول ٤

## أسباب إنهاء النواتج حسب أبواب الميزانية

| باب<br>الميزانية | المجموع  | قرار<br>تشريعي | أسباب الإنهاء               |                                  |   |  |     |
|------------------|--|----------------|-----------------------------|----------------------------------|---|--|-----|
|                  |  |                | أسباب<br>متعلقة<br>بالبرمجة | شواغر في<br>الميزانية<br>العادية | شواغر في<br>الوظائف<br>الممولة من<br>خارج الميزانية | نقص في<br>الأموال<br>الخارجة عن<br>الميزانية |     |
| ٢                | شؤون الجمعية العامة وخدمات<br>المؤتمرات  | ٢٧٤            | ١٤٤                         | ١٣٠                              | صفر   | صفر  | ١٢  |
| ٣                | الشؤون السياسية  | ٣١             | ٢٩                          | ٢                                | صفر   | صفر  | ٢   |
| ٤                | نزع السلاح   | ١٠٢٦           | ٩٤٦                         | ٤٩                               | صفر   | صفر  | ٣١  |
| ٥                | عمليات حفظ السلام  | ١              | صفر                         | ١                                | صفر   | صفر  | صفر |
| ٦                | استخدام الفضاء الخارجي في<br>الأغراض السلمية   | ١٩             | ٢                           | ١٧                               | صفر   | صفر  | ٦   |
| ٨                | الشؤون القانونية   | ٢٦             | ٧                           | ١٨                               | ١   | صفر  | ١   |
| ٩                | الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  | ١٦٦            | ٢٥                          | ١٣٧                              | ٢   | صفر  | ٢   |
| ١٠               | أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير<br>الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة<br>النامية    | ١٥             | ٥                           | ١٠                               | صفر   | صفر  | ١٨  |
| ١١               | الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة<br>لشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا                          | ٤              | صفر                         | ٤                                | صفر   | صفر  | ٤   |
| ١٢               | التجارة والتنمية   | ٧٦             | ١٥                          | ٤٠                               | ٤   | صفر  | ١٧  |
| ١٣               | مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم<br>المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة<br>التجارة العالمية) | ٨              | صفر                         | ٨                                | صفر   | صفر  | ٣   |
| ١٤               | البيئة   | ١٠             | صفر                         | ٩                                | صفر   | صفر  | ١   |
| ١٥               | المستوطنات البشرية   | ٣              | صفر                         | ٣                                | صفر   | صفر  | صفر |
| ١٦               | منع الجريمة والعدالة الجنائية  | ٣١             | صفر                         | ٢٨                               | صفر   | صفر  | ٣   |
| ١٧               | المراقبة الدولية للمخدرات  | ١٠٦            | ٥٤                          | ٥٠                               | ٢   | صفر  | صفر |
| ١٨               | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في<br>أفريقيا   | ١١             | صفر                         | ٨                                | صفر   | صفر  | ٣   |
| ١٩               | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في<br>آسيا والمحيط الهادئ                                 | ٢٧             | ١                           | ١٩                               | ٤   | صفر  | ٣   |
| ٢٠               | التنمية الاقتصادية في أوروبا   | ٢٧٩            | ٦٧                          | ٢٠٢                              | صفر   | ٧  | ٣   |
| ٢١               | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في<br>أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر<br>الكاربي            | ١٩             | ٣                           | ١٠                               | ٥   | صفر  | ١   |
| ٢٢               | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في<br>غربي آسيا   | ١٦             | صفر                         | ١٦                               | صفر   | صفر  | صفر |
| ٢٤               | حقوق الإنسان   | ٢٦٧            | ١٥٨                         | ١٠٦                              | صفر   | صفر  | ٣   |

| أسباب الإنهاء         |  |   |                                  |                             |                |         | باب<br>الميزانية                                  |
|-----------------------|--|---|----------------------------------|-----------------------------|----------------|---------|---|
| النسبة<br>المئوية (أ) | نقص في<br>الأموال<br>الخارجة عن<br>الميزانية | شواغر في<br>الوظائف<br>الممولة من<br>خارج الميزانية | شواغر في<br>الميزانية<br>العادية | أسباب<br>متعلقة<br>بالبرمجة | قرار<br>تشريعي | المجموع |   |
| صفر                   | ٤  | صفر   | صفر                              | صفر                         | صفر            | ٤       | ٢٥ توفير الحماية والمساعدة للاجئين                |
| ٣                     | ٨  | صفر   | صفر                              | ٢١                          | ١٢             | ٤١      | ٢٧ تقديم المساعدة الإنسانية                       |
| صفر                   | صفر  | صفر   | صفر                              | ١                           | صفر            | ١       | ٢٨ الإعلام  |
| ٨                     | صفر  | صفر   | صفر                              | ١٤                          | ٨٩             | ١٠٣     | ٢٩-باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية<br>والحسابات |
| ١                     | صفر  | صفر   | صفر                              | صفر                         | ١              | ١       | ٣٠ الرقابة الداخلية                               |
| ٩                     | ٧٩   | ٧   | ١٨                               | ٩٠٣                         | ١ ٥٥٨          | ٢ ٥٦٥   | المجموع   |

(أ) الإنهاءات كنسبة مئوية من النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

#### ٥ - النواتج المرحة من فترة السنتين السابقة

٦٤ - يبين الجدول ٥ حالة تنفيذ ٦٤٣ من النواتج التي كان مقررا تنفيذها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتم تأجيلها إلى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن بين تلك النواتج، تم تنفيذ ٧١ في المائة، وترحيل ١٠ في المائة مرة أخرى، وإنهاء ١٩ في المائة. ومن بين النواتج التي جرى إنهاؤها، بلغت نسبة النواتج المتصلة بتوفير الخدمات الموضوعية للاجتماعات ٢٤ في المائة بينما مثلت النواتج المتصلة بالمنشورات وغيرها من الأنشطة الموضوعية ٧٣ في المائة. ومن الضروري تحقيق مزيد من الاتساق في تنفيذ المنشورات المؤجلة، حيث أن ٥٥ من بين ٦٥ من النواتج المؤجلة على مدار فترتي السنتين كانت ضمن هذه الفئة. وتتوافر من خلال النسخة الإلكترونية قائمة بالنواتج المرحة حسب فئاتها.

## الجدول ٥

## حالة النواتج المرحلة حسب أبواب الميزانية

| باب الميزانية | حالة التنفيذ                   |                          |         |
|---------------|--------------------------------|--------------------------|---------|
|               | المرحلة من الفترة<br>٢٠٠٣-٢٠٠٢ | المرحلة إلى<br>٢٠٠٧-٢٠٠٦ | المنهاة |
| ٢             | ١                              | ١                        | -       |
| ٣             | ٣٨                             | ١٦                       | -       |
| ٤             | ١٩                             | ٤                        | ١٥      |
| ٥             | ٢                              | ٢                        | -       |
| ٦             | ٦                              | ٦                        | -       |
| ٨             | ١٤٤                            | ٢                        | ١٠      |
| ٩             | ٧٧                             | ٥٦                       | ١٦      |
| ١١            | ٥                              | ٢                        | ٣       |
| ١٢            | ٧٥                             | ٥٦                       | ٨       |
| ١٤            | ٣٣                             | ٢٥                       | ٦       |
| ١٥            | ١١                             | ٩                        | ١       |
| ١٦            | ٢                              | -                        | -       |
| ١٧            | ٢٠                             | ٩                        | ٥       |
| ١٨            | ٢٠                             | ١٤                       | ٤       |
| ١٩            | ١٠                             | ٨                        | ٢       |
| ٢٠            | ٦١                             | ٣٢                       | ٢١      |
| ٢١            | ٢٨                             | ٢٦                       | ١       |
| ٢٢            | ٦                              | ٦                        | -       |
| ٢٤            | ٥٤                             | ٢٩                       | ٢٣      |
| ٢٥            | -                              | -                        | -       |
| ٢٦            | -                              | -                        | -       |
| ٢٧            | ١٦                             | ١٣                       | ٣       |
| ٢٨            | ١٤                             | ١٣                       | ١       |
| ٢٩            | ١                              | ١                        | -       |
| المجموع الكلي | ٦٤٣                            | ٤٥٩                      | ١١٩     |

## ٦ - إنجاز التعاون التقني

٦٥ - تدرج نواتج التعاون التقني في أربع فئات هي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (ج) الزمالات والمنح؛ (د) المشاريع الميدانية. وهي نواتج لا يمكن قياسها، حيث لا يمكن تحديد عددها بدقة في بداية فترة السنتين، إذ يتم إنجازها "حسب طلب" الحكومات أو حينما يتوفر التمويل اللازم لها. ومن ثم، لا يمكن حساب معدلات التنفيذ، ويبين الجدول ٦ أدناه الحجم الاسمي لنواتج التعاون التقني المنفذة.

٦٦ - وجددير بالملاحظة أن الإحصاءات الواردة أدناه تقابل فئات التعاون التقني الواردة في سرد كراسات الميزانية، ولكن هذا السرد لا يتناظر دائما مع تعريف التعاون التقني باعتباره نواتج تستفيد منها الدول الأعضاء. ففي بعض الحالات، يجمع السرد بين نواتج التعاون التقني المنفذة لصالح مستفيدين خارجيين وداخليين على حد سواء - مثل إدارات وموظفي الأمم المتحدة. ففي حين كان باب الميزانية ٨، الشؤون القانونية، على سبيل المثال، يضم أكبر عدد من النواتج المنفذة في فترة السنتين (٦ ٥٨١ ناتجا)، فإن ٨٤ في المائة من هذه النواتج (٥ ٥١٤ ناتجا) كانت تتصل بتوفير الخدمات الاستشارية الداخلية، مثل إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات والإجراءات الإدارية (٤٣٢ ناتجا)؛ والمشورة المتعلقة بالعقود والمشتريات والتأمين والمسائل المتصلة بالملكية الفكرية (١ ٠٣١ ناتجا)؛ والمشورة المتعلقة بأمور إدارة الموارد البشرية (٨٢٢ ناتجا). ولم تستفد الدول الأعضاء استفادة مباشرة إلا من ١٦ في المائة فحسب من نواتج التعاون التقني التي نفذتها إدارة الشؤون القانونية. كما أن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون الإدارية هي إدارات تركز بصورة أساسية على تنفيذ هذه النواتج لصالح المستفيدين الداخليين. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن من الضروري كفالة اتساق وتوحيد الطريقة التي تُعامل بها نواتج التعاون التقني الموجهة إلى الأمانة العامة ككل.

٦٧ - أما في أبواب الميزانية الأخرى، فكانت الدول الأعضاء هي المستفيدة من نواتج التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، جميع هذه النواتج البالغ عددها ٥٧٢ ٤ ناتجا المبرمجة ضمن الباب ١٣، مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)، بما فيها ٦٠٦ ٣ من الخدمات الاستشارية المتصلة بتقييم إمكانيات التصدير، ووضع استراتيجيات للتصدير، وتعزيز خدمات وشبكات المعلومات التجارية، وتحليلات الأسواق وما إلى ذلك، كانت موجهة بصورة مباشرة لخدمة الحكومات والمؤسسات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وينطبق نفس الشيء على اللجان الإقليمية،

ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من الكيانات. وتمثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حالة خاصة، حيث أن مجمل عملها موجه بشكل مباشر لخدمة اللاجئين الفلسطينيين.

٦٨ - وبلغ العدد الإجمالي لنواتج التعاون التقني المنفذة خلال فترة السنتين ١٩٩١-٢٠٠٠ ناتجا، وهو ما يزيد بنسبة ٢٧ في المائة عن فترة السنتين السابقة<sup>(٨)</sup>. وإجمالا، تم توفير ٣٠٨ ١٤ من الخدمات الاستشارية، وتنفيذ ٧١٥ ٤ بعثة لدعم هذه الخدمات الاستشارية، بزيادة نسبتها ٢٣ في المائة عن فترة السنتين السابقة. واستأثرت إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بـ ٨٨ في المائة من مجموع الخدمات الاستشارية المنفذة. وتنخفض هذه الحصة إلى ٨١ في المائة إذا استبعدت الخدمات الاستشارية المقدمة للمستفيدين الداخليين. واستفاد ما مجموعه ٣٢٠ ١٧٦ من المسؤولين الحكوميين وممثلي الكيانات دون الإقليمية والإقليمية والوطنية من النواتج المتصلة ببناء القدرات، من خلال ٣٥٤٦ من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، التي نُفذت ٨٣ في المائة منها من جانب تسع من الإدارات والمكاتب هي: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون الإعلام. وبلغ متوسط عدد المتدربين لكل ناتج من نواتج التعاون التقني ٥٠ متدربا. وازداد عدد مشاريع التعاون التقني المقدمة إلى المستفيدين بنسبة ٢١ في المائة، من ١٥٩٩ مشروعا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ١٩٢٨ مشروعا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتم تنفيذ ٧١ في المائة من تلك المشاريع ضمن أربعة من أبواب الميزانية هي: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية، والتجارة والتنمية، وتقديم المساعدة الإنسانية. كما أن ثلاثة إدارات ومكاتب، هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية

(٨) كان العدد الإجمالي لنواتج التعاون التقني في فترة السنتين السابقة يبلغ ١٥٨٥٣ ناتجا: ٦٧٧ ١١ من الخدمات الاستشارية، و ٢٢١٧ من الدورات التدريبية، و ٤١٠ من الزمالات والمنح، و ١٥٩٩ من المشاريع - المصدر: سجلات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قد قدمت منحاً لـ ٧٦ في المائة من الزمالات البالغ عددها ٤٠٩ زمالات.

٦٩ - وإذا ما استبعدنا الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية والمشاريع الموجهة للمستفيدين الداخليين، سنجد أن ستة كيانات - هي مركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - كانت أكثر الكيانات كثافة في جهودها في مجال التعاون التقني، ويليهما مباشرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فقد أُنجزت هذه البرامج التسعة ٨١ في المائة من نواتج التعاون التقني خلال فترة السنتين.

#### الجدول ٦

#### موجز نواتج التعاون التقني المنفذة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

| الزمالات الممنوحة | المشاريع المنفذة | الخدمات الاستشارية |         |         |                 | المجموع | باب الميزانية  |
|-------------------|------------------|--------------------|---------|---------|-----------------|---------|--|
|                   |                  | المشاركون          | الدورات | البعثات | الخدمات المقدمة |         |  |
| صفر               | صفر              | ١١١٣               | ٦٧      | صفر     | ٧               | ٧٤      | شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات   |
| ٧                 | ٤٩               | ١٠٦                | ٦       | صفر     | صفر             | ٦٢      | الشؤون السياسية  |
| صفر               | ٢                | ١١٢٤               | ٣٩      | ٥       | ٩               | ٥٠      | نزع السلاح   |
| صفر               | ٣٠               | صفر                | صفر     | صفر     | ٧٥٠             | ٧٨٠     | عمليات حفظ السلام  |
|                   |                  |                    |         |         |                 |         | استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية  |
| ٨                 | ١٠               | ٢٠٥٥               | ٢٢      | صفر     | ٣٣              | ٧٣      | الشؤون القانونية   |
| ٢٤                | ١                | ٢٢٢٧               | ٦٠      | ٣٩      | ٦٤٩٦            | ٦٥٨١    | الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  |
| ١١٣               | ١٨٥              | ٢٣٢٣               | ٦٣      | ١٨٥     | ٢٠٣             | ٥٦٤     | أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية |
| صفر               | صفر              | ١٠٤                | ٢       | صفر     | صفر             | ٢       | الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا                    |
| صفر               | صفر              | صفر                | صفر     | ١       | ١               | ١       | التجارة والتنمية   |
| صفر               | ٢٠٤              | ١٣٨٤٤              | ٣٧٩     | ٤٥١     | ٥٠٩             | ١٠٩٢    |  |

| الزمامات<br>المنوحة | المشاريع<br>المنفذة | الخدمات الاستشارية |         |         |                 | المجموع | باب الميزانية  |
|---------------------|---------------------|--------------------|---------|---------|-----------------|---------|--|
|                     |                     | المشاركون          | الدورات | البعثات | الخدمات المقدمة |         |  |
| صفر                 | ٢٠٤                 | ٣٣ ٦٩٠             | ٧٦٢     | ٢ ٠٣١   | ٣ ٦٠٦           | ٤ ٥٧٢   | ١٣ مركز التجارة الدولية<br>(مؤتمر الأمم المتحدة<br>للتجارة والتنمية/منظمة<br>التجارة العالمية) |
| صفر                 | ٢٤                  | ١٠ ٦٣٢             | ٢٢١     | ٤٠٨     | ٣٩٣             | ٦٣٨     | ١٤ البيئة  |
| صفر                 | ١١٤                 | ٩ ٢٦٠              | ١٧٠     | ٢٦٨     | ٢٢٩             | ٥١٣     | ١٥ المستوطنات البشرية  |
| صفر                 | ٤٦                  | ٣ ٥٠٠              | ١٩      | ٨٦      | ٨٦              | ١٥١     | ١٦ منع الجريمة والعدالة<br>الجنائية  |
| ٢٩                  | ٦                   | ١ ٢٤٨              | ٣٧      | ٧٤      | ٥٢٩             | ٦٠١     | ١٧ المراقبة الدولية<br>للمخدرات  |
| ٢٤                  | ٨٢                  | ٢ ٢٢٥              | ٦٢      | ٢١٥     | ٢٠٣             | ٣٧١     | ١٨ التنمية الاقتصادية<br>والاجتماعية في أفريقيا  |
| ٦٣                  | ٤٤                  | ٧ ٣٦٧              | ١٦٩     | ٣٠      | ٣٠              | ٣٠٦     | ١٩ التنمية الاقتصادية<br>والاجتماعية في آسيا<br>والمحيط الهادئ                                 |
| صفر                 | ٢٣                  | ٦ ٩٨٥              | ٩٢      | ٩٢      | ٩٢              | ٢٠٧     | ٢٠ التنمية الاقتصادية في<br>أوروبا   |
| ٦                   | ٣٢                  | ٥ ٣٤٨              | ١٦٠     | ٦٢٢     | ٦٤٠             | ٨٣٨     | ٢١ التنمية الاقتصادية<br>والاجتماعية في أمريكا<br>اللاتينية ومنطقة البحر<br>الكاربي            |
| صفر                 | ٤٢                  | ١ ١٨٨              | ٢٤      | صفر     | صفر             | ٦٦      | ٢٢ التنمية الاقتصادية<br>والاجتماعية في غربي<br>آسيا   |
| ١٣٥                 | ٢                   | ١٤ ٠٦٥             | ٢٣٥     | ١٣٩     | ١٧١             | ٥٤٣     | ٢٤ حقوق الإنسان  |
| صفر                 | ٧٧٠                 | ١١ ٠٢١             | ٣٤٣     | ٢٠      | ٢٠              | ١ ١٣٣   | ٢٥ توفير الحماية والمساعدة<br>للاجئين  |
| صفر                 | ٥٨                  | ٤٢ ١١٢             | ٧٦      | ٥٤      | ٣٨              | ١٧٢     | ٢٧ تقديم المساعدة الإنسانية  |
| صفر                 | صفر                 | ٥ ٨٩٦              | ٤٨٨     | صفر     | ٥٣              | ٥٤١     | ٢٨ الإعلام   |
| صفر                 | صفر                 | ١٣٣                | ٦       | صفر     | صفر             | ٦       | ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين<br>العام لشؤون الإدارة   |
| صفر                 | صفر                 | صفر                | صفر     | صفر     | ٢١٠             | ٢١٠     | ٢٩ بء مكتب تخطيط البرامج<br>والميزانية والحسابات   |
| صفر                 | صفر                 | ٢ ٠٠٣              | ٤٤      | صفر     | صفر             | ٤٤      | ٢٩ دال مكتب خدمات الدعم<br>المركزية  |
| ٤٠٩                 | ١ ٩٢٨               | ١٧٩ ٥٦٩            | ٣ ٥٤٦   | ٤ ٧١٥   | ١٤ ٣٠٨          | ٢٠ ١٩١  | المجموع الكلي  |



٧٠ - وإلى جانب التعاون التقني، يتعين الإشارة إلى أنه تم تنفيذ ١ ٧٩١ من النواتج التي تندرج تحت نوع أنشطة "خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة"، التي تتضمن الخدمات والنواتج المتصلة بالشؤون الإدارية والتنظيمية العامة، وخدمات الدعم المركزي، وخدمات الوثائق والمنشورات، وتخطيط البرامج، والميزانية والحسابات، والرقابة، وخدمات المؤتمرات.

## ٧ - الاستفادة من الموارد

٧١ - حيث أنه كان يتعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في هذا التقرير، فقد استخدم نفس المقياس البديل للاستفادة من الموارد الذي سبق استخدامه في فترات السنتين السابقتين، ألا وهو أشهر عمل الموظفين الفنيين، للتوصل إلى تقدير للموارد التي استخدمت لتنفيذ النواتج وتحقيق الإنجازات المتوقعة. ورغم أنه مقياس غير دقيق إلى حد ما، فإنه يُعد مؤشرًا له أهميته المعقولة حيث أن أشهر عمل الموظفين الفنيين عنصر رئيسي في الاستفادة من الموارد.

٧٢ - وكما كان عليه الحال في فترات السنتين السابقتين، فإن ٩٧٦ ٣٩٦ أشهر عمل، أو ٧٩ في المائة من مجموع أشهر العمل المبلغ عنها وعددها ٢٢٦ ٥٠٣ شهر عمل، كانت موجهة إلى البرنامج المعني باللاجئين الفلسطينيين (الباب ٢٦)، وهو برنامج لا يحقق أي ناتج من النواتج القابلة للقياس الكمي المبرجة في ميزانية فترة السنتين، ولكنه يقدم الخدمات لقرابة ٤,٣ ملايين لاجئ اعتمادًا على موظفيه، الذين يبلغ الدوليون منهم ١٤٨ موظفًا ويزيد عدد المحليين منهم على ٢٠ ٠٠٠ موظف. وكما ورد من قبل، فإن هذه حالة خاصة، سواء من الجانب الموضوعي، حيث أن كل العمل موجه مباشرة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، أو من حيث النطاق، حيث تتضاءل إلى جواره كل البرامج الأخرى في الأمانة العامة. ولذلك، فإن إدراج الباب ٢٦ في التحليل الإجمالي سيكون أمرًا بلا معنى، حيث أن حجمه الكبير سيخل بتوازن نتائج التحليل. وبالتالي، فقد استبعد البرنامج المعني باللاجئين الفلسطينيين من الجداول والمناقشات التي ترد أدناه. أما الجداول التي تتضمن أشهر العمل ضمن الباب ٢٦، فهي موجودة في النسخة الإلكترونية من التقرير.

٧٣ - وإجمالاً، استخدمت المنظمة ما مجموعه ٢٥٠ ١٠٦ شهر عمل (بما فيها عمل الاستشاريين) لتنفيذ نواتج الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتحقيق الإنجازات المتوخاة. وتم تمويل ٥٧٥ ٧١ شهر عمل، أو ٦٧ في المائة، من الميزانية العادية، في حين تم تمويل ٦٧٤ ٣٤ شهر عمل، أو ٣٣ في المائة، من الموارد الخارجة عن الميزانية. وفي إطار الميزانية العادية، كانت نسبة ٩٦ في المائة من أشهر العمل تُخص الموظفين الفنيين، ونسبة ٤ في المائة تُخص الاستشاريين. أما في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، فكانت نسبة ٧٧ في المائة من أشهر العمل تُخص الموظفين الفنيين، ونسبة ٢٣ في المائة تُخص الاستشاريين. وإجمالاً، كان

الموظفون الفنيون يستأثرون بـ ٩٠ في المائة من مجموع أشهر العمل، بينما كانت نسبة ١٠ في المائة فحسب تتصل بالاستشاريين.

٧٤ - وكانت هناك ثلاثة مكاتب - هي مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي - لم تخصص أياً من مجموع أشهر عملها البالغ ٥ ٣٤٠ شهر عمل لإنتاج نواتج قابلة للقياس الكمي. كما أن أربعة كيانات أخرى - هي إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ومركز التجارة الدولية، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا - لم تخصص سوى ١٧ في المائة أو أقل من مجموع أشهر عملها البالغ ٣١ ٠٠٠ شهر عمل لإنتاج نواتج قابلة للقياس الكمي. وإجمالاً، استأثرت هذه الكيانات السبعة بـ ٣٤ في المائة من إجمالي أشهر عمل الموظفين الفنيين المستخدمة. ويعرض الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستخدمة حسب أبواب الميزانية (مع استبعاد الباب ٢٦، اللاجئون الفلسطينيون)، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنتاج نواتج قابلة للقياس الكمي. ويرد في النسخة الإلكترونية من التقرير جدول مماثل يتضمن الباب ٢٦.

#### الجدول ٧

#### أشهر العمل المستخدمة، حسب أبواب الميزانية<sup>(١)</sup>

| باب الميزانية | الميزانية العادية |             | الموارد الخارجة عن الميزانية |             | النسبة المئوية <sup>(٢)</sup> |
|---------------|-------------------|-------------|------------------------------|-------------|-------------------------------|
|               | الفئة الفنية      | الاستشاريون | الفئة الفنية                 | الاستشاريون |                               |
| ٢             | ٢٤ ٠٣٤            | ١٢٢         | ٥١٣                          | ١٩٣         | ٩                             |
| ٣             | ١ ٩٩٤             | ١٩          | ١٥٠                          | ٤           | ٩٧                            |
| ٤             | ٤٢٠               | ٤           | ١٠٩                          | ٢٦٠         | ٧١                            |
| ٥             | ٧٨٨               | صفر         | ٦ ١١٤                        | ١٥          | ٤٢                            |
| ٦             | ٣١٤               | صفر         | ٢٧                           | صفر         | ٥٣                            |
| ٨             | ١ ٦٥٦             | ١٢          | ٣٤٥                          | ١           | ٦٢                            |
| ٩             | ٥ ٤٨١             | ٢٦٤         | ١ ٣٧٧                        | ٧١٩         | ٦٨                            |
| ١٠            | ١٩٥               | ٣           | ١                            | صفر         | ٩٢                            |
| ١١            | ٢٩٠               | ٢٠          | صفر                          | ٢٧          | ٩٨                            |
| ١٢            | ٣ ٦٤٩             | ١٥٤         | ١ ٣٧٩                        | ٦٦٨         | ٥٧                            |

| باب الميزانية | الميزانية العادية |             | الموارد الخارجة عن الميزانية |             | النسبة المئوية <sup>(ب)</sup> |
|---------------|-------------------|-------------|------------------------------|-------------|-------------------------------|
|               | الفئة الفنية      | الاستشاريون | الفئة الفنية                 | الاستشاريون |                               |
| ١٣            | ١ ٨٩٦             | صفر         | ١٩٢                          | صفر         | ٢ ٠٨٨                         |
|               |                   |             |                              |             | ١٧                            |
| ١٤            | ٤١٠               | ٨٠          | ٢ ١٠٨                        | ٧٤٤         | ٣ ٣٤٢                         |
|               |                   |             |                              |             | ٦٧                            |
| ١٥            | ٥٥٧               | ٢٣          | ٨٧١                          | ١ ٨٥٦       | ٣ ٣٠٧                         |
|               |                   |             |                              |             | ٣٤                            |
| ١٦            | ٨٦٣               | ١٥          | ٢٨٦                          | ١٣٨         | ١ ٣٠٢                         |
|               |                   |             |                              |             | ٧٠                            |
| ١٧            | ٨٩١               | ٣٩٣         | ٤٥٤                          | ٣٠٢         | ٢ ٠٤٠                         |
|               |                   |             |                              |             | ٨٢                            |
| ١٨            | ١ ٧٥٠             | ١٢٧         | ٦٣                           | ٧٣          | ٢ ٠١٤                         |
|               |                   |             |                              |             | ٧٥                            |
| ١٩            | ١ ٩٧٠             | ٥٤          | ٢٢٩                          | ٢٧٨         | ٢ ٥٣٢                         |
|               |                   |             |                              |             | ٥٢                            |
| ٢٠            | ٢ ٢٠٢             | ٩٠          | ٣٢٧                          | ١٢١         | ٢ ٧٤٠                         |
|               |                   |             |                              |             | ٩٠                            |
| ٢١            | ٢ ١١٠             | ١٩٠         | ٣٢٦                          | ٩٥٩         | ٣ ٥٨٧                         |
|               |                   |             |                              |             | ٥٥                            |
| ٢٢            | ١ ٠٨٨             | ١٦٥         | ١٠                           | ١٤٨         | ١ ٤١١                         |
|               |                   |             |                              |             | ٧٤                            |
| ٢٤            | ٢ ٢٦٧             | ١٨٠         | ٢ ٥٠٢                        | ٢٩٤         | ٥ ٢٤٣                         |
|               |                   |             |                              |             | ٦٠                            |
| ٢٥            | صفر               | صفر         | ٣ ٧١٦                        | صفر         | ٣ ٧١٦                         |
|               |                   |             |                              |             | ٥٢                            |
| ٢٧            | ٤٣٣               | ١٢          | ١ ٧٣٣                        | ٤٩١         | ٢ ٦٦٩                         |
|               |                   |             |                              |             | ٦٨                            |
| ٢٨            | ٤ ١٥٦             | ٢٢٠         | ١٥٥                          | ١٩          | ٤ ٥٥١                         |
|               |                   |             |                              |             | ٩٥                            |
| ٢٩ ألف        | ٢٣٤               | ١           | ٣٤                           | ١٠          | ٢٧٩                           |
|               |                   |             |                              |             | ٤٨                            |
| ٢٩ باء        | ١ ٠٤٦             | ٣١          | ١ ٣٣١                        | صفر         | ٢ ٤٠٨                         |
|               |                   |             |                              |             | ٣٥                            |
| ٢٩ جيم        | ٢ ٠١٣             | ٦١٢         | ٤٧٠                          | ٣٦١         | ٣ ٤٥٦                         |
|               |                   |             |                              |             | ١٢                            |
| ٢٩ دال        | ٢ ٣١٠             | صفر         | ٧٨                           | ٣٢          | ٢ ٤١٩                         |
|               |                   |             |                              |             | صفر                           |
| ٢٩ هاء        | ١ ٠٠٦             | ١٢          | ٥٠٧                          | صفر         | ١ ٥٢٥                         |
|               |                   |             |                              |             | صفر                           |
| ٢٩ واو        | ٥١٠               | ١٢          | ٧٢                           | صفر         | ٥٩٤                           |
|               |                   |             |                              |             | ٢                             |
| ٢٩ زاي        | ٨٤١               | ٢٨          | ٥٢٧                          | صفر         | ١ ٣٩٦                         |
|               |                   |             |                              |             | صفر                           |
| ٣٠            | ١ ٣٤٨             | ٧           | ٩٣٧                          | ١٣          | ٢ ٣٠٥                         |
|               |                   |             |                              |             | ٢٢                            |
|               | ٦٨ ٧٢١            | ٢ ٨٥٣       | ٢٦ ٩٤٦                       | ٧ ٧٢٨       | ١٠٦ ٢٥٠                       |
|               |                   |             |                              |             | ٤٣                            |

(أ) مع استبعاد الباب ٢٦، اللاجئين الفلسطينيين.

(ب) النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنتاج نتائج قابلة للقياس الكمي.

٧٥ - وفي أبواب الميزانية المتبقية الـ ٢٥ التي يبلغ عدد أشهر العمل فيها ٦٩ ٩١٠ شهرا (أو ٦٦ في المائة من المجموع)، مثل إنتاج النواتج القابلة للقياس ما يتراوح بين ٢١ في المائة و ٩٧ في المائة من مجموع أشهر العمل المستخدمة. ومن هذه الأبواب الـ ٢٥، خصص ١٣ بابا ٦٥ في المائة أو أكثر من أشهر عملها لإنتاج نواتج قابلة للقياس الكمي، بينما كانت النسبة تقل عن المتوسط البالغ ٦٥ في المائة في الأبواب الـ ١٢ الأخرى. وفيما يتعلق بالمحتوى الموضوعي، كان ٤٧ في المائة من مجموع أشهر العمل المبلغ عنها مخصصا للأنشطة الإنمائية وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، بينما كان ٢ في المائة مكرسا للشؤون القانونية، و ١٠ في المائة للسلام ونزع السلاح ومسائل الأمن، و ٢٣ في المائة لوضع السياسات وخدمات المؤتمرات، و ٤ في المائة لشؤون الإعلام، و ١٤ في المائة للشؤون الإدارية والرقابة.

٧٦ - ومن بين المجموع البالغ ١٠٦ ٢٥٠ شهر عمل، استُخدم ٤٥ ٩٩٣ شهر عمل، أو ٤٣ في المائة، لإنتاج ٣٣ ١٣٠ من النواتج القابلة للقياس الكمي. وإذا استبعدت ثلاثة من كيانات الأمم المتحدة - هي مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتبا الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي - لأنها لا تنتج نواتج قابلة للقياس الكمي، سترتفع هذه النسبة إلى ٤٥,٦ في المائة من المجموع. وبالتالي، ففي الكيانات التي تنتج نواتج قابلة وغير قابلة للقياس الكمي، كان استخدام أشهر العمل في متوسطه مقسما بالتساوي تقريبا بين الفئتين. وينبغي الانتباه إلى أن الأنشطة غير القابلة للقياس الكمي تضم النواتج المخصصة للتعاون التقني، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية، والأنشطة الرقابية. ويعرض الجدول ٨ توزيع أشهر العمل حسب فئات النشاط الرئيسية في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

## الجدول ٨

توزيع أشهر عمل الموظفين الفنيين المستخدمة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حسب فئات النواتج<sup>(أ)</sup>

| فئة الناتج  | الميزانية العادية |               | الموارد الخارجة عن الميزانية |               | المجموع    |
|---|-------------------|---------------|------------------------------|---------------|------------|
|   | النسبة المئوية    | المبلغ        | النسبة المئوية               | المبلغ        |            |
| تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء | ١٩                | ١٣ ٣٤٤        | ١٢                           | ١٧ ٦٦٦        | ١٧         |
| تقديم الخدمات الموضوعية للاجتماعات                    | ٦                 | ٤ ٤٧٨         | ٤                            | ٥ ٨٢٢         | ٥          |
| الوثائق التداولية                                     | ١٠                | ٧ ١٧٨         | ٧                            | ٩ ٦٢٥         | ٩          |
| خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع        | ٢                 | ١ ٦٨٧         | ٢                            | ٢ ٢١٩         | ٢          |
| الأنشطة الموضوعية الأخرى                              | ٢٥                | ١٧ ٩٩٥        | ٣٠                           | ٢٨ ٣٢٧        | ٢٧         |
| المنشورات المتكررة                                    | ٧                 | ٤ ٧٣٠         | ٤                            | ٥ ٩٤٨         | ٦          |
| المنشورات غير المتكررة                                | ٤                 | ٣ ٠٣٥         | ٤                            | ٤ ٤٠٦         | ٤          |
| الأنشطة الموضوعية الأخرى                              | ١٤                | ١٠ ٢٣٠        | ٢٢                           | ١٧ ٩٧٣        | ١٧         |
| التعاون التقني  | ١٢                | ٨ ٦٨٠         | ٣٤                           | ٢٠ ٦٠٣        | ١٩         |
| الخدمات الاستشارية                                    | ٤                 | ٢ ٩٥٦         | ٨                            | ٥ ٧٥٨         | ٥          |
| الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل      | ٣                 | ٢ ٤٠٢         | ٦                            | ٤ ٤٦٣         | ٤          |
| الزمالات والمنح                                       | ١                 | ١٠٤           | -                            | ١٦٤           | -          |
| المشاريع الميدانية                                    | ٤                 | ٣ ٢١٨         | ٢٠                           | ١٠ ٢١٨        | ١٠         |
| خدمات المؤتمرات والشؤون الإدارية والرقابة             | ٤٤                | ٣١ ٥٥٦        | ٢٣                           | ٣٩ ٦٥٣        | ٣٧         |
| <b>المجموع</b>  | <b>١٠٠</b>        | <b>٧١ ٥٧٥</b> | <b>١٠٠</b>                   | <b>٣٤ ٦٧٤</b> | <b>١٠٠</b> |

(أ) باستثناء الباب ٢٦، اللاجئين الفلسطينيين.

٧٧ - وفيما يتعلق بفئات النواتج، استأثر التعاون التقني بـ ١٩ في المائة من الموارد التي استخدمتها المنظمة. وفي المقابل، حُصص ١٧ في المائة من الموارد لتوفير الخدمات الموضوعية للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، و ٢٧ في المائة للأنشطة الموضوعية الأخرى مثل المنشورات، و ٣٧ في المائة لخدمات المؤتمرات والشؤون الإدارية والرقابة. وتوجد في النسخة الإلكترونية معلومات عن توزيع استخدام أشهر العمل، بما في ذلك البرنامج المعني باللاجئين الفلسطينيين.

## ٨ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني\* في برنامج عمل الأمم المتحدة

٧٨ - وجهت التعليمات الصادرة بإعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥\* الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/١٣٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى هيئات الأمم المتحدة أن تكفل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل واضح في جميع البرامج والخطط المتوسطة الأجل

والميزانيات البرنامجية. وبناء عليه، كان يتعين على مديري البرامج أن يبينوا في مقترحات الميزانية البرنامجية، على مستوى البرامج الفرعية، واحدا على الأقل من الإنجازات المتوقعة التي تعكس أهم الأبعاد الجنسانية في عملهم، مشفوعا بمؤشر ملائم يثبت تحققه.

٧٩ - غير أنه في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لم يُسجل أي تقدم فيما يتعلق بإدماج المنظورات الجنسانية في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها. فمن بين الإنجازات المتوقعة البالغ عددها ٦٤١ إنجازا المبينة في الميزانية البرنامجية، لم يشير إلى الجوانب الجنسانية سوى ٥٤ إنجازا (٨,٤ في المائة) و ٦١ من مؤشرات الإنجاز ذات الصلة (بنسبة ٦,٣ في المائة). وتركزت تلك العناصر في ١٧ في المائة فحسب من البرامج الفرعية في حين أنه في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كان ٣٩ في المائة من البرامج الفرعية يشير صراحة إلى المنظورات الجنسانية باعتبارها من الإنجازات المتوقعة.

٨٠ - وبالنسبة لبيانات النتائج الواردة في الفصل الثاني أدناه، يعكس ٦٦ منها (١٠ في المائة) الجهود المبذولة لجعل شواغل المرأة وخبراتها بعدا جوهريا في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في المجالات الموضوعية ذات الصلة، وذلك بالمقارنة بـ ٦٧ بيانا (١٤ في المائة) في فترة السنتين السابقة. وكانت هناك ستة برامج (١٧ في المائة) تشير إلى المسائل الجنسانية في الملامح البارزة لنتائج البرامج (بالمقارنة بنسبة قدرها ٣١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، بينما أشارت إليها ستة برامج، ليست جميعها نفس البرامج المشار إليها أعلاه، ضمن وصف التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة.

٨١ - وفيما يتعلق بالتدريب الذي توفره الأمانة العامة، تم تقديم البيانات المتعلقة بنوع جنس المشاركين في ٩٤ في المائة من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل البالغ عددها ٣٠٥٨ المبلغ عنها ضمن ٢٢ برنامجا<sup>(٩)</sup>. وكانت نسبة النساء تبلغ ٢٧ في المائة من المشاركين البالغ عددهم ٥٦٩ ١٧٩ مشاركا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ١٢٣ زمالة (٣٠ في المائة) من بين ٤٠٩ زمالات تم توفيرها لثمانية برامج قد منحت لنساء. وبالمقارنة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فإن نسبة الزمالات الممنوحة لنساء تكون بذلك قد انخفضت من ٥٠ إلى ٣٠ في المائة، وتكون نسبة النساء بين المشاركين في الدورات التدريبية قد تراجعت من ٣٣ إلى ٢٧ في المائة.

(٩) في حالة إدراج برنامج الإعلام، فإن نسبة الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، التي تتوافر بشأنها معلومات عن نوع جنس المشاركين فيها، ستنخفض إلى ٨١ في المائة، حيث لا توفر إدارة شؤون الإعلام بيانات مصنفة على أساس نوع الجنس إلا لـ ١,٤ في المائة من أنشطتها التدريبية البالغ عددها ٤٨٨ نشاطا، حيث أبلغت عن مشاركة ٥٤ (٠,٩ في المائة) من بين ٥٨٩٦ مشاركا.

٨٢ - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤/٢٠٠٤ بشأن استعراض استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، قد كرر طلبه إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم على نحو كامل بإدراج المنظورات الجنسانية في برامج عملها وأنشطتها التنفيذية، وأن تكفل القيام بصورة منتظمة بإدراج الإبلاغ عن جهودها بشأن مراعاة تعميم المنظور الجنساني في العمليات الحالية المتعلقة بالتقييم والرصد. وتعمل فرقة العمل المعنية بتعميم المنظور الجنساني في عمليات البرمجة والرصد والتقييم والإبلاغ في نظم الإدارة القائمة على أساس النتائج\*، التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، على استحداث أدوات تتيح قياساً أدق للتقدم المحرز في تنفيذ التكاليفات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الأمم المتحدة.

٨٣ - وعقب الاستعراض الذي أجري بعد عشر سنوات لتقييم تنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين\*، أكد المجلس أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية مقبولة دولياً لتعزيز المساواة بين الجنسين. كما أعرب عن قلقه إزاء الفوارق بين السياسات والممارسات، مع استمرار التحديات بصفة خاصة في مجالات جمع المعلومات، والمساءلة، والرصد، والإبلاغ، والتدريب، وأهاب بجميع كيانات الأمم المتحدة أن تكتف ما تبذله من جهود للتصدي للتحديات التي تقف في طريق إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج، بما في ذلك مواصلة تطوير أدوات الرصد والتقييم وجعلها جزءاً من عمل المؤسسات، وتشجيع جمع البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس وتبويبها وتحليلها، وكفالة استخدام هذه البيانات\*.

٨٤ - وخلاصة القول، يظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني تحدياً رئيسياً يواجه المنظمة فيما يتعلق بإدارة البرامج، وتوفير الخدمات\*، وممارسات التوظيف والترقية\*، فضلاً عن الإبلاغ.

## الجدول ٩

## المشاركون من الرجال والنساء في الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل

| النسبة المئوية للنساء | المشاركون |        | الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل | باب الميزانية   |
|-----------------------|-----------|--------|--|---|
|                       | النساء    | الرجال |  |   |
| ٥٨                    | ٦٤١       | ٤٧٢    | ٦٧   | ٢ شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات  |
| ٢٥                    | ٢٧        | ٧٩     | ٦  | ٣ الشؤون السياسية   |
| ١٦                    | ١٧٨       | ٩٤٦    | ٣٩   | ٤ نزع السلاح  |
| ١٧                    | ٣٥٣       | ١٧٠٢   | ٢٢   | ٦ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية   |
| ٣٩                    | ٨٥٨       | ١٣٦٩   | ٦٠   | ٨ الشؤون القانونية  |
| ٤٠                    | ٩٣٦       | ١٣٨٧   | ٦٣   | ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية   |
| ١٦                    | ١٧        | ٨٧     | ٢  | ١٠ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية   |
| ٢٢                    | ٣٠٣٤      | ١٠٨١٠  | ٣٧٩  | ١٢ التجارة والتنمية   |
| ٢٩                    | ٩٧٤٧      | ٢٣٩٤٣  | ٧٦٢  | ١٣ مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية) |
| ١١                    | ٣٢٥٤      | ٧٣٧٨   | ٢٢١  | ١٤ البيئة   |
| ٣٠                    | ٢٧٤٥      | ٦٥١٥   | ١٧٠  | ١٥ المستوطنات البشرية   |
| ٢٩                    | ١٠٠٠      | ٢٥٠٠   | ١٩   | ١٦ منع الجريمة والعدالة الجنائية  |
| ٣٣                    | ٤١٦       | ٨٣٢    | ٣٧   | ١٧ المراقبة الدولية للمخدرات  |
| ٢٤                    | ٥٤٣       | ١٦٨٢   | ٦٢   | ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا  |
| ٢٤                    | ١٧٧٢      | ٥٥٩٥   | ١٦٩  | ١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                              |
| ٣٤                    | ٢٣٤٦      | ٤٦٣٩   | ٩٢   | ٢٠ التنمية الاقتصادية في أوروبا   |
| ٤١                    | ٢٢١٠      | ٣١٣٨   | ١٦٠  | ٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي           |
| ٣٧                    | ٤٤١       | ٧٤٧    | ٢٤   | ٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا  |
| ٤٩                    | ٦٨٦٠      | ٧٢٠٥   | ٢٣٥  | ٢٤ حقوق الإنسان   |
| ٣٩                    | ٤٢٨٥      | ٦٧٣٦   | ٣٤٣  | ٢٥ توفير الحماية والمساعدة للاجئين  |
| ١٥                    | ٦٤٢٣      | ٣٥٦٨٩  | ٧٦   | ٢٧ تقديم المساعدة الإنسانية   |
| ١                     | ٥٤        | ٥٨٤٢   | ٤٨٨  | ٢٨ الإعلام  |
| ٤٤                    | ٥٨        | ٧٥     | ٦  | ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة   |
| ٢٦                    | ٥١٥       | ١٤٨٨   | ٤٤   | ٢٩ دال مكتب خدمات الدعم المركزية  |
| ٢٧                    | ٤٨٧١٣     | ١٣٠٨٥٦ | ٣٥٤٦   | المجموع الكلي   |



## جيم - تعزيز الإدارة والرصد والإبلاغ على أساس النتائج

### ١ - تنمية القدرات

٨٥ - في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، شدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أهمية تبني نهج استباقية للاحتفاظ بالقدرات في مجال الإدارة على أساس النتائج ودفعتها إلى الأمام. وهذا أمر ضروري لأن تنمية القدرات ليست استثمارا يقوم به المرء مرة واحدة فحسب؛ بل أنها بالأحرى عملية مستمرة وشاملة لدعم الاحتفاظ بالأساليب الفنية المكتسبة، وترجمة المعرفة العلمية المكتسبة إلى خبرة فنية واقعية وتحويلها إلى جزء حيوي من ثقافة المنظمة. واستقر الاختيار على تبني نهج من ثلاثة محاور هي: (أ) الاستجابة لما يطلبه العملاء من تدريب؛ (ب) تهيئة فرص التعلم الإلكتروني؛ (ج) توفير الدعم والتوجيه المنهجين والتقنيين للعملاء، بشأن المسائل الهامة في الوقت الراهن وفي الأجل الطويل على حد سواء، من خلال شبكة من منسقي تقرير أداء البرامج.

٨٦ - ووفر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تدريباً شخصياً لـ ٧٧٠ من المديرين والموظفين في ٢٨ من الإدارات والمكاتب في ثمانية من مراكز العمل. وكانت السمة المميزة لهذه الممارسة تتمثل في أن العملاء تحملوا كل تكاليف التدريب، حيث لم يسهم المكتب إلا بوقت موظفيه. وكان استعداد العملاء لتحمل هذه المصروفات يبين بجلاء التزامهم ببناء قدرتهم على الإدارة على أساس النتائج وإدراكهم لاختصاص المكتب كمدرّب في هذا الميدان. ومن بين المتدربين، كان ٥ في المائة من مديري المستويات العليا والوسطى، و ٧٥ في المائة من الموظفين الفنيين الآخرين، و ٢٠ في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة. وكانت الآراء الواردة من المتدربين تؤكد الفائدة المتحققة من التدريب في إنعاش وتعزيز التمكن من منهجية الإدارة على أساس النتائج، ومن الأساليب الفنية العملية لرصد أداء البرامج والإبلاغ عنها. كما شددت الآراء الواردة على ضرورة استمرارية هذا التدريب وإمكانية التنبؤ بالجدول الزمني له، مع تصميم مناهجه وفقاً لاحتياجات عملائه المحددين. ومن بين ٢٢٨ متدرباً استجابوا للاستبيان الذي وجهه المكتب (وهي نسبة استجابة تبلغ ٢٩,٩ في المائة)، رأى ٧٢ في المائة أن التدريب كان "مفيداً جداً" أو "مفيداً" في تعزيز قدراتهم على رصد أداء البرامج والإبلاغ عنها.

٨٧ - ولتهيئة فرص للتدريب الذاتي على الإدارة على أساس النتائج، صمم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثلاث أدوات للتعلم الإلكتروني تتوافر من خلال الحاسوب. وتشمل هذه الأدوات: البرنامج التعليمي لتقييم أداء البرامج في الإدارة على أساس النتائج\*، ودليلاً بعنوان "الإدارة من أجل النتائج: دليل لاستخدام التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة\*"، ومسرد

مصطلحات الرصد والتقييم\*. وخلال عام ٢٠٠٥، تم تنزيل البرنامج التعليمي أكثر من ٢٥٠٠ مرة، وحصل ٢٩٦ موظفا على شهادات بإكمالهم البرنامج. وتم تنزيل الدليل ٢٨٦٠ مرة والمسرد ٩٥٢ مرة. وتبين هذه الإحصاءات أن التعلم الإلكتروني مورد حيوي لبناء القدرات. وكان من بين التطورات غير المتوقعة أن النسخة الإلكترونية من تقرير أداء البرامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) أصبح مرجعا هاما ومصدرا للمعرفة فيما يتعلق بالإدارة على أساس النتائج. وفي عام ٢٠٠٥، تم تنزيله ٤١٠ مرة (من بينها ٣٥٥ ١٦ مرة بالإنكليزية، و ١٠٥٨ مرة بالعربية، و ١٠٣٢ بالفرنسية، و ٦٣٧ مرة بالروسية، و ٤٥٢ مرة بالإسبانية، و ٢٦٥ مرة بالصينية). وهذا الاهتمام الذي فاق ما كان متوقعا يزيد من تصميم مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعزيز البعد الإلكتروني لرصد أداء البرامج والإبلاغ عنها.

٨٨ - وتم توجيه الدعم المنهجي والتقني المستمر من خلال شبكة منسقي الإدارة على أساس النتائج، المعينين ضمن كل باب من أبواب ميزانية الأمانة العامة. وكان هذا الدعم يشمل عقد لقاءات سنوية مع المنسقين؛ والقيام، من خلال المنسقين، بتوفير ست من المذكرات الاستشارية\* التي أصدرها المكتب عن الإدارة على أساس النتائج بشأن متابعة الدورة الرابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، والدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والدروس المستفادة من الرصد والإبلاغ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وغير ذلك من المسائل المطروحة. وتم تنزيل المذكرات الاستشارية ٣١٠٢ مرة. وإلى جانب تعليمات الإدارة على أساس النتائج وغير ذلك من مواد التوجيه والتدريب، عرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية من خلال بوابة الإبلاغ عن أداء البرامج\* - وهي بوابة إلكترونية توصل إلى أدوات تقييم أداء البرامج والمواد المتصلة بالتوجيه. وفي عام ٢٠٠٥، استقبلت هذه البوابة ٥٥٧٤ زيارة، من بينها ٩٦٣ عملية تنزيل لإجراءات رصد البرامج والإبلاغ عنها\*.

٨٩ - وأدخلت على الأداة الإلكترونية الرئيسية للرصد والإبلاغ - وهي نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS) - تحسينات من بينها استحداث خانات لإدخال البيانات عن التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة، ولتسجيل الأداء الفعلي أثناء فترة السنتين. كما شملت تسهيلات للإبلاغ عن بيانات التعاون التقني والإحصاءات الجنسانية والإحصاءات المتعلقة باعتماد خطط جمع البيانات. ويزداد بصورة مطردة استخدام هذا النظام منذ فترات السنتين السابقة، وهو ما يتضح من الزيادة في عدد حسابات المستخدمين النشطة بنسبة ٥٦ في المائة، من ١٠٩٠ إلى ١٧٠٢ حسابا، وفي عدد الزيارات بنسبة ٣٥ في المائة، من ٣٢٨٣٧ إلى ٤٤٢٤٩ زيارة. وكان هناك مكتب للمساعدة من داخل

النظام طوال فترة السنتين. وأمكن إنشاء مكتب المساعدة وإدخال التحسينات على النظام بفضل الدعم الجماعي المقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٩٠ - والتقييم عنصر أساسي في التقدير الفعال لأداء البرامج. فكلما كان التقييم دقيقاً، كلما أصبحت عملية رصد الإدارة على أساس النتائج والإبلاغ عنها عملية أكثر معقولة ويمكن الركون إليها. ووصولاً لهذه الغاية، شكل مكتب خدمات الرقابة الداخلية فريقاً عاملاً يعني بتعزيز الرصد والتقييم؛ وهو الفريق الذي أعد، بالتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة، تقريراً لتقديمه إلى الجمعية العامة (A/60/73). وللتركيز على تأمين الموارد اللازمة للرصد والإبلاغ، وعملاً بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، حد مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/415) الموارد المخصصة للرصد والإبلاغ ضمن كل باب من أبواب الميزانية. ومع ذلك، وكما أبرز في آخر تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/346 و Corr.1)، لا يزال من الضروري على الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة أن تتبنى ممارسة التقييم بدرجة أكبر.

٩١ - وكان أحد التطورات الهامة على المستوى التنفيذي يتمثل في قيام الأمين العام بإنشاء مجلس الأداء الإداري (ST/SGB/2005/13) لمعالجة على المستوى الاستراتيجي مسألة رصد أداء البرامج والإبلاغ عنها في سياق الإدارة على أساس النتائج، إلى جانب المساءلة عن النتائج.

## ٢ - الدروس المستفادة

٩٢ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة اتجاهات إيجابية فيما يتعلق ببناء القدرات وتعزيز ثقافة الإدارة على أساس النتائج في المنظمة. فقد تحسن مستوى إدراك وفهم الموظفين والمديرين في الأمم المتحدة للأهداف والمصطلحات وعمليات الإبلاغ في هذا المجال. وأصبحت مصطلحات الإدارة على أساس النتائج جزءاً لا يتجزأ من المناقشات الداخلية بشأن تخطيط وإدارة العمليات. وكانت عملية الحصول على بيانات تقارير أداء البرامج الأصلية من الإدارات فيما يتعلق بهذا التقرير أكثر كفاءة مما كان عليه الحال في فترات السنتين السابقتين. ففي تقييم أداء البرامج، كان هناك تحسن واضح في التركيز على رضا العملاء، الذي تم قياسه من خلال الاستخدام النشط لاستطلاعات التعليقات على النواتج المنجزة وتحليلات استخدام المستخدمين للمواقع المتاحة على شبكة الإنترنت. ويتأكد ذلك من أن قرابة نصف الإنجازات المتوقعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كانت تتضمن مؤشراً أو أكثر من مؤشرات الإنجاز المتصلة برضا العملاء. وكان حوالي ٢٠ في المائة من هذه المؤشرات يشير إلى الاستطلاعات كوسيلة لتحديد تصورات العملاء، كما أن ١٨ في المائة كانت تشير إلى إحصاءات استخدام الوثائق الإلكترونية المنشورة عبر مواقع شبكة الإنترنت كمقياس للأداء.

٩٣ - وفي الوقت ذاته، كشف النشاط التدريبي عن انخفاض معدلات الاستمرار بين من تلقوا في السابق تدريباً في مجال الإدارة على أساس النتائج. وكانت العوامل التي تكمن وراء عدم الاستمرار تتمثل بصورة رئيسية في نقل الموظفين وتقاعدتهم، إلى جانب عدم وصول هذا التدريب إلى جميع الموظفين. كذلك، فإن أي معرفة تتدهور ما لم تُستخدم بصورة يومية. ويشير ذلك إلى ضرورة الاستمرار في الحفاظ على الخبرة الفنية من خلال التدريب المنظم جيداً والمتواصل.

٩٤ - وكان أحد دواعي القلق الأكثر خطورة التي ظهرت في الآونة الأخيرة يتركز حول مستقبل نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق باعتباره العمود الفقري الإلكتروني لرصد أداء البرامج والإبلاغ عنه. فلأسباب تاريخية، تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية النظام باعتباره خدمة مشتركة للأمانة العامة ككل. وفي ضوء الطلبات الأخرى على موارد الإدارة من حيث تكنولوجيا المعلومات، فقد جرى تخفيض الدعم التقني الذي تقدمه لنظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وتجميد الخطط الطموحة لإنشاء نسخة متقدمة نوعياً من النظام، وهي نسخة تشد الحاجة إليها. وفي حين يسلم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن توفير خدمات النظام هو أمر لا يدخل في نطاق اختصاص الإدارة، فإنه لا يزال يتعين إيجاد بديل. والمناقشات التي أجريت حول إنشاء نظام معلومات متكامل للرصد والوثائق كخدمة مشتركة على نطاق الأمانة العامة، بحيث يكون له ميزانيته المحددة بوضوح ولجنته التوجيهية وخطط تطويره تقنياً، لم تسفر عن نتيجة حاسمة. ويأمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يتسنى إيجاد حل تنفيذي يكفل استمرار نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق دون إبطاء.

٩٥ - وإجمالاً، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه رغم كل التقدم المحرز، لا يزال يتعين قطع شوط طويل قبل أن يصبح رصد أداء البرامج أداة إدارية فعالة. فاستخدام نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق وما فيه من بيانات عن الأداء لإجراء التقييمات الإدارية واتخاذ القرارات لا يزال استثناءً وليس قاعدة. وهناك العديد من الأسباب المنهجية التي تكمن وراء ذلك، وتم تحديد بعضها (انظر A/57/478، الفقرة ٥٤). أولاً، أن المعايير أو الضوابط أو الإجراءات اللازمة لضمان أن مؤشرات الإنجاز تتماشى تماماً مع الإنجازات المتوقعة كثيراً ما يشوبها الغموض. ففي حين يمكن، على سبيل المثال، أن يتصل أحد الإنجازات المتوقعة بتحقيق فعالية التكلفة أو حتى بالرفاه الاجتماعي - الاقتصادي، فإن مؤشر الإنجاز المرتبط به يمكن أن يعكس بعداً أضيق بكثير لا يعبر إلا عن أحد المكونات الثانوية للنطاق الموضوعي للإنجاز المتوقع. وثانياً، كثيراً ما تكون الصلة المباشرة منعدمة بين مؤشرات الإنجاز ومقياس الأداء وأساليب جمع البيانات. وما يوضح ذلك أنه حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، لم يكن قد

تم تحديد المنهجية إلا بالنسبة لـ ٢٥ في المائة من المؤشرات، وأنه حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لم ترتفع النسبة سوى إلى ٤٦ في المائة، رغم أنه كان يُفترض في الوضع الأمثل أن تكون ١٠٠ في المائة. وثالثاً، أن مقاييس الأداء تفتقر إلى التوحيد، حيث أن كثيراً منها يستخدم أدوات، مثل الاستطلاعات، لا يوثق في جداولها تماماً، كما أن المقاييس الجديدة الهامة القائمة على رصد حركة استخدام مواقع شبكة الإنترنت لا تزال مجزأة - من حيث المنهجية، ونطاق التغطية، ونوعية مسارات البيانات. وليس لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية علم بأية جهود مبذولة على نطاق المنظمة لوضع معايير متسقة لتخطيط الاستطلاعات وإجرائها، مثلما طلبت لجنة البرنامج والتنسيق (انظر A/59/16، الفقرة ٢٧).

٩٦ - وفي الوقت ذاته، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع القلق وجود بعض التوقعات غير الواقعية فيما يتعلق بالإبلاغ عن أداء البرامج من جانب صناع القرار على مختلف المستويات. فتلك التوقعات تنحصر في الرغبة في التعبير عن أداء برنامج من البرامج من خلال عدد محدود من المؤشرات القياسية أو الأرقام أو الرسوم البيانية الشديدة العمومية المعروضة بصورة مبسطة مباشرة تساعد على سرعة التحليل والتوصل إلى استنتاجات. ورغم أنه يمكن تبني هذا النهج في الكيانات المعنية بتوفير منتجات متجانسة قابلة للمقارنة مع بعضها البعض، مثل السلع الأساسية أو المركبات، فإنه لا يمكن تطبيقها إلا بصورة محدودة للغاية في المجالات الشديدة التنوع والتعدد لأنشطة الأمم المتحدة، التي لا يمكن اختزال معظمها في قاسم مشترك واحد، حتى داخل برنامج فرعي واحد. فالأدوات الإحصائية الأساسية، مثل نظام عوامل الترجيح لتجميع مجموعة من النتائج في مؤشر واحد، لا يمكن تطبيقها على غالبية برامج الأمم المتحدة - باستثناء قلة قليلة من البرامج التي يكون تركيزها الغالب على توفير خدمات قابلة للمقارنة مع بعضها البعض، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن ثم، فإن الإبلاغ الوصفي عن الأداء، مدعوماً بقياس كمي محدود لبعض النتائج، هو الواقع الذي لا مفر من قبوله. ومن النتائج التي تترتب على ذلك أن عملية صنع القرار، التي لا تستند سوى إلى مجموعة صغيرة من المؤشرات المركبة، أيماً كانت مستصوبة، لن تكون ممكنة لفترة طويلة من الزمن. ولذلك، ستظل عملية صنع القرار تستلزم تأملاً وتحليلاً لسرد النتائج المبلغ عنها، فضلاً عن التسليم بما تنطوي عليه هذه النتائج من جوانب قصور وافتقار إلى الدقة.

٩٧ - والأخذ بالتوجه نحو النتائج في أي منظمة عامة - وبالتأكيد في الأمانة العامة - هو بالضرورة توجه طويل الأجل. فجانباً كبير مما تقوم به المنظمة يتم إنجازها في ساحة لسياسة عالمية تتسم بالتقلب الشديد، ولا تتوافر فيها معايير موضوعية أو محددة سلفاً لما يمكن اعتباره نجاحاً. كذلك يوجد تفاوت واسع بين إدارات الأمم المتحدة من حيث الطبيعة الجوهرية

لعملها، حيث تتراوح بين البرامج التي تعني أساسا بالعملاء الداخليين، والبرامج التي توفر الخدمات أساسا للهيئات الحكومية الدولية، وتلك التي توفر خدمات مباشرة للجمهور العام. وفي الوقت ذاته، فإن بارامترات المبادرات المؤقتة ليست قوالب من الصخر تستعصي على التعديل. إذ لا بد من تعديل الأنظمة والقواعد بصورة تدريجية، وإن كانت مستمرة، تبعاً لتراكم الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة مع تطور المبادرات. ومثلما اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة: لتكون منظمة أقوى على الصعيد العالمي" (A/60/692 و Corr.1)، ثمة حاجة لتعزيز القدرات التنظيمية على كافة المستويات بدرجة كبيرة، إلى جانب الاستثمار في امتلاك مقومات الاستمرار من الناحية المالية، وتطوير نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق باعتباره العمود الفقري لرصد أداء البرامج والإبلاغ عنه.

## ثانياً - أداء البرامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية

### تصدير

٩٨ - يعرض هذا الفصل أداء البرامج من حيث الوفاء بالإنجازات المتوقعة البالغ عددها ٦٤١ إنجازاً، تم قياسها من خلال ٩٧٤ من مؤشرات الإنجاز، ودعمها بتحقيق ١٣٠ ٣٣ من النواتج التي صدرت بها تكاليفات، في الأبواب الثمانية والعشرين التي تتضمنها الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهيكل الإبلاغ هو نفسه بالنسبة لكل باب من الأبواب؛ حيث يبدأ بالملامح البارزة لنتائج البرامج، واستعراض التحديات والمعوقات والأهداف غير المنجزة، يلي ذلك عرض موجز لبيانات الإنجاز/النتائج لكل برنامج فرعي بنفس الترتيب الذي وردت به في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٩٩ - ومثلما كان الحال في التقرير السابق عن أداء البرامج، فإن المعضلة التي تتمثل في ضرورة الحد من حجم نسخة التقرير المطبوعة، مع الحرص في الوقت ذاته على توسيع نطاقه وزيادة تفاصيله، قد تم حلها بأن تقتصر النسخة المطبوعة على جوهر أداء البرامج، مع الاستفادة من النسخة الإلكترونية في توفير معلومات أكثر وأغنى بدرجة كبيرة عن الأداء. والفارق بين التقرير السابق عن أداء البرامج وهذا التقرير يتمثل في حجم الوثائق التكميلية الموصولة بالنسخة الإلكترونية. ففي حين كان كل باب من الأبواب في النسخة الإلكترونية لتقرير أداء البرامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يتضمن ما يتراوح من ٣ إلى ٥ وصلات مباشرة بمختلف الوثائق، فإن كل باب من أبواب هذا التقرير يتضمن ما يتراوح بين ٣٠ و ٩٠ وصلة مباشرة، بما يبلغ في مجموعه أكثر من ٢٠٠ ١ وصلة. وبالتالي، يمكن للقراء استخدام الإبلاغ المكثف الوارد في النسخة المطبوعة لمتابعة استفساراتهم بدرجات أكبر من الاتساع والتفصيل من خلال الطريق الإلكتروني. وفي النسخة الإلكترونية، يمكن تشغيل وصلات

المباشرة بالنقر على علامة النجمة (\*)، أو على رمز الوثيقة، أو رقم القرار، أو عنوان موقع شبكة الإنترنت، أو أي وصلة من وصلات المميّزة، لفتح مختلف الوثائق المتصلة بالأداء أو غير ذلك من الموارد. وتتوافر النسخة الإلكترونية من التقرير من خلال العنوان التالي:

[http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004\\_2005.htm](http://www.un.org/Depts/oios/mecd/ppr2004_2005.htm)

١٠٠ - ولتقليص حجم النص المطبوع، لا يورد التقرير الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتصلة بها بصيغتها الحرفية: إذ يُكفي بإيراد جوهر كل إنجاز من الإنجازات المتوقعة، مع وضع حط للتشديد تحته كلما ورد في سرد الإبلاغ. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية تأكد من أن الإنجازات المبلغ عنها تتماشى مع صياغات الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بصيغتها المعدلة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول. ويمكن للقراء الذين يرغبون في استعراض تلك النصوص الوصول بسهولة إلى كراسات الميزانية ذات الصلة والقرارات المتعلقة بها في النسخة الإلكترونية من التقرير من خلال وصلات المباشرة الموحدة تحت عنوان "الملامح البارزة لنتائج البرامج" في كل باب من الأبواب. كذلك، فإن المعلومات المتعلقة بتنفيذ النواتج في كل برنامج من البرامج، والمعروضة في نهاية إطار الملامح البارزة، تتصل مباشرة بالجدول الذي يحتوي المعلومات المفصلة عن تنفيذ النواتج وعدد أشهر العمل المستخدمة.

## الباب ٢

### شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج\*

تضمنت تدابير الإصلاح مبادرة الإدارة العامة المتكاملة\* التدريجية لتنسيق عمليات خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا\* ونيروبي. وتمشيا مع التوصيات، حددت الإدارة مجموعة من المبادرات الرامية إلى معالجة عملية الإصلاح، ونهجا تعاونيا عاما قائما على تكنولوجيا المعلومات على نطاق مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات.

وكان نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق يخضع دوما للضبط الدقيق للوقوف على فاعليته وتحديد الجوانب التي يلزم تحسينها. وكان بمثابة أداة إدارية فعالة أتاحت تحسين دقة برمجة ورصد عملية تقديم الوثائق من جانب الإدارات المعدة لها، وتحسين القدرة على التنبؤ بعبء العمل. وبلغ المعدل المتوسط للامثال لقاعدة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق نسبة ٥٩ في المائة.

وساهم تقديم خدمات الأمانة الفنية في تسهيل أعمال الهيئات الحكومية الدولية وزيادة فعاليتها، وكفالة تقديم الدعم الفعال للعمليات الاستشارية المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة وإصلاح الهيئات الحكومية الدولية وتنشيطها. وأشارت الدراسات الاستقصائية الدورية لآراء الدول الأعضاء إلى أن المعدل المتوسط للرضا عن خدمات المؤتمرات التي تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، بما في ذلك الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وتوزيع الوثائق، وما إلى ذلك، بلغ ٩٠ في المائة.

ويتوافر المزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات (A/59/172 و A/59/112)، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الإدارة العامة المتكاملة لخدمات المؤتمرات (A/59/133 و Corr.1)، وتقرير لجنة المؤتمرات (A/59/32 و A/60/32)، وتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/59/159 و A/60/93 و Corr.1)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٩، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/59/418).

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.



## التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

نظرا لطابع الإدارة المتمثل في تقديم الخدمات، فإن الأداء يتضرر كثيرا بفعل العوامل الخارجية، مثل تقديم الوثائق من الإدارات التي تعدها، وتخطيط اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية. وغالبا ما يتسبب تأخر تقديم الوثائق من الإدارات التي تعدها في اللجوء إلى طريقة "إدارة الأزمات" في العمل.

وتركيزا من الإدارة على النتائج النهائية والأداء العام، فقد شددت على الرصد والتقييم الذاتي الراميين إلى بلوغ الأهداف الأربعة المترابطة المتمثلة في تحسين الجودة والإنتاجية والتقييد بالمواعيد وفعالية التكاليف. ويظل التحدي العام هو تحقيق التوازن بين الاستجابة لما يقدمه الزبائن من طلبات للخدمات المتباينة والتي غالبا ما يصعب التنبؤ بها، وبين تحقيق أقصى درجات الجودة والإنتاجية والتقييد بالمواعيد وفعالية التكاليف.

وما زالت معدلات الشغور بالنسبة لوظائف المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين تثير انشغالا كبيرا. وواجهت الإدارة مشاكل في توظيف المترجمين الشفويين لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولا سيما في المقصورة العربية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المأذون بها، وعددها ٤٨٢ ٢ من النواتج القابلة للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 2) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

١-٢ (أ) دفعت الإدارة قُدُما بالإصلاح لكفالة إدارة برنامج عملها على نحو فعال. وعُززت المساءلة المالية عن طريق الاستعراض الشهري للنفقات من جانب الإدارة العليا، وتحديد الزيادة في الإنفاق في الوقت المناسب، والاستعراض المنتظم للعلاقة بين الإنفاق وعبء العمل. وبلغ متوسط عدد الأيام اللازمة لتجهيز التوظيف في إطار نظام غالاكسي ٢٠٠ يوم، أي بزيادة قدرها ٢٠ يوما فقط على الهدف الذي أوصى به مكتب إدارة الموارد البشرية. ونُفذت نسبة ٨٨ في المائة من نواتج البرامج على النحو المقرر. ومع أن مرونة خطة تحديد الفترات الزمنية لتجهيز الوثائق قد أتاحت تحسين معدل الامتثال للقاعدة المتعلقة بتقديم

الوثائق من الجهات المعنية، فقد واجهت الإدارة خيارات صعبة في معالجة الوثائق التي تأخر تقديمها. فقد وجدت نفسها مضطرة لإعطاء هذه الوثائق أولوية قصوى لكفالة إصدارها في الوقت المناسب للتداول بشأنها، لتفادي الإخلال بمُحسن سير عمل الأجهزة الحكومية الدولية، لكن ذلك أضرّ بتجهيز الوثائق الأخرى التي قُدمت في مواعيدها.

(ب) وفي إطار تحديد المسائل الناشئة التي تستدعي اهتمام الدول الأعضاء، وضعت الإدارة برنامج العمل على نحو استباقي قبل افتتاح دورات الهيئات الحكومية الدولية، وزودت الوفود المعنية بالمشورة الإجرائية، وقامت برصد صارم لاستعمال الوقت المخصص للاجتماعات. وقُدمت للدول الأعضاء إحاطات بشأن المصطلحات وغيرها من المسائل المتعلقة بدوائر اللغات، على نحو ما طلبه قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٨ و ٢٦٥/٥٩. وكان الإقبال على جلسات الإحاطة تلك ضعيفا، لكن الآراء التي عبّر عنها المشاركون كانت في معظمها إيجابية.

(ج) وسعيا من الإدارة إلى النهوض بأداء خدمات المؤتمرات في نيويورك وفي جميع مراكز العمل الأخرى، بادرت بتنفيذ مشروع لمدة سنتين بشأن الإدارة العامة المتكاملة لخدمات المؤتمرات\*، أخذ فعلا في إدماج مختلف النظم المستعملة. وأتاح استعمال مؤشرات إحصائية موحدة في نيويورك وجنيف وفيينا\* ونيروبي عقد مقارنات مفيدة بين عمليات تقديم خدمات المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة. وأعدت ميزانية موحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ غطت لأول مرة مراكز العمل الأربعة. وتوسعت عملية النقل الأفقي لموظفي اللغات فيما بين مراكز العمل لتشمل جميع اللجان الإقليمية. وفيما يخص استعمال تكنولوجيا المعلومات، بدأ العمل بتطبيقات إدارية جديدة مثل "النظام الإلكتروني للاجتماعات" و "النظام الإلكتروني للوثائق" من أجل تحسين تخطيط الاجتماعات وتجهيز الوثائق، عن طريق تجميع البيانات لكل مركز عمل على حدة ومراقبتها.

## إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، نيويورك

### البرنامج الفرعي ١

#### شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي\*

٢-٢ حققت الإدارة تحسناً في عقد اجتماعات أجهزة الأمم المتحدة عن طريق تقديم دعم مناسب التوقيت وجيد النوعية، ومشورة إجرائية ذات حجية، بفضل التخطيط الاستباقي لدورات الهيئات الحكومية الدولية، وعن طريق تقديم المشورة بمهمة للوفود ورصد استعمال الوقت المخصص للاجتماعات عن كثب. وأسفرت دراسة استقصائية أُجريت مؤخرا بشأن

مدى رضا الدول الأعضاء عن تسيير الاجتماعات عن نتائج إيجابية - إذ أعطى ٨١ في المائة من المحييين إما علامة "ممتاز" أو علامة "جيد". ورغم وجود عوامل خارجة عن إرادة الأمانة العامة، فقد زاد معامل الاستفادة من الوقت المخصص لاجتماعات الجمعية العامة من ٨٥ في المائة أثناء فترة السنتين السابقة إلى ٨٩ في المائة. وفي سنة ٢٠٠٥، قدمت الشعبة ٥٢ في المائة من الوثائق في مواعيدها.

## البرنامج الفرعي ٢

### تخطيط خدمات المؤتمرات وإعدادها وتنسيقها\*

٣-٢ (أ) إن زيادة الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة إلى نسبة ٥٧ في المائة مقارنة بنسبة ٤١ في المائة خلال فترة السنتين السابقة هي دليل على زيادة جودة خدمات المؤتمرات وفعاليتها، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار الوثائق في مواعيدها. وعززت الإدارة عملية إدارة الوثائق عن طريق تعديل تخطيط القدرة، والتنازل عن الشرط، وآليات التقديم. وتم تحديد حوالي ٥٠ مجالاً في نظام تحديد فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق ستُجرى فيها تعديلات لتحسينها.

(ب) وفيما يتعلق بزيادة استعمال خدمات المؤتمرات الموحدة في مرافق الأمم المتحدة الأخرى للمؤتمرات، فقد ارتفعت نسبة الوظائف التي تم فيها تبادل الانتداب إلى ٤٠ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ٣٦ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع وجود اجتماعات كان مقرها نيويورك لكن مراكز عمل أخرى هي التي وفرت لها كامل خدمات المؤتمرات.

(ج) وتحسّن التقيد بالمواعيد في إنتاج وثائق الهيئات التداولية وتوزيعها، وتدل على ذلك زيادة عدد الوثائق الصادرة بالامتثال لقاعدة الأربعة أسابيع (أي صدورهما قبل أربعة أسابيع على الأقل من الموعد المحدد للنظر فيها من قبل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية). وارتفعت نسبة الامتثال إلى ٦٠ في المائة سنة ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة قدرها ٥٤ في المائة سنة ٢٠٠٤.

(د) وبادرت الإدارة بحملة جريئة في مجال الإدارة الاستباقية للوثائق والاجتماعات من أجل زيادة الإنتاجية، شملت تخطيط قدرات وحدات تجهيز النصوص، بدءاً بالترجمة التحريرية وإدارة حالات التنازل عن الشرط، والتقيد الصارم بالمواعيد النهائية للتقديم، وربط احتياجات الاجتماعات بالاستحقاقات والاستعمال السابق. وسهلت هذه التدابير عمليات تحسين استعمال القدرة والتقيد بالمواعيد الوثائق.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات الترجمة التحريرية والتحرير

٢-٤ (أ) أظهرت دراسة استقصائية شملت ٧ من الهيئات الحكومية الدولية أن نحو ٩٧ في المائة من المحييين كانوا راضين عن الخدمات المقدمة مقارنة بنسبة ٩٥ في المائة خلال فترة السنتين السابقة، مما يؤكد تحسناً جودة الوثائق المحررة والترجمة، بما في ذلك الجودة اللغوية.

(ب) ونظراً للرقم القياسي لمعدلات الشغور في دوائر الترجمة، فقد حققت الإدارة زيادة في الإنتاجية، على نحو ما تبرهن عليه زيادة نسبة ٣ في المائة في عبء عمل الترجمة الذي ارتفع من ١٥١,٦ مليون كلمة خلال فترة السنتين السابقة إلى ١٥٦,٧ مليون كلمة في فترة السنتين الحالية، والزيادة في الترجمة التعاقدية بنسبة ٢٩ في المائة نتيجة لمشروع هدفه التخلص من المتأخرات المتراكمة من المحاضر الموجزة والمعاهدات.

### البرنامج الفرعي ٤

#### خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر

٢-٥ (أ) حسّنت الإدارة حالة التأهب للاجتماعات، وزادت من تقاسم عبء العمل فيما بين مراكز العمل، وكفلت توظيف الكفاءات العالية عن طريق الامتحانات التنافسية، مما أسهم في تحسين جودة الترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية، مثلما تشهد به نسبة الرضا عن الترجمة الشفوية التي عبّرت عنها الدول الأعضاء وأعضاء هيئات الخبراء وغيرهم من المستعملين بنسبة ٩٨ في المائة، مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة التي كانت مقررة كهدف منشود.

(ب) ورغم ارتفاع معدلات الشغور، فقد تحققت زيادة في الإنتاجية على نحو ما تدل عليه زيادة عدد الجلسات التي قدمت لها خدمات بنسبة ٢١ في المائة (١٣٢ ١١ جلسة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مقارنة بـ ٤٥٢ ١٣ جلسة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، بما فيها تلك التي استفادت من الترجمة الشفوية. وسُجلت زيادة قدرها ٣ في المائة في عدد الجلسات التي قدمت لها خدمات المحاضر الحرفية. ومع أن الإنتاجية قد زادت في تلك المجالات، إلا أنه تم تسجيل تراجع في عبء العمل في مجمل خدمات الترجمة الشفوية (٣ في المائة) نتيجة لانخفاض عدد الجلسات التي توفر لها الترجمة الشفوية؛ وفي النسخ والتوزيع (١٦ في المائة) نتيجة تغيير السياسة والممارسة، بما في ذلك بدء العمل بمبدأ الطباعة حسب الطلب، والحد من توزيع النسخ الورقية والجهود العامة الرامية إلى مراقبة الوثائق والحد منها.

## خدمات المؤتمرات والمكتبة في جنيف\*

### البرنامج الفرعي ١

#### تخطيط خدمات المؤتمرات وإعدادها وتنسيقها\*

٦-٢ (أ) تدعمت زيادة جودة وكفاءة خدمات المؤتمرات المقدمة لأجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار الوثائق في مواعيدها، بفضل جهود شرح المقتضيات للزبائن، وبفضل تنظيم خدمات المؤتمرات على نحو أفضل، مما أدى إلى تحسين الامتثال للأنظمة القائمة في مجال مراقبة الوثائق والحد منها. وساهم فرض حدود قصوى على عدد الصفحات، ولا سيما على الوثائق التي يكون مصدرها الأمانة العامة، في زيادة عدد الوثائق الصادرة في مواعيدها، وفقا لقاعدة الأسابيع الستة، حيث ارتفعت النسبة إلى ٦٠ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ٥٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتُشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن العلامات التي أعطتها ٨٣ في المائة من المحييين تقييما للجودة اللغوية للوثائق كانت إما علامة "جيد" أو علامة "ممتاز"، وأن ٧٢ في المائة قيّموا إصدار الوثائق في مواعيدها بأنه "مقبول" أو "جيد"، أو "ممتاز".

(ب) وتحققت زيادة الاستفادة من خدمات المؤتمرات الموحدة في المرافق الأخرى لخدمات مؤتمرات الأمم المتحدة، بفضل التبادل المتوازن لموارد الموظفين مع مراكز مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى. وهكذا، جرى بين نيويورك ونيروبي تبادل ما مجموعه ٣٨ مترجما شفويا وموظفا لشؤون الوثائق والتوزيع لمؤتمرات رئيسية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(ج) وسعى إلى تحسين التقييد بمواعيد إنتاج وثائق الهيئات التداولية وتوزيعها، حققت دائرة التخطيط المركزي والتنسيق مستوى أفضل من الامتثال للأنظمة الراهنة في مجال مراقبة الوثائق والحد منها. وتحسّن إصدار الوثائق في مواعيدها بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (على نحو ما ورد في الفقرة (أ) أعلاه). أما المشكلة المتبقية التي ما زال يتعين علاجها فهي تأخر الزبائن في تقديم الوثائق.

(د) وتحققت استفادة أكبر من قدرة خدمات المؤتمرات المتوافرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بفضل المشاورات المنتظمة مع الأمانات الفنية والدوائر ومراكز العمل الأخرى. ونتيجة لذلك، بلغ معدل استغلال الموارد ٩١ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ٨٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتشير الدروس المستفادة إلى أن إجراء تحسينات على نظام الاجتماعات الإلكتروني سيشيخ تبادل المعلومات عن الجداول الزمنية/عبء العمل فيما بين الدوائر ومراكز العمل مباشرة عبر الإنترنت.

(هـ) وزاد عدد الجلسات التي قُدمت لها خدمات بنسبة ١٨ في المائة من ١٦ ١٢٧ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ١٨ ٩٨٨ جلسة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مما يدل على زيادة الإنتاجية وتحسّن كفاءة تخطيط الجلسات و تنسيقها.

## البرنامج الفرعي ٢

### خدمات الترجمة التحريرية والتحرير\*

٢-٧ (أ) تحسنت نوعية الوثائق المحررة والمترجمة بفضل التدريب على تجهيز النصوص وتدوين المحاضر الموجزة وطرائق البحث في المكتبة ومجالات متخصصة مثل النظم القانونية لبلدان أمريكا اللاتينية، والقانون الجنائي ومعايير النقل بالطرق البرية. وما فتئ موظفون إضافيون يقومون منذ منتصف سنة ٢٠٠٥، بمعالجة المتأخرات المتراكمة. وأظهرت دراسة استقصائية للدول الأعضاء أن ٢ في المائة فقط من المحييين أعطوا علامة "رديء" في تقييمهم للوثائق المترجمة.

(ب) وحققت دائرة التخطيط المركزي والتنسيق\* درجة أكبر من الامتثال في تقديم الوثائق في مواعيدها. وتحسّن إصدار الوثائق في مواعيدها في إطار قاعدة الأسابيع الستة، حيث بلغ ٦٠ في المائة، مقارنة بنسبة قدرها ٥٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبدأ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تطبيق نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق المعمول به في مقر الأمم المتحدة. وقُدمت نسبة بلغت في المتوسط ٨٥ في المائة من الوثائق المتبقية بالحد الأقصى للصفحات قبل ١٠ أسابيع من الموعد المحدد للنظر فيها. وقبّم ما مجموعه ٩٠ وفداً، أي ما يعادل ٧٢ في المائة من المحييين على الاستقصاء، التقيد بمواعيد إصدار الوثائق بأنه "مقبول".

(ج) وبدأ تطبيق نظام معلومات جديد لإدارة العمل - نظام التدفق الإلكتروني - e-flow - خلال سنة ٢٠٠٤ من أجل زيادة الإنتاجية، لكن فوائده لم تظهر بعدُ بالكامل. وزادت الترجمة التعاقدية إجمالاً بنسبة ٢٤ في المائة، بينما تراجع عبء عمل الترجمة التحريرية بنسبة ٣ في المائة. ومن شأن تحسّن التنسيق بين دائرة التخطيط المركزي والتنسيق ودوائر اللغات أن يؤدي إلى تحسّن التوازن بين عبء العمل والقدرة.

## البرنامج الفرعي ٣

### خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر\*

٢-٨ (أ) أظهرت ست دراسات استقصائية بشأن خدمات المؤتمرات أن ٩٧ في المائة من الزبائن كانوا راضين عن نوعية الترجمة الشفوية، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد بنسبة ٩٠ في المائة لفترة السنتين.

(ب) وأسفر الأخذ بنظام معلومات جديد لإدارة العمل عن حساب أكثر صرامة ليوم عمل المترجم، ومن ثم "ساعاته المنتجة"، مما ساهم في زيادة الإنتاجية. وزاد عدد الانتدابات للترجمة الشفوية بنسبة ٥ في المائة، من ٨٧٤ ٤٤ إلى ٩٠٥ ٤٦. كما زادت سرعة تجهيز النصوص بفضّل إدخال معدات الإملاء الرقمي. وأتاح استعمال المترجمين لتقنية التعرف الصوتي والطباعة بالحاسوب تخفيض عبء العمل المتعلق بتجهيز النصوص.

### خدمات المؤتمرات والمكتبة، فيينا\*

#### البرنامج الفرعي ١

##### تخطيط خدمات المؤتمرات وإعدادها وتنسيقها

٢-٩ (أ) إن جودة وكفاءة خدمات المؤتمرات المقدمة لأجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار الوثائق في وقتها، يدل عليهما إصدار ٦٠ في المائة من الوثائق في غضون الأسابيع الستة مقارنة بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في فترة السنتين السابقة، عندما لم يُقدم سوى ٢٢ في المائة من الوثائق في موعدها. ولم ترد أية شكاوى رسمية من الدول الأعضاء.

(ب) ويدل تبادل انتدابات الترجمة الشفوية إلى الاجتماعات المعقودة خارج فيينا على زيادة الاستفادة من خدمات المؤتمرات الموحدة في مرافق المؤتمرات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأُعيرت نسبة ٨ في المائة من أيام عمل الموظفين إلى مراكز العمل الأخرى. وفي مجال الترجمة التحريرية، نُفذ حوالي ١ في المائة من العمل لفائدة مراكز العمل الأخرى، نظراً لعدم وجود قدرة زائدة في فيينا. ويتوقع إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لعبء العمل وربط أدوات الإدارة من أجل الاستفادة القصوى من تبادل الانتدابات على مدار السنة.

(ج) ويدل إصدار نسبة ٦٠ في المائة من الوثائق وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة على تحسن التقيد بمواعيد إنتاج وثائق الهيئات التداولية وتوزيعها.

#### البرنامج الفرعي ٢

##### خدمات الترجمة التحريرية والتحرير

٢-١٠ (أ) تحسنت نوعية الوثائق المحررة والمترجمة عن طريق التوسيع المستمر لقاعدة بيانات المصطلحات في فيينا، وبدء العمل بنظام الإعداد الإلكتروني للمراجع. وأظهرت استطلاعات رأي المندوبين أن ٩٦ في المائة منهم راضون عن الترجمة والتحرير.

(ب) أُبلغ عن الأداء في مجال تقديم الوثائق في وقتها، امتثالا لقاعدة الأسابيع الستة، في البرنامج الفرعي ١ أعلاه.

(ج) زادت الإنتاجية في كل من الترجمة التحريرية والتحرير بنسبة ١٤ في المائة و ٥ في المائة على التوالي عن معايير عبء العمل المعمول بها. وتراجعت حصة توظيف المترجمين المستقلين غير المحليين في الترجمة التحريرية، بينما زادت نسبة الترجمة التعاقدية، مما أدى إلى تحقيق وفورات. ويجرى تجريب الترجمة من خارج الموقع، فضلا عن النظر في بدائل أخرى لتوظيف المترجمين التحريريين المستقلين غير المحليين.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر

١١-٢ (أ) أظهرت الدراسات الاستقصائية أن نسبة الرضا عن نوعية الترجمة الشفوية المقدمة للجلسات المقررة بلغت ١٠٠ في المائة مقارنة بالهدف المحدد بنسبة ٩٠ في المائة. وتراجع إجمالي عدد الجلسات التي قدمت لها خدمات بنسبة ١٣ في المائة، أي من ٤٠٣٣ جلسة إلى ٣٤٩٦ جلسة، وهو ما يُعزى جزئيا إلى إلغاء اجتماعات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبح نظام إدارة إنتاج الوثائق والمؤتمرات موصولا بدليل برنامج الانتداب للترجمة الشفوية، ويمكن أن يعطي تقارير عن انتدابات المترجمين الشفويين وأيام عملهم. وسيولى مزيد من الاهتمام لرصد القدرة والاستفادة. ورهنا بتوافر القدرة وجداول الاجتماعات، ستزيد الإعارة لمراكز العمل الأخرى سعيا إلى تخفيف التكاليف المتصلة بتوظيف المترجمين الشفويين المستقلين.

(ب) وفيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها، فقد صدرت نسبة ٦٠ في المائة من الوثائق، في غضون فترة الأسابيع الستة المحددة. ولم ترد أية شكاوى رسمية من الدول الأعضاء.

(ج) وبالمقارنة بفترة السنتين السابقة، زادت معدلات الاستفادة العامة من الترجمة الشفوية من ٨٨ في المائة إلى ٨٩ في المائة. وزادت إنتاجية تجهيز النصوص بنسبة ٥ في المائة عن المستوى المرجعي الداخلي المحدد. بيد أن عدد انتدابات الترجمة الشفوية يُظهر تراجعا طفيفا (٤، ٢ في المائة)، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى نقص احتياجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والوفورات التي تحققت في الترجمة الشفوية ترجع أساسا إلى تقصير مدة الجلسات وعدم امتداد الجلسات إلى عطلة نهاية الأسبوع، وانخفاض احتياجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الخدمات عمّا كان مُقدّرا في البداية. ومكّنت الابتكارات التكنولوجية من إلغاء وظيفتين، ونقل وظيفتين، وتخفيض المساعدة المؤقتة للاجتماعات. ومن



أجل تحقيق مغام أكبر من حيث الكفاءة في مجال تجهيز النصوص، يجرى تطبيق ابتكارات تكنولوجية أخرى مثل استعمال المترجمين التحريريين لتقنية التعرف الصوتي.

## خدمات المؤتمرات، نيروبي\*

### البرنامج الفرعي ١

#### تخطيط خدمات المؤتمرات وإعدادها وتنسيقها\*

٢-١٢ (أ) مما يؤكد تحسن جودة الوثائق والتقيد بمواعيد إصدارها، فضلا عن إنتاج وثائق الهيئات التداولية وتوزيعها في وقتها، زيادة معدل الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة إلى نسبة ٥٨ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ٣٣ في المائة في فترة السنتين الماضية، وكون ٩١ في المائة من المندوبين الذين استطلعت آراؤهم راضين عن نوعية الوثائق، بينما عبر ٨٨ في المائة عن رضاهم عن حُسن توقيت الوثائق التي تصدر خلال الجلسات. وتقدم بعض الإدارات المعدة للوثائق مسودات يجرى لاحقا تقديم نصوص جديدة تماما بدلا منها. ويجرى حاليا النظر في إعداد مبادئ توجيهية وتعليمات شاملة بشأن توقيت تقديم الوثائق وتجهيزها وتوزيعها لإرشاد الإدارات المعدة للوثائق.

(ب) ودعما لزيادة الاستفادة من خدمات المؤتمرات الموحدة في مرافق مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، أفادت خدمات الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واستفادت من المقر ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على تحقيق وفورات في التكاليف، مكّنت هذه العملية أيضا من تحسين المعدل العام للاستفادة من المترجمين الشفويين. وزادت القدرة الإجمالية للاستفادة من الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية على التوالي من ٩٥ في المائة إلى ٩٨ في المائة، ومن ٣٤ في المائة إلى ٤٧ في المائة خلال فترة السنتين.

(ج) وحققت خدمات المؤتمرات في نيروبي مؤشر امتثال بلغ ٥٨ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ٣٤ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فيما يتعلق بإصدار وثائق الهيئات التداولية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست عملا بقاعدة الأسابيع الستة (٤٥ في المائة بالنسبة للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و ٧٦,٢ في المائة بالنسبة للدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و ٥١,٧٣ في المائة بالنسبة للدورة العشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة). وأظهرت دراسة استقصائية أن ٩١ في المائة من المندوبين الذين استجوبوا أعربوا عن رضاهم عن نوعية الوثائق وتوزيعها في وقتها خلال الجلسات، بينما عبر ٨٨ في المائة عن رضاهم عن حُسن توقيت الوثائق التي تصدر المناسب أثناء الجلسات، وعبر ٩١,٢٥ في المائة عن رضاهم عن جودة الوثائق المنتجة

من حيث اللغة، مما يدل على تحسن التقيد بالمواعيد في إنتاج وثائق الهيئات التداولية وتوزيعها باللغات الرسمية الست للمنظمة.

## البرنامج الفرعي ٢

### خدمات الترجمة التحريرية والتحرير\*

٢-١٣ (أ) وفقا لنتائج استطلاع لآراء المندوبين، أعرب ٩١ في المائة عن رضاهم عن نوعية الوثائق المحررة والمترجمة.

(ب) وعبر ٨٨ في المائة من المندوبين المستجوبين عن رضاهم عن التقيد بالمواعيد في تقديم الوثائق. وأدى تحميل الوثائق على نظام الوثائق الرسمية (ODS) إلى حدوث تحسن كبير في توزيع الوثائق في وقتها.

(ج) ورغم تخفيض الحجم، فقد أدت الابتكارات التكنولوجية إلى زيادة إنتاجية ترجمة الوثائق ومراجعتها، كما تشهد بذلك المنظمات التي قدم لها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خدمات، حيث أصبح ممكنا تلقي مزيد من صفحات الترجمة دون حدوث زيادة في التكلفة. وتجري الاستفادة على نحو أكبر من الترجمة التعاقدية التي تترافق مع تخفيض متزامن في الاستعانة بالترجمين غير المحليين لكفالة الجمع الأمثل بين الموارد وفعالية التكليف. وحققت خدمات الترجمة والتحرير معدل استفادة إجماليا من القدرة بلغ ٩٧ في المائة، مع تجاوز بعض الوحدات اللغوية لمعدل ١٠٠ في المائة، أي زيادة على الهدف المحدد بنسبة ٩٠ في المائة (وحدة اللغة الفرنسية ١١٢ في المائة، ووحدة اللغة الإسبانية ١٢٤ في المائة). وأظهر استقصاء آراء الدول الأعضاء أن ٨٠ في المائة قد عبروا عن رضاهم عن الخدمات المقدمة.

## البرنامج الفرعي ٣

### خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر\*

٢-١٤ (أ) أظهر استقصاء أن نسبة ٩٢ في المائة من أعضاء الوفود راضية عن نوعية الترجمة الشفوية. وأعرب ٩١ في المائة منهم عن ارتياحهم لنوعية الوثائق وتوقيت توزيعها.

(ب) وفيما يتعلق بعرض الوثائق في حينها، بلغ معدل الامتثال لمواعيد إصدار الوثائق التداولية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وفقا لقاعدة الأسابيع الستة نسبة ٥٨ في المائة مقارنة بنسبة ٣٤ في المائة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأعربت نسبة ٨٨ في المائة من الدول الأعضاء بثملها الاستقصاء عن رضاها عن عرض الوثائق في حينها.

(ج) ودل على زيادة الإنتاجية عدد الجلسات التي قُدمت لها الخدمات، الذي زاد بنسبة ١٢ في المائة، من ٢ ٥٠٨ جلسات إلى ٢ ٧٩٨ جلسة، في فترة السنتين. وبلغت نسبة الانتفاع بقدره الترجمة الشفوية ٤٧ في المائة (مقابل النسبة المستهدفة وهي ٤٨ في المائة)، وذلك بالمقارنة بنسبة قدرها ٣٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

## الباب ٣

### الشؤون السياسية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

تحسن الدعم المقدم إلى ٢٥ من البعثات السياسية الخاصة والمبعوثين الرفيعي المستوى، ومن بينهم المستشار الخاص الجديد المعني بمنع الإبادة الجماعية، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين الشعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية من جهة والبعثات الميدانية ذات الصلة من الجهة الأخرى. وقد اضطلعت الإدارة بدور هام في إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب الدعم التابع لها.

ولوحظت بشكل خاص في انتخابات ما بعد انتهاء الصراعات أهمية إقامة صلات أوطد بين الأحداث الانتخابية والعمليات الموازية لها في مجالات من قبيل حقوق الإنسان وسيادة القانون وبناء المؤسسات.

واستُكملت الجلسات والمشاورات المنتظمة لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية بخمس بعثات ميدانية قام بها أعضاء مجلس الأمن وبثمان بعثات قام بها رؤساء لجان الجزاءات. كما عُقدت أربع جلسات رسمية لمجلس الأمن في نيروبي. وأسهمت المشاورات والمفاوضات وأوجه التنسيق المتزايدة مع جميع الإدارات في التحديد المبكر للصراعات المحتملة وآثارها على السلام والأمن، وفي تقديم توصيات في الوقت المناسب بهدف اتخاذ الإجراءات الوقائية وتحسين التواصل.

واستمر بذل الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار من خلال تيسير المداولات المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقديم الخدمات إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). وأسديت المشورة لبعثتين خاصتين جرى إيفادهما عام ٢٠٠٥ إلى برمودا، وللحلفتين الدراسيتين الإقليميتين اللتين عُقدتا في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة (٢٠٠٤)، وكانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين (٢٠٠٥) وحظيتا بدعم تمثل في تقديم أوراق العمل المتعلقة بالأوضاع في جميع الأقاليم. وتم تعميم المعلومات عبر منشورات مستكملة عن إنهاء الاستعمار ومن خلال الموقع على شبكة الإنترنت. وأجريت التحضيرات للاستفتاء (شباط/فبراير ٢٠٠٦) المتعلق بالبت في وضع توكيلاو في المستقبل.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وواصلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الحوار بشأن جميع جوانب قضية فلسطين وعززت الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع تضم كامل أطراف الجهات الفاعلة الحكومية والتابعة للمجتمع المدني، وأشمل شخصيات فلسطينية وإسرائيلية مرموقة.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقييم المتعمق الذي أجري مؤخرا للبرنامج الفرعي ١\* أن للشعب الإقليمية مجموعة مركبة وآخذة في الاتساع من التزامات العمل من جهة والقليل من الموارد للوفاء بها من الجهة الأخرى. ولاحظ المكتب أيضا أن بعض الهياكل التنظيمية غير الملائمة وطرق إنجاز العمل غير المناسبة، لا سيما في ما يتصل بصوغ واستعراض المنتجات، تزيد في إعاقة إنجاز منتجات جيدة النوعية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، أخفقت عمليات إدارة التغيير داخل الإدارة التي سبق القيام بها لأنها كانت تفتقر إلى القيادات المناسبة والموارد الكافية لدعم مبادرات التغيير المقترحة.

وشكل ارتفاع عدد طلبات الحصول على المساعدة الانتخابية تحديا كبيرا. فالمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة تبلغ فعاليتها القصوى إذا ما قدمت في سياق برامج طويلة الأجل تهدف إلى بناء القدرات المحلية على إدارة انتخابات سليمة. وإسهاما في تحقيق هذا الهدف، يجب على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة - بدعم من الدول الأعضاء - إيجاد الوسائل الكفيلة بإجراء متابعة متسقة ومطرقة للمساعدة الانتخابية التي نقدمها، بما يكفل عدم زهاب المساهمات سدى ومواصلة إحراز تقدم بعد انتهاء الحدث الانتخابي.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج الـ ٧٢٨ المأذون بها والقابلة للقياس الكمي.

ويمكن الإطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 3) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٣-١ (أ) إن حدوث تحسينات في فعالية إدارة برنامج العمل في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة يتبين من تقديم نسبة قدرها ٩٠ في المائة من الردود في الوقت المناسب ضمن المواعيد النهائية المحددة بخصيص حوالي ٢٧٠٠ طلب للحصول على مذكرات إعلامية ونقاط للحوار وغير ذلك من المواد لاجتماعات الأمين العام ونائبة الأمين العام مع رؤساء الدول/الحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين، وانخفاض متوسط الفترة التي يستغرقها التوظيف بـ ١١٣ يوماً إلى ٢٢٠ يوماً.

(ب) ومن أجل كفالة ارتفاع مستوى جودة المشورة والدعم المقدمين إلى الأمين العام، يقوم وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية بمهمة التشاور والتنسيق بشكل منتظم مع مسؤولين كبار آخرين بالأمم المتحدة بهدف تحسين نطاق وعمق التحليلات المقدمة إلى الأمين العام. فوكيل الأمين العام، بالإضافة إلى كونه عضواً في لجنة السياسات التابعة للأمين العام، هو أمين اللجنة التنفيذية للسلام والأمن التي ناقشت في الجلسات الـ ٣٣ التي عقدها ٢٧ حالة تتعلق ببلدان محددة و ١٦ قضية مواضيعية. وقد ساعد ذلك في التحديد المبكر للصراعات المحتملة وما قد يترتب عليها من آثار بالنسبة للسلام والأمن، وأدى إلى تقديم توصيات في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات الوقائية، وعزز القدرة على إجراء مفاوضات سياسية وتوفير الدعم لها، وحسن التواصل في ما بين الكيانات التابعة للأمم المتحدة.

(ج) ولكفالة تنسيق وضع السياسات على نطاق المنظومة في مجال السلام والأمن وتعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن، أنشأت الإدارة ونظمت آليات للتشاور مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين. ففي مجال بناء السلام، تضطلع إدارة الشؤون السياسية بدور مكثف ورئيسي في تنفيذ رؤية الأمين العام وذلك عن طريق توفير الدعم الموضوعي واللوجستي لعمل الأمانة العامة في إنشاء لجنة بناء السلام وفي تقديم الدعم إلى مكتب دعم بناء السلام والصندوق الدائم. وفي مجال الوقاية، أعيد إحياء فريق الخبراء المعني بمنع الصراعات ليشكل الأساس الذي تستند إليه المناقشات بشأن السياسات على نطاق المنظومة، إلى جانب المشاورات المتعمقة التي تجرى مع الشركاء من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

(د) ولتحسين الدعم المقدم إلى البعثات السياسية الخاصة والمكاتب الميدانية والمبعوثين الرفيعة المستوى، جرى التشديد على التنسيق بين الشعب الإقليمية التابعة لإدارة والبعثات الميدانية ذات الصلة؛ والتشجيع على إيجاد قدر أكبر من التآزر بين البعثات الميدانية والبعثات السياسية الخاصة (عددتها ٢٥ بعثة حالياً) والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛

وتوفير الموظفين والموارد في الميدان. كما قدم الدعم لمستشار خاص جديد معني بمنع الإبادة الجماعية. ولا يزال مختلف الولايات وأماكن البعثات السياسية الخاصة والمكاتب الميدانية والمبعوثين الرفيعة المستوى في أنحاء العالم تمثل تحدياً يتمثل في توفير المساندة والدعم اللوجستي من المقر. ويتوقع أن يؤدي تشكيل وحدة دعم الوساطة إلى تحقيق تحسن فعلي في مساندة البعثات السياسية الخاصة بتزويدها بدعم شامل في مجالات الدروس المستفادة والمسائل المواضيعية والفنية ذات الصلة، فضلاً عن مساعدتها على الاستفادة من الخبرة الموجودة خارج الإدارة وخارج منظومة الأمم المتحدة من خلال وضع وتحديث قوائم بالخبراء المرشحين، فضلاً عن توفير التدريب المتخصص.

## البرنامج الفرعي ١

### منع نشوب الصراعات واحتواؤها وحلها

٢-٣ تحسنت قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب الصراعات واحتوائها وحلها من خلال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وأنشطة بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، من خلال أنشطة الإنذار المبكر والاستجابات ذات الصلة بالولايات المتعلقة بتسوية النزاعات على النحو الذي صدرت به عن مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام عملاً بدوره في القيام بمساع حميدة. ويشهد على إحراز تقدم التصدي لنحو ٦٠ من الصراعات المحتملة والجديدة والجارية، و/أو تسويتها بالوسائل السلمية وعن طريق إسداء المشورة وإعطاء التوجيه السياسيين للممثلين والمبعوثين الموجودين في ٣٥ من بلدان الصراعات، وتقديم التقارير السرية المتعلقة بالإنذار المبكر إلى الأمين العام وكبار المديرين ومجلس الأمن، ومعالجة الصراعات الناشئة ضمن الصراعات. ويمكن الحصول على معلومات إضافية من التقريرين السنويين للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1، الفقرات ١١ إلى ٦٣) و (A/60/1)\*، الفقرات من ١٠ إلى ٦٥)؛ فضلاً عن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)\*، الفقرتان ٧٤ و ٧٦)، وقراري مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)\* و ١٥٤٥ (٢٠٠٤)\*. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييم أنجزه مؤخراً للبرنامج الفرعي ١\* أن عدم قابلية قياس خيار المؤشرات التي اعتمدها الشعب الإقليمية لا يدعم إجراء تقييم للأداء والإدارة المستندة إلى النتائج. ويمكن بل ينبغي تحديد مؤشرات للنواتج وللنتائج المتوسطة المستوى تكون أكثر قابلية للقياس.

## البرنامج الفرعي ٢ المساعدة الانتخابية

٣-٣ زاد الطلب على الاستفادة من الدعم المتعلق بتعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في إجراء انتخابات وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة، من حيث الحجم والتعقيد. فقد ورد ما لا يقل عن ٥٤ طلباً للحصول على مساعدة واستجيب لها. ويعكس نمو المساعدة والدعم التقنيين المقدمين للانتخابات التي تجرى في فترة ما بعد انتهاء الصراعات أهمية إقامة صلات أوطد بين الأحداث الانتخابية والعمليات الموازية لها في مجالات من قبيل حقوق الإنسان وسيادة القانون وبناء المؤسسات. ومن الضروري التشديد بقدر أكبر على كفالة حقوق الأقليات والمشردين داخلياً والنساء في الانتخابات ومشاركتهم فيها. وينبغي تقديم المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، في إنشاء أحزاب سياسية ذات مصداقية ووسائل إعلام حرة وتكوين مجموعات مراقبين محليين وسوى ذلك من العناصر الهامة في عملية الانتخابات الديمقراطية.

## البرنامج الفرعي ٣ شؤون مجلس الأمن

٣-٤ جرى تيسير المداولات وعملية صنع القرار في مجلس الأمن وهيئاته الفرعية من خلال إسداء المشورة وتقديم الخدمات الفنية لـ ٤٧٧ جلسة رسمية و ٣٢٩ جلسة مشاورات غير رسمية و ٣٨٦ جلسة للهيئات الفرعية. وكشف استعراض داخلي لرأي أعضاء المجلس الأمن أن نسبة تفوق ٩٠ في المائة من الردود قُيِّمت إيجابياً فائدة وحسن توقيت ما يقدم من دعم وتوجيه و مواد إعلامية. وقدّر الأعضاء بشكل خاص ما بُدّل من جهود لتيسير إيصال البعثات الميدانية الخمس التي قام بها أعضاء مجلس الأمن والبعثات الثماني التي قام بها رؤساء لجان الجزاءات؛ وعقد أربع جلسات رسمية لمجلس الأمن في نيروبي؛ وتقديم المساعدة في صوغ تقارير الهيئات الفرعية ومراسلاتها. وفي ما يتعلق بإعداد ملاحق مرجع ممارسات مجلس الأمن اعتبرت الإدارة في تقييمها أن نهج "المسارين" الذي اتبعته فعال، وأنها ستوسع بذل هذه الجهود لا سيما من خلال عمليات التقييم الذاتي الشاملة التي من المقرر إجراؤها لبعثات المجلس وهيئاته الفرعية والمنشورات المتكررة.

## البرنامج الفرعي ٤ إنهاء الاستعمار

٣-٥ (أ) فيما يتعلق بتقديم الخدمات للجنة الخاصة ولحلقها الدراسية وللجمعية العامة؛ وإجراء بحوث فعالة وإنتاج دراسات وتقارير تحليلية بشأن أحوال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتنفيذ حملات دعائية فعالة؛ وتقديم مساعدة تتسم بالكفاءة من قبل



الوكالات والمؤسسات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة، عملت الأمانة العامة على تيسير المداولات المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فضلا عن مداولات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) والجمعية العامة. وأسديت المشورة إلى بعثتين خاصتين جرى إيفادهما عام ٢٠٠٥ إلى برمودا، وكذلك إلى حلقتين دراسيتين إقليميتين عُقدتا في مادانغ (٢٠٠٤) وكانوان (٢٠٠٥) كما أعدت ورقات عمل بشأن أحوال جميع الأقاليم. والتعاون والمشاركة النشطة من قبل الدول القائمة بالإدارة ينطويان على أهمية حيوية لعمل اللجنة الخاصة.

(ب) ولم يُحرز أي تقدم في عملية إنهاء الاستعمار من حيث شطب مزيد من الأقاليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. بيد أن الأمانة العامة سهلت مداولات اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة، من خلال توفير مشورة الخبراء والمساعدة والخدمات الفنية.

(ج) وفيما يتعلق بالحملة الدعائية الفعالة باسم اللجنة الخاصة، صدر منشور جديد يتعلق بإنهاء الاستعمار بعنوان "الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار، أسئلة وأجوبة"؛ كما جرى تحديث وإعادة تصميم منشور آخر عنوانه "الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار". ووُزع هذان المنشوران في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وجرى تحديث موقع إنهاء الاستعمار\* على شبكة الإنترنت على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الصفحات من ١٢ إلى أكثر من ٥٠ صفحة، ما جعله أداة أكثر فائدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

## البرنامج الفرعي ٥

### قضية فلسطين

٦-٣ أظهر الدعم الثابت المقدم من المجتمع الدولي إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وعيا دوليا متزايدا بشأن قضية فلسطين، وكذلك دعما وتوافقا دوليين فيما يتعلق بقضية فلسطين. وقد يسرت إدارة الشؤون السياسية إجراء حوار مطرد بشأن جميع جوانب قضية فلسطين. كما عمل برنامج الاجتماعات على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع، وأوصى باتخاذ إجراءات، وأشرك كامل أطراف الجهات الفاعلة الحكومية والتابعة للمجتمع المدني، ومن بينها شخصيات فلسطينية وإسرائيلية مرموقة. وتعزز التعاون مع المجتمع المدني من خلال اعتراف اللجنة بمنظمات ومؤتمرات دولية جديدة. وتواصل تطوير التعاون مع البرلمانات والهيئات البرلمانية الدولية كالاتحاد البرلماني الدولي. كما أصبح نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين\* مصدرا شائع الاستعمال على الإنترنت فيما يتعلق بقضية فلسطين.

## الباب ٤

### نزع السلاح\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

اعتمد صك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. وشاركت ٨ دول للمرة الأولى في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية في مجال الأسلحة. وشارك ما مجموعه ١١٥ دولة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية\* و ٧٩ دولة في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية\*. وتسعى خطة عمل نيروبي ٢٠٠٥-٢٠٠٩ المعتمدة المتعلقة باتفاقية حظر الألغام إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية، والتدمير السريع لجميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وإزالة الألغام في الوقت المناسب في المناطق الملغمة فضلا عن بذل الجهود في سبيل تقديم الرعاية إلى ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

ويشارك ٨٣ من حريجي برنامج زمالات الأمم المتحدة\* في ميدان نزع السلاح، بصفتهم أعضاء في وفود حكوماتهم، في القضايا المتعلقة بنزع السلاح. وأدجت البرامج التعليمية المتعلقة بالسلام ونزع السلاح التي تغطي برعاية إدارة شؤون نزع السلاح في المناهج التعليمية الوطنية للمرحلة الثانوية في أربعة بلدان. كما حضر أكثر من ٧٥ مدرسا و ٥٠ من قادة الشباب للتدريب؛ وعُقد مؤتمر وطني للتعليم في ليما حول التثقيف المتعلق بالسلام ونزع السلاح شارك فيه ١٠٠ مدرس.

واعتمدت خمس دول من وسط آسيا معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما اعتمد المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية\* إعلانا ختاميا.

وزادت فرص تحقيق التعاون الإقليمي في ميدان نزع السلاح من خلال المبادرات الهادفة إلى رعاية النقاش المتعلق بتدابير بناء الثقة والسلام والأمن وقضايا التنمية الذي تشارك فيه المراكز الإقليمية لنزع السلاح.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في تقارير المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح (A/59/157\*، و A/60/132\*، و A/59/169\*، و A/60/152\*، و A/59/209\*، و A/60/153\*)، وبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح (A/59/171\*)، وزمالات نزع السلاح (A/59/177\*)، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (A/60/285\*).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

لا تزال التحديات الرئيسية تكمن في تعزيز تطبيق الاتفاقات القائمة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح والامتنال لها والتحقق منها بشكل فعال، وتأمين الاستمرارية المالية للمراكز الإقليمية، وتعزيز التوازن بين الجنسين في تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بقضايا نزع السلاح.

وقد فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦ لكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ويتوقف نجاح المعاهدة في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. ورغم الجهود التي بُذلت من أجل جمع الأموال للمراكز الإقليمية الثلاثة، فقد أُحرز النجاح بشكل رئيسي في المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولم يكن معظم المانحين على استعداد لتقديم مساهمات مالية دعماً لتكاليف التشغيل مما أثر في مركز أفريقيا بشكل أكثر حدة.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المبينة أعلاه إلى تنفيذ نسبة قدرها ٥٩ في المائة من النواتج الـ ٢٥٨٤ المأذون بها والقابلة للقياس الكمي. وألغى ما نسبته ٣٧ في المائة من مجموع النواتج المقررة وذلك بموجب تشريعات إما لأسباب سياسية (انعدام توافق الآراء على إنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح) وإما بدافع ترشيد العمل مما أدى إلى تقصير مدة دورات مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف اتفاقيات نزع السلاح. كما ألغت الإدارة نسبة قدرها ٣ في المائة من النواتج المقررة ويعزى السبب في المقام الأول إلى عدم توافر موارد خارجة عن الميزانية، وإعادة تحديد الأولويات، وترشيد الإجراءات، وأرجئت نسبة قدرها ١ في المائة.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.4) وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٤-١ (أ) ثبتت فعالية إدارة برنامج العمل من خلال الاستجابة في الوقت المناسب لنسبة قدرها ٩٦ في المائة من الطلبات الـ ١٥٤ التي قُدمت للحصول على إسهامات موضوعية وإدارية ومالية ومتعلقة بالسياسات وبالميزانية، مما يشكل تحسناً إذا قورن بالنسبة البالغة ٩٢ في المائة التي سُجلت خلال فترة السنتين المنصرمة. وبلغ معدل الشغور نسبة قدرها ٤ في المائة وهي أدنى بواحد في المائة من المعدل المستهدف البالغة نسبته ٥ في المائة، مع كون متوسط مدة ملء الوظائف الشاغرة ١١٩ يوماً، أي أدنى إلى حد كبير من المتوسط المسجل لدى الأمانة العامة. كما تحققت نسبة قدرها ٩٣ في المائة تقريباً في استخدام الاعتماد البالغ ١٥٧٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي أدنى من النسبة المستهدفة البالغة ٩٩ في المائة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تغيير أمكنة انعقاد بعض الاجتماعات المقررة والتغييرات في معدلات الشغور.

(ب) والتقى وكيل الأمين العام بممثلين عن الدول الأعضاء في ١٠٦ مناسبات لاقتراح مبادرات تعالج قضايا تستدعي اهتمامهم. وتجاوز هذا العدد الهدف المحدد بـ ٥٥ مناسبة، مما يشير إلى التجاوب الإيجابي للدول الأعضاء مع الجهود الهادفة إلى الترويج للقضايا الناشئة في ميدان نزع السلاح.

(ج) وبدأ، بناء على طلب الحكومات والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني، تنفيذ ٦٩ من الأنشطة/المشاريع المشتركة التي تُعنى بقضايا نزع السلاح وترمي إلى تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعلقة بتزع السلاح، وقد فاق عددها الهدف المحدد بـ ٤٨ من الأنشطة المشتركة. وتحققت أوجه التآزر وتعزيز التعاون من خلال التنظيم المشترك للاجتماعات وإصدار مواد ومنشورات إعلامية تروج لقضايا نزع السلاح؛ وتقديم المساعدة إلى الحكومات في الإبلاغ عن نزع السلاح وعن الأحداث المتعلقة بتدمير الأسلحة؛ ووضع برامج جمع الأسلحة وتدريب عناصر إنفاذ القانون.

## البرنامج الفرعي ١

### المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

٤-٢ (أ) فيما يتعلق بتعزيز اتساق عملية التفاوض والتداول في مؤتمر نزع السلاح، أقرت الوفود في ٢٠ مناسبة على الأقل بجدوى وفعالية الخدمات التي يقدمها فرع جنيف\* التابع للإدارة. وقد كفلت أمانة مؤتمر نزع السلاح تسيير الاجتماعات بشكل جيد، وكذلك الذاكرة المؤسسية للمؤتمر في ضوء قصر المدة (أربعة أسابيع) التي يمضيها كل رئيس. وقدم الدعم التنظيمي والفني للمداولات المستفيضة بشأن القضايا الأمنية. وبالرغم من تأثر التقدم

المحرز في المؤتمر بالعوامل الخارجية إلى حد كبير فقد وفر الدعم المقدم حافزا للمؤتمر. وسوف يستمر العمل في بناء القدرات وتعزيز الذاكرة المؤسسية.

(ب) واعترفت ٢٤ حكومة، وهو عدد يتجاوز الرقم المستهدف البالغ ١٥ حكومة، بالمساعدة على شكل تقديم خدمات السكرتارية في تعزيز تشغيل وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام. وأشارت التعقيبات الواردة من الدول الأطراف والمنسقين والرؤساء المعنيين إلى الرضا عن الخدمات المقدمة. ومن المتوقع تحسين بناء قدرات الموظفين وتصميم المزيد من المواقع على الإنترنت لمؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف بشأن الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح.

(ج) ويتبين تعزيز خبرات المشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح من زيادة وعيهم واهتمامهم. فقد ورد ١٣٨ طلبا وهو ما يزيد على الرقم المستهدف البالغ ١٢٥ طلبا. وتدل على دعم الدول الأعضاء لبرنامج الزمالات في مجال نزع السلاح مشاركة ١٣١ دولة في تبني القرار الذي يصدر كل عامين وهو عدد يزيد على ضعف العدد المطلوب وهو ٦٠ دولة. ومن بين الوفود المشاركة في مؤتمرات الدول الأطراف في مختلف اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ارتفع عدد خريجي البرنامج في مجال نزع السلاح من ٥٧ خريجا إلى ٨٣ خريجا أي بزيادة ٢٣ شخصا على العدد المستهدف من الخريجين لفترة السنتين.

(د) وتتبين مساهمة الإدارة في زيادة الوعي بضرورة تعميم المنظور الجنساني والتوازن بين الجنسين من أن من بين ١٣٨ طلبا لبرنامج الأمم المتحدة للزمالات ورد ٤٢ طلبا (أي نسبة قدرها ٣١ في المائة) من الإناث وهو رقم يتجاوز العدد المستهدف الذي لا يزيد على ٢٥ في المائة، مما يبين التقدم المحرز في تحقيق التوازن بين الجنسين. وتعزز ذلك التقدم بإدراج بيانات مفصلة حسب نوع الجنس في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ البرنامج (A/59/177) وفي مخطط البرنامج ذاته. وسيتحقق تحسن آخر في تقييم التوازن بين الجنسين من خلال رصد جنس الخريجين المشاركين في مؤتمرات نزع السلاح وتولي المناصب في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

## البرنامج الفرعي ٢

### أسلحة الدمار الشامل

٣-٤ (أ) تتضح فعالية المساهمة في تسهيل المداورات والمفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح ذات الصلة بتقديم الخدمات الفنية للمؤتمرات. بما في ذلك مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر

الأطراف في المعاهدة وكذلك المؤتمر الرابع لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عدد كلمات الشكر الواردة من ١٩ رئيساً وممثلاً للمجموعات الكبرى بالمقارنة بالعدد المستهدف الذي لا يزيد على ثماني كلمات. كما زاد معدل زيارة المواقع على الشبكة بنسبة ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٥.

(ب) وارتفع عدد طلبات الحصول على معلومات والتقارير إلى ١٩ طلباً بالمقارنة بعشر إحاطات عن الاتجاهات والتطورات الجديدة بشأن القضايا ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية. وشملت الإحاطات المقدمة للمجموعات الكبرى ٣٩٥ طلباً. كما ورد ١١٠ استفساراً من وسائط الإعلام يتعلق معظمها بالاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وبالمؤتمر الاستعراضي ذاته\*. وبلغ عدد الزيارات لموقع فرع أسلحة الدمار الشامل على الإنترنت ٢٧٠٢٦ زيارة، كما تجاوز عدد الصفحات التي تم تصفحها ٢٢٥٠٠٠ صفحة، أي بمتوسط ثماني صفحات لكل زائر. وسيجري تحسين جودة محتويات الموقع على الشبكة لزيادة وعي الجهات المعنية.

(ج) وتجلت مساهمة الإدارة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في تلبية الطلبات المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة بقضايا احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل بنسبة ١٠٠ في المائة. وساهم في نجاح المؤتمر الدعم الفني المقدم للمؤتمر الرابع لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اعتمد الوثيقة الختامية التي تؤكد التأييد الساحق والالتزام من جانب المجتمع الدولي بإنشاء معاهدة عالمية للحظر الشامل القابل للتحقق للتجارب النووية\*. كما كان لاعتماد التوصيات في الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، وإنشاء موقع على الشبكة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أثر إيجابي على تعزيز التعاون. وتبين سجلات موقع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الشبكة حدوث ١٣٧٢٣ زيارة والاطلاع على أكثر من ٤٠٠٠٠ صفحة. والمشاركة في أنشطة التوعية والتنفيذ بخصوص قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ من خلال الأنشطة والاجتماعات الإقليمية تساهم في تحقيق تطبيق عملي أكثر لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(د) وارتفع معدل مشاركة الخبراء في حلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل إلى ٣٦ في المائة بالرغم من أن المعدل المستهدف هو مشاركة الخبراء بنسبة ٥٠ في المائة. وعُينت خبيرة استشارية للاشتراك في فريق للخبراء الاستشاريين مكلف بصياغة التقرير المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧/٥٩ بشأن القذائف مما ساهم في تعزيز تعميم المنظور الجنساني والمساواة في أنشطة البرنامج الفرعي.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لترع السلاح)

٤-٤ (أ) تحققت زيادة الوعي والفهم لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وقضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعقد ٥١ حلقة دراسية وحلقة عمل معظمها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بناء على طلب البلدان وبأكثر من ضعف الرقم المستهدف البالغ ٢٤ حلقة. وتم توزيع نحو ٩٥٠ كتيباً على المسؤولين الحكوميين لتعزيز فهمهم وإمامهم بهذه القضايا. واستقبل الموقع الجديد لبناء الثقة على الشبكة أكثر من ١٨٠ زائراً وتم تصفح ٣٥٠ صفحة في فترة الأشهر الخمسة منذ وجوده.

(ب) وأسهمت المساعدة التقنية ونشر المعلومات وزيادة التفاعل مع مراكز التنسيق الوطنية في استمرار مشاركة ١١٥ بلداً تقريباً في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومشاركة ٧٨ بلداً في الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ويقل ذلك عن الرقمين المستهدفين البالغين ١٣٠ بلداً و ٨٥ بلداً على التوالي نظراً لأنه لا تزال هناك دول لا تقوم بالإبلاغ بشكل مستمر. وانضمت ثماني دول للصكين لأول مرة. وسوف تستخدم مختلف الأدوات للدعوة لإقناع الدول بإظهار المزيد من الاتساق في الإبلاغ كل عام، ولا سيما في المناطق التي لم يكن حجم المشاركة فيها كبيراً.

(ج) وكان للاجتماع الثاني للدول الذي يُعقد كل عامين لاستعراض برنامج العمل واجتماعات أفرقة الخبراء الأخرى التي تبحث كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة\* دور حاسم في استمرار الزخم الناتج عن مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. واتخذت الدول الأعضاء ما مجموعه ٤٨٢ مبادرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالمقارنة بالهدف البالغ ١٨٥ مبادرة. ويبين ذلك تصميم الدول الأعضاء على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة\* كما يوضح أن موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال في مقدمة جدول أعمال الأمن الدولي. وكنتيجة لذلك أعربت ١٣ دولة رسمياً عن ارتياحها للدعم المقدم في تنفيذ برنامج العمل. وسيجري تنقيح مؤشرات الإنجاز لتجسد التعقيبات بشكل أفضل.

(د) وتم القيام بخمس بعثات استشارية وبعثات لتقديم المساعدة التقنية وتفصي الحقائق إلى كل من بوروندي وغينيا - بيساو وكينيا وسري لانكا بناء على طلب حكوماتها لمساعدة السلطات المحلية على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة

غير مشروعة. وكنتيجة لهذه البعثات أنشئت لجنة سري لانكا الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة ووضعت استراتيجيات وبرامج محددة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل من كينيا وغينيا - بيساو وبوروندي مما يبين استخدام الدول الأعضاء للخدمات المتعلقة بالتدابير العملية لنزع السلاح. وأحيل بعض الطلبات إلى المراكز الإقليمية لإدارة شؤون نزع السلاح وإلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### الرصد وقاعدة البيانات والمعلومات

٤-٥ (أ) نُشرت النسخة المطبوعة من حولية إدارة شؤون نزع السلاح على نطاق واسع في الوقت الذي سُجل فيه قيام ٣٧٤ مؤسسة تعليمية وكيان حكومي ومنظمات أخرى باستخدام النسخة الإلكترونية التي بدأ العمل بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتم توزيع أكثر من ١ ٨٠٠ نسخة من المنشورات بالمقارنة بالرقم المستهدف البالغ ٥٠٠ نسخة. وبمساعدة نداء لاهاي من أجل السلام والحملة العالمية لثقافة السلام، اكتمل تنفيذ مشاريع تجريبية تعليمية في كل من ألمانيا وكمبوديا والنيجر وبيرو نتج عنها إدراج السلام ونزع السلاح في المناهج الوطنية لجميع البلدان الأربعة، كما تم تدريب أكثر من ٧٥ معلما و ٥٠ قائدا من قادة الشباب وعقد مؤتمر وطني للتعليم في ليما عن السلام وثقافة نزع السلاح حضره ١ ٠٠٠ معلم. وحظي القرار الذي يصدر كل عامين بشأن برنامج معلومات نزع السلاح بمشاركة أربعة دول أعضاء أخرى في تبنّيه فأصبح مجموعها ٢٤ دولة عضوا مما يوضح التحسن في إطلاع الدول الأعضاء على المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. وتعمل الإدارة بنشاط بحثا عن وسائل أفضل لتحسين تقديم المعلومات وزيادة استخدام الموقع على شبكة الإنترنت\*.

(ب) وتتضح زيادة اهتمام الجمهور بالإجراءات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح من ورود ٣٥ طلبا لتقديم إحاطات إعلامية (كان الرقم المستهدف ٣٠ طلبا) مما نتج عنه بناء قدرات نحو ٦٤٠ طالبا. وبالرغم من عدم تمكن الحكومات من الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح أو في هيئة نزع السلاح على أي نص بشأن نزع السلاح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، ظل مستعملو الموقع على الشبكة يتوسعون ببطء في استخدام المعلومات مثلما يتضح من زيادة متوسط العدد اليومي للمستعملين من ٩٥٠ مستعملا إلى ١ ٠٣٠ مستعملا.



(ج) وظل المعدل العام لمشاركة الإناث في المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح متوقفا عند ٣٣ في المائة. وبالرغم من إحاطة الحكومات بأهمية اختيار الخبراء المؤهلات لعضوية فريق الخبراء المعني بأمن المعلومات فقد انخفضت مشاركتهم إلى ١٣ في المائة فقط. واختيرت ٤٥ في المائة من المتدربات في المتوسط أثناء تلك الفترة. وتعاادل عدد الخبراء من النساء والرجال أثناء حلقة النقاش بشأن التحقق، مما يشير إلى زيادة الفهم وأهمية تحقيق التوازن بين الجنسين في الأعمال المتعلقة بنزع السلاح.

## البرنامج الفرعي ٥

### نزع السلاح الإقليمي

٤-٦ (أ) إجمالاً تم تنفيذ ١١٥ مشروعاً ومشاورة مشتركة تتصل بنزع السلاح (بزيادة ٤٩ عن الرقم المستهدف) و ٤٠ مناسبة (بزيادة ٢٦ مناسبة عن الرقم المستهدف). وعزز ذلك من التواصل والمناقشة كما عزز من فرص التعاون الإقليمي بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل ذات الصلة بتدابير بناء الثقة وقضايا نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية. كما وقعت مذكرة للتفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرة البرنامج الفرعي في مجال التخطيط وتنفيذ مشاريع ذات صلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشملت النتائج الأخرى إنشاء مركز إقليمي للتدريب في أمريكا اللاتينية\*، وإجراء مفاوضات مع دوائر الصناعة في القطاع الخاص لمساعدة الدول على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية واعتماد اتفاقية للبلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وإقامة تعاون مع هيئات المعاهدات من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإنشاء منتدى للدول لتقديم المساعدة والوقاية من الهجوم بالأسلحة الكيميائية. وفي أفريقيا، أنشئ نظام لمراقبة الأسلحة الصغيرة بمشاركة عشر دول. كما قدم الدعم التقني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحويل وقفها الاختياري المتعلق بالأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية ملزمة قانوناً. وعزز أيضاً التعاون مع المنظمات الدولية من خلال أنشطة ومشاريع مشتركة تتعلق في معظمها بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقضايا الألغام الأرضية والدعوة والتوعية بالمعاهدات.

(ب) وتتضح زيادة الوعي بقيمة المشاورات المنتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن من ورود ٨٥ طلباً إضافياً للمشاركة في

المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية مما رفع العدد الإجمالي إلى ٢١٨ طلباً أي بزيادة ٤٨ طلباً عن الرقم المستهدف. وتشمل الجوانب الأخرى لزيادة الوعي التغطية الإعلامية ونشر المعلومات عن طريق موقع الفرع الإقليمي على الشبكة\* ومواقع المراكز الإقليمية على الشبكة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي\* وأفريقيا\* وآسيا والمحيط الهادئ\*. وساهمت قواعد البيانات الإقليمية والنشر الإلكتروني للمعلومات في زيادة المشاركة النشطة من جانب الجهات المعنية الإقليمية\*. وأعدت برامج ومشاريع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميادين السلام ونزع السلاح والتنمية\*، ووضع مدونة إقليمية لقواعد السلوك بشأن استيراد وتصدير الأسلحة النارية، والتصديق على الاتفاقات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والنوية وتنفيذها، وإنشاء شبكات إقليمية بشأن الأدلة الجنائية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والأسلحة النارية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ عُقدت مشاورات متزايدة لتشجيع الحوار الإقليمي بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ خطة العمل للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتعزيز اتفاقات نزع السلاح والتحقق منها، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، والشفافية في مجال التسليح. وكتيجة للمفاوضات المكثفة التي استمرت سبع سنوات تم اعتماد معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا والبروتوكول الملحق بها من جانب دول وسط آسيا الخمس.

(ج) وأصبحت قضايا الجنسين بندا دائما في جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية والإحاطات التي ينظمها الفرع الإقليمي لنزع السلاح. ويوفر المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأدوات العملية لإدراج قضايا الجنسين في المناقشات التشريعية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية والمشاريع المجتمعية المشتركة التي يضطلع بها المجتمع المدني والحكومات المحلية وذلك من خلال الموقع على الشبكة\* والمنشورات وأشرطة الفيديو بشأن أفضل الممارسات لتعزيز الوعي بأهمية إدماج المرأة في الجهود الرامية إلى نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. كما أبقى المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مسألة المنظور الجنساني على قمة جدول أعمال الاجتماع الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعقود في كازاخستان. ويطلب المركز الإقليمي الأفريقي بانتظام من الحكومات ضم مندوبات كمشاركات في أنشطته. كما وضع المركز برنامجا عن دور المرأة في الحوار من أجل السلام في توغو.

## الباب ٥

### عمليات حفظ السلام\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

ركزت إدارة عمليات حفظ السلام في توجيهها لـ ١٨ عملية لحفظ السلام تضم ٨٣ ٠٠٠ فرد على تنفيذ ولايات مجلس الأمن لدعم عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في السودان، في الوقت الذي أقيمت فيه على تقديم دعم سياسي وتشغيلي شامل للبعثات المستمرة. وجرت انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان وبوروندي وليبيريا كما بدأت التحضيرات لإجراء الانتخابات في الكونغو وهايتي. وبعد اكتمال تنفيذ الولايات في سيراليون وتيمور - ليشتي قدم دعم متكامل لمواصلة الإنجازات في مجال حفظ السلام من خلال تخفيض حجم البعثات.

واستكملت ترتيبات منع الصراعات أو للاستجابة للأزمات والشراكات التنفيذية مع خمس منظمات إقليمية أنشطة تنفيذ الولايات في سبعة بلدان.

واستُحدثت سياسات وأشكال وأدوات جديدة للتوجيه. كما جرى تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. وتعززت قدرات النشر السريع باتخاذ مبادرات في مجالي الأفراد - من عسكريين وشرطة مدنية وموظفين مدنيين - والعتاد. وجرى تسهيل نشر المعدات بزيادة تشغيل مخزون النشر الاستراتيجي والأفراد بوضع نماذج عامة لملاك الموظفين للبعثات المتوسطة الحجم و ٣٤٩ نبذة عامة عن الوظائف ومواصفاتها.

ونُشرت مجموعة موارد متعلقة بالمسائل الجنسانية لعمليات حفظ السلام وأنشئت وظيفة مستشارة لشؤون الجنسين أو وظائف منسقين في المقر وفي جميع العمليات والبعثات التي تديرها الإدارة.

وقادت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام تنفيذ مشاريع في أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأمنية المؤقتة لإثيوبيا/إريتريا وجنوب لبنان والسودان، وقدمت الدعم لأنشطة تم الاضطلاع بها في كرواتيا وقبرص والعراق وكوسوفو نتج عنها الحد من مخاطر الألغام والمواد غير المنفجرة. كما وضعت أساليب لنشر قدرات الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الإنسانية وعمليات حفظ السلام. واكتمل عمل

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

البعثات لدراسة آثار الألغام الأرضية في الصومال وأرمينيا وأفغانستان والبوسنة والهرسك وإثيوبيا وإريتريا ولا تزال بعثات جارية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرد مزيد من التفاصيل بشأن نتائج البرامج في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/608 و Corr.1) وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم أثر عملية إعادة التنظيم الهيكلي التي أجريت مؤخرا في إدارة عمليات حفظ السلام (A/58/746).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

شكلت الزيادة في عمليات السلام تحديا لقدرة الإدارة في مجال التخطيط المسبق والنشر السريع لعمليات جديدة مع تقديم الدعم الفعال للبعثات القائمة. وثمة احتياج لتعزيز هذه القدرة. واتخذت إدارة عمليات حفظ السلام تدابير هامة لمعالجة حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين وسوف تشدد على اتباع سياسة لا تسامح فيها مطلقا بشأن المسألة.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السابقة إلى تنفيذ النواتج المأذون بها والقابلة للقياس الكمي، وعددها ٦٦٩ ناتجا، بنسبة ١٠٠ في المائة.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 5) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول، الصفحتان ١١ و ١٢).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

١-٥ (أ) لكفالة توفير الإدارة والدعم الفعال من الموظفين والموارد المالية لبرنامج عمل إدارة عمليات حفظ السلام، اعتمدت ممارسات مبتكرة من قبيل التعاون فيما بين البعثات في غرب أفريقيا وتحسين مخزونات النشر الاستراتيجي والعمليات المشتركة وإنشاء مراكز التحليل المشتركة بين البعثات. وجرى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالصحراء الغربية وبوروندي وكوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ودارفور بصفة خاصة. وكانت حوادث الاستغلال والإيذاء الجنسيين قد أضرت ضررا بليغا بسُمعة الأمم المتحدة في فترة السنتين الماضية. واتخذت إدارة عمليات حفظ السلام بالتعاون مع مكاتب أخرى في الأمم المتحدة سلسلة من التدابير لمعالجة هذه المسألة وسوف تواصل تنفيذ سياسة لا تسامح فيها مطلقا إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

(ب) وفيما يتعلق بتحديد القضايا الناشئة والتي تتطلب من الدول الأعضاء الاهتمام بها، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام تصورها بشأن خمسة مجالات ذات أولوية على المدى الطويل هي: الشعب والعقيدة والشراكات والمنظمات والموارد (انظر A/59/608 و Corr.1). وقدمت إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء بشأن مجموعة من المواضيع. واستنادا إلى الخبرات الأخيرة سوف يجري تعزيز التشاور مع الدول الأعضاء بشأن مبادرات إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام.

(ج) وزاد الاعتراف بالقضايا الجنسانية مع مراعاة التوازن الجغرافي في عمليات حفظ السلام بإقامة شراكات مع الدول الأعضاء واعتماد المزيد من السياسات والأدوات الفعالة بما في ذلك إصدار بيان بالسياسة المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني وتعيين مستشارة لشؤون الجنسين لتعزيز التوجيه المقدم إلى بعثات حفظ السلام في شؤون الجنسين وإنشاء شبكة لتبادل المعارف فيما بين البعثات. واستنادا إلى الدروس المستفادة سوف تهدف الجهود في المستقبل إلى تعزيز المساواة في مجال تعميم المنظور الجنساني وتطوير أدوات للرصد الفعال وتقييم الآثار وكفالة توجيه الاستثمارات لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتقالية بعد انتهاء أي بعثة لحفظ السلام.

## البرنامج الفرعي ١ العمليات

٥-٢ من أجل دعم الحد من الأعمال القتالية أو وقفها من خلال تنفيذ ولايات مجلس الأمن المتعلقة بعمليات حفظ السلام، استوفيت شروط مجلس الأمن للتخطيط والنشر الأولي وفقا لاتفاقات السلام. وأدى ذلك إلى توفير الاستقرار الحاسم بعد انتهاء الصراعات اللازم لتسريح الجماعات المسلحة التي تهدد عمليات السلام؛ وإجراء الانتخابات و/أو نقل وتوطيد سلطة الحكومة في المناطق المتنازع عليها سابقا. وكان التوجيه الذي قدمته إدارة عمليات حفظ السلام أساسيا للبعثات في ترتيب أولوياتها التشغيلية بما يتوافق مع الضغوط السياسية. وسوف يستمر تحسين التخطيط المتكامل للبعثات للتكيف مع ضيق الوقت ونُدرة الموارد استنادا إلى الدروس المستفادة.

## البرنامج الفرعي ٢ دعم البعثات

٣-٥ (أ) قامت إدارة عمليات حفظ السلام برفع تأهبها التشغيلي بتعزيز قدرتها على تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها وتوجيهها ودعمها. ووضعت مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيلية موحدة من أجل مجموعة متنوعة من مجالات التشغيل والدعم، بما في ذلك وضع نماذج عامة لملاك موظفي البعثات المتوسطة الحجم، وإعداد ٣٤٩ نبذة عامة عن الوظائف ومواصفاتها، وعناصر تكاليف الموظفين والتكاليف الموحدة لنموذج الميزانية الالكترونية الموضوع حديثاً. وقد صُممت هذه الأدوات بحيث تفي بالاحتياجات التشغيلية للبعثات، كما أنها يسرت نشر الموظفين في الوقت المناسب.

(ب) تحسنت إدارة البعثات الميدانية في جوانب من بينها تقليص عملية تصفية البعثات. وبلغ معدل المدة اللازمة لتصفية البعثات التي أُهيت بعد عام ٢٠٠٠ ما يزيد قليلاً على سنتين مقارنة بالمدة المستهدفة البالغة ٤ سنوات (جرى إنهاء ٥ بعثات وتصفيتهما فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤)، في حين يتوقع أن تستغرق تصفية البعثات التي لم تصف بعد (٦ بعثات أُهيت فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤) مدة لا تتجاوز سنتين ونصف السنة اعتباراً من تاريخ انتهاء ولاياتها. واستمر تقليص الإطار الزمني اللازم لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى ٤ أشهر وفقاً للرقم المستهدف المتوخى. ووضعت قائمة النشر السريع للموظفين المدنيين وإطار التخطيط لتعاقب الموظفين على أساس بيانات قوائم المهارات وتحليلها، وسيجري استخدامها قريباً. وسيكون لإدخال مزيد من التحسينات على نموذج التصرف النهائي في الأصول أثر إيجابي على الإطار الزمني للتصفية. وارتفعت النسبة المئوية للبعثات الميدانية التي تلقت احتياجاتها التشغيلية الفورية في التاريخ المطلوب إلى ١٠٠ في المائة مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٩٥ في المائة وبالمستوى المسجل في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البالغ ٨٠ في المائة.

## البرنامج الفرعي ٣

### المشورة والتخطيط فيما يتصل بالشؤون العسكرية والشرطة المدنية

٤-٥ (أ) تجلت فعالية إنشاء العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثات حفظ السلام في نشر أفراد الشرطة في أربع بعثات (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان) في غضون أقل من ٤٥ يوماً في المتوسط مقارنة بـ ٩٠ يوماً في السابق. وتناقصت المدة التي يستغرقها نشر العناصر العسكرية إلى ١١٣ يوماً في المتوسط (أي

أقل من المدة المسجلة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التي بلغت ١٥٠ يوماً، ولكنها مع ذلك أكثر من المدة المستهدفة البالغة ٩٠ يوماً)، على الرغم من تزايد أنشطة حفظ السلام. وتزايد عدد البلدان التي أبرمت معها اتفاقات احتياطية بنسبة ١١ في المائة لتبلغ ٨٣ بلداً، إلا أن هذا العدد لا يزال أقل من الهدف المنشود وهو ٩٠ بلداً. وتم تحديد مفهوم قوة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة وأعد اقتراح بإنشاء احتياطي استراتيجي فيما يتعلق بالمجال العسكري يتوقع منه تحسين فعالية نشر الوحدات.

(ب) وأتاح تحسين قدرات اتخاذ القرار بزيادة استخدام نظام الترتيبات الاحتياطية إحراز نجاح محدود تمثل في تلبية ٦١ في المائة من احتياجات الانتشار باستعمال النظام (مقارنة بنسبة قدرها ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ودون بلوغ النسبة المستهدفة وهي ٦٥ في المائة). وفي المجال العسكري، يسهم قيام الدول الأعضاء بوضع قائمة الوحدات والإمكانيات اللازمة للانتشار عن طريق نظام الترتيبات الاحتياطية في تحسين القدرة على اتخاذ القرار عند حشد تلك الأصول. وفي مجال الشرطة المدنية، بينما أسهمت عشرة بلدان بتسجيل ما مجموعه ٤٠٩ من أفراد الشرطة في قائمة الأفراد الموجودين تحت الطلب في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية، فإنه لم ينشر إلا ١٥ شرطياً من هذه القائمة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويرجع سبب ذلك إلى أن الأفراد المعينين يواصلون أداء عملهم في دوائر الشرطة التي يكونون تابعين لها بدلاً من أن يوضعوا في حالة تأهب، وبالتالي فهم لا يكونون جاهزين للالتحاق في غضون مهلة قصيرة. ويجري وضع سياسة تتعلق بوحدات التحليل المشتركة للبعثات ومركز العمليات المشتركة بهدف تيسير عمليات تحليل المعلومات واتخاذ القرارات.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام

٥-٥ من أجل تقليص التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، جرى تطهير أراض في السودان تبلغ مساحتها ١,١ مليون متر مربع من المناطق التي يشتبه في خطورتها، بالإضافة إلى التحقق من ٢٨٢ كيلومتراً من الطرق وتدمير نحو ٤٣٠ لغماً و ١١ ٨٠٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٥٦ ٥٠٠ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، جرى التأكد من ٣ ٦٧٠ كيلومتراً من الطرق وتأمين ٧,٥ ملايين متر مربع من المناطق التي يشتبه في خطورتها بعد إجراء أنشطة للمسح والتطهير، وخلال هذه العمليات، جرى تدمير ١ ٥٥٠ لغماً أرضياً وما يناهز ١٤ ٠٠٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة. وفي أفغانستان، قامت فرق إزالة الألغام يدوياً وعددها ٣٣٧ ومجموعات مزودة بكلاب كشف الألغام وعددها ٣٠ مجموعة بتنفيذ مهام للمسح الفني وإزالة الألغام. وفي

بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب لبنان جرى التركيز على التنسيق وعمليات المسح وجمع المعلومات وعمليات التطهير وأنشطة التوعية بأخطار الألغام. وفي حالة جنوب لبنان، أجرى أفراد إزالة الألغام مسحا لـ ٨٢ منطقة يشتبه في خطورتها، وأُعلن عن خلوها من الألغام، مما أتاح الإفراج عن ٩٨٤ ٠٠٠ متر مربع وإفساح المجال لاستغلالها بشكل منتج. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية غطى مسح طارئ لآثار مخلفات الحرب من المتفجرات مساحة تفوق ٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وحُدِّدت ٧٤٤ منطقة يشتبه في وجود ألغام وذخائر غير منفجرة فيها تبلغ مساحتها أكثر من ٨ ملايين متر مربع. وعلاوة على ذلك، مكنت أنشطة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من تدمير ٢ ٥٠٠ لغم أرضي و ٨ ٣٠٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة، وتطهير أكثر من ١,٣ مليون متر مربع من الأراضي، وفي بوروندي، بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٥ إجراء مسح طارئ لآثار مخلفات الحرب من المتفجرات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، شمل المسح ٦٦ في المائة من الأراضي، وتم تحديد ١١٩ منطقة يشتبه في وجود ألغام وذخائر غير منفجرة بها. وقُدِّم الدعم التقني والمعلوماتي إلى شركاء الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام لكفالة استجابة الأمم المتحدة بصورة متسقة ومنسقة في جميع البلدان. وأوفدت بعثات تقييم مشتركة بين الوكالات إلى ثلاثة بلدان، هي أوكرانيا وأوغندا والسنغال، مما أدى إلى توسيع نطاق البرامج الوطنية وتقديم اقتراحات تتعلق بدعم الأمم المتحدة وزيادة أنشطة الشركاء من المنظمات غير الحكومية\*.

## بعثات حفظ السلام

### هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

٦-٥ (أ) فيما يتعلق بتعزيز الامتثال لقرارات مجلس الأمن، لم يتطابق عدد الحوادث المسجلة (١٨٤ حادثاً) مع الأرقام المستهدفة، وهي "لا شيء". ويتوقف إحراز تقدم في هذا المجال إلى حد كبير على استعداد الأطراف لتسوية منازعاتها سلمياً والامتثال لقرارات مجلس الأمن. ولا تستطيع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن تُرغم الأطراف على الامتثال للقرارات. غير أن أنشطتها أسهمت في منع تفاقم الحوادث إلى حد لا يمكن السيطرة عليه وفي تحقيق الاستقرار النسبي في المنطقة.

(ب) وبلغ التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والدعم المقدم إليها في المنطقة المستوى المطلوب حيث عُقدت ٧ اجتماعات وجلسات للتفاوض مع تنفيذ ٧ اتفاقات تتعلق بالدعم الخدمي.



## فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

٧-٥ يتجلى وجود المراقبين العسكريين على جانبي خط المراقبة وقيامهم بشكل فعال وكفاء بدوريات وعمليات تفتيش وتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار من خلال تقديم ٧٣٠ تقريراً يومياً و ١٠٤ تقارير أسبوعية و ٢٤ تقريراً شهرياً أتاحت إطلاع الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام على التطورات الحاصلة في منطقة البعثة وعلى تدابير بناء الثقة والتقدم المحرز في الحوار المركب بين الهند وباكستان.

## الباب ٦

### استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

قامت أربع دول أعضاء إضافية بالتصديق على الحقوق والالتزامات المتصلة بوحدة أو أكثر من معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي وأعلنت منظمة حكومية دولية واحدة قبولها بتلك الالتزامات والحقوق وذلك بفضل أنشطة التيسير والمساعدة التي اضطلع بها مكتب شؤون الفضاء الخارجي وبفضل دعمه لعمل اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وقامت دولتان من الدول الأعضاء بسن قوانين وطنية تتعلق بالفضاء. واستطاع ١٢٠ من واضعي السياسات والمديرين التابعين لـ ٢٣ من الأجهزة الحكومية وهيئات التشريعية الوطنية وسلطات منح التراخيص في البلدان النامية (١٠ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٣ من أفريقيا)، تحسين فهمهم وتعزيز قدرتهم على تطبيق تلك الصكوك الدولية في إطار الأنشطة الوطنية المتصلة بالفضاء وذلك بفضل التدريب الذي تلقوه.

وترد تفاصيل أخرى لنتائج البرنامج ضمن تقرير خبير التطبيقات الفضائية (A/AC.105/580 و A/AC.105/861)، وفي تقييم دورات التدريب لتثقيف المعلمين في مجال الاستشعار عن بعد (A/AC.105/831).

#### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

بينت التجربة في مجال تشجيع التصديق على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي وجود حاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعناصر الإجرائية لإيداع صكوك التصديق.

وتتيح حلقات العمل والندوات التي تتصدى لدراسة المسائل قبل المؤتمرات العالمية تقديم توضيح أجدى عمليا لمنافع تكنولوجيا الفضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستساعد مشاركة المكتب في الأنشطة التي تعقب المؤتمرات وفي عمل الكيانات الحكومية الدولية وفي المناسبات التي تعقدتها على إيجاد أوجه التآزر بين المنظمات المعنية وعلى زيادة الوعي.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ونظرا لقلّة الموارد المالية، فإن دورات بناء القدرات في مجال قانون الفضاء تقدم باللغة الانكليزية فقط، مما يحد من حضور الحقوقيين والمعلمين من الناطقين بلغات أخرى. ومن أجل تجاوز هذا العائق، سيجري العمل على اتخاذ مبادرات أخرى وإيجاد تمويل إضافي بالاعتماد على مؤسسات ومنظمات أخرى.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المأذون بها والقبلة للقياس الكمي وعددها ٣٢٢ ناتجا.

وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

٢٠٠٤-٢٠٠٥، (A/58/6 (Sect.6)).

### إنجازات البرامج

٦-١ (أ) أفضت أنشطة بناء القدرات وزيادة الوعي في مجال قانون الفضاء الدولي إلى تصديق بلجيكا وبيرو على الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى؛ وتصديق نيجيريا على اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية؛ وتصديق إيطاليا على اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وإعلان المنظمة الأوروبية لاستغلال السواتل المخصصة للأرصاء الجوية عن قبولها بالحقوق والالتزامات المتعلقة باتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وبالاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية، وبذلك بلغ عدد التصديقات والإعلانات من جانب الحكومات والمنظمات الدولية ما مجموعه ٣٣٤ تصديقا وإعلانا. وعلاوة على ذلك، سنت بلجيكا وإيطاليا قوانين وطنية تتعلق بالفضاء وقامت خمس دول أخرى بتوثيق إجراءاتها الرامية إلى التصديق على المعاهدات و/أو وضع قوانين وطنية تتعلق بالفضاء وإعداد وثائق تتعلق بالسياسات، مما يبين زيادة التزام المجتمع الدولي بالنظام القانوني الدولي الذي وُضع من أجل تنظيم الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي. ومكنت حلقات العمل المتعلقة بقانون الفضاء والأنشطة الرامية إلى تعزيزه ١٢٠ من المسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات العاملين في مؤسسات لها صلة بالفضاء والمنتجين لـ ٢٣ بلدا ناميا من تحسين قدراتهم في مجال قانون الفضاء والسياسات المتعلقة به. وثمة أكثر من ٤٠٠ مشترك في نشرة قانون الفضاء "Space Law Update"، المنشورة عن طريق موقع البرنامج على الإنترنت\*. وبناء على توصية حلقة العمل الأولى في مجال قانون الفضاء، تم إعداد دليل للمؤسسات التعليمية في مجال قانون الفضاء، يضم حاليا أكثر من ٤٠ مؤسسة من ٢٣ بلدا.

وتبين التجربة الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية المتعلقة بإيداع صكوك التصديق.

(ب) وقدم البرنامج الدعم إلى أفرقة العمل التي تتصدى لدراسة استراتيجيات الرصد البيئي والأجسام القريبة من الأرض وإدارة الكوارث والنظم العالمية الساتلية للملاحة\* والتي تنتمي لـ ٤٨ بلداً وإلى ١٤ مؤسسة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة و ٢٠ منظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية، وذلك بهدف زيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بأهمية التطبيق الفعال لعلوم وتكنولوجيا الفضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدى ذلك إلى إنشاء لجنة دولية معنية بالنظم العالمية الساتلية للملاحة من أجل إعداد دراسة بشأن إنشاء كيان دولي للتنسيق في مجال إدارة كوارث الفضاء لكي تُعرض على الهيئات الحكومية الدولية. وأدت المساعدة المقدمة إلى اللجنة إلى إقامة صلة وثيقة بين تنفيذ توصيات المؤتمر الفضائي الثالث وعمل لجنة التنمية المستدامة. وخلال قيام الجمعية العامة باستعراض تنفيذ توصيات المؤتمر الفضائي الثالث، عُرضت على الدول الأعضاء إمكانات التطبيقات الفضائية التي يمكن أن تعزز برنامج التنمية الشامل الذي وضعه مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فضلاً عن فعالية تلك التطبيقات من حيث التكلفة (انظر A/59/174، القرار ٢/٥٩). وأفضت إسهامات مكتب شؤون الفضاء الخارجي في عملية التحضير للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية إلى إثراء الوثيقة الختامية للمؤتمر بما لتطبيقات الفضاء من أهمية في الحد من الكوارث والتخفيف من حدتها (A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢). وبفضل عقد ٢٥ دورة تدريبية واجتماعاً وندوة، تمكن أكثر من ٢٠٠٠ من واضعي السياسات وصنّاع القرار والعلماء وأخصائيي التطبيقات والمدرّبين ورؤساء البرامج والمديرين المنتمين لأكثر من ٩٠ بلداً من تحسين قدراتهم في مجال تطبيقات الفضاء. وأتاحت هذه الأنشطة زيادة الوعي بالتطبيق الفعال لتكنولوجيا الفضاء في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأفضت إلى اتخاذ ٦ مبادرات أخرى ترمي إلى تحسين القدرات. وستساعد زيادة مشاركة المكتب في الأنشطة التي تعقب المؤتمرات وفي عمل الكيانات الحكومية الدولية والمناسبات التي تعقدتها على اتخاذ مبادرات جديدة للمتابعة وإيجاد جهات تشترك في رعايتها أو شركاء في تنفيذها، فضلاً عن بلورة أوجه التآزر بين الجهود التي يبذلها المكتب وجهود المنظمات الأخرى.

(ج) وأدى خمسة وعشرون برنامجاً وشراكة عمل في مجال بناء القدرات إلى تنفيذ ٥ مشاريع تتعلق باستخدام تكنولوجيا الفضاء في الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة الموارد الطبيعية والرصد البيئي والأمن وإدارة الكوارث والتنمية المستدامة، وإلى إنشاء لجنة

للخبراء لزيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية. واستفاد ثمانية أخصائيين من البلدان النامية من برنامج زمالات طويلة الأجل في مجال الملاحظة وما يتصل بها من تطبيقات\* . وقدمت بالتعاون مع مراكز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء برامج تعليمية على مستوى الدراسات العليا مدتها ٩ أشهر استفاد منها ٢١٠ أخصائيين من البلدان النامية، وأعقبها تنفيذ مشاريع نموذجية في بلدانهم مدتها سنة واحدة. ونظرا لدور الميثاق الدولي بشأن "الفضاء والكوارث الكبيرة" كمحور تنسيق بين كيانات الأمم المتحدة التي تتصدى للكوارث الكبيرة، فقد استُخدم ١٩ مرة وتلقت ثماني وكالات مجانا صورا ملتقطة بالسواتل، مما ساعدها في عمليات التصدي للأمواج السنامية (التسونامي) في المحيط الهندي وللأعاصير والفيضانات والانهيارات الأرضية والزلازل والانفجارات البركانية. ووزعت مجانا بالتعاون مع الساتل المخصص لاستشعار الأرض من بعد التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية صور تغطي القارة الأفريقية بكاملها على المؤسسات في أفريقيا بهدف استغلالها كأداة لتعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وثمة حاجة لوضع برامج أفضل لزيادة الوعي في البلدان النامية التي ليس لديها برامج وطنية عاملة في مجال الفضاء بشأن المنافع التي يمكن جنيها من المشاريع النموذجية ومن بناء القدرات.

## الباب ٨

### الشؤون القانونية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

قدم مكتب المستشار القانوني المشورة بشأن الآثار القانونية المترتبة على محاكمات الخمير الحمر، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة في اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق. ونجحت الشعبة القانونية العامة في تسوية مطالبات من الأمم المتحدة مما أسفر عن وفورات تقدر بنحو ٣١,٨ مليون دولار، بينما نجحت في الدفاع عن مركز المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها في جميع الدعاوى القانونية. وقد استكملت صكوك هامة، من بينها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ولوحظت زيادة نسبتها ٣٧,٥ في المائة في عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المنفذة لها، وفي عدد الإجراءات التي اتخذتها الهيئات والعمليات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، وفي مشاركة المجتمع المدني وعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وفي عدد الدول المشاركة في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية، مما أدى إلى زيادة درجة التوحيد والاتساق في تطبيق الاتفاقية والاتفاقات المنفذة لها. وانعكست زيادة القرارات التشريعية والمعاملات المنفذة في إطار النصوص الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في زيادة كم الأحكام القضائية وعدد ما جرى الإبلاغ عنه من تصديقات على نصوص تلك اللجنة. واشتركت ١٣٣ دولة من الدول الأعضاء، قدمت ٣٦٧ إجراء بشأن المعاهدات، في حدثين سنويين لهما علاقة بالمعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين والتصدي للتحديات العالمية. وتعزز الوعي بأطر المعاهدات المتعددة الأطراف بفضل عقد تسع حلقات دراسية تدريبية بشأن قانون المعاهدات وممارستها، وبفضل إصدار المنشورات والتوسع الشديد في استخدام الإنترنت لتعميم المعلومات.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

أثرت التطورات الدولية الرئيسية التي تولدت عنها تغييرات في المناخ السياسي الدولي فضلاً عن التطورات التشريعية المستجدة داخل الدول الأعضاء في عملية وضع العديد من الصكوك. إذ لم تسهل الحالة السياسية في أنحاء مختلفة من العالم بلوغ توافق في الآراء بشأن النقاش المتعلق بتعريف الإرهاب، وهو جزء من مشروع قيد النظر خاص باتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وتحتاج شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، لكي تفي بولايتها في مجال رصد ممارسات الدول، إلى مزيد من المعلومات عن القوانين التشريعية الجديدة المعتمدة على الصعيد الوطني أو الإقليمي. ويحتاج نظام حصر عدد الزيارات للمواقع الحاسوبية إلى تنقيح شديد لأجل التوصل إلى معلومات ذات مغزى أوضح بشأن الوعي بنصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في أوساط قطاع الأعمال.

وثمة حاجة إلى تحديد القواعد العرفية ذات الصلة المتضمنة في القانون الدولي العام، وأحكام المعاهدات القائمة والعناصر ذات الصلة المشتركة بين مختلف النظم القانونية الوطنية، فضلاً عن المواءمة بين المصالح الوطنية المختلفة، التي غالباً ما تكون متعارضة، في المجالات التي تستلزم أنظمة قانونية دولية.

ولا بد من إيلاء الاهتمام المستمر للحفاظ على مستوى الجودة الرفيع الذي تتسم به منتجات مكتب الشؤون القانونية.

وللاطلاع على مزيد من تفاصيل نتائج البرامج، انظر الوثيقة E/AC.51/2005/5.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من ٢٠٣٤ ناتجاً قابلاً للقياس الكمي وصدر به تكليف.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة بالرجوع إلى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (8) A/58/6 وقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## البرنامج الفرعي ١

### التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة ككل

١-٨ (أ) تتجلى زيادة جودة المشورة القانونية المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية، مما يؤدي إلى زيادة فهم القانون الدولي، في عدد الإنجازات التي حققها مكتب الشؤون القانونية. فقد أبرم، في غضون أربعة أشهر، سبعة اتفاقات بشأن مركز القوات ومركز البعثات توفر الحماية للبعثات وموظفيها. وصيغت هذه الاتفاقات بحيث تشمل أحكاماً تقتضي من البلد المضيف أن يحمي الموظفين الدوليين ويُقاضى الجناة. واستلزم إبرام ثلاثة اتفاقات خاصة ما متوسطه عشرة أشهر، نظراً لطبيعتها السياسية إلى حد بعيد ولطول الفترات التي يستغرقها استعراض الحكومات للمسودات المقدمة من الأمم المتحدة. وأبرم أكثر من ١٢٠ اتفاقاً مع الدول الأعضاء بشأن مؤتمرات صغرى وحلقات عمل. واستغرق ذلك ما بين شهر واحد وأربعة أشهر لكل اتفاق. واستغرق وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المتعلقة بترتيبات احتياطية بين الأمم المتحدة وستة بلدان ما بين شهر واحد وشهرين، وذلك لأن تلك المذكرات موجزة وغير ملزمة. ورغم زيادة طلبات المشورة (أكثر من ٥٠٠٠ طلب أثناء فترة السنتين) جرت جميع الاستجابات في المهل المحددة من الوحدة الطالبة أو الجهاز أو المكتب الطالب، وفي غضون خمسة أيام من استلام الطلب. وفي أكثر من ٧٠ حالة خلال فترة السنتين، كان التوفيق حليف مكتب الشؤون القانونية في تدخلاته، وذلك بمعدل تدخل واحد للمخالفة الواحدة. وتيسر عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية، من قبيل المحاكم المخصصة والمحكمة الخاصة لسيراليون، بفضل توفير المشورة والتنسيق مع مسؤولي المحاكم.

## البرنامج الفرعي ٢

### تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

٢-٨ (أ) بين استعراض لتواريخ الدعاوى القانونية والمطالبات أن النجاح في الدفاع عن امتيازات المنظمة وحصاناتها قد تحقق بنسبة ١٠٠ في المائة في الدعاوى القانونية المقامة على المنظمة أو مسؤوليها، مما كفل توفير حماية أكبر لحقوق المنظمة القانونية وتقليص مسؤولياتها القانونية إلى أقصى حد. وقد حمت العقود والاتفاقات المعدة أو المستعرضة أثناء فترة السنتين جميعها المصالح القانونية للمنظمة، ونشب نزاعان فقط. وأبقيت المسؤوليات القانونية للمنظمة عند حدها الأدنى: فقد سويت مطالبات قيمتها ٢٣,٤ مليون دولار كانت مطروحة للتحكيم بمبلغ أقل من مليون دولار، وسويت مطالبات إجمالي قيمتها ١٣,٤ مليون



دولار بمبلغ أقل من ٣,٩ ملايين دولار، مما أسفر عن تقليل المسؤوليات القانونية التي كان من الممكن أن تتحملها الأمم المتحدة إلى حدودها الدنيا؛

(ب) وأسفر توفير المشورة والدعم القانونيين بهدف تمكين المكاتب والإدارات والأجهزة الفرعية من التقييد إلى أقصى حد بالأنظمة والقواعد والإصدارات الإدارية عن تعزيز فهم العملاء لنظام الأمم المتحدة القانوني وقدرتهم على تطبيقه، وعن تحسّن نظام التعاقد القائم على استعراض شروط التعاقد العامة. وقد ساعد مكتب الشؤون القانونية على إحداث التغييرات اللازمة لتنفيذ إصلاحات نظام المشتريات وإصلاحات في مجال الموارد البشرية، مما أوضح النظام القانوني الذي يخضع له الموظفون والمتعاقدون. وتؤدي الشواغل المتعلقة بحسن توقيت المشورة ومدى استجابتها للمتطلبات في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى إجراء استعراضات وتنفيذ تغييرات في أساليب العمل.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٣-٨ (أ) تحقق تقدم في صياغة الصكوك القانونية بفضل الدعم المقدم إلى جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك تقديم البحوث للجنة القانون الدولي ومقرريها الخاصين فيما يتصل بتسعة مواضيع. كما أجرى المكتب مزيداً من البحوث، وقام بتحضير الوثائق المتصلة بعمل اللجان المختصة الخمس، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، فضلاً عن الأفرقة العاملة التابعة للجنة السادسة. وقد استكمل عدد من الصكوك، وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية؛ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وهناك صكوك أخرى عديدة في مرحلة إعداد متقدمة، ونعني بذلك مرحلة القراءة الأولى لمشروع مواد بشأن الحماية الدبلوماسية ومشروع مبادئ تقسيم الخسائر في حالة الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطيرة. وهناك الآن قيد نظر لجنة القانون الدولي مشروع مواد بشأن مسؤولية المنظمات الدولية، ومشروع مبادئ توجيهية بشأن التحفظات على المعاهدات؛ كما اعتمدت هذه اللجنة حتى الآن أكثر من ٧٠ مسودة مبدأً توجيهيً بشأن التحفظات على المعاهدات تتعلق بمختلف جوانب التحفظات؛

(ب) وزودت أنشطة التعميم المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والممارسين في النظم القضائية على الصعيد العالمي بأدوات جديدة لتعميم وزيادة إدراك وفهم القانون الدولي. وشملت الأنشطة حلقتين دراسيتين عن القانون الدولي وبرنامجين دوليين للزمالات واشترك في الحلقتين ٤٨ شخصاً وفي البرنامجين ٣٦ شخصاً من البلدان النامية؛ ونشر خمسة

منشورات متكررة وثلاثة منشورات غير متكررة، وذلك فضلا عن تحديث ثلاثة مواقع على الإنترنت. وقد تجلّى التقييم الإيجابي لهذه الأنشطة في قرار الجمعية العامة ٤١/٥٩ و ٢٢/٦٠.

(ج) ويرمي تشجيع الانضمام إلى الصكوك القانونية والامتنال لها إلى ضمان الاحترام لمبادئ القانون الدولي وقواعده المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وجرى في توقيت جيد إبلاغ الإشعارات المتعلقة بالحوادث والردود على تلك الإشعارات، فضلا عن تحضير التقرير ذي الصلة الصادر عن الأمين العام. وقد وقعت ٩٢ دولة طرفا إضافية على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الموقعون عددهم الإجمالي ٩٦)، وبلغ إجمالي عدد الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية ١٧ دولة.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### قانون البحار وشؤون المحيطات\*

٤-٨ (أ) تجلّى التقدم في تشجيع زيادة احترام الاتفاقية والاتفاقات المنفذة لها وبلوغ درجة أكبر من الوحدة والاتساق في تطبيقها في زيادة العدد الإجمالي للمشاركين المنخرطين في أنشطة ذات صلة بالاتفاقية واتفاقات التنفيذ من ٣٣٣ مشتركا إلى ٤٥٨ مشتركا (وهو ما يتجاوز العدد المستهدف البالغ ٣٩٣)، وفي زيادة عدد الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة، والعملية الاستشارية غير الرسمية، وغيرهما من الهيئات التداولية، وعدد البيانات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري، وعدد الإيداعات والإجراءات المتعلقة بمناطق بحرية أخرى، وعدد المشاركين في التدريبات وجلسات الإحاطة الإعلامية. وهذا دعمته الوثائق التداولية، وبرنامج للمنشورات، وخدمات استشارية، وتدريب على المسائل الفنية في مجال شؤون البحار وقانون البحار قُدم إلى الدول الأعضاء، وزيادة المرافق التقنية في مكتب الشؤون القانونية؛

(ب) وتجلت زيادة الفرص المتاحة للدول لجني فوائد من المحيطات والبحار طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في زيادة عدد المشاركين في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية من ١١٣ إلى ١٤٦ (وهو ما يتجاوز العدد المستهدف البالغ ١٤١).

## البرنامج الفرعي ٥

### التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي\*

٥-٨ يتجلى إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في وضع قواعد قانونية حديثة للتجارة الدولية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية في مجال القانون التجاري الدولي وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالإصلاح القانوني في هذا الميدان في إعداد نصين قانونيين رئيسيين جديدين؛ وفي صدور ٧٨ قراراً من القرارات القضائية والتحكيمية التي تستند إلى عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) وعدد من الإجراءات بشأن المعاهدات والتشريعات الوطنية لاعتماد نصوص الأونسيترال بلغ ٣٨ إجراءً وتشريعاً؛ وفي ٥٠ عملاً تنسيقياً؛ و ٣٥ عملاً للمساعدة التقنية. وتناول نحو ٦٠٠ منشور عمل الأونسيترال؛ وبلغ عدد زوار موقع الأونسيترال على الإنترنت ٥٤٧ ٠٠٠ زائر. وسيجري التركيز مستقبلاً على تحليل المعلومات الواردة من مستعملي موقع اللجنة على الإنترنت.

## البرنامج الفرعي ٦

### حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها\*

٦-٨ (أ) تتجلى إتاحة الوصول دون تأخير وبشكل دقيق إلى المعاهدات المودعة لدى الأمين العام وإلى المعاهدات والإجراءات المسجلة لدى الأمانة العامة والصادرة عنها في تجهيز الإجراءات المتعلقة بأكثر من ٥٠٠ معاهدة مودعة لدى الأمين العام يوم تسلم ما يفيد بوجود إجراء بشأن معاهدة ما ونشر الإشعارات الصادرة عن الوديع بشأن هذه الإجراءات في الموقع الموجود على الإنترنت في اليوم التالي. كما تُدرج الإجراءات يوم تجهيزها في منشور الإنترنت المعنون "حالة المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام". وتُجهز المعاهدات المقدمة للتسجيل والإيداع والحفظ في غضون أسبوعين من استلام وثائقها، كما يُتاح "البيان الشهري" بالمعاهدات المسجلة والمودعة والمحفوظة للطبع بعد أسبوعين تقريباً من نهاية كل شهر، ويُنشر على موقع الإنترنت شهرياً. واستمر تقليص مدة التجهيز لنشر المعاهدات المسجلة لتبلغ ١٢ شهراً، وتُعزّز رصد خدمات المؤتمرات والاتصال بالجهات القائمة عليها من أجل كفاءة إنجاز أعمال الترجمة التحريرية في الوقت المناسب. وزاد عدد الزيارات لموقع المعاهدات على الإنترنت بنسبة ٧٠ في المائة ليصل إلى ١,٧ مليون زيارة شهرياً. وجرى تحسين وظيفتي الوصول والبحث في الموقع؛

(ب) وشجعت زيادة الاشتراك بشكل أكبر في المعاهدات من خلال تنظيم حدثين سنويين بشأن "حماية المدنيين" و "التصدي للتحديات العالمية". وشاركت ١٣٣ دولة في

محوري عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتقدمت ب ٣٦٧ إجراء مما أتاح اقتراب عدد من المعاهدات من مرحلة بدء النفاذ. واشتركت ٣٤ دولة في محور عام ٢٠٠٤. وجرى اتخاذ ١٠١ من الإجراءات تتعلق ب ٤٥ معاهدة. واشترك في محور ٢٠٠٥ تسع وتسعون دولة بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية. وأُنجزت إجراءات تتعلق بالمعاهدات يبلغ عددها ٢٦٥ إجراء (مقارنة ب ٢٠٠ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) وتخص ١٠٧ معاهدات (١١٨ توقيعاً، و ١٤٧ تصديقاً وقبولاً وإقراراً وانضماماً)؛

(ج) وقُدمت المشورة والمساعدة التقنيتان إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات المعنية بهدف زيادة معرفة وفهم ممارسات الإيداع والتسجيل والنشر المتعلقة بالمعاهدات والآليات التي تضمن الأعمال السليم للحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدات. وقدم المكتب أجوبة تتعلق ب ٩٣٨ طلباً للمشورة، مقارنة ب ٤٠٠ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ونتجت عن أنشطة التدريب وأنشطة الاتصال زيادة في عدد الإجراءات التعاهدية المتخذة وانخفاض في عدد "الصكوك المعيبة" (أي التي لم يوقع عليها بشكل صحيح أو التي تضم تحفظات غير جائزة)؛

(د) وقُدمت مساعدة تقنية لتسهيل اشتراك أوسع نطاقاً للدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف ولتسهيل تنفيذها لالتزاماتها بموجب المعاهدات على الصعيد المحلي من خلال تنظيم حلقات دراسية بشأن قانون المعاهدات والممارسات المتعلقة بها فضلاً عن حلقات دراسية فنية بشأن برنامج النشر الخاص بقسم المعاهدات، كما شمل ذلك تقديم المساعدة والمشورة فيما يتعلق بصياغة الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة حديثاً وتنظيم أحداث مكرسة للمعاهدات من أجل تسهيل بدء نفاذ المعاهدات الرئيسية. وحُدثت العراقيل التي تحول دون أن تصبح الدول أطرافاً في المعاهدات المودعة لدى الأمين العام، وجرى العمل على إزالتها، حيثما أمكن، بتقديم المزيد من المعلومات والمشورة والتدريب. وجرى تعزيز الوعي بسيادة القانون وتعزيز إدراكه من خلال المنشورات والتدريب والمحاضرات والحلقات الدراسية؛

(هـ) وزيّد عدد المنشورات والبيانات المتاحة للجمهور في شكل إلكتروني من خلال ٣٥ منشوراً جديداً تتصل بالمعاهدات التي تجرى إضافتها إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت. وتم إصدار المنشورين المعنويين "محور عام ٢٠٠٤: المعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين" و "محور عام ٢٠٠٥: التصدي للتحديات العالمية" في شكل نسختين مطبوعتين ونشرهما على موقع الإنترنت. ويضم المنشوران موجزات وقوائم بشأن حالة بدء النفاذ تتعلق بنحو ٣٥ معاهدة رئيسية متعددة الأطراف في ميادين تتصل بمواضيع حقوق الإنسان، واللاجئين، وسلامة موظفي الأمم المتحدة، والمسائل الجنائية، فضلاً عن معاهدات رئيسية تتعلق بتزع السلاح، وقانون البحار، والإرهاب، ومجالات نزع السلاح.

## الباب ٩

### الشؤون الاقتصادية والاجتماعية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم الفني لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي أدت نتائجه إلى دفع عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية، وشمل ذلك اتخاذ قرارات رئيسية ترمي إلى تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمل ضمن إطار واحد يتمثل في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وساعد دعم الاجتماع الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في موريشيوس، بخدمات الأمانة المجتمع الدولي على زيادة فهم ضعف هذه الدول وعلى الموافقة على تناول مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الملحة. وأسهم البرنامج في النتائج العملية المنحى التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، كما دعم عملية استعراض تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل استعراض إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بعد ١٠ سنوات، وإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ١٠ سنوات، وتنفيذ عمل لجنة التنمية المستدامة. وكان للبرنامج أيضاً دور رائد في انطلاق العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، وفي التروؤس المشترك لتنسيق الأنشطة التي تنظم على نطاق المنظومة فيما يتعلق بسنة الأمم المتحدة الدولية للائتمان المتناهي الصغر في عام ٢٠٠٥.

وأسهم البرنامج في أعمال المنظمة في مجال حفظ السلام، عن طريق الدعم الذي قدمته الإدارة للأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، وهي أفرقة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقادت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

وعمل رئيس البرنامج، بصفته المسؤول عن الدعوة لعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على زيادة التعاون والتواصل فيما بين اللجنة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يعزز الحوار بشأن السياسات بين الأطراف المنخرطة في الأنشطة التنفيذية على الصعيد الميداني وخبراء الأمم المتحدة غير المقيمين فيما يتعلق بالمسائل

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

الإنمائية. وفي الوقت ذاته، عززت "المجموعات" المواضيعية الإحدى عشرة التابعة للجنة التعاون فيما بين الإدارات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة من خلال تحديد مبادرات مشتركة جديدة وتنفيذها.

وَدَعَمَ البرنامج العملية الجارية المتعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، والأعمال التحضيرية من أجل مناقشة الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

ظلت مسألة جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية تعمل كمنظومة حقيقية بمثابة تحد مستمر، وإن كانت فترة السنتين شهدت إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، ويعود معظم الفضل في ذلك إلى تجريب أساليب عمل جديدة وإجراء استعراضات لخبرة الإدارة فيما يتعلق ببرامج العمل المتعددة السنوات في بعض اللجان الفنية والعمليات التي تشترك جهات معنية كثيرة، وفي الاستفادة من ذلك كله. وكان ثمة تحد آخر يتصل بخبرة الإدارة في قيادة الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إجراء دراسة وافية لمجموعة من المسائل المتعلقة بوضع إطار سليم لرصد التنفيذ على نطاق جدول الأعمال الإنمائي حتى يتسنى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ نتائج المؤتمرات ورصدها. وفي سياق المتطلبات المتغيرة المتعلقة بتنفيذ النتائج المعيارية الهامة لأعمال الأمم المتحدة والأدوار الآخذة في التطور التي تضطلع بها الوكالات الإنمائية الأخرى، شرعت الإدارة في إعادة التفكير في أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني وفي إعادة صياغتها، ولا سيما بتشجيع تنمية القدرات في مجال إدارة المعرفة والتواصل المعرفي، داخل الإدارة، وداخل اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفيما بين اللجنة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من النواتج القابلة للقياس الكمي التي صدر بها تكليف وعددها ٣١٤ ناتجاً.

والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة ترد في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.9) وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٩-١ (أ) فيما يتعلق بفعالية إدارة برنامج العمل وفعالية دعمه بالموظفين والموارد المالية، حافظت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على معدل تنفيذ الميزانية البالغ ٩٧ في المائة. وقُصت مدة إجراءات تعيين الموظفين إلى ٢١٤ يوماً بالمقارنة بالمدة المستهدفة البالغة ٢٧٠ يوماً؛

(ب) وأدت عناصر الإدارة العليا في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً قيادياً في تحديد المسائل الناشئة البالغة الأهمية واتخذت مبادرات محددة في مجالات تتعلق مثلاً بالصلة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لتعزيز التنمية المنصفة، والإدارة بالإنترنت، والهجرة الدولية، وقياس التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والضرائب الدولية، كما نسقت أعمال العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم واشتركت في ترؤس سنة الأمم المتحدة الدولية للائتمان المتناهي الصغر عام ٢٠٠٥؛

(ج) ومن أجل كفالة التنسيق الفعال وتوجيه السياسات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الإدارة، جرى التركيز على التنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، وتحسين دمج الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية، بالإضافة إلى تحسين التعاون فيما بين كيانات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(د) وقامت الإدارة، بصفتها المسؤولة عن الدعوة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتنسيق استعراض الأولويات والبرامج الذي قامت به كيانات اللجنة جميعها. وعُقدت سبعة اجتماعات للمسؤولين الرئيسيين وأربعة اجتماعات للنواب؛

(هـ) وفيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني، اشتملت البرامج الفرعية العشرة كلها على بعد جنساني تضمنته أنشطتها المعيارية والتحليلية وكذلك، قدر الإمكان، الأنشطة التنفيذية والنواتج. وتظل مراعاة المنظور الجنساني إحدى الأولويات العليا للجهاز الإداري؛

(و) وتعاونت الإدارة بشكل نشط مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرهم من الجهات المعنية، متوخية بشكل خاص زيادة وعي الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في العملية الإنمائية بأنشطة الإدارة وقدراتها على نطاق المجالات الرئيسية المشمولة بمسؤوليتها البرنامجية. وبلغ عدد الزيارات إلى مواقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت ٤٣٦ مليون زيارة، أي ثلاثة

أمثال الهدف المقرر لفترة السنتين. وقدمت الإدارة إلى كبار المسؤولين في الأمم المتحدة والأمين العام ونائب الأمين العام مساعدة تمثلت في إعداد ١٨٥ مذكرة إحاطة إعلامية.

## البرنامج الفرعي ١

### دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي\*

٩-٢ (أ) تمثلت نتيجة دعم الإدارة لتعزيز دور الجمعية العامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بناء توافق الآراء وتنسيق السياسات في ستة أمثلة رئيسية للنهج المتكامل والمتعدد القطاعات المتبع بخصوص التحديات الإنمائية، وهي: '١' قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن استعراض عام ٢٠٠٤ الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ و '٢' الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٤ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً" (A/59/3، الفقرة ٤٩)؛ و '٣' قرار المجلس ٤٨/٢٠٠٤ بشأن نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً؛ و '٤' قرار المجلس ٣١/٢٠٠٥ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة؛ و '٥' قرار المجلس ٤٤/٢٠٠٤ و ٤٨/٢٠٠٥ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛ و '٦' قرار المجلس ٦٣/٢٠٠٤ بشأن تعزيز تنسيق أعمال اللجان الفنية وتوحيدها. وعُقد حوالي ٣٠٠ اجتماع من أجل تعزيز التعاون والتفاعل فيما بين الجهات الحكومية الدولية الرئيسية الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) وفيما يتعلق بزيادة فعالية دور التنسيق والتوجيه في مجال السياسات الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيال أجهزته الفرعية وحيال عمل لجانته الفنية، أقر المجلس في قراره ٤٨/٢٠٠٥ بإحراز تقدم في التعاون فيما بين اللجان الفنية، وفيما بينها ومع الصناديق والبرامج. واعترف على وجه التحديد بنصيب اللجان الفنية في إسهامات المجلس في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعقد المجلس ٢٣ اجتماعاً مشتركاً للمكاتب (مقارنة بالعدد المستهدف وهو ٢٠ اجتماعاً) مع لجانته الفنية التسع، ولجنة السياسات الإنمائية، ولجنة خبراء الإدارة العامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمنتدى الدائم



المعني بقضايا الشعوب الأصلية. واعتمدت اللجان الفنية جميعها برنامجا للعمل متعدد السنوات من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بعملها وإضفاء صبغة التيقن عليه؛

(ج) وأدلت المنظمات غير الحكومية وائتلافاتها بسبعة وأربعين بيانا خلال دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بـ ٣١ بيانا خلال فترة السنتين السابقة، مما يدل على زيادة التفاعل الفعال بين المجلس والمنظمات غير الحكومية. وجرى توسيع نطاق شبكة الأمم المتحدة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية\* لتشمل منطقة بحر قزوين، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية؛

(د) وتدلل الزيادة الكبيرة في الاشتراك (من ٣٢ مسؤولا كبيرا مشتركا إلى ٤٩) في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية\* ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية\* على تزايد التعاون والتفاعل الفعال فيما بين الجمعية العامة والمجلس والمؤسسات التجارية والمالية. وكانت المناقشات بشأن المواضيع المحددة المطروحة على اجتماعات المائدة المستديرة أكثر تركيزا وتعمقا بفضل المشاورات المستفيضة التي أجريت مسبقا مع المؤسسات. وأصبح الحوار الرفيع المستوى المعني بالسياسات أكثر تركيزا على المسائل المحددة التي يتناولها الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان الأقل نموا.

## البرنامج الفرعي ٢

### القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

٣-٩ (أ) يتجلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج عمل وأنشطة المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والدول الأعضاء في تضمين ١٢١ قرارا من أصل ٦٤٩ قرارا اتخذتها الجمعية العامة في جلساتها العامة ولجانها الرئيسية الست خلال دورتها الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين إشارات إلى المنظورات المتعلقة بالمسائل الجنسانية (مقارنة بالعدد المستهدف، وهو ١٣٠ قرارا). وشارك ما مجموعه ٢١٤ من ممثلي الدول الأعضاء في المناقشات العامة للجنة وضع المرأة، مقارنة بالعدد المستهدف، وهو ١٢٠ ممثلا. ويرجع الفضل في ذلك، في المقام الأول، إلى حضور الدول الأعضاء واشتراكها، اللذين فاقتا ما كان متوقعا، في استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات، الذي جرى في عام ٢٠٠٥. وتجلت مبادرات كيانات الأمم المتحدة بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ٧٩ إسهاما في تقارير الأمين العام السنوية، مما يفوق العدد المستهدف وهو ٧٠ إسهاما؛

(ب) وتعزيزاً للقادرة على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الألفية، أتاح البرنامج الفرعي تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وعقد حلقات العمل التدريبية والمشاورات لصالح ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالتهوض بالمرأة، والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، وممارسي الوظائف القضائية. وأسهم التدريب المقدم إلى ١٧٠ من المسؤولين الحكوميين من أفريقيا وغرب آسيا خلال خمس حلقات عمل في زيادة إدراك مزايا التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بالنسبة للتطبيق الفعال للمساواة بين الجنسين عن طريق التواصل وتقاسم المعلومات وإدارة المعارف. وأعرب ثمانون في المائة من المشاركين عن رضاهم عن تلك الحلقات. وتلقى تدريبات ما مجموعه ١٨٣ مشتركاً ينتمون إلى ٤٢ من الدول الأعضاء عن طريق عقد مجموعة من حلقات العمل والندوات القضائية والمشاورات الرفيعة المستوى بشأن التنفيذ الفعال للاتفاقية. وتم إنجاز مسودة أولية للدليل عن الاتفاقية؛

(ج) وأتاح إدخال ابتكارات على موقعي الإنترنت الخاصين بشعبة النهوض بالمرأة\* ومكتب المستشارية الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة\* تسجيل ما مجموعه ٨,٩ مليون زيارة للموقعين، أي ما يعادل ضعف العدد المستهدف تقريبا وهو ٤,٥ ملايين زيارة. ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات الذي أجرته لجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٥. وتمثل الزيادة بنسبة ٢٣٢ في المائة في عدد المشاركين في المناقشات عن طريق الإنترنت خلال استعراض العشر سنوات إشارة أخرى إلى اتساع إطار تبادل المعلومات والاتصال مع الحكومات والمجتمع المدني. وتدل مشاركة ٦٢٨ ٣ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية في دورات اللجنة على الاهتمام الذي حظي به المحور المواضيعي للجنة، بما في ذلك استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات، وأساليب عملها التفاعلية. وأسهم تنظيم ٤٤٩ حدثاً موازياً في زيادة الفوائد المتاحة للمشاركين إلى أقصى حد؛

(د) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت النساء يمثلن ٣٠ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين الدوليين العاملين في بعثات حفظ السلام و ٢٦,١ في المائة من موظفي الفئة الفنية المكلفين بالعمل في عمليات حفظ السلام، وهو ما يحقق النسبة المستهدفة. وإجمالاً، تشغل النساء ٣٧,١ من الوظائف الفنية وما فوقها في الأمانة العامة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١,٥ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٣. وتشغل النساء ٢٧,٢ في المائة من جميع وظائف الرتبة مد-١ فما فوق، بزيادة قدرها ١,٦ في المائة، مما يدل على التقدم المحرز فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة في الأمانة العامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت النساء يمثلن

٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع الموظفين العاملين في ١١ كيانا تابعا للأمم المتحدة، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد. وتمثل النساء في خمس كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أكثر من ٤٥ في المائة من مجموع الموظفين. ومن الإسهامات في النهوض بمساعي التوفيق بين العمل والأسرة اعتماد سياسة منقحة بشأن الأسرة والأمومة وإجازة الأبوة (ST/AI/2005/2) وبذل جهود من أجل زيادة تيسير تشغيل الأزواج. ونظمت خمس إدارات ومكاتب، برعاية مكتب إدارة الموارد البشرية، برامج تدريبية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهو ما يمثل زيادة عن الهدف المحدد قدرها وحدتان تنظيميتان على مستوى الإدارات والمكاتب؛

(هـ) ومما يدل على زيادة كفاءة وفعالية التعاون بين الوكالات فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة إعداد استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة، والإسهامات المشتركة في المعرض المنظم تحت عنوان "٣٠ سنة من جهود الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين"، والرعاية المشتركة لـ ١١ مناقشة بواسطة الإنترنت بشأن مجالات الاهتمام البالغة الأهمية المتعلقة بمنهاج عمل بيجين في إطار التحضير لاستعراضه وتقييمه بعد مرور عشر سنوات، والجهد التعاوني المبذول لإعادة تصميم "بوابة مرصد المرأة على الإنترنت"\*. وساهم عمل تسع من فرق العمل\* في دمج المنظورات الجنسانية في عمل كيانات الأمم المتحدة وفي جدول الأعمال السياسي على المستويات الحكومية الدولية، ويشمل ذلك قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩\* المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)؛

(و) وأصدرت الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ٤٠٧ بيانات خلال دورات الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة (مقابل الهدف البالغ ٣٥٠ بياناً) عن التدابير الملموسة المتخذة بموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، مما يشير إلى تحسُّن قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين وزيادة انخراط سائر الجهات الفاعلة في ذلك؛

(ز) وصدقت أربع دول أعضاء على الاتفاقية وأصبحت ١٤ دولة من الدول الأعضاء أطرافاً في البروتوكول الاختياري، أدى إلى زيادة عدد التصديقات على الاتفاقية والبروتوكول إلى ١٨٠ و ٧٤ على التوالي، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد. ويعتبر ازدياد التصديقات على الصكين وتقديم ٦٢ دولة عضواً تقارير (مقارنة بالهدف المحدد وهو ٣٥

دولة) مؤشرين إيجابيين على التزام الدول الأعضاء بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، وأثر الدعم المقدم من شعبة النهوض بالمرأة في شكل أنشطة تدريب وإعلام. ويبين الهدف المحدد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المتمثل في استعراضها ٣١ من تقارير الدول الأعضاء، عزمها على الاضطلاع بولايتها المحددة بموجب الاتفاقية.

### البرنامج الفرعي ٣

#### السياسات الاجتماعية والتنمية

٩-٤ (أ) ذكر ٨٩ في المائة من الحكومات الممثلة في دورة لجنة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٤ أنها نفذت سياسات أو برامج للتصدي للمعوقات الأساسية التي يواجهها القطاع العام وأبرزت في تقرير الأمين العام عن "زيادة فعالية القطاع العام" (E/CN.5/2004/5). وفي دورة عام ٢٠٠٥، أشار ٩٧ في المائة من الدول الأعضاء إلى تنفيذ الالتزامات والسياسات المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، وإعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة. ورحبت الدول الأعضاء بتقرير "الحالة الاجتماعية في العالم عام ٢٠٠٥: مآزق عدم المساواة" حيث أوضح ٩٣ في المائة منها أنها نفذت سياسات وبرامج للتصدي لأوجه عدم المساواة. وقدمت اجتماعات أفرقة الخبراء، إلى جانب اجتماع المنتدى الدولي الرابع المعني بالتنمية الاجتماعية، وجهات نظر قيّمة من أجل تقرير الأمين العام عن استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/CN.5/2005/6) وتقرير الحالة الاجتماعية في العالم عام ٢٠٠٥. وحقق الاشتراك النشط لثمانية وعشرين من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة ولجنة التنمية الاجتماعية واجتماعات أفرقة الخبراء الغاية المنشودة؛

(ب) وفيما يخص تحسين قدرات الدول الأعضاء على السعي إلى تنفيذ هدف القضاء على الفقر عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة ومن خلال التعاون الدولي، تجسد ٧٠ في المائة تقريبا من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/326، و Add.1) في قرار الجمعية ٢٤٦/٥٩ المتعلق بدور الائتمان المتناهي الصغر والتمويل المتناهي الصغر في القضاء على الفقر. وقد أعطى قرار الجمعية العامة المتعلقان بتشغيل الشباب (١٦٥/٥٧ و ١٣٣/٥٨) زخما لمساهمة الأمم المتحدة في شبكة تشغيل الشباب\* والتشجيع على وضع خطط عمل وطنية لتشغيل الشباب. وتناول اجتماع أفرقة الخبراء المعني باستعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر إدراج

عاملي تهيئة فرص العمل والقضاء على الفقر في صميم سياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء؛

(ج) وسلط الدعم المقدم لأعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم\* الضوء على مسائل الإعاقة في المنتديات الحكومية الدولية. وقد تجسدت في مداخلات الدول الأعضاء بشأن الإعاقة الأثر الذي خلفه عمل اللجنة المخصصة على استحداث سياسات وآليات جديدة مستلهمة من القواعد والمعايير الدولية الآخذة في التطور، مما أدى إلى تعزيز الأعمال المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك القضايا المتصلة بالشيخوخة والإعاقة والشباب، فضلا عن فض الصراعات؛

(د) وضم المشتركون أثناء الدورة السنوية لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية\* قرابة ألف من ممثلي الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، إلى جانب ٧٠ دولة عضوا و ٣٥ منظمة. وتشير زيادة تركيز ذلك المنتدى على تسمية مواضيع خاصة وآليات للمتابعة، من قبيل فرقة العمل المعنية بنساء الشعوب الأصلية التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، إلى جانب الاهتمام الخاص الذي يولي للمتابعة التي يقوم بها فريق الدعم المشترك بين الوكالات التابع للمنتدى الدائم على الصعيدين الإقليمي والوطني، إلى زيادة قدرة المنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية على تنفيذ برنامج عمله. وقد أحرز المنتدى مزيدا من التقدم في مجال جمع وتقاسم الممارسات السليمة بواسطة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية؛

(هـ) وحضر دورة عام ٢٠٠٥ للجنة التنمية الاجتماعية ٢٠٣ ممثلين لمنظمات غير حكومية، مما تجاوز العدد المنشود المتمثل في ١٦٠ منظمة، وأعربت المنظمات غير الحكومية التي حضرت عن قدر كبير من الارتياح إزاء نتائج الدورة مما يدل على تحسُّن فرص الحصول على خدمات البحث والتحليل التي توفرها الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### التنمية المستدامة\*

٩-٥ (أ) أعربت الدول الأعضاء في ٨٠ في المائة من بياناتها أثناء الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة عن ارتياحها للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة

لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ورحبت الدول الأعضاء بمصفوفة الخيارات المتاحة على مستوى السياسات والتدابير العملية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية\* باعتبارها أداة مفيدة لتنفيذ القرارات المتخذة في مجال السياسات. وساعدت اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي نظمت بالتعاون مع اللجان الإقليمية على التعرف على المعوقات والعراقيل في كل منطقة وقدمت وجهات نظر إقليمية للمنتدى العالمي، مما عزز أهمية وأثر قرارات اللجنة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) وكفلت المشاورات المشتركة بين الوكالات، التي ضمت ٢٣ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وتناولت الإسهامات في تقارير الأمين العام عن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية النظر بشكل متكامل في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وأفضى الاجتماع الدولي الثاني المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين\*، المعقود في كوستاريكا، الذي شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى إنشاء خمس فرق عمل لمواضيع محددة. واتخذ ٧٥ ترتيباً تعاونياً مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية في كافة مجالات التنمية المستدامة، مما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية\* وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة\*، وهو ما يشكل زيادة ٢٥ في المائة عن الهدف المنشود. وعملت الاجتماعات التنسيقية البالغ عددها ١٦ اجتماعاً، وهو ما يمثل ضعف العدد المنشود، على توجيه وتيسير الأعمال التحضيرية لدورتي اللجنة؛

(ج) وتحسّن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم المعلومات المجموعة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي بفضل إيلاء المزيد من الاهتمام لمسائل التنفيذ ولدراسات الحالات الفردية ولأفضل الممارسات التي ساعدت على تقديم مجموعة من البيانات على سبيل تقاسم المعارف. وعولجت في الوقت المناسب المعلومات المقدمة من ١٥٤ بلداً بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة\* وبشأن المواضيع الأساسية لدورة التنفيذ، وهي المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، واستخدمت البيانات جميعها لتسهيل عملية الاستعراض من جانب اللجنة. وأعدت قاعدة بيانات إلكترونية لتيسير الحصول على دراسات الحالات الفردية\*. وبالتعاون مع اللجان الإقليمية، قدم الدعم للتقييمات الإقليمية المتعلقة بمواضيع الدورتين ١٢ و ١٣ للجنة باعتبارها إسهامات في اجتماعات التنفيذ الإقليمية\*، التي شكلت قاعدة أساسية للتقييم العالمي في اللجنة؛

(د) وساهم نشر المعلومات القائمة على شبكة الإنترنت وقوائم البريد الإلكتروني وتوجيه الدعوات الشهرية لحضور مؤتمرات في مشاركة أكثر من ٦٠٠ ممثل من ممثلي المجموعات الرئيسية في حلقات للمناقشة واجتماعات مائدة مستديرة وحوارات رفيعة

المستوى خلال فترة السنتين. وقدمت مائتا مداخلة في الجلسات الرسمية، مما يدل على تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في أنشطة التنمية المستدامة. ونظمت المجموعات الرئيسية ١٢٠ حدثًا جانبيًا بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وتوسع حلقات عمل في مركز التعلم، و ٥٦ من الأنشطة الأخرى التي مثلت ٤٥ في المائة من البيانات المقدمة في معرض الشراكات وما يرتبط بذلك من أنشطة. وكان مجموع الأنشطة، الذي بلغ ١٨٥ نشاطًا، يتجاوز بكثير العدد المقرر لفترة السنتين، وهو ٥٦ نشاطًا. وقدم الدعم لأعمال لجنة توجيهية للمجموعات الرئيسية متوازنة إقليميًا أنيطت بها مهمة تنسيق إسهامات المجموعات الرئيسية في اجتماع موريشيوس الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) وساعد على القيام على نحو فعال باستعراض وتيسير الشراكات التي تدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ استحداث الموقع الإلكتروني\* لشراكات التنمية المستدامة وقاعدة البيانات القابلة للبحث\*، التي أعيد تصميمها لإتاحة المعلومات بشأن إجراءات تسجيل الشراكات والاجتماعات المتعلقة بالشراكات ومنشورات الشراكات التي تعدها أمانة لجنة التنمية المستدامة، في شكل يسهل معه استعمال تلك المعلومات. وعندما بدأ العمل بها لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، كانت قاعدة البيانات تشتمل على ٢٦٦ مدخلا خاصا بالشراكات. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت ٣١١ شراكة قد سجلت. وقدم تقرير واحد من تقارير الأمين العام (E/CN.17/2004/16) وورقة معلومات أساسية واحدة بشأن الشراكات من أجل التنمية المستدامة لمحات عامة للجنة عن أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها الشراكات المسجلة. ونُظِم معرض الشراكات وغيره من الأنشطة في الدوريتين ١٢ و ١٣ للجنة، وكذلك أثناء الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأثناء الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة ١٣ للجنة؛

(و) وعزز التعاون الدولي والإقليمي، ولا سيما التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، في ميدان التنمية المستدامة من خلال أنشطة التعاون التقني في مجالات المياه والطاقة والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال تنظيم أنشطة بناء القدرات بواسطة مركز التعلم، أثناء دورات لجنة التنمية المستدامة، ودعم اجتماعات التنفيذ الإقليمية للجنة التنمية المستدامة، وتنظيم ندوات وحلقات عمل إقليمية ودولية بالتعاون مع الحكومات المضيفة. وعلاوة على دورتي اللجنة وغيرهما من الاجتماعات، نفذ ٤٤ نشاطًا شملت تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية والأقليمية في مجال التنمية المستدامة، وهو ما تجاوز العدد المستهدف وهو ٤٠ نشاطًا؛

(ز) ويبين تحليل الردود الواردة من البلدان المستفيدة أن ٨٧ في المائة منها راضية عن الدعم المقدم من الأمانة العامة لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة من خلال تعزيز قدراتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وقدراتها من حيث الموارد، وهو ما أدى إلى بلوغ الهدف المقرر. وعززت القدرات في مجال إدارة الموارد المائية، ورصد قطاع المياه، وإدارة نظم المعلومات المتعلقة بالمياه، واستحداث السياسات والأطر التشريعية والمؤسسات المائية، وكذلك في مجال تمويل الطاقة، والسياسات المتعلقة بكفاءة الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والإصلاحات القانونية والتنظيمية في قطاع الطاقة، واستعمال وقود أحفوري أنظف، والطاقة الكهرومائية. وقدمت المساعدة لتطوير واستخدام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة\* ومؤشرات التنمية المستدامة\*، على وجه الخصوص بتعزيز التعاون بين البلدان/المناطق لتقاسم المعارف وأفضل الممارسات، ودعم المعيشة المستدامة من خلال الإدارة المشتركة لموارد المياه والطاقة\*؛

(ح) ودل على زيادة قدرة الجمهور على الحصول على معلومات بشأن التنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١ ولجنة التنمية المستدامة ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ووعيه بما عدد زيارات الموقع على الشبكة الذي بلغ ٢,٦ مليون زيارة خلال عام ٢٠٠٥، متجاوزا بكثير الهدف وهو ٣٥٠.٠٠٠\* زيارة للموقع. وبالإضافة إلى المعلومات المتوفرة على الشبكة العالمية بشأن آخر التطورات والوثائق المتاحة للتحميل، جرى توفير تقنية البث على الإنترنت لدورات لجنة التنمية المستدامة لتمكين الجمهور من متابعة المداولات. وأعد كتيب عن التنمية المستدامة باللغات الست الرسمية جميعها لتيسير الإبلاغ عن الأهداف ومجالات العمل وقضايا التنمية المستدامة الرئيسية. وأجري ٩٤ عرضا للبيانات للجمهور، بحيث استجيب لما مجموعه ٩٠ في المائة من الطلبات الواردة؛

(ط) وحضر الاجتماع الدولي المعقود في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ما يناهز ٢ ٥٠٠ ممثل من أكثر من ١٦٠ بلدا. وقد ركز الاجتماع اهتمام العالم على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية كما أفضى إلى اعتماد "استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وتجلى الدعم الفعال لاستعراض العشر سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس الذي أقر في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد ١٤ تقريرا استعراضيا، وهو ما يمثل ضعف العدد المنشود، وفي عقد ١٣ اجتماعا إقليميا وأقاليميا وعقد اجتماعات للخبراء واجتماع حكومي دولي تحضيرى للدورة ١٢ للجنة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ثلاثة اجتماعات عن الهدف المقرر\*.



## البرنامج الفرعي ٥

### الإحصاءات

٦-٩ (أ) لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على أن تقوم بصورة منتظمة بإنتاج وتحليل وتوزيع البيانات الإحصائية، مع تحسين نوعيتها ومدى توافرها والفائدة المتحققة منها وإمكانية الوصول إليها، دُرِبَ ٩٨٥ مشتركا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ٢٥ حلقة عمل تدريبية. وقدم ٧٣ في المائة من المشاركين في حلقات العمل تقييمات تفيد أنهم مروا بتجربة تعلم إيجابية. وحصلت البعثات الاستشارية السبع عشرة جميعها على تقدير "جيد" أو أفضل في التعليقات الواردة على سبيل التقييم. ومنح ٩٠ في المائة من الخبراء المشتركين في ١٢ اجتماعا من اجتماعات أفرقة الخبراء تقدير "جيد" أو "جيد جدا" لنوعية البيانات الإحصائية التي نشرتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ومدى توافرها وإمكانية الحصول عليها. ونظمت جولات دراسية لفائدة ١١٣ من الخبراء الإحصائيين المنتمين إلى البلدان النامية للمساعدة في استحداث معايير إحصائية وطنية جديدة، أو تنقيح الموجود منها. وعلاوة على ذلك، جرى نشر وتوزيع ١٣ منشورا فنيا\*؛

(ب) واجتذبت حلقات العمل وأفرقة الخبراء المعقودة بغرض تعزيز قابلية الإحصاءات للمقارنة فيما بين البلدان ١٤٧٥ مشاركا. وأكد ٧٠ في المائة من المحيين على التقييمات أنهم حصلوا على كم هائل من المعارف الجديدة بشأن أساليب وإجراءات قياس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. وبخصوص جدوى الرسائل الإخبارية\* للشعبة، منح ٩٠ في المائة من المحيين تلك الرسائل درجات تتراوح بين "جيد" و "ممتاز". وشملت أنشطة التدريب: الأساليب والإجراءات الموحدة للقياس، وإصدار المنشورات المنهجية، والرسائل الإخبارية، واستحداث مواقع على الشبكة الحاسوبية لجعل البيانات أكثر دقة وقابلة للمقارنة؛

(ج) وعمل كبار الإحصائيين من ٨٤ بلدا على تحسين تفهمهم للقضايا الجديدة والحاسمة في مجال الإحصاءات الرسمية، وذلك بالاشتراك في المناقشات التي جرت في الدورتين ٣٥ و ٣٦ للجنة الإحصائية\*. وأدى ذلك إلى استجابة أكثر فعالية من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية للقضايا الناشئة في ميادين من قبيل إدارة النظم الإحصائية، والتجارة الدولية، والحسابات القومية، والطاقة والبيئة، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. وإجمالا، حضر ٢٤٠ ممثلا وطنيا كل دورة من دورات اللجنة الإحصائية، وناقشوا ١٩ تقريرا عن القضايا الجديدة والحاسمة في مجال الإحصاءات، كانت قد أتيحت أيضا للمكاتب الإحصائية الوطنية. ومنح ٩٠ في المائة من الخبراء المشمولين بالدراسة الاستقصائية التي أجريت أثناء اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل في مجال الإحصاء درجة "جيد/جيد جدا" أو

”ممتاز“ لمنشورات الشعبة في مجال الإحصاء. كما قدمت الشعبة\* التدريب والمنح الدراسية فيما يتعلق بإحصاءات الطاقة، والمحاسبة البيئية، والتعداد الاقتصادي، وجوانب الإحصاءات التوزيعية والصناعية؛

(د) وتزايد عدد المشتركين في دورات اللجنة الإحصائية من ٢١١ إلى ٣٠٤، واشترك ٦٠ بلدا بصفة مراقب، وكان العديد من المشتركين على مستوى كبير الإحصائيين. وساهمت زيادة اشتراك البلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية من خلال أربعة اجتماعات للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية المشتركة بين الوكالات ومؤتمر بشأن ”جودة البيانات في المنظمات الدولية“ في تعزيز النظام الإحصائي العالمي، بما في ذلك اعتماد لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية مجموعة من المبادئ الفنية والممارسات السليمة من أجل الأنشطة الإحصائية الدولية. وعززت مشاريع التعاون الشبكات دون الإقليمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(هـ) واستجابة لقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ٢٧/٢٠٠٠، أدى ١٨ نشاطا من أنشطة التعاون مع المنظمات الدولية (مقارنة بخمسة أنشطة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) إلى ترشيد ومواءمة المؤشرات الإنمائية. وساعدت أربعة اجتماعات لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في حل عدد من المسائل المنهجية. وأجري تقييم لقدرة البلدان على وضع مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية بغرض خفض عدد المؤشرات، وذلك بالتركيز على مجموعة منتقاة من المؤشرات الرئيسية الموثوقة (الترشيد) وكفالة وضعها على نحو موحد (المواءمة)\*؛

(و) وعولجت مسألة زيادة تفهم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في الأنشطة الحديثة للمسح ورسم الخرائط في دورة عام ٢٠٠٤ لفريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة\* وفي مؤتمر الأمم المتحدة لرسم الخرائط للأمريكيين\* لعام ٢٠٠٥. وحضر الاجتماع الأول ١٩٠ مشتركا من ٢١ بلدا. وقدمت البلدان المشتركة ١٢١ ورقة عمل، إضافة إلى ١٣ ورقة معلومات أعدتها الأمانة العامة. وحضر ما مجموعه ١٥٨ مشتركا من ٣٢ بلدا مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط للأمريكيين لعام ٢٠٠٥، وقاموا باستعراض ما مجموعه ٦٦ ورقة عمل واتخاذ ١٤ قرارا. وتشير التعليقات الواردة من المشتركين إلى أنهم جميعا قد نَمَّوا معارفهم.

## البرنامج الفرعي ٦

### السكان\*

٧-٩ (أ) مكّنت الأنشطة الفنية التي اضطلعت بها شعبة السكان، من قبيل الحلقة الدراسية المعنية بمدى أهمية الأهداف السكانية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية\*، لجنة السكان والتنمية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصياغة وهو ما تجلّى في نهاية المطاف في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، مما أدى إلى إذكاء الوعي بقضايا السكان في سياق النقاش الأعم بشأن التنمية. ويسرت المشاورات واجتماعات أفرقة الخبراء والدراسات الفنية\* تقدم المفاوضات الحكومية الدولية في مجال الهجرة الدولية والتنمية، التي ستتوج بالحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع الهجرة الدولية والتنمية في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأصدر منشور بعنوان "تأثير الإيدز" لزيادة الفهم وإذكاء الوعي لدى الحكومات فيما يخص النتائج البعيدة الأثر التي تترتب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بالنسبة للأفراد والأسر والاقتصادات الوطنية. وعلاوة على التقرير المعنون "السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع التركيز بشكل خاص على الفقر"، فإن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد استرشد بالمنشور المذكور. وجرى إذكاء المعرفة والوعي بشيوخة السكان بواسطة أنشطة مثل اجتماع فريق الخبراء المعني بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تغير الهياكل العمرية للسكان الذي عقد في مكسيكو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥\*؛

(ب) وجرى على نطاق أوسع توزيع التقديرات والإسقاطات السكانية العالمية، بما فيها تقديرات وإسقاطات سكان الحضر والريف، وذلك بوسائط مختلفة مثل الرسوم البيانية الجدارية، والتقارير، وقواعد بيانات الإنترنت التفاعلية التي تتوافر فيها إمكانية رسم الجداول، والأقراص المدججة، واللقاءات الصحفية، والنشرات الصحفية. وفي هذا الصدد، ما زالت شعبة السكان في الأمم المتحدة تلي الطلب المتزايد على البيانات الديمغرافية السليمة فنياً والموثوق بها في شتى أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وسُجل أكثر من ثلاثة ملايين زيارة للصفحات المخصصة على الشبكة الحاسوبية للتوقعات السكانية في العالم\*، و ٦٠٠ ٠٠٠ زيارة للصفحات المخصصة على الشبكة لآفاق التحضر في العالم\*. وكثيراً ما يستشهد بهذه البيانات في وسائل الإعلام وفي المجالات الأكاديمية وغيرها من المنشورات. ووزعت الموجزات التنفيذية للتقارير الرئيسية بجميع اللغات الرسمية.

## البرنامج الفرعي ٧

### الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية

٨-٩ (أ) أسهمت المواد التحليلية التي يعدها البرنامج الفرعي، ولا سيما "استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"،\*، في مختلف الجوانب الرئيسية للمناقشات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساعدت ممثلي الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها. ووجد ١٤ في المائة من البعثات الدائمة التي أجابت على استبيان أن "منشور استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" "مفيد للغاية" بينما وجده ٨٦ في المائة منها "مفيداً" لعملها. وقدم تحليل سياسات لفريق خبراء من أجل مشروع الألفية، الذي أعد تقرير "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، وقدمت إسهامات هامة في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005 و Corr.1)، والتقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥\*، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنون "نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية" (E/2005/56)، التي كانت عاملاً أساسياً استرشدت به المناقشات التي أفضت إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

(ب) وساعدت تقارير من قبيل "استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة في التوصل إلى اتفاق بشأن الاستراتيجيات وسياسات التنمية. وقد استخدم ٧١ في المائة من ممثلي الدول الأعضاء، الذين أجابوا على استقصاء، ذلك المنشور لدعم مداواتهم في أكثر من هيئة حكومية دولية. وأسهم الدعم المقدم للجنة السياسات الإنمائية في دراسة القضايا المتعلقة بالتعمير والتنمية والسلام المستدام في البلدان التي انتهت فيها حالات صراع. ولزيادة الاتساق فيما بين الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المتعلقة بالجوانب المختلفة للتنمية، اتخذت مبادرتان أخريان، هما مبادرة منبر التنمية\* وتقرير الأمين العام الموحد عن عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥، (E/2005/74) الذي قدم التوجيه بخصوص كيفية مواءمة أعمالها على نحو أفضل وكان بمثابة مدخل من مدخلات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

(ج) ولتعزيز التعاون والتنسيق في مجال الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المتبعة لمعالجة المسائل الإنمائية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالصراع والسلام والأمن، اشتركت كيانات الأمانة العامة المختصة في العمل على إعداد منشورين رئيسيين، هما "استعراض

الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، و "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم". وخصص "استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٤"، الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمسألة الهجرة الدولية، كما اشتمل على مناقشة لتحركات اللاجئين الجماعية المتصلة بنشوب الصراعات. كما اشتمل تقرير لجنة السياسات الإنمائية لعام ٢٠٠٥ المعنون "التحديات الإنمائية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر بحالة ما بعد انتهاء الصراع" وتقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/60/226) على مناقشة الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية. كذلك اشتملت التدابير التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لزيادة التعاون والتقليل من ازدواجية الجهود المبذولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على استعراض لمقترحات مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ واستعراض البرنامج اللاحق لمؤتمر القمة؛

(د) ودعمت التقارير التحليلية، ولا سيما "استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" و "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم"، الدول الأعضاء في تحسين الحوار المتعلق بتوقعات الاقتصاد الكلي العالمي وقضايا السياسات وأسهمت في اتخاذ ست قرارات تتعلق بالتطورات والتوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي في الأجل القصير (التجارة الدولية والتنمية، القراران ٢٢١/٥٩ و ١٨٤/٦٠، والنظام المالي الدولي والتنمية، القراران ٢٢٢/٥٩ و ١٨٦/٦٠؛ وأزمة الديون الخارجية والتنمية، القراران ٢٢٣/٥٩ و ١٨٧/٦٠. وقد بلغت "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" رقما قياسيا فيما يخص عدد مرات التريل الحاسوبي حيث فاق ٨٠ ٠٠٠ مرة. وكان فريق الخبراء المخصص للإسقاطات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل في الاقتصاد العالمي (مشروع لينك)\* بمثابة منتدى للمناقشات بشأن حالة الاقتصاد الكلي وسياساته في الأجل القصير وأسهم في بناء القدرات في خمسة بلدان في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بغرض استخدام الأساليب المقبولة دوليا لتحليل السياسات ووضع النماذج الاقتصادية لأغراض صوغ السياسات الإنمائية وتنفيذها.

(هـ) وجرى تحسين القدرة المتوافرة داخل الهيئات الحكومية الدولية وداخل الأمانة العامة على تناول الجوانب الاقتصادية عند معالجة المشاكل الأخرى الخاصة ببلدان ومناطق محددة، وذلك بتزويد مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بمعلومات وتحليلات عن الهياكل الاقتصادية والأداء الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية في البلدان التي تمر بصراعات وبحالات ما بعد انتهاء الصراع. وقدم الدعم للجنة السياسات الإنمائية في دورتها

السابعة (E/2005/33) فيما يختص بدراسة الارتباطات بين الصراع والتنمية مع التركيز على المسائل المتعلقة بالتعمير والتنمية والسلام المستدام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع\*؛

(و) ويمكن استخدام نماذج قياس الاقتصاد الكلي التي وضعت لمساعدة خمسة بلدان في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية لصياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بعد إخضاعها لبعض التكيف، لوضع نماذج الصلات القائمة بين القضايا السياسية والاقتصادية، من ناحية، والسياسات العامة، من الناحية الأخرى. وأشارت التعليقات الواردة من البلدان المشتركة إلى أن إسهام المشروع في تحسين القدرة من أجل استخدام الأدوات التحليلية في صنع القرار كان "ممتازاً" (٨٠ في المائة) و "جيداً جداً" (٢٠ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٨

### الإدارة العامة والمالية والتنمية\*

٩-٩ (أ) تُسلم قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الإدارة العامة والتنمية بما قدمته شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية من مساهمات لتعزيز معرفة الدول الأعضاء بدور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية الأخرى. وركز المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تحديد دور الحكومة\* على موضوع "من أجل حكم قوامه المشاركة والشفافية"، وحضر هذا المنتدى ٩٠٠٠ مشترك من ١٤٠ دولة، من بينهم ما يزيد على ١٠٠ وزير من وزراء الإدارة العامة؛

(ب) وتمثل الهدف من إصدار ما مجموعه ٣١ منشورا، وتنظيم ١٢٥ بعثة استشارية، وعقد أحد عشر اجتماعا عاما استثنائيا، وخمسة اجتماعات وزارية، وتقديم الدعم لنحو ١٠٠ مشروع من مشاريع التعاون التقني، في تحقيق فهم أفضل لدى السلطات الوطنية للنهج الرئيسية والمسائل الناشئة في مجال الحكم واتسام الخدمة المدنية بالمهنية والأخلاقيات والإصلاح، وتوصيل الخدمات العامة، والاقتصاد العام، وحشد الموارد، والإدارة. ووفقا لشهادة ٩٠ في المائة من المشاركين في حلقات العمل أثناء انعقاد المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تحديد دور الحكومة، كانت المواضيع المشمولة والمنهجيات والأدوات المتاحة ذات أهمية خاصة لحكوماتهم. وفيما يخص جائزتي الأمم المتحدة للخدمة العامة، أُجريت دورات تدريبية لـ ٦٠٠ مشتركاً من ١٤ بلداً للتشجيع على الأخذ بممارسات أفضل في مجال الخدمة العامة. وساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث حلقات عمل لتدريب ١٠٠٠ مشترك على إدارة تضارب المصالح وتزايد الشفافية من خلال تدابير تسيير شؤون الحكومة إلكترونياً والمراجعات الاجتماعية؛

(ج) وانعكست الطرائق المحسنة لتحديد وجمع البيانات الرئيسية بشأن القطاع العام في ما لقيته منتجات الشعبة من اهتمام متزايد. وقد تلقت مساهمتان رئيسيتان فقط، هما التقرير العالمي عن القطاع العام\* والدراسات الاستقصائية العالمية التي أجرتها الأمم المتحدة لدى الاستعداد للحكومة الإلكترونية، زيارات لموقعيهما على الإنترنت وجرى تنزيلها ٢٤٩ ٢٧١ مرة.

(د) ويدل متوسط عدد الزيارات لشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية\*، الذي بلغ ٢,٩ مليون زيارة شهريا، على إمكانيات الوصول المعززة إلى المعلومات والممارسات الناجحة والابتكارات في مجالات الاقتصاد العام والإدارة العامة والمالية العامة من خلال تكنولوجيا المعلومات، وقد تجاوز هذا العدد الرقم المستهدف. وأمكن بتحسين مرافق الشبكة تسريع إمكانيات وصول الدول الأعضاء دونما تأخير إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالخبرات وأفضل الممارسات القطرية في مجال الإدارة العامة؛

(هـ) ويشهد ٤٣ بيانا أدلى بها مسؤولون حكوميون عبروا عن ارتياحهم بشأن أهمية وقيمة الخدمات الاستشارية المقدمة بتعزيز قدرات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وتم القيام بـ ١٢٥ بعثة استشارية وتقديم الدعم إلى ٩٣ مشروعا جاريا في مجال التعاون التقني لتعزيز القدرات على الصعيدين المحلي والوطني. وقُدمت المساعدات التقنية ذات الطبيعة المحددة إلى مراكز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في كينيا، واليابان، وكولومبيا. فضلا عن حلقات العمل التدريبية التقليدية في مجال بناء القدرات، أمكن توفير ست دورات بفضل مرافق شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية؛

(و) وجرى على نطاق واسع الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين عمل الحكومات، لا سيما من خلال استخدام وسائل الحكومة الإلكترونية. وقد قيّم جميع المشتركين المسجلين في الدورات التدريبية الحاسوبية في مجال الحكومة الإلكترونية هذه الأنشطة بأنها مفيدة وهامة. وأفضت المبادرة الكاربية للحكومة الإلكترونية\* إلى وضع واعتماد استراتيجية إقليمية للحكومة الإلكترونية. وعلى الصعيد الوطني، شجعت البلدان على استخدام أداة القياس والتقييم لتقييم مدى الاستعداد للحكومة الإلكترونية\*، وهذه هي أداة تخصيصية تهدف إلى مساعدة الحكومات الوطنية في وضع استراتيجيات وخطط عمل في مجال الحكومة الإلكترونية تكون أوثق صلة بأوضاعها. وأجريت تقييمات في تسعة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأنشئ في سنة ٢٠٠٥ مرفق الدعم التقني والاستشاري الكاريبي للحكومة الإلكترونية.

## البرنامج الفرعي ٩

### الإدارة المستدامة للغابات

٩-١٠ (أ) وفقا للهدف المحدد أُشير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات\*، باعتباره آلية حكومية دولية رئيسية لتيسير وتنسيق تنفيذ مقترحات العمل والإدارة المستدامة للغابات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ومنتدى الحكومات الدولي المعني بالغابات، ٢٠ مرة في صكوك وهيئات متصلة بالغابات، منها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأحشاش الاستوائية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، بالإضافة إلى منظمات إقليمية، من قبيل المؤتمر الوزاري بشأن حماية الغابات في أوروبا ومنظمة معاهدة التعاون لمنطقة الأمازون ومعهد الغابات الأوروبي؛

(ب) وأنهى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دورة الرصد للستة عشر عنصرا الواردة في خطة عمله (E/2001/42/Rev.1، المرفق). وورد ٤٦ تقريرا طوعيا من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وعشر منظمات أخرى ذات صلة بالعمليات المتعلقة بالغابات، ويتجاوز هذا العدد الرقم المستهدف البالغ ٤٠ تقريرا. وشرع المنتدى في عملية استعراض للترتيبات الدولية بشأن الغابات، حسب ما طلب إليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠، ليم الفراغ منها في الدورة السادسة للمنتدى في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقدم كل فريق من الأفرقة الرئيسية الثمانية الناشطة في عملية منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ورقات نقاش تتضمن دراسات فردية بشأن تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وبيّن استعراض أجرته أمانة الدورة الخامسة للمنتدى سنة ٢٠٠٥ حدوث تقدم في تنفيذ المقترحات؛

(ج) وقامت البلدان، في نطاق أطر تسع عمليات إقليمية متعلقة بالغابات، تشمل ما يزيد على ١٥٠ بلدا تمثل ٨٥ في المائة من الغطاء الحرجي للعالم، بوضع وتنفيذ معايير ومؤشرات وطنية، أو بأي من الإجراءات، باعتبارها نهجا فعالا للرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم المحرز في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وقام أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات\* بتعزيز دمج المعايير والمؤشرات في برامج الغابات الوطنية، والتعاون في هذا المجال، باعتبار هذه المعايير والمؤشرات أدوات لوضع أهداف مُراد منها تحقيق نتائج وتقيس التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف؛

(د) وتجاوز اشترك ٥٠ وزيرا وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين في الدورة الخامسة للمنتدى\* الرقم المستهدف البالغ ٣٥، وأظهر ذلك تعزيز الالتزامات السياسية



الخاصة بإدارة جميع أنواع الغابات والحفاظ عليها وتنميتها بصفة مستدامة. وحضرت الاجتماع السيدة وانغاري ماثاي، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام في سنة ٢٠٠٥، وساهمت في تعزيز صورة المنتدى في أعين الناس. وتشاور رئيس أمانة المنتدى مع وزراء الغابات الممثلين لـ ٢٩ بلدا، وأجرى مناقشات معهم؛

(هـ) وعملا على إيجاد وتعزيز الشراكات المعنية بالغابات، انضمت أمانة المنتدى إلى شراكة الغابات في حوض نهر الكونغو، وإلى الفريق العامل المعني بجرائق البراري، وإلى الشراكة العامة بشأن إعادة الغابات إلى طبيعتها. وظلت الأمانة العامة عضوا فاعلا في شراكة الغابات في آسيا والشراكة التعاونية في مجال الغابات، التي قدمت إليها خدمات الأمانة. وتم ضم منظمة عملية مونتريال ومنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون إلى المنتدى في دورته الخامسة. وقدمت أمانة المنتدى الدعم التقني والمشورة إلى مبادرة جرى تنفيذها بقيادة ١٢ بلدا ومنظمة\*، مقارنة بأربع مبادرات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

## البرنامج الفرعي ١٠

### تمويل التنمية

٩-١١ (أ) أعدت تقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270، و A/60/289، و Add.1) بالتعاون مع المؤسسات الرئيسية المعنية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وكان مصدر المعلومات للتقارير والمساهمات المقدمة فيها ٢٤ تقريرا قدمتها الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال. وفي سنة ٢٠٠٤، أفضت دراسات إضافية إلى إعداد مذكرة الأمين العام بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية (A/59/272) وتقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218) و Corr.1). وفي سنة ٢٠٠٥ كان من المساهمات الفنية المقدمة إلى الحوار الثاني الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية تقارير عن "توافق آراء موننتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة" (A/59/822)، وعن تعزيز دور القطاع الخاص وتنظيم المشاريع في تمويل التنمية (A/59/800)، والتقرير المقدم من اللجان الإقليمية الخمس بشأن الجوانب الإقليمية والأقليمية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/826)، وجلسات الاستماع المعقودة لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص (A/59/855)، بالإضافة إلى المنشور الرئيسي، المعنون "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٥: تمويل التنمية" (ST/ESA/298). وترد

وتستكمل بانتظام على موقع تمويل التنمية\* معلومات مفصلة بشأن الأنشطة التي يقوم بها جميع الجهات المعنية في مجال متابعة المؤتمر؛

(ب) وجرى التأكيد مجددا في مداوالات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على دور توافق آراء مونتييري في توفير إطار عريض للسعي نحو تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (انظر قراري الجمعية العامة ٢٢٥/٥٩\* و ١٨٨/٦٠\* وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/٢٠٠٤). وتوج الاعتراف بالصلة الوثيقة بين عملية تمويل التنمية والتقدم المحرز في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها في مؤتمرات قمة الأمم المتحدة الرئيسية بتبني الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في سنة ٢٠٠٥ التي أكدت فيها الدول الأعضاء مجددا على الالتزام العالمي بالشراكة العالمية من أجل التنمية الواردة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتييري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ (القرار ١/٦٠، الفقرة ٢١). وتمخض عن مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ اتفاق عالمي بشأن مجموعة شاملة من الالتزامات المتعلقة بتنفيذ توافق آراء مونتييري، مثل الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وحشد الموارد المحلية، والاستثمار، وتخفيف أعباء الديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل النُظمية وعملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقدم الاجتماع الاستثنائي الخاص الرفيع المستوى لسنة ٢٠٠٥ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون - وودز ومنظمة التجارة العالمية الأونكتاد (A/59/823-E/2005/69) مساهمات في نتائج مؤتمر القمة. واستفيد من تقارير الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في عملية تمويل التنمية، باعتبارها مصادر لمعلومات ومساهمات في ما تم إعداده من وثائق فنية؛

(ج) واتضح دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والإفادة منهما بشكل أكبر لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق وذلك من خلال المناقشات المواضيعية الأكثر تركيزا على المجالات الرئيسية لتوافق آراء مونتييري، والإفادة بشكل أكبر من طرائق العمل المبتكرة، ووجود المزيد من القرارات والاتفاقات ذات التوجه نحو السياسات المتعلقة بمتابعة المؤتمرات والتنسيق. وعالج الاجتماعان الاستثنائيان الرفيعا المستوى لسنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ اللذين عقدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون - وودز ومنظمة التجارة العالمية مواضيع فرعية ثلاثة منتقاة. ومن النشاطات البارزة للحوار الثاني الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥\*، عقد ستة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية للجهات المعنية ركزت على فرادى فصول توافق آراء مونتييري، فضلا عن حوار جامع تفاعلي غير رسمي. وفضلا عن الاجتماعات الرسمية، نُظمت مجموعة من الأنشطة الجانبية بشأن مسائل مواضيعية على جدول أعمال تمويل التنمية؛

(د) وكان هناك سعي إلى تحقيق درجة أكبر من التعاون والتفاعل بين جميع الجهات المعنية، من مؤسسات وغير مؤسسات، في عملية تمويل التنمية، وذلك بزيادة عدد الأنشطة التي تجمع بين جهات معنية متعددة، وارتفاع مستوى اشتراك الدول الأعضاء والجهات المعنية المؤسسية الرئيسية، وزيادة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتضمن مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ عقد اجتماع منفصل بشأن تمويل التنمية (١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، تحدث أمامه رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والرؤساء التنفيذيون للجهات المعنية المؤسسية الرئيسية (الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، و ٢٤ رئيس دولة أو حكومة، وخمسة وزراء، لا سيما من البلدان المتقدمة بمبادرات رئيسية بشأن تمويل التنمية، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية. وكذلك، كان الحوار الرفيع المستوى الثاني للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية بمثابة منتدى اشترك فيه ٢٨ وزيراً، و ١١ نائب وزير ومسؤولون كبار آخرون، من أكثر من ٨٠ حكومة، للإسهام في حوار مع الرؤساء التنفيذيين للجهات المعنية المؤسسية الرئيسية ومسؤولين كبار من ٢١ منظمة دولية أخرى، بالإضافة إلى ممثلي نحو ٣٦ كياناً من كيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص (A/60/219). وفي إطار الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ مع مجلس مؤسسات بريتون - وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، أمكن تحقيق مشاركة عدد غير مسبوق من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي (١٩ مديراً في سنة ٢٠٠٤، و ٢١ مديراً في سنة ٢٠٠٥) وصندوق النقد الدولي (ثمانية مديرين في كل سنة)، بالإضافة إلى موظفين كبار من وكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى. وبينت الموجزات الرئاسية لهذه الاجتماعات (A/59/823-E/2005/69 و A/59/92-E/2004/73) وجود اتفاق في الآراء بين الجهات المعنية المتعددة بشأن عدة مسائل تتعلق بتمويل التنمية. وتم إبلاغ مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ والدورة الستين للجمعية العامة (A/60/289/Add.1) بنتائج المشاورات التي أجراها ٢١ من الجهات المعنية المتعددة مع خبراء القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ونجم عن جلسات الاستماع غير الرسمية والحوارات التفاعلية مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال في آذار/مارس ٢٠٠٤ (A/59/92/Add.1 and 2-E/2004/73/Add.1 and 2) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/855 و A/60/331) صدور التزام قوي عن المجتمع المدني وأوساط قطاع الأعمال بالمساهمة في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وهو ما يمثل محور توافق آراء مونتيري؛

(هـ) واتضح القدرات المعززة للحكومات، لا سيما الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على المشاركة بشكل نشط وفعال في عملية

تمويل التنمية من خلال البيانات المدلى بها في المنتديات الحكومية الدولية؛ والتقارير والدراسات الدولية؛ والتبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ والزيارات لموقع تمويل التنمية على الإنترنت\*؛ والمراسلات الموجهة إلى الأمانة العامة. وأعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها للدعم المقدم لجهودها في مجال بناء القدرات من خلال حلقات العمل، والمشاورات، والحلقات الدراسية، ومناقشات الأفرقة والإحاطات الإعلامية؛

(و) وفيما يخص تحقيق مشاركة أكبر للحكومات في عملية متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٦٠\* بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية، بالأمانة العامة، في تنظيم أنشطة تهدف إلى تمكين البلدان الأعضاء بصورة أفضل من الوفاء بالتزاماتها على النحو المتفق عليه في توافق آراء موننتيري، وطلبت إلى المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال، بالتعاون مع الخبراء من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

## الباب ١٠

## أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية\*

## الملامح البارزة لنتائج البرامج

قُدم الدعم لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (برنامج عمل بروكسل)، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس). وقدم ١٨ بلداً مانحاً موارد من أجل الاستعراض العشري لبرنامج عمل بربادوس.

وارتفع عدد مراكز التنسيق الوطنية من ٩ مراكز إلى ٤٥ مركزاً في عام ٢٠٠٥ وأنشأ ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً منتدى وطنياً من أجل متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأقرت منظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى مثل البنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية خطة العمل المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الماتي.

وأجريت مشاورات مشتركة بين الوكالات شملت ٤٣ وكالة وإدارة تابعة للأمم المتحدة من أجل كفالة مشاركتها الكاملة في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل. وجرى تحسين قدرات ٦١ مركزاً من مراكز التنسيق الوطنية التابعة لأقل البلدان نمواً بهدف رصد تقدمها ورصد تقدم شركائها في التنمية بشكل فعال فيما يتعلق بثلاثين من الأهداف والغايات الإنمائية الدولية.

وترد تفاصيل أخرى بشأن نتائج البرامج في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل (A/59/94-E/2004/77، A/60/81-E/2005/68)، وتقرير استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل (E/CN.17/2004/8)\*.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تلزم زيادة مشاركة ممثلي الحكومات بالتعاون الوثيق مع أوساط المانحين. وقد تبين أن دعم المانحين يؤدي دوراً حاسماً فيما يتعلق بزيادة فرص الدعوة وتحسين استغلالها. وإذا كانت الجمعية العامة تدعو حالياً في قراراتها إلى تقديم موارد خارج إطار الميزانية، فإن المانحين لا يبدوون حالياً تحمساً لتمويل مشاركة الممثلين الحكوميين.

ومن أجل كفاءة استدامة واستمرار برنامج بناء القدرات يلزم وضع آلية لتحسين التنسيق في أقل البلدان نمواً من أجل الحفاظ على المعرفة المؤسسية حتى يتسنى تخفيف أثر نسبة تبديل الموظفين داخل مراكز التنسيق الوطنية.

وفي إطار مواجهة هذه الصعوبة، سيجري تعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين في أقل البلدان نمواً من أجل تحسين مساعدة مراكز التنسيق الوطنية على تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٠ في المائة من النواتج المأذون بها وعددها ٧٠ من النواتج القابلة للقياس الكمي.

وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (A/58/6 (Sect.10)، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨\*، المرفق الأول).

### إنجازات البرامج

١٠-١ فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل، وإطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية ودوائر المانحين، وبرنامج عمل بربادوس، تم تنفيذ ٥٠٤ أنشطة مختلفة، أي أكثر من ضعف العدد المستهدف البالغ ٢٢٢ نشاطاً، كما هو مبين في موقع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الإنترنت (<http://www.un.org/ohrlls>) وفي الوثيقة A/59/208. وأجريت مشاورات مشتركة بين الوكالات شملت ٤٣ وكالة وإدارة تابعة للأمم المتحدة من أجل كفاءة مشاركتها الكاملة في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل. وقام المكتب بتيسير مشاركة ٦٨ بلداً في العمليات الحكومية الدولية مما عزز قوتها التفاوضية الجماعية كما يدل على ذلك اتخاذ أقل البلدان نمواً موقفاً مشتركاً إزاء الإعلانات الوزارية المتفق

عليها خلال اجتماعات وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقودة في عام ٢٠٠٤ بالسنگال؛ واتخاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية موقفاً مشتركاً يتمثل في منهاج أسنسيون المنبثق عن اجتماعات وزراء التجارة المعقودة في عام ٢٠٠٥ بأسنسيون، في باراغواي، من أجل مشاركتها الفعالة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية؛ والمؤتمر الدولي بشأن النقل المستدام في البلدان النامية المعقود في عام ٢٠٠٥؛ والاجتماع الوزاري للنقل والأهداف الإنمائية للألفية المعقود في إثيوبيا في عام ٢٠٠٥. وعلى الصعيد القطري، ارتفع عدد مراكز التنسيق الوطنية من ٩ مراكز إلى ٤٥ مركزاً وعمل ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً على إنشاء منظمات وطنية من أجل متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وعلى الصعيد الدولي، قررت ١٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف دمج برنامج عمل بربادوس في برامج عملها. وأقرت منظومة الأمم المتحدة ومنظمات رئيسية أخرى مثل البنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، خطة العمل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

١٠-٢ وتشير الدروس المستفادة إلى أن ثمة حاجة إلى إيجاد آلية تنسيق أفضل في أقل البلدان نمواً من أجل تحسين قدرات مراكز التنسيق الوطنية، نظراً إلى أن نسبة تبديل المسؤولين المعيّنين تبلغ ٥٠ في المائة، وهو ما يهدد استدامة واستمرار بناء القدرات. وتقتضي صعوبة الحفاظ على الاتصال المستمر بمراكز التنسيق الوطنية في أقل البلدان نمواً تحسين آلية التفاعل مع مجموعة أقل البلدان نمواً ومع البعثات الدائمة والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. وستستخدم مساعدة اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة من أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس وإعداد تقارير بشأنه.

## الباب ١١

### دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا\*

#### الملاحم البارزة لنتائج البرامج

أيدت الجمعية العامة ٨٢ في المائة من التوصيات المقترحة الواردة في تقارير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما يمثل زيادة في دعم التنمية في أفريقيا.

وتبين سجلات الموقع على الإنترنت\* أن عدد الزيارات للموقع بلغ ٧٤٢ زيارة يوميا وشمل ذلك تصفح ٤٧٢ ٢ صفحة خلال تنظيم الأسبوع الأفريقي للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتحسن كل من المشاركة والتفاعل المباشر عن طريق الإنترنت كما يدل على ذلك عدد مرات طلب الوصول إلى موارد في القاعدة الإلكترونية للتشاور الإقليمي الذي بلغ ٣٣٧ ٥٩ مرة وعدد مرات الدخول إلى القاعدة الذي بلغ ٣٢٤ ١٥ مرة.

وبلغ عدد الاجتماعات الاستشارية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أو شاركت فيها تسعة اجتماعات، ويانشاء مجموعتين مواضيعيتين جديدتين، هما المجموعة المتعلقة بالدعوة والاتصال، والمجموعة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، بلغ عدد المجموعات المواضيعية للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا سبع مجموعات.

وبيّن استطلاع للرأي أن ٧١ في المائة من قراء "أفريقيا الجديدة"\* يعتقدون أن المنشور جدير بالاهتمام، ويرى ٦٨ في المائة أنه يتضمن معلومات جديدة ومدروسة، ويعتقد ٧٠ في المائة منهم أن تحريره جيد، كما أفاد ٧٠ في المائة من المجيبين أن فهمهم للمسائل ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا قد تحسّن بفضلها.

ويمكن الاطلاع على المزيد من نتائج البرامج في تقرير الأمين العام بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا E/AC.51/2004/6 و A/AC.51/2005/6، وفي تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (A/61/69).

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.



## التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

صُممت استراتيجية واضحة وقوية للدعوة بهدف تعزيز الزخم الإيجابي بشأن تنمية أفريقيا والاهتمام الدولي بها، ولتشجيع تنفيذ الالتزامات المعلنة لدعم أفريقيا. وستشجع استراتيجية الدعوة قوة الدفع والدعم اللازمين لتنفيذ عملية فعالة لتقديم المساعدة، وستشجع على فتح التجارة الدولية بإزالة الحواجز من قبل الإعانات الزراعية وكفالة الاستفادة من إلغاء وتخفيف الدين. بيد أن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في اغتنام الفرصة والحفاظ على الزخم الحالي بالعمل على أن تكتف الحكومات الأفريقية جهودها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في ظل وفاء الشركاء في التنمية بالتزامهم بدعم أفريقيا. ويعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حيث يسعى على وجه الخصوص إلى إيجاد الوعي وامتلاك زمام الأمور وزيادتهما فيما يتعلق بمفهوم وفكرة الشراكة الجديدة، وإلى تعزيز مصداقية الشراكة الجديدة والقائمين عليها ومشاريعها، وإبراز قدرة الأفارقة على القيادة، بمن فيهم النساء، وإدارة الشراكة الجديدة بشكل ناجح، وتعبئة الفئات المستهدفة من أجل العمل. ويعد ذلك تحدياً كبيراً يتطلب تضامناً من جهود الهيئات الوطنية والهيئات الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة. ومن الواضح أن البرنامج يمكن أن يصل إلى عدد أكبر من السكان في أفريقيا وغيرها لو أتاحت المواد بلغات غير الانكليزية والفرنسية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج المأذون بها وعددها ١٢٥ من النواتج القابلة للقياس الكمي. وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (الوثيقة (Sect.11) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم على الصعيد العالمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١-١١ (أ) أقرت الجمعية العامة نسبة تبلغ في المتوسط ٨٢ في المائة، (مقارنة بنسبة قدرها ٧٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، من توصيات الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويبرهن ذلك على تزايد حجم الدعم لتنمية أفريقيا. وقد ساعد عقد مجموعة من جلسات الإحاطة/الاجتماعات بشأن التقارير في زيادة التفهم الدولي لتنمية أفريقيا ودعم هذه التنمية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما ساهمت هذه الاجتماعات في بناء توافق في الآراء بشأن الخطوات الرئيسية التالية، من قبيل تخفيف أعباء ديون أقل البلدان نمواً، ووقف الإعانات الزراعية، وفتح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية.

(ب) ونجم عن إعادة تنظيم الموقع الشبكي\* زيادة في متوسط عدد الزيارات اليومية، إذ ارتفع من ٢٩٩ زيارة سابقاً إلى ٣٩٨ زيارة (تم تصفح ١٠٥ ١ صفحات)، مما يبين تزايد مستويات الوعي والفهم فيما يتعلق بالقضايا الإنمائية الأفريقية والجوانب الرئيسية الأخرى المتعلقة بالشراكة الجديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تضاعف عدد الزيارات اليومية تقريباً، ليلعب ٧٤٢ زيارة (٤٧٢ ٢ صفحة)، تم تصفحها خلال الأسبوع الأفريقي للجمعية العامة. وزار مستعملون من أكثر من ١٦٠ بلداً موقع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا على الشبكة، وكانت تلك الزيارات أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية (٦٤ في المائة)، ومن إيطاليا (٤ في المائة)، ومن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢ في المائة)، ومن كندا (١,٥٦ في المائة)، ومن ألمانيا (١,٥٣ في المائة)، ومن فرنسا (١,٣١ في المائة)، ومن البلدان الأفريقية (٠,٢ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٢

### التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١-٢ أنشئت مجموعتان مواضيعيتان جديدتان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، هما مجموعة الدعوة والاتصالات ومجموعة العلم والتكنولوجيا. وحددت المشاورة الإقليمية السنوية السادسة لوكالات الأمم المتحدة في أفريقيا مسائل رئيسية تتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم الشراكة. وتحسن حجم المشاركة وتبادل الآراء عبر الإنترنت، كما يتضح من مجموع طلبات الوصول التي بلغ عددها ٣٣٧ ٥٩، ومن الزيارات للمنصة الإلكترونية للتشاور الإقليمي، التي بلغ عددها ٣٢٤ ١٥ زيارة\*. وبإنشاء هاتين المجموعتين الجديدتين، بلغ العدد الإجمالي لمجموعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سبع مجموعات، بالمقارنة بخمس مجموعات في سنة ٢٠٠٣، وزاد عدد الاجتماعات التشاورية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة، من ثلاثة اجتماعات إلى تسعة اجتماعات، مما يدل على تعزيز التنسيق بين مجموعات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، في إطار الشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي ومنظمات

أخرى. وحتى تتسنى زيادة تعزيز آليات التنسيق الحالية، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماعات التي أفضت إلى المرحلة التالية لخطة عمل أكرا، في مجال الزراعة، واجتماع باماكو بشأن الهياكل الأساسية للنقل وتطوير الخدمات. ومن الضروري إعادة التفكير في مجموعة الشراكات أو الترتيبات التعاونية فيما بين وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الروابط بين جهود التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي والعمليات المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١-٣ (أ) أظهرت دراسة استقصائية للجمهور أن نسبة قدرها ٧١ في المائة من قراء مجلة أفريقيا الجديدة\* (مقارنة بنسبة قدرها ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) يعتبرون مواد المجلة جديدة بالاهتمام، ويرى ٦٨ في المائة من القراء أن المجلة تتضمن معلومات جديدة نتجت عن دراسة جادة، كما يرى ٧٠ في المائة منهم أن أسلوب كتابتها يتسم بالجودة. وفضلا عن ذلك، أظهر استطلاع لأكبر موقعين على الشبكة ينشران مواد المجلة، وهما\*، afrik.com (التي يبلغ مجموع الزيارات الشهرية له ٧٠٠ ٠٠٠ زيارة، وتعاد طابعته في ٢٠ صحيفة يومية تصدر باللغة الفرنسية، و allAfrica.com) (الذي بلغ مجموع الصفحات التي تم تصفحها على هذا الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ١٤,٥ مليون صفحة)، أن القراء يعتبرون المجلة مصدرا متميزا للمعلومات التي يصعب الحصول عليها من أي مصدر آخر. ولما كانت المواد التي تنشرها المجلة هي أكثر حداثة من المعلومات التي ترد في مصادر أخرى، فإنه يمكن نشرها لفترات زمنية أطول، مما يتيح الاطلاع عليها لعدد أكبر من الأفراد، كما يجعلها متاحة بدرجة أكبر لواقعي السياسات وللمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والنشطاء. وتبين التجربة أنه يمكن تحسين جهود النشر الموجهة، من خلال التركيز على جودة المحتوى ومطالب القراء.

(ب) وبينت دراسة استقصائية لجمهور القراء أن ٧٠ في المائة منهم أمكن لهم من خلال الاطلاع على المواد المنشورة في مجلة Africa Renewal\* فهم المسائل ذات الأولوية لأفريقيا فهما أكبر (مقارنة بنسبة قدرها ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣). وكان من الضروري، في ضوء الطلبات الواردة من القراء، إعادة طبع ٦٠٠ ١٣ نسخة أخرى من المنشور المعنون "لا صمت بعد الآن: أفريقيا تتصدى لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز\*"، الذي صدرت الآن طبعته الثالثة، الأمر الذي يبين تزايد الوعي لدى القراء المستهدفين بالمسائل

المواضيعية الرئيسية التي تغطيها المواد الإعلامية المعروضة، وهو ما يتضح من العبارات المقتبسة من تعقيبات القراء. ووردت طلبات من الكاميرون وجنوب أفريقيا للحصول على نسخ متعددة، لتوزيعها على مجموعات المجتمعات المحلية وفي المكتبات الريفية. ويمكن أن يطلع عدد أكبر من الأفراد على البرنامج في أفريقيا، وفي مناطق أخرى، إذا توافرت المواد بلغات غير اللغتين الانكليزية والفرنسية. وسيُحتفظ بسجلات منتظمة للمجموعات التي تطلب أعدادا كبيرة من نسخ مختلف أعداد المجلة، كما سيُحتفظ في هذه السجلات بالانطباعات الواردة من هذه المجموعات بشأن تقييمها للمنشورات وإمكانية حصولها عليها.

## الباب ١٢ التجارة والتنمية\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

حققت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، التي شاركت فيها ١٥٥ دولة، هدفها الرئيسي المتمثل في التركيز على البلدان النامية، بأسلوب ذي توجه عملي ويركز على النتائج. وأثنى مختلف الحكومات على توافق آراء ساو باولو الذي حققه الأونكتاد، باعتباره معلما هاما أكد مجددا على أهمية التعددية. وقد خلص هذا التوافق إلى استنتاج مفاده أن التجارة يمكن أن تُسهم إسهاما كبيرا في مساعدة البلدان على الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

ووسع برنامج الأونكتاد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي\* نطاق المستفيدين ليشمل ٩٥ مؤسسة في ٦٥ بلدا. واستفاد حوالي ٣٠ بلدا من التدريب في مجال إدارة الديون، وإحصاءات الديون، ووضع استراتيجيات سداد الديون. وقدمت الدراسة المعنونة "التنمية الاقتصادية في أفريقيا - القدرة على تحمل الدين: واحة أم سرااب؟\*" تحليلا لحالة الديون في البلدان الأفريقية، مع التركيز على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأدائها. وجرى تنزيل أو بيع ٥٨ ٥٠٠ نسخة من هذه الدراسة عن طريق الشبكة، مقترنة بدراسة أخرى عنوانها "التنمية الاقتصادية في أفريقيا - إعادة التفكير في دور الاستثمار الأجنبي المباشر".\*

وكان تقييم عدد تتراوح نسبته من ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من مجموع المحييين على الدراسة الاستقصائية، وعددهم ٣٣٥ مجييا، من ٧٠ بلدا، للمنشورات المتعلقة ببحوث الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو أهما "مفيدة جدا". ونُشر عدد من المقالات يزيد على ٢٠٠٠ مقالة، في سائر أنحاء العالم، استنادا إلى هذه المنشورات وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغ متوسط عمليات تنزيل تقارير الاستثمار العالمي السنوية\* من الشبكة ١٣٩ ٠٠٠ عملية شهريا. وأنجزت استعراضات سياسات الاستثمار في خمسة بلدان، وقُدمت المساعدة إلى ١٢ بلدا آخر لتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراضات السابقة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وساهم النظام الآلي للبيانات الجمركية\* في انضمام استونيا ولاتفيا ولتوانيا وسلوفاكيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبلغت نسبة تخفيض الفترة المطلوبة للتخليص الجمركي للشحنات ٩٦ في المائة، في ستة بلدان تستخدم هذا النظام الآلي، كما أفاد بلد واحد عن زيادة سنوية في عوائد التعريفات تتراوح من ١٣ إلى ١٥ في المائة.

وجرى من خلال الشبكة الأكاديمية المنشأة حديثاً للمعهد الإلكتروني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا نشر مواد الأونكتاد التقنية، وتسهيل التبادل فيما بين المعاهد الأعضاء. وكان تقييم فريق تقييم خارجي للدورات التدريبية التي يوفرها الأونكتاد في القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (المسماة بدورات الفقرة ١٦٦) هو أنها "إيجابية جداً". واعتبر ٩٦ في المائة من المقيمين التقرير السنوي للتجارة الإلكترونية والتنمية\* جيداً أو ممتازاً.

ونشرت ١٣٣ مقالة في وسائل الإعلام تعليقا على تقرير أقل البلدان نمواً\*. وبفضل الإطار المتكامل لست وكالات لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً\* وآليات مساعدة أخرى، أمكن لتسعة بلدان من أقل البلدان نمواً الاستفادة من تحليل الأونكتاد للسياسات، وأمكن لستة من هذه البلدان مراعاة سياسات التجارة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، كما أفاد أحد عشر بلداً من أقل البلدان نمواً من الخدمات الاستشارية، وأفاد ثمانية من هذه البلدان من حلقات العمل السابقة للتشخيص، في سياق الإطار المتكامل.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بنتائج البرامج في الوثائق التالية: التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٤\*، والتقرير السنوي لسنة ٢٠٠٥\*، والتقرير المرحلي عن متابعة التوصيات والمناقشات المتعلقة بتقييم برنامج الأونكتاد للبيئة والتنمية: (TD/B/WP/175)، والتقييم النهائي لبرنامج بناء القدرات في البلدان النامية بشأن المسائل الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية: (\*UNCTAD/ITE/IIT/2005/6).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

من الضروري توافر درجة أكبر من الاتساق في الأنشطة المشتركة بين الوكالات. وثمة حاجة إلى إدخال تحسينات لكي يتاح تقديم المزيد من التقارير المنتظمة عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات من جانب الحكومات المستفيدة. وفي بعض المجالات، أفادت الأوساط الجامعية وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال التنمية من البحوث، بأكثر مما أفاد منها المسؤولون الحكوميون عن وضع السياسات أو تنفيذها. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز البحوث المتعلقة بالسياسات والوصول إلى المستفيدين المستهدفين.

## معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من النواتج المأذون بها وعددها ٣٦٣ ١.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (Sect. 12) A/58/6، وفي قرار الجمعية العامة (٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

١٢-١ (أ) على الرغم من أن عدد الدول الأعضاء التي شاركت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد كان ١٥٥ دولة (أي ما يقل عن العدد المستهدف وهو ١٦٠)، فإن صيغة الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، والروح التي سادت اجتماع ساو باولو، وبيانه التحليلي والبرنامجي الوارد في توافق آراء ساو، باولو هي أمور تدل جميعها على تزايد اعتراف هذه البلدان بأهمية عمل الأونكتاد.

(ب) وبالإضافة إلى التقييمات، استُخدم عدد من الآليات الإدارية لتنفيذ الولايات بفعالية. وكان فريق تخطيط السياسات الاستراتيجية يجتمع أسبوعياً لتقديم توجيهات تنفيذية تتعلق بالمسائل الفنية والسياسية والإدارية، ونُشرت نتائج هذه الاجتماعات على شبكة الإنترنت الداخلية لإطلاع الموظفين. وأمكن بفضل إعادة إنشاء شعبة الإدارة الجمع بين سائر وظائف الدعم البرنامجي في كيان واحد، وتعزيز ترابط السياسات والإجراءات. وأعد تقرير سنوي يركز على النتائج مما يعزز المساءلة عن نتائج البرامج. ويجري تنفيذ ٢٢ توصية من التوصيات المتعلقة بالتقييم.

(ج) وأمكن تحسين تعميم المنظور الجنساني من خلال اجتماع المائدة المستديرة المخصص للتجارة والمسائل الجنسانية في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، الذي عالج السياسات الحكومية الهادفة إلى الحد من الفروق بين الجنسين في سياق تحرير التجارة؛ والالتزامات المتعددة الأطراف والمساواة بين الجنسين؛ ومساهمة التجارة في التخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وبناء القدرات اللازمة لتنمية التجارة والمشاريع. وقام الأونكتاد أيضاً بتنسيق إصدار منشور "التجارة والمسائل الجنسانية: الفرص والتحديات التي تواجه البلدان النامية" من جانب الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين\*.

## البرنامج الفرعي ١ (ألف)

### العولمة والترابط والتنمية

١٢-٢ (أ) استفادت من العمل التحليلي المناقشة التي جرت في إطار الدورة الحادية عشرة للأونكتاد بشأن استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي يتجه نحو العولمة، حيث تم التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل المتعلقة بتطور وإدارة العولمة والترابط العالمي وآثارهما على السياسات والآفاق الإنمائية، من قبيل الآثار المترتبة على توافق آراء واشنطن للاستثمار، والحاجة إلى تبني سياسات حكومية استباقية للتأثير على حجم وهيكلية تراكم رأس المال وتناقص حيز السياسات المتاح للبلدان النامية. ومن وجهة نظر الوفود، يقدم تقرير التجارة والتنمية لسنة ٢٠٠٤\* بيانات وتحليلات مفيدة فيما يخص التداخل بين التجارة والعوامل النقدية والمالية في العملية الإنمائية. وكان هناك فهم مشترك في جلسات هيئة التجارة والتنمية (ينعكس ذلك في ٣٥ مداخلة وأشكال أخرى من التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء)، مفاده أن من غير المرجح أن يتمكن العديد من البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما أفضى إلى وجود توافق آراء واسع بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الحكومات في البلدان النامية. وزاد عدد عمليات تنزيل تقارير التجارة والتنمية من الشبكة شهريا من حوالي ٢٥ ٠٠٠ إلى ٤٢ ٠٠٠ عملية. وورد زهاء ٦٠٠ طلب سنويا للمنشورات والمعلومات.

(ب) وأقرت وفود عديدة، في ٤٤ مداخلة جرت في الجمعية العامة (مقارنة بخمس عشرة مداخلة سابقا)، توصيات السياسات الواردة في تقرير التجارة والتنمية، وشدت عدة وفود على ضرورة جعل سياسات الديون جزءا أساسيا من الاستراتيجيات الإنمائية. وساعد التقرير على تحقيق مزيد من توافق الآراء بشأن احتياجات البلدان النامية من الموارد، وأسباب مديونيتها الخارجية وتوجهاتها، والخيارات الممكنة لحل مشاكل ديونها، وأسفر عن طلب تقديم تقرير جديد عن الديون الخارجية والتنمية للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأفاد تسعة عشر بلدا من الخدمات الاستشارية في مفاوضاتها الناجحة التي أجرتها مع نادي باريس بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية الرسمية.

(ج) وفيما يخص كفاءة إدارة الديون في البلدان النامية وتعزيز قدراتها المتعلقة بتسجيل ديونها الخارجية والمحلية ورصدها وتحليلها، ارتفع عدد البلدان المستفيدة من برنامج الأونكتاد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي لـ ٦٥ بلدا، وارتفع عدد المؤسسات المستخدمة لهذا البرنامج إلى ٩٥ مؤسسة، مما تجاوز العدد المستهدف البالغ ٩٠ مؤسسة. وتم تركيب البرمجيات الجديدة في ٢١ بلدا و ٢٤ مؤسسة. ونفذت أنشطة تدريبية في مجال إدارة



الديون وإحصاءات الديون ووضع استراتيجيات الديون في هذه البلدان وفي عشرة بلدان أخرى. ومن الأدلة التي تشهد على القيمة العالية لهذا البرنامج أن ٦١ في المائة، من بين المؤسسات الخمس والتسعين التي تستخدم هذا البرنامج، أعربت إما عن موافقتها على دفع مساهماتها، أو أنها بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لذلك في إطار آلية تقاسم التكلفة.

(د) وجرى التأكيد مجدداً في الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو (TD/412)، الفصل الثاني) على تزايد الاستجابة الإيجابية لعمل الأمانة الموجه نحو تحسين فهم الجمهور والمؤسسات الخاصة للمسائل المتعلقة بالتنمية الفلسطينية في سياق نظام التجارة المتعدد الأطراف. وأحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير الأونكتاد عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني (TD/B/52/2)، وصدر بشأن ذلك ثمانية عشر بياناً. وبلغ عدد المواد التي شملتها التغطية الإعلامية للإنجازات الفنية والتنفيذية للأونكتاد في هذا المجال ما يزيد على ١٠٠ مادة في وسائل الإعلام العالمية.

(هـ) وبفضل الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد، دعماً للقدرات المؤسسية والإدارية على المستويات العليا والوسطى للسلطة الفلسطينية في مجالات التخطيط وصنع السياسات والتنفيذ في الميادين ذات الصلة بسياسات واستراتيجيات التجارة، أمكن تحديث العمليات الجمركية واستخدام الأدوات التحليلية للاقتصاد الكلي والتجارة وسياسات العمل، واستخدام نظام إدارة الديون المحوسب، ووضع برامج للاحتفاظ بالمستثمرين، بالإضافة إلى توفير فرص العمالة، وإدراج الدخل من خلال تدريب حوالي ٨٠ فلسطينياً من أصحاب الأعمال الحرة.

## البرنامج الفرعي ١ - باء

### تنمية أفريقيا

١٢-٣ (أ) أوجدت الدراسة المعنونة "التنمية الاقتصادية في أفريقيا، القدرة على تحمل الديون: واحة أم سراب؟" \* فهما متزايداً للمشاكل التي تواجهها أفريقيا في مجالات التجارة والتدفقات المالية والديون والتكيف الهيكلي وقدرات الإمداد والمساهمة في خيارات السياسات الوطنية والدولية. وقد انعكست التوصيات في تقرير لجنة أفريقيا المعنون "مصلحتنا المشتركة"، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثماني في غلينيغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومؤتمر القمة العالمي في سنة ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى دراسة صدرت في سنة ٢٠٠٥ وعنوانها "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة التفكير في دور الاستثمار الأجنبي المباشر" \*، نُشرت ٢٤٦ مقالة عن هذه المنشورات في وسائل الإعلام

الدولية، مما تجاوز العدد المستهدف وهو ٥٠ مقالة. وجرى تنزيل ما مجموعه ٥٨ ٥٠٠ نسخة، أو بيعها عن طريق الإنترنت، وهو ما يزيد على ضعف العدد المستهدف البالغ ٢٦ ٠٠٠ نسخة.

(ب) وقدمت الأونكتاد مساهمات إلى اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتعلق بمسائل التجارة والوصول إلى الأسواق ذات الصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة درجة الفهم للأسباب الكامنة وراء التديني المستمر لمكانة أفريقيا في التجارة الدولية. وكان تقديم ورقة إلى اجتماع وزراء الزراعة الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة من أمثلة التعاون والتآزر المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالأنشطة الحكومية الدولية والأنشطة المشتركة بين الوكالات. ونظرا إلى أن أمانة الشراكة كرست معظم جهودها خلال فترة السنتين لمسائل الحكم وآلية استعراض النظراء، كان عدد الطلبات المقدمة للحصول على النواتج أقل من المتوقع.

## البرنامج الفرعي ٢

### الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

١٢-٤ (أ) دلت نتائج الدراسات الاستقصائية للقراء على فائدة وأهمية العمل التحليلي والمشورة المتعلقة بالسياسات لتقارير الاستثمار العالمي وأدلة الاستثمار وإرشادات الاستثمار العالمية في تحسين قدرة مقرري السياسات على وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة لكي يتسنى اجتذاب الاستثمار الأجنبي والإفادة منه، بالإضافة إلى تقديم التدريب على إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتبر ٩٠ في المائة من المحييين في هذه الدراسات الاستقصائية، وعددهم ٣٣٥ مجييا من حوالي ٧٠ بلدا، ويشكل الأكاديميون والباحثون من بينهم نسبة قدرها ٦٤ في المائة والموظفون الحكوميون نسبة قدرها ١٥ في المائة، أن هذه التقارير والأدلة والإرشادات "مفيدة جدا" لعملهم. وجرى تنزيل تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٥\* أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ مرة من موقع الأونكتاد على الشبكة، خلال خمسة أسابيع من تاريخ صدوره. وقِيَم المستعرضون التقارير بأنها أكثر مصادر المعلومات عن التوجهات العالمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر حجية، أو أفضلها. وقد نُشر ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مقالة في سائر أنحاء العالم عن بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقارير الاستثمار العالمي.

(ب) وقُدمت استعراضات سياسات الاستثمار عن الجزائر\* وبنن\* وسري لانكا\* وكينيا\* إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، وإلى اجتماع خبراءها وإلى مجلس التجارة والتنمية، مما أسهم في تحسين قدرة مقرري

السياسات على وضع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ورحب مجلس التجارة والتنمية بتقرير التنفيذ المتعلق باستعراض سياسة الاستثمار في مصر\*، وأوصى بأن يواصل الأونكتاد إصدار هذه المجموعة من التقارير للبلدان الأخرى المهمة. واعترفت الوفود أيضا بأهمية ”الكتب الزرقاء“ بشأن أفضل الممارسات في تشجيع وتسهيل الاستثمار. وأقرت الحكومات خطط العمل الواردة في ”الكتب الزرقاء“ لكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكينيا وأوغندا وتزانيا، وأسهم ذلك في تحقيق الهدف المتمثل في أن تضع الدول النامية موضع التنفيذ ٩٠ في المائة من التوصيات. وقُدمت الخدمات الاستشارية وعقدت دورات تدريبية في ٨٠ بلدا من البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ج) وفيما يخص قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة وتعميق الروابط بين الشركات المحلية والأجنبية، بهدف تحقيق الدرجة القصوى من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، أمكن تعزيز استخدام برنامج EMPRETEC لتنمية الأعمال الحرة\*، في أمريكا اللاتينية والوسطى وفي أفريقيا. وفي ضوء النتائج الإيجابية التي حققها البرنامج في الأردن ورومانيا، خصصت الحكومات المعنية مبالغ كبيرة لضمان استمرارية العمل بهذه البرامج. وتبلغ نسبة استدامة المراكز التي تستخدم هذا البرنامج ٦٠ في المائة. وزاد عدد الحالات التي تستخدم فيها المعايير أو المبادئ التوجيهية المنبثقة عن أنشطة الأونكتاد من ٤٥ حالة إلى ٥٢ حالة.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التجارة الدولية

١٢-٥ (أ) اتضحت أهمية عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صوغ وصقل وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة للمشاركة بفعالية في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف وفي عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من نتائج دراسة استقصائية استمدت من ستة اجتماعات حكومية دولية عقدت أثناء فترة السنتين واعتبر فيها جميع الجييين (يزيدون على النسبة المستهدفة وهي ٨٦ في المائة) أن وثائق الأمانة إما ”ممتازة/مفيدة جدا“ أو ”جيدة/مفيدة“. وقُدم حوالي ١٧٢ خدمة استشارية وحلقة عمل وأنشطة تدريب، قُيم المستفيدون أكثر من ٨٠ مناسبة منها بأنها إيجابية. وشملت المساعدة التي قدمها الأونكتاد للبلدان النامية في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، مؤتمر قمة الجنوب الثاني بالإضافة إلى اجتماعات وزراء التجارة لبلدان الاتحاد الأفريقي. وقد

أدخلت نتائج الاجتماعات ضمن عمليات مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد المساعدة لـ ١٦ من البلدان التي انضمت لمنظمة التجارة العالمية، بما فيها جميع أقل البلدان نمواً التي انضمت للاتفاقية.

(ب) ودعماً للوعي المتزايد بالعوامل الكامنة وراء التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وبأثر السياسات التجارية وتزايد القدرة على تنفيذ أدوات السياسات التجارية التي تجعل سياسات التنمية أكثر فعالية، استفاد ١٠ من بين ٣٠ مقترحا من مقترحات التفاوض المتعلقة بالدخول إلى الأسواق غير الزراعية في جولة الدوحة، والتي قدمها ٩٣ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من المساعدة الفنية التي قدمها الأونكتاد. وتضاعف عدد المنشورات المطلوبة بالإضافة إلى تلك التي تم توزيعها حسب قائمة البريد العادية لتصبح ٢٤٠ منشورا. واستُخدم نظام التحليل والمعلومات التجارية\*، المعترف به عالمياً باعتباره أكثر قواعد البيانات شمولاً في مجال الحواجز غير الجمركية، حوالي ٣٢ ٠٠٠ مرة في الشهر، بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(ج) ونظراً لأن المشاكل المرتبطة بقدرة البلدان النامية على تعزيز مساهمة إنتاجها من السلع وتجارتها في التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي قد استعادت أهميتها في جداول الأعمال الدولية، فقد كان عمل الأونكتاد وذاكرته المؤسسية مفيدتين في وضع النقاش ضمن إطار واقعي وعملي وفي تشجيع نهج جديدة ومبتكرة في مسألة السلع. وشمل العمل على تحسين شفافية السوق وإدارة المعارف الموقع الإلكتروني لمعلومات السلع (INFOCOMM)\*. وقد لاحظ المستعملون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تقدم الموقع الإلكتروني من حيث جودة المعلومات المقدمة والتغطية المتزايدة للسلع وطريقة العرض. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥، كان هناك حوالي ٨,٥ ملايين زيارة في المتوسط للموقع الإلكتروني لمعلومات السلع شهرياً، وهذا أكثر بعشر مرات من العدد المستهدف للزيارات البالغ ٣٥٠ ٠٠٠ زيارة.

(د) واتضحت مساهمة الأونكتاد في زيادة تفهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتعامل مع قضايا المنافسة وحماية المستهلك من الزيادة من ٧٠ إلى ٩٠ في المائة في عدد الردود على الدراسة الاستقصائية التي تعطي تقدير "ممتاز" و "جيد جداً" لما لتقارير ومنشورات الأونكتاد من فائدة لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وكنتيجة لدعم الأونكتاد أحرزت ١٠ من البلدان النامية (من بين أكثر من ٣٠ من البلدان طلبت المساعدة) تقدماً بالغ الأهمية في إعداد تشريعات وطنية للمنافسة واعتماد تلك التشريعات وتنقيحها وتنفيذها. وقدم الأونكتاد المساعدة في شكل

مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل وتدريب وبعثات استشارية في مجال تقييم ما للممارسات التي تحول دون التنافس من آثار ضارة على التجارة وعلى التنمية وفي مجال اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد قوانين وسياسات المنافسة وإصلاحها وتنفيذها تنفيذا فعالا، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة بشأن صياغة تشريع محلي للمنافسة وحماية المستهلك أو قوانين إقليمية في هذا الميدان، وعن طريق بناء المؤسسات فيما يختص بسلطات المنافسة.

(هـ) واتضحت القيمة العملية والتأثير الواضح لتوصيات الأونكتاد في مجال السياسات التي تعنى بتعزيز قدرة البلدان النامية على وضع سياسات واستراتيجيات متداعمة في مجالات التجارة والبيئة والتنمية من وجود ٣٥ إشارة إلى الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد من جانب أمانات منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد شملت إجراءات الدعم التحضير لعقد ١١ اجتماعا حكوميا دوليا رئيسيا واجتماع خبراء وتقديم الخدمات الفنية لها إضافة إلى تنفيذ ٢٦ مشروعا للتعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإصدار منشور رئيسي جديد بعنوان "مجلة التجارة والبيئة"\* وإصدار عدد كبير من ورقات العمل المعنية بالتعاون التقني وبناء القدرات.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### الهيكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة وتنمية الموارد البشرية

١٢-٦ (أ) فيما يتعلق بتحسين لوجستيات التجارة وتعزيز كفاءة وسائط النقل وتيسير التجارة ووضع إطار جمركي وقانوني في البلدان النامية، أدى استخدام كل من إستونيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا لنظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)\* إلى تسهيل انضمام تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبي. وسجلت كل من ألبانيا وزامبيا وزمبابوي وساموا وفانواتو وفيجي انخفاضا في الوقت اللازم للتخليص الجمركي بنسبة تتراوح من ٦٦ إلى ٩٦ في المائة بعد تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية، بحيث تجاوزت الهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٥٠ في المائة. ويتطلب تنفيذ النظام تطبيقا منتظما للقوانين، مما يقلل من احتمالات الغش ويكافح حالات الحلل والفساد. ودل قيام تلك البلدان بتوفير التمويل اللازم لتركيب النظام من ميزانياتها الخاصة، على إدراكها للعائد من هذا الاستثمار. وتجلى مدى الارتياح لفائدة البحوث والتحليلات التي تنشر في "مجلة النقل البحري"\* في ازدياد ردود القراء الذين أعطوها تقدير "جيد" أو "ممتاز" من ٩٠ إلى ٩٧ في المائة.

(ب) واتضحت المساهمة في زيادة فعالية تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة والخدمات الداعمة للتجارة والاستثمار من زيادة ردود المشاركين في الدراسة الاستقصائية

التي أعطت تقييماً إيجابياً لحسن توقيت وفائدة وجودة البرنامج التدريبي لهذا البرنامج الفرعي من ٦٢ إلى ١٠٠ في المائة. ويرد المزيد من التفاصيل في التقييم الخارجي للدورات التدريبية بشأن المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (TD/B/WP/182 و Add.1). وقام معهد الأونكتاد الإلكتروني، من خلال شبكته الأكاديمية التي أنشئت حديثاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، بنشر موارد التدريس الخاصة بالأونكتاد ويسر تبادل أفضل الممارسات. ووُجد أيضاً أن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق منهج عمل صمم حديثاً للتعليم عن بعد، مهم ويتلاءم مع احتياجات البلدان النامية.

(ج) ودلّ على تحسُّن الوعي لما لتنامي أهمية التجارة الإلكترونية والتطبيقات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال التجارية من آثار على البلدان النامية مدى الارتياح لفائدة وجودة بحوث وتحليلات الأونكتاد ذات الصلة: فقد أعطى ٩٧ في المائة من المقيمين تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية\* تقدير "جيد" أو "ممتاز". وتناولت مدخلات الأونكتاد لمؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية، وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامجيات التي يمكن الحصول عليها مجاناً ومن مصادر مفتوحة، وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الصناعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما، السياحة الإلكترونية.

## البرنامج الفرعي ٥

### أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢-٧ (أ) حظيت الأهمية التي تتسم بها تحليل السياسات والأعمال البحثية التي قام بها البرنامج الفرعي من أجل التنفيذ الفعال لبرامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية باعتراف ٦٠ بلداً (بزيادة ٢٠ بلداً عن ذي قبل) التي أدلت ببيانات إيجابية في هذا الصدد أثناء دورة مجلس التجارة والتنمية ذات الصلة. وكانت نصائح وتوصيات تقرير أقل البلدان نمواً بشأن السياسات ذات أهمية قصوى للجهود الخاصة بوضع السياسات الوطنية ولبناء توافق عالمي بشأن تدابير الدعم الدولية المطلوبة لمعالجة مشاكل التنمية المتعددة الجوانب التي تواجه أقل البلدان نمواً. وقد نُشر عن تقرير عام ٢٠٠٤ الذي يعنى بالصلة بين "التجارة الدولية والحد من الفقر"\* ١٣٣ مقالا في وسائط الإعلام (مقارنة بالعدد المستهدف وهو ٧٠ مقالا). وكان نشر التقرير عن طريق حلقات العمل القطرية في أقل البلدان نمواً بمثابة آلية فعالة لزيادة تأثير سياستها.

(ب) وقدم الدعم لتطبيق الأنشطة المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات والتعاون التقني على أقل البلدان نمواً عن طريق العمل على تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً\*. وجرى القيام ببعثات استشارية لـ ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً. وأدى التنسيق بين الوكالات الست الأساسية التابعة للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة إلى تعزيز التلاحم والتكامل في تقديم المساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، وكذلك إلى زيادة استخدام الخبرة المتوافرة في التحليل الوارد في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري إلى أقصى حد ممكن. وقد وضع البرنامج الخاص في حلقتي عمل إقليمية ووطنية مفهوم المساعدة التي تسبق الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري والتي تهدف إلى تعزيز امتلاك أقل البلدان نمواً لعملية الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة. وعملت ثمانية بين ٢٠ بلداً من بلدان الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة على إنجاز الدراسة، وأدمجت ستة من تلك البلدان النتائج في ورقاتها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر، أو هي بصدد القيام بذلك.

(ج) ودعماً للتنفيذ الفعال للإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر في ضوء نتائج المؤتمر الوزاري المعقود في كازاخستان في عام ٢٠٠٣، نظم الأونكتاد ثلاثة اجتماعات تفاوضية بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا، نتج عنها مشروع اتفاق التجارة العابرة.

## الباب ١٣

### مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

ازداد عدد الشبكات القطرية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي تعمل مع مركز التجارة الدولية، بنسبة ٤٠ في المائة ليصبح عددها الإجمالي ٩٨ شبكة قطرية. وازداد عدد الأنشطة التي تضطلع بها شبكات الدعوة هذه في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية أكثر من ثلاث مرات ليصل عددها التراكمي إلى ١٩٩. وتجسد التركيز على أفريقيا في إنشاء ٨ لجان جديدة مشتركة بين المؤسسات لتنسيق وتحديد المواقف والاستراتيجيات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتدل هذه الإنجازات على أن مركز التجارة الدولية يضطلع بدرجة متزايدة بدور حاسم في توفير منصة للمؤسسات التجارية للتفاعل مع المفاوضين التجاريين، وفي تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمشورة عملية حول الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد اعترف وزراء التجارة صراحة بذلك في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمهم الذي انعقد بهونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ولتعزيز استراتيجيات التنمية التجارية، أدخل مركز التجارة الدولية مجموعة من أدوات تصميم وإدارة الاستراتيجيات يمكن لمقرري استراتيجيات التصدير أن يستخدموها في صوغ وتنفيذ استراتيجيات التنافس.

وقد قام برنامج الحد من الفقر عن طريق التصدير\* بتشجيع المنتجات والخدمات الكثيفة العمالة، والتي لديها إمكانيات تصدير عالية، بتنفيذ ٨ مشاريع نموذجية جارية استفاد منها حوالي ٩٠٠٠ شخص في المجتمعات الفقيرة، وأدت إلى توليد صادرات بلغت قيمتها ١,٣ مليون دولار. والغرض من هذا النهج هو التهيئة لقصص النجاح، وإيجاد إدراك بين صناع القرار لقدرة التصدير على الحد من الفقر، وإيجاد حلول عملية لتكون جزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة. ولأجل المساعدة على زيادة نصيب أفريقيا من مشتريات منظومة الأمم المتحدة، نظم مركز التجارة الدولية اجتماعات في جميع أنحاء

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.



أفريقيا. وجرت زيارة ١٠٨ من المؤسسات الأفريقية وجرى التحقق منها وقدمت لها المشورة واختيرت بعناية لدعوتهما للاجتماعات بين المشترين والبائعين. وتشير المعلومات الأولية التي قدمها المشاركون في اجتماعات مختارة إلى أن هذه المبادرة تساهم مساهمة فعالة في زيادة السلع والخدمات التي تشتريها الأمم المتحدة في أفريقيا.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن نتائج البرنامج في التقريرين السنويين لعامي ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\*، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش الإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية لمركز التجارة الدولية: (A/59/229) وتقارير أخرى\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

ينبغي تعزيز مواءمة ومرونة المساعدة عن طريق مواصلة تطوير الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص ومؤسسات الدعم التجاري. ويلزم أيضا إيجاد نهج أكثر تكاملا وشمولا عن طريق تحسين الاتساق الداخلي في مختلف جوانب تقديم المساعدة وجوانبها الفنية. وهناك حاجة لعملية أكثر انتظاما لرصد النتائج التي تحققها منتجات ومشاريع مركز التجارة الدولية في مجالات الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية حسبما هو مقترح في تقييم مستقل لمركز التجارة الدولية\*.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من ٢٤٣ من النواتج المأذون بها والتي يمكن قياسها كميًا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect.13) و Add.1).

### الجوانب التنفيذية لتعزيز التجارة وتنمية الصادرات

١٣-١ (أ) تعززت الخبرة الفنية الوطنية الأساسية بقضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق زيادة قدرها ٤٠ في المائة في عدد الشبكات القطرية التي تعمل مع مركز التجارة الدولية وتركز على النظام التجاري المتعدد الأطراف\*. وأدت إضافة ٢٨ شبكة قطرية، من بينها ١٢ شبكة في أفريقيا، إلى رفع العدد الإجمالي إلى ٩٨ شبكة قطرية. وتضاعف عدد أنشطة فرادى شبكات الدعوة ثلاث مرات ليصل إلى ١٩٩ نشاطا في ٧٥ بلدا. وتشير هذه الزيادة إلى أن الشبكات القطرية الأكثر نشاطا، التي تركز على النظام

التجاري المتعدد الأطراف، تمكن الجهات المعنية من اكتساب إدراك أفضل لأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف في عملياتها التجارية اليومية ومن المشاركة بفعالية أكبر، إلى جانب حكوماتها، في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية حالياً بجولة الدوحة الإنمائية. وأنشئت ثنائي لجان جديدة مشتركة بين المؤسسات في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية\* فبلغ بذلك العدد الإجمالي للجان ١٦ لجنة. وتتمثل أهداف اللجان المشتركة بين المؤسسات في العمل في مراجعة السياسات التجارية وإجراء مشاورات فيما بين الجهات المعنية الوطنية من القطاعين العام والخاص، والعمل كمنتدى وطني للحوار بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف والمشاركة النشطة في منظمة التجارة العالمية. ومن الضروري بذل جهود محددة لتوضيح تعقيدات القواعد والاتفاقات التجارية لأوساط قطاع الأعمال بطريقة مبسطة ومتناسكة وشاملة. ويحتاج قطاع الأعمال بصفة خاصة لمزيد من المساعدة ليحدد طريقه عبر وثائق المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية بجولة الدوحة الإنمائية والاتفاقات الإقليمية. كما سيتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لجعل الدعوة لقطاع الأعمال حقيقة واقعة وتسخيرها لمصلحة العالم النامي.

(ب) وقد أدت الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات لتنمية التجارة تأخذ في الحسبان قدرات العرض والطلب الدولي والممارسات التجارية إلى زيادة العدد التراكمي لتلك الاستراتيجيات من ١٧ إلى ٥٩ استراتيجية. وكُرست جهود خاصة لأفريقيا جنوب الصحراء ولأقل البلدان نمواً، تمثل ٥٠ في المائة و ٣٣ في المائة من الاستراتيجيات الجديدة على التوالي. وجرت مساعدة ٢٨ بلدا (ضعف الهدف المحدد) لإدخال بعد إلكتروني ضمن استراتيجيات التصدير لديها. وقدم مركز التجارة الدولية ضمن نطاق الاستراتيجية التجارية المسيرة إلكترونيا ست حلقات عمل تدريبية للاستراتيجيين ببرنامج جسر التجارة الإلكترونية ومنتدى إلكترونيا واحدا لقطاع الأعمال لأكثر من ٣٨٠ مشاركا، كان ٣٢ في المائة منهم من النساء. واستفاد من ٨ مشاريع نموذجية جارية في إطار برنامج الحد من الفقر عن طريق التصدير\* أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص من المجتمعات الفقيرة المعنية، وأدت تلك المشاريع إلى توليد صادرات بلغت قيمتها ١,٣ مليون دولار. وأدت هذه النتائج المشجعة إلى طلب ١٨ بلدا جديدا البدء في مشاريع نموذجية في إطار برنامج الحد من الفقر عن طريق التصدير\*.

(ج) وازداد عدد المؤسسات الوطنية لدعم التجارة التي تعزز تطوير النشاط التجاري وتوفر خدمات تعزيز القدرة التنافسية لأوساط قطاع الأعمال، والتي يدعمها مركز التجارة الدولية، من حوالي ٤٠٠ إلى ٧٥٣ مؤسسة. وتشمل شبكة مؤسسات الدعم التجاري لمنظمات على نطاق العالم (١٨ منظمة، أي ٢ في المائة)، وأفريقيا جنوب الصحراء (١٨٦ مؤسسة، أي ٢٥ في المائة)، والدول العربية (٩٠ مؤسسة، أي ١٢ في المائة)، آسيا

والمحيط الهادئ (٢٠٥ مؤسسات، أي ٢٧ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١١٩ مؤسسة، أي ١٦ في المائة)، وشرق ووسط أوروبا (٨٣ مؤسسة، أي ١١ في المائة)، ورابطة الدول المستقلة (٥٢ مؤسسة، أي ٧ في المائة). وبلغ عدد المؤسسات التي تطبق أدوات الدعم الخاصة بمركز التجارة الدولية لتطوير قدراتها التنافسية ولتعزيز الخدمات المقدمة للأوساط التجارية لديها ٢٤٢ مؤسسة في ١٠١ من البلدان. وبعد إعادة تصميم مجلة مركز التجارة الدولية\*، زاد عدد الزيارات للنسخة التي تنشر على الشبكة بأكثر من الضعف خلال فترة السنتين، وتجاوز بكثير الهدف الأولي للنمو، وهو ١٠ في المائة. كما تضاعفت أيضا الوصلات من المواقع الأخرى، لتبلغ ٣٠٠ (أيضا أكثر بكثير من نسبة ١٠ في المائة المتوقعة). وتشمل الإنجازات الأخرى ذات الصلة ما يلي: '١' قفَز ترتيب غوغل (Google) بالنسبة لترتيب جميع مواقع اللغات الثلاث من ٦ إلى ٧ (من ١٠)، وحصل موقع سي إن إن على الشبكة (مثلا على ترتيب ٩)؛ '٢' وحصلت مجلة مركز التجارة الدولية من بين الـ ١٠٠ مجلة التي يستضيفها مقدم خدمة الإنترنت نفسه على أعلى نسبة من قراء الإنترنت لكل نسخة مطبوعة؛ '٣' وارتفعت طلبات الاشتراك في النسخة المطبوعة بنسبة ٥٠ في المائة خلال فترة السنتين؛ '٤' وارتفعت اشتراكات البريد الإلكتروني بنسبة ٧٨ في المائة؛ '٥' ويقارب معدل الاتصال بالشبكة من البلدان ذات الاقتصادات النامية والتي تجتاز مرحلة انتقالية نصف العدد الإجمالي، مما يوضح أهميتها بالنسبة لجمهورها المستهدف. ويفوق هذا بكثير مستويات الحركة من تلك البلدان (تمثل تلك البلدان في العادة ربع حركة الإنترنت فقط). وما زالت مؤسسات الدعم التجاري تواجه صعوبات في تأمين استجابة استباقية لمتطلبات العمل التجاري السريعة التغيير وفي تقديم أدوات وخدمات ذات صلة تتكيف مع احتياجات الزبائن. وإذا ما وضعنا ذلك في اعتبارنا، فإن التحدي بالنسبة لمركز التجارة الدولية يتمثل في مواصلة تزويد أوساط مؤسسات الدعم التجاري بأدوات وخدمات بناء القدرات القابلة للتكيف بطريقة تتسم بالكفاءة والتوكيد بوجه خاص على رصد ومتابعة النشر الفعال للأدوات على المؤسسات.

(د) وجرى تعزيز تحسين الأداء التجاري في قطاعات مختارة للمنتجات والخدمات عن طريق زيادة عدد المؤسسات المشاركة في أنشطة الاجتماعات بين البائعين والمشتريين والجمع بينهم\*، التي ينظمها مركز التجارة الدولية، بأكثر من الضعف ليصل إلى ٣٠٤٤ مؤسسة، مما أدى إلى ظهور أعمال تجارية جديدة تبلغ قيمتها حوالي ٦٠,٥ مليون دولار في تسعة مجالات للمنتجات ولأكثر من ٩٠٠ من المصدرين المنتمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ نصيب صناعة الجلود الأفريقية من ذلك المبلغ ١٣,٤ مليون دولار. وازداد عدد البلدان التي لها شركاء يستخدمون أدوات مركز التجارة الدولية للتحليل

الاستراتيجي للسوق من ١٢٨ إلى ١٣٩ بلدا. وساعد أكثر من ٦٠ برنامجا تدريبييا في جنيف وفي الميدان، على زيادة وصول أدوات التحليل الاستراتيجي للسوق إلى بلدان جديدة، وبصفة خاصة، لأقل البلدان نموا. ومن ناحية التأثير، فإن معدل تجديد الاشتراكات السنوية في أدوات التحليل الاستراتيجي للسوق، والزيادة في عدد الزيارات لمواقع أدوات التحليل الاستراتيجي للسوق بالشبكة\* (بلغت حوالي ١٨ ٠٠٠ زيارة شهريا لموقع Trade Map وحده)، يجسدان الأثر الإيجابي للأدوات على أنشطة مؤسسات الدعم التجاري في البلدان الشريكة وأهمية هذه الأدوات لوضعي الاستراتيجيات والأوساط الجامعية والباحثين وأوساط قطاع الأعمال في تلك البلدان. وأنشئ أثناء فترة السنتين تحالف واحد فقط للتجارة في الخدمات بدعم من مركز التجارة الدولية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن العملية كانت أكثر صعوبة مما كان متوقعا بسبب المعوقات في البلدان المستفيدة من حيث تخصيص موارد كافية لقطاع الخدمات. وبرغم ذلك، من المتوقع أن تقوم خمسة بلدان إضافية بإنشاء تحالفاتها الخاصة بما خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. وازداد عدد المؤسسات التي تطبق الأدوات التي استحدثتها مركز التجارة الدولية والمتعلقة بالإدارة والتصدير والمراجعة الإلكترونية للحسابات من حوالي ٤ إلى ٥١.

(هـ) وزاد عدد المؤسسات التي دخل معها مركز التجارة الدولية في شراكة من أجل تقديم برامج إدارة الأعمال من ٤٥ إلى ٨١ مؤسسة، مما أدى إلى زيادة في مهارات تنظيم المشاريع فيما يتعلق بالصادرات والقدرة التنافسية على مستوى المشروع. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يقل عن الرقم المستهدف، وهو ٩٠، إلا أن عدد منظمي المشاريع الذين اجتازوا الاختبار أثناء فترة السنتين زاد ليصل إلى ١٦٠ ٣، وهذا أكثر من ضعف الرقم في فترة السنتين السابقتين. وفضلا عن ذلك، بينما تجاوز عدد رابطات المؤسسات التي تطبق أدوات الدعم التي استحدثتها مركز التجارة الدولية وهو ١٧٠ رابطة العدد المستهدف، وهو ١٢٠، فإن عدد البلدان المغطاة، وهو ٧٣، يقل عن العدد المستهدف، وهو ٩٠، بسبب كثافة المبادرات المستهدفة على مستوى القطر. ووصل العدد الإجمالي للمدربين الذين تم تدريبهم أثناء فترة السنتين إلى ٥٨٢ ١ مقابل المستوى السابق، وهو ٣٠٠، ومقابل العدد المستهدف، وهو ١ ٠٠٠. وتم خلال فترة السنتين، إنشاء ١٠ شبكات/محاور اتصالات من أجل تبادل الخبرات والتجارب والموارد التقنية، بما يتجاوز العدد المستهدف، وهو ٦. ويلزم تحسين جودة إعداد التقارير المعنية بأداء المؤسسات عن طريق العمل عن كثب مع شبكات الشركاء المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## الباب ١٤

## البيئة\*

## الملامح البارزة لنتائج البرامج

قُدمت المساعدة لست حكومات وتم تدريب ١ ٥٥٤ مسؤولاً حكومياً على تنسيق التقييمات البيئية وإجرائها استجابة للكوارث البيئية. وتستخدم ١٣٩ مؤسسة حالياً صفحة استقبال بيانات توقعات البيئة العالمية\*، كما تلقى ٦٠ بلداً توقع في ٥ مناطق بيانات لاندسات، لمساعدتها على الحصول على آخر البيانات البيئية المستكملة. وفي العراق أنشئ نظام مراقبة الأهواز الذي يستفيد منه ٨٠ ٠٠٠ من السكان. وقد أُدمجت الأبعاد البيئية في برامج التعمير في أربعة بلدان في آسيا وبلدين في أفريقيا، وقُدمت مساعدات لثلاثة بلدان متضررة لتنفيذ برامجها للانعاش البيئي. وعُززت قدرات أربع حكومات وغيرها من الجهات المعنية على وضع الصكوك القانونية وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية في إطار برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً للتعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتيفيديو الثالث). وبفضل برامج التدريب القانوني التي نفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم اعتماد ٤٠ نصاً من نصوص القوانين البيئية في ١٨ بلداً، تهدف إلى تعزيز تشريعها القائمة أو مواضعها مع المعايير الدولية. ومن خلال تدريب ٨٢ من الأطراف المعنية بالجوانب القانونية، تم البت في ٧ قضايا تتعلق بالجرائم البيئية في ٦ بلدان بطريقة تدعم الإدارة البيئية. وتم تدريب ٧٢ من كبار المسؤولين الحكوميين في مجال إعداد مشاريع القوانين البيئية، ونتيجة لذلك تم وضع واعتماد ٤٠ قانوناً بيئياً في ١٣ بلداً، وأنشأت ١٥ حكومة هيئات وطنية للإدارة البيئية. وقام بلدان بإنشاء محكمتين بيئيتين، وأنشأ بلد واحد لجنة عامة للشكاوى البيئية. وصدقت ثلاثة بلدان على اتفاقية حماية البيئة البحرية لبحر قزوين.

وأسهمت المساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاستغناء تدريجياً عن البترين الذي يحتوي على رصاص في ١٩ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء، كما شرع ١٣ بلداً حالياً في الاستغناء تدريجياً عن هذا البترين\*. وقدمت المساعدة لـ ١٥ من البلدان النامية في تحديد وإعداد مشاريع آليات التنمية النظيفة، سعياً لتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المستدامة. وبدأ نفاذ اتفاقيتي روتردام وستوكهولم، ووضع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

للمواد الكيميائية (<http://www.chem.unep.ch/saicm/>). وتقوم ٤٠ حكومة وطنية بتطوير و/أو تنفيذ برامج عملها الوطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية.

وقد ازداد عدد زيارات موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الشبكة\* بنسبة ٧٧ في المائة خلال فترة السنتين، من ٣,٥ ملايين إلى ٦,٢ ملايين زيارة - كما ازداد عدد الصفحات المتصفح والوقت المقتضى في الموقع ([www.unep.org](http://www.unep.org)) من ٤,٨٩ صفحات و ٤ دقائق إلى ٧,٧ صفحات و ٩ دقائق، مما يدل على زيادة الاهتمام بالمحتوى. وحظي المنشور الرئيسي المعنون One Planet, Many People: Atlas of our Changing Environment (كوكب واحد وشعوب كثيرة: أطلس بيئتنا المتغيرة)\* بتغطية لم يسبق لها مثيل في وسائل الإعلام العالمية لاستخدامه الصور الساتلية كأدلة مرئية على التغير البيئي، وأسفر عن مضاعفة مبيعات منشورات البرنامج بمقدار أربعة أمثال.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بنتائج البرامج في الوثائق التالية: تقرير التقييم السنوي لعام ٢٠٠٤\*؛ والتقارير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠٠٥\*؛ وتقارير أخرى عن المشاريع والتقييم المواضيعي\*؛ والتقييم الذاتي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

سيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة جاهداً، في معرض تنفيذ الولاية الجديدة المنصوص عليها في خطة بالي الاستراتيجية (UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق)، إلى ضمان تنفيذ عمليات بناء القدرات والدعم التقني بصورة أكثر تماسكا واتساقا وفعالية على جميع الصعد، ولا سيما على الصعيد القطري. ومن ضمن التحديات الرئيسية ضمان إدماج الشؤون البيئية في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

وتماشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، سيعمل البرنامج على تعزيز التنسيق، وتحسين المشورة والتوجيهات في مجال السياسات، وتعزيز المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، وزيادة الامتثال للمعاهدات، مع احترام الاستقلالية القانونية للمعاهدات، فضلا عن زيادة إدماج الأنشطة البيئية في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة على الصعيد التنفيذي، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

## معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٢ في المائة من النواتج المأذون بها وعددها ٥٥٦ من النواتج القابلة للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect. 14)/Rev.1) وفي قرار الجمعية العامة (٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

### مكتب المدير التنفيذي\*

١٤-١ (أ) كانت مشاركة ١٤٣ وفدا من وفود الدول الأعضاء، من بينهم ٩٨ ممثلا على مستوى وزير أو نائب وزير، في دورة مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري البيئي العالمي\* دليلا على الاعتراف بمدى أهمية عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاحتياجات الدول الأعضاء.

(ب) وقد أُدير برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة فعالة، من خلال مساهمة الإدارة العليا في تنفيذ البرامج، ومشاركة ١٥١ مديرا من مديري البرامج في برنامج بناء القدرات الذي تركز إدارته على النتائج، فضلا عن إجراء استعراضات منتظمة لأداء البرامج، مما أدى إلى ارتفاع المعدل العام لتنفيذ النواتج من ٩٠ في المائة إلى ٩٣ في المائة، وإلى انخفاض عدد حالات عدم التنفيذ. وقد ازدادت المساهمات الخارجة عن الميزانية من ١٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى ١١٨ مليون دولار. وتم تخفيض متوسط عدد الأيام اللازمة للتعيين بنسبة ٣٦ في المائة من ٣٣٧ إلى ٢٢٤ يوما، وإن كان هذا العدد لا يزال يزيد على العدد المستهدف بمقدار ١٠٤ أيام. ولم يحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة نسبة الشغور المستهدفة وهي ١٠ في المائة - بل ارتفعت هذه النسبة إلى ١٨ في المائة بسبب الزيادة في معدل دوران الموظفين، وانخفاض عروض التوظيف، الذي يرجع في المقام الأول إلى الحالة الأمنية في مركز العمل.

(ج) ويحدد تقرير تجميحي\* للتقييمات التي أُجريت خلال السنة السابقة الدروس المستفادة، وقد استُخدم التقرير لإجراء تعديلات في برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يدل على خضوع البرنامج لتقييم أكثر فعالية. واستُخدمت الدروس المستفادة من التقييمات كمدخلات لإعداد خطط عمل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما استُخدم التقرير

التجميعي لاستنتاجات التقييم والدروس المستفادة منه كمُدخلات في عملية استعراض البرنامج السنوي لمرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن الأمثلة على متابعة التقييم إعادة تنظيم برنامج التنمية والسدود\* بصورة كلية. ومن أصل التوصيات البالغ عددها ٩٦٣ التي قُدمت في إطار ٩٩ تقييماً أُجريت للبرامج الفرعية والمشاريع خلال السنوات الخمس الماضية، تم تنفيذ ٤٩ في المائة منها، ويجري تنفيذ ٢٦ في المائة، ولا تزال نسبة ١٥ في المائة غير منفذة و ١٠ في المائة لم تقبلها الإدارة.

### لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري\*

٢٠١٤-٢ في نهاية عام ٢٠٠٥ كانت هنالك أربعة مشاريع لمرفقات علمية جاهزة للنشر من أجل استكمال تقييمات مصادر التعرض للإشعاع الأيوني في سائر أنحاء العالم وإعادة التقييم العلمي لمخاطر التعرض لكل وحدة، وهو عدد يقل عن العدد المستهدف البالغ عشرة مرفقات. وسيؤدي التأخر في إنجاز المرفقات إلى إعاقة الخطط الرامية إلى استعراض معايير السلامة الأساسية للحماية من الإشعاع المؤين ولسلامة مصادر الإشعاع بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وستستعرض الأمانة عملية إعداد الوثائق بمشاركة كبار المسؤولين الذين سيتولون توجيه الاستشاريين، وكفالة صدور الورقات العلمية في الموعد المقرر ووفقاً للمعايير المطلوبة.

### البرنامج الفرعي ١

#### التقييم البيئي والإنذار المبكر\*

٢٠١٤-٣ (أ) وردت في المنشورات والصحف ووسائط الإعلام الأخرى نحو ٦٥٠ إشارة إلى وثيقة تقييم النظم الإيكولوجية للألفية\* التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووثيقة التقييم العالمي للمياه الدولية\*، ووثيقة ”كوكب واحد وشعوب كثيرة: أطلس بيئتنا المتغيرة“، وهو عدد يتجاوز بكثير الرقم المستهدف البالغ ٥٠ إشارة. وتجلت استنتاجات التقييمات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ثمانية مقررات اتخذها مجلس إدارة البرنامج وهيئاته الفرعية، مما دل على زيادة توافر التقييمات البيئية ذات الحجية والمصدقية العلمية والتوسع في استخدامها، عند اتخاذ القرارات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وقد ورد ما مجموعه ٦٨ تعقيماً إيجابياً من الحكومات (وهو عدد يزيد على الرقم المستهدف البالغ ٥ تعقيبات)، بالإضافة إلى ٨ بيانات من جهات متعددة الأطراف، تضم ٩٠ بلداً و ٥٠ مراقباً، فضلاً عن ٦٠ تعليقا خطياً آخر تعرب عن التأييد بصفة عامة، وكل هذا دليل على موثوقية المعلومات المقدمة ومصدقيتها العلمية.



(ب) وازداد عدد المؤسسات الجديدة المساهمة في عملية توقعات البيئة العالمية بمقدار ٢٤٣ مؤسسة خلال فترة السنتين، حيث تم تدريب ١٥٥٤ مسؤولاً من عدة مناطق. وتشير المعلومات المستقاة من المدربين إلى أن التدريب وفر لهم الأدوات والمنهجيات الضرورية للتواصل الشبكي على الصعيد الوطني، لا سيما في مضممار البرامج الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وازداد عدد المراكز المشاركة في التقييمات البيئية من ٣٧ إلى ٤٥ مركزاً، وبدأت المراكز والمؤسسات التابعة للشبكات ٢١ عملية تقييم وطنية. وبفضل هذه الجهود أمكن إنتاج ستة تقارير وطنية عن حالة البيئة وتقرير عن حالة البيئة في عموم أوروبا، في جملة منشورات أخرى، وتسهيل اعتماد تقييم بيئي متكامل في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن عمليتي تقييم إقليميتين، مما يدل على تحسین التنسيق والقدرات فيما يتعلق بإجراء التقييمات البيئية على الصعيدين الدولي والوطني. ويجري بناء القدرات على المستوى الجامعي في ثلاث جامعات في البلدان النامية، فيما يتعلق بالتقييمات التي تجريها وكالة الطاقة الدولية. ويلزم تعزيز هذه الأنشطة ومواءمتها بشكل أوثق مع العمليات السياسية الإقليمية المشتركة بين الحكومات.

(ج) وأمكن تحسین فرص الحصول على بيانات التقييم الأساسية ذات الأهمية الحاسمة والمعلومات التحليلية والاستنتاجات بفضل عدد المراكز المشاركة في شبكات البيانات والمعلومات، بتسهيل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ارتفع إلى ٢٦٤ مركزاً، وهو عدد يزيد بنسبة ١٤ في المائة عن العدد المستهدف البالغ ٢٣٤ مركزاً. وازداد عدد المؤسسات التي تستخدم مدخل موقع بيانات توقعات البيئة العالمية\* من ٩٦ إلى ١٣٩ مؤسسة. وارتفع المتوسط الشهري لزيارات الموقع الشبكي من ٢٥٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ زيارة. وقد أنشأت ثلاثة بلدان في منطقة غربي آسيا حتى الآن نظاماً وطنياً للمعلومات البيئية استناداً إلى منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم توسيع نطاق شبكة المعلومات البيئية لأفريقيا\* ليشمل ٨ شبكات وطنية و ٥ شبكات دون إقليمية نشطة و ١٠٠ مؤسسة مشاركة على الصعيد دون الوطني. ويشارك ٣٠ من أصل ٣٣ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شبكة نظام المعلومات الإقليمية. وتلقى ٦١ بلداً تنتمي إلى ٥ مناطق بيانات لاندسات بهدف تسهيل حصولها على بيانات بيئية موثوقة ومستكملة. وقدم تدريب في مجال استخدام بيانات السواتل وتفسيرها لخمسة وعشرين مشاركاً من ١٣ بلداً، وأدى هذا التدريب دوراً أساسياً في إعداد تحليل لعملية إزالة الغابات في أمريكا الوسطى. وثمة حاجة إلى تشجيع استخدام معايير وأشكال مشتركة تتيح تجميع المعلومات على الصعيد دون الإقليمي وعلى مستويات أعلى وإجراء دراسات أكثر موثوقية لحالة البيئة الوطنية واتجاهاتها. ومن اللازم كذلك وجود تقسيم أوضح للمسؤوليات على المستويين

الوطني والمحلي من أجل تعزيز العملية الهادفة إلى إتاحة البيانات والمعلومات البيئية على نطاق أوسع عن طريق الإنترنت\*.

## البرنامج الفرعي ٢

### وضع السياسات والقانون\*

١٤-٤ (أ) بالتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات وقطاع الصناعة وغير ذلك من الشركاء، تمكن ٨٠ بلدا من إدماج الأبعاد البيئية في وضع السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة، والماء، والقضاء على الفقر، وغير ذلك من السياسات القطاعية، مما يمثل زيادة قدرها خمسة أمثال، ويزيد على الرقم المستهدف - وهو ٣٠ بلدا - بنسبة ٢٧٠ في المائة. وقد وضعت سبعة بلدان أفريقية خطط عمل لإدماج الأولويات البيئية في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وبفضل الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمكن اعتماد خطط عمل للاستغناء تدريجيا عن البترين الذي يحتوي على الرصاص في ١٩ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء، والاستغناء تماما عن ذلك البترين في ١٣ بلدا أفريقيا. ويجري استخدام سياسات واستراتيجيات التحكم في نوعية الهواء التي صيغت في ١٩ مدينة في ٩ بلدان آسيوية، وهو عدد يتجاوز العدد المستهدف البالغ ١٠ مدن. وأدى التدريب المكثف في مجال استخدام الأراضي وتغير المناخ إلى التعاون بين مفاوض آسيوي واحد وأربعة مفاوضين أفارقة وثلاثة مفاوضين من أمريكا اللاتينية، خلال دورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ\*. وتم اعتماد أكثر من ١٥٠ منظمة جديدة من منظمات المجتمع المدني للعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتضم الوفود الرسمية لثمانية بلدان على الأقل ممثلين لمنظمات المجتمع المدني. وستُغتنم فرصة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية\* لمواصلة تعميم مشاركة المجتمع المدني في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) وتلقت عشرة بلدان مساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع وتنفيذ الصكوك القانونية البيئية الدولية، ونتيجة لذلك، قامت أربعة بلدان أفريقية بوضع صكوك قانونية تنتظر الاعتماد حاليا، وبالإضافة إلى ذلك بدأت ست حكومات عمليات استعراض لقوانينها الوطنية. وتم تدريب ما مجموعه ٣٢٠ مسؤولا حكوميا في مجال صياغة الصكوك القانونية البيئية، مما أدى إلى تعزيز قدرتهم على وضع صكوك قانونية في إطار برنامج مونتيفيديو الثالث\*. وتشير التعقيبات الواردة من حلقات العمل إلى أن نصف المسؤولين الحكوميين في هذه البلدان العشرة يرون أنهم أقدر الآن على تنفيذ الاتفاقات البيئية

الدولية. ويلزم تعزيز المشاورات على الصعيد الوطني بين ممثلي الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية من أجل تعزيز التشريعات البيئية.

(ج) وعقب التدريب، قام ١٨ بلدا باعتماد تشريعات جديدة أو بتعزيز تشريعاتها القائمة أو بمواءمتها مع المعايير الدولية، وهو إنجاز يحقق الأهداف المحددة لفترة الستين ويدل على زيادة القدرات على وضع وتنفيذ القوانين البيئية على الصعيد الوطني. وتلقى ١٠٠ بلد معلومات مطبوعة أو عن طريق الإنترنت تتعلق بالقوانين البيئية، بما في ذلك عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية لدائرة معلومات القانون البيئي (ECOLEX)\*، التي وفرت بالإضافة إلى ذلك توجيهات ومراجع ومعارف متزايدة لمستخدميها. وسيجري تنظيم جمع البيانات واستخدام استمارات التعقيبات والتعليقات الرسمية، من أجل تحقيق مزيد من الاتساق في جهود التقييم.

(د) وأشادت ١٠٠ دولة على الأقل من الدول الأعضاء باعتماد خطة بالي الاستراتيجية\*، وأكد مجلس الإدارة على التزام هذه الدول من خلال ٧ مقررات اتخذها. وزاد عدد المسائل المعروضة على فريق الإدارة البيئية وعلى أفرقة إدارة القضايا التابعة له من مسألتين إلى أربع مسائل وأرفقت بأربعة أنشطة برنامجية مشتركة جديدة تقابلها. وأدجت القضايا البيئية في عمليات المساعدة الإنمائية ضمن التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٧ بلدان، وفي تقييمات احتياجات ما بعد الصراع في ٤ بلدان، كما أن مذكرة تفاهم جديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأنشطة المشتركة مع منظمة الصحة العالمية ومع إدارة عمليات حفظ السلام وآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة\*، تدل جميعا على زيادة اهتمام وكالات الأمم المتحدة بالقضايا البيئية وزيادة اتساق وفعالية التعاون الحكومي الدولي والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتنسيق السياسات في مجال البيئة.

### البرنامج الفرعي ٣

#### تنفيذ السياسات\*

١٤-٥ (أ) دلت على تعزيز قدرات الحكومات والجهات المعنية على تنفيذ السياسات البيئية في سياق التنمية المستدامة زيادة عدد استراتيجيات التنفيذ وخطط العمل والمبادئ التوجيهية والآليات والعمليات المنشأة من ٢٠ إلى ٣٥. وتم تدريب ١٠٠٠ من المشاركين الوافدين من ٨٠ بلدا (٥٠ في المائة منهم من النساء) من أجل تعزيز قدراتهم القانونية في مجال تنفيذ وإنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ونتيجة لذلك أُجريت ٢٧ عملية إنفاذ بالمقارنة بـ ١٣ عملية خلال الفترة السابقة، وجرى محاكمة مرتكبي ٣٧ جريمة بيئية، وبلغ

معدل نجاح المحاكمات ٦٠ في المائة. واعتمد بروتوكول شرق أفريقيا المتعلق بالإدارة البيئية وجرى محاكاته في كل من منطقتي الساحل والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دون الإقليمية. وتلقت ١٥ جامعة أفريقية مساعدات (بالمقارنة بجامعتين في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) من أجل وضع مناهج وبرامج للدراسات البيئية، وقد أدرجت هذه الجامعات كلها الدراسات البيئية في برامجها التدريبية. وأدت ٥٠٠ ٤ زيارة شهرية للموقع المخصص للسدود والتنمية\* إلى زيادة الوعي وتعزيز القدرات في مجال إدارة السدود. وأقرت ٢٣ حكومة شراكة تجميع مياه الأمطار\*، واعتمدت ست حكومات سياسات وطنية لإنتاج الأغذية والطاقة ومياه الشرب. ووقع ٢٢ بلدا إعلان كنشاسا بشأن حماية القردة العليا\*. وبلغ عدد زيارات موقع البرنامج الفرعي على الشبكة\* ١,٥ مليون زيارة، و ٣ ٠٠٠ عملية تنزيل للمنشورات\*، بالمقارنة بـ ١ ٢٠٠ عملية تنزيل خلال فترة السنتين السابقتين. ومن أصل الطلبات البالغ عددها ١ ٢٥٠ الواردة من ٦٠ دولة عضوا للحصول على المنشورات والتقارير، احتفظ ٩٠ في المائة من الجهات الطالبة بمسكوكات، وقام ٤٠ في المائة من الجهات الطالبة بترجمة المنشورات إلى لغاتها المحلية.

(ب) وازداد عدد النظم والترتيبات المنشأة للتصدي للطوارئ والكوارث البيئية من ١٠ إلى ١٦؛ وأجريت ٦ تقييمات تهدف إلى التخفيف من أثر الطوارئ البيئية؛ وتم تدريب ٣٢ خبيرا وطنيا على مختلف جوانب احتواء الكوارث، ونُشرت المعلومات ذات الصلة من خلال ٧٩٣ ٠٠٠ زيارة للموقع على الإنترنت\*، مما يدل على تعزيز القدرات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني على الحيلولة دون وقوع الطوارئ البيئية و/أو الكوارث والتأهب لها والتصدي لها والتخفيف من آثارها الضارة للبيئة. وبعد تنفيذ برنامج موسع لبناء القدرات، أنشئت مؤسسات للإدارة البيئية تتولى صياغة واستعراض القوانين البيئية الإطارية في كل من أفغانستان والعراق، كما وضعت سياسات لتقييم الآثار البيئية في كل من أفغانستان وليبيريا والعراق. وأجريت تقييمات بيئية وقدم الدعم لبناء القدرات في ثمانية بلدان خرجت لتوها من حالات صراع، مما ترك أثرا على عملية إدماج القضايا البيئية في خطط التعمير. وقد ثبتت فعالية أدوات التحكم عن بُعد في توجيه التقييمات البيئية، إلا أن تكاليفها تحد من استخدامها.

(ج) وتقوم ٤٠ حكومة بوضع برامج عملها الوطنية الهادفة إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية\*، مما يمثل زيادة قدرها ٦٠ في المائة بالمقارنة بالعدد المستهدف وهو ٢٥ بلدا. وقد أقرت ٤ هيئات دولية المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة المياه العادمة في البلديات\*، والعناصر الرئيسية العشرة المتصلة بهذه المبادئ، للعمل على الصعيدين المحلي والوطني في مجال المياه العادمة في البلديات، وجرى ترويجها عبر المواقع الشبكية

للمؤسسات، كما أُعدت مشاريع نموذجية في أفريقيا تستند إلى هذه المبادئ. ومن الشواهد على تعزيز قدرات التنفيذ تدريب ٣٠٠ مشارك ينتمون إلى ٢٢ بلداً (٣٠ في المائة منهم من النساء). وعُززت كذلك عملية الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ على الصعيد الإقليمي من خلال برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة\*، والشراكات المقامة مع أكثر من ٣٠ مؤسسة.

(د) وتجلت زيادة توافر واستخدام المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومنتجات تحليل السياسات في البلدان النامية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من تضاعف عدد مستعملي الموقع الشبكي\* إلى مليونين. وبلغ العدد الكلي للزيارات المسجلة ٥٠ مليوناً. وسيُستخدم برنامج حاسوبي جديد لزيادة الدقة في تتبع استخدام الموقع الشبكي، بما يتيح تحسين جمع معلومات هذا المؤشر. ويلزم وضع مؤشرات أخرى مثل مؤشر دعم اتفاقيات التنوع البيولوجي، بما يجسد الإنجازات في هذا المضمار. وقد تناولت وسائل الإعلام العالمية الكبرى الأطلس العالمي للقردة العليا وحفظها، وتقييم الشعاب المرجانية للمياه الباردة، والتقرير الذي يتناول مؤشرات التنوع البيولوجي المخصصة للاستخدام الوطني\*.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد\*

١٤-٦ (أ) تم تدريب ٢٥٠ من صناع القرار في مختلف جوانب الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مما أتاح تحسين قدرات الحكومات المحلية والوطنية على الإدارة البيئية لمستجمعات المياه. وتقوم خمس حكومات ووكالات وطنية بتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك: مشاركة ٣ وزارات في المشروع النموذجي الجاري تنفيذه في ٣ محافظات عراقية؛ وتنفيذ مشروع نموذجي في بولندا، ووضع خطة إدارة خاصة بحيرة تشابالا (Chapala) في المكسيك. ويشير ما مجموعه ٢٠٠ تقرير ومقالة نُشرت في وسائل الإعلام إلى زيادة الوعي والقدرات في مجال إدارة مستجمعات المياه.

(ب) ودخلت اتفاقيتا روتردام وستوكهولم\* حيز التنفيذ بانضمام ١٠٠ طرف و ١١١ طرفاً إليهما على التوالي، مما أدى إلى تعزيز النظم القانونية والترتيبات المؤسسية والبرنامجية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأنشئت ٥٩ شراكة وبرنامجاً مشتركاً بالمقارنة بعدد قدره ٤٠ شراكة وبرنامجاً مشتركاً خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسهلت المساعدة التقنية وضع نهج استراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية\*؛ كما سهلت اتخاذ إجراءات للحد من إطلاق الزئبق ومركباته في البيئة أو إنهائه.

(ج) وقام ما مجموعه ٢٩ بلدا (بالمقارنة بما مجموعه ١٦ بلدا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) بوضع وتنفيذ سياسات متكاملة لتنمية البيئة والاقتصاد الكلي والتجارة تعالج الأولويات والشواغل على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، وهو عدد يزيد بمقدار بلدين على العدد المستهدف البالغ ٢٧ بلدا. وبفضل المساعدة التقنية شاركت ١٠ حكومات في التقييم المتكامل للسياسات الوطنية؛ وأنجزت ٦ بلدان تقييما متكاملا لمدى تحرير التجارة في قطاع الأرز، والتزمت بتنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييم؛ وأنجزت ثلاث حكومات أخرى تقييما لآثار المعونات المقدمة لمصائد الأسماك، واستخدمت النتائج لتحديد موافقها ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وتوصل ما مجموعه ١٣٠ مسؤولا من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توافق في الآراء في مجال إصلاح المعونات المقدمة لمصائد الأسماك. وأكمل مسؤولون آخرون تقييما لآثار تحرير التجارة في مجال صناعات اللباب والورق والقطن، وأثر التخلص تدريجيا من بروميد الميثيل على التجارة. وأدى ذلك بوزارة البيئة الإندونيسية، فضلا عن رابطات المزارعين، إلى قبول التخلص تدريجيا من بروميد الميثيل في القطاعات الزراعية قبل حلول الموعد النهائي الذي حدده بروتوكول مونتريال للبلدان النامية. وشارك حوالي ٣٦٠ خبيرا ينتمون إلى أكثر من ٤٤ مؤسسة في شبكة جديدة من المؤسسات العاملة لتحقيق التنمية المستدامة، واتفقوا على العمل معا لتشجيع إدماج قضايا البيئة والاستدامة في السياسات الاقتصادية والتجارية\*.

(د) وقد أمكن تعزيز التعاون مع الأونكتاد وأمانة منظمة التجارة العالمية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بهدف التشجيع على وضع سياسات تجارية وبيئية يدعم بعضها بعضا بفضل زيادة عدد الأنشطة والبرامج المشتركة من ٦ إلى ٣٠. وبفضل عمليات التدريب المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد أمكن تعزيز قدرات أكثر من ٦٠٠ مشارك ينتمون إلى الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية والقطاع الخاص. وحضر المفاوضات المتعلقة بالتجارة والبيئة أكثر من ١٢٠ من ممثلي الحكومات، وشكلت هذه المفاوضات منتدى لمناقشة دور التقييمات المتكاملة في كفاءة وضع سياسات تجارية وبيئية يدعم بعضها بعضا، وتحديد فرص تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات البيئية. كما أُتيحَت الفرصة للبلدان لتعزيز قدراتها على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتجارة المستدامة للأحياء البرية، من خلال التعاون مع أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة للانقراض\*. وتوفر حلقات التدريب وسائل أنجع لبناء القدرات الوطنية وهي أكثر فعالية إذا اقتصر على عدد من المشاركين يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مشاركا.

(هـ) وسجلت قرابة ٣٣٩ ٢ منظمة وشركة نفسها كمشاركات في الاتفاق العالمي\* وفي مبادرة الإبلاغ العالمية\* (بالمقارنة بـ ٧٠٠ منظمة وشركة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، مما يدل على زيادة تحمل الشركات لمسئولياتها البيئية والاجتماعية، من خلال سياساتها واستراتيجياتها في قطاعات المالية، والسياحة، والدعاية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبناء والتعمير، وتقديم الخدمات الغذائية بالقطاعي. وهو عدد يزيد بنسبة ١٣٣ في المائة عن العدد المستهدف البالغ ١٠٠٠ منظمة وشركة. وأدت استضافة حوار معني بالسياسات في مجال الاستهلاك المستدام نظم في إطار الاتفاق العالمي\* وشاركت فيه ٦٠ شركة إلى صدور منشورات من قبيل "التطلع إلى غاية أبعد: خلق قيمة بواسطة اتفاق الأمم المتحدة العالمي (Raising the Bar: Creating value with the UN Global Compact)"، و"تقرير الحالة المادية (The Materiality Report)"، وهي منشورات عُمت على نطاق واسع عبر شبكة الإنترنت. وبفضل تعميم برنامج الوعي والتأهب لمواجهة الحوادث الصناعية على الصعيد المحلي (APEL)\* أمكن تعميق الوعي بدور عمليات منع الحوادث والتأهب لها، كما يدل على ذلك تنفيذ عملية APELL في أكثر من ١٧ مؤسسة تنتمي إلى ستة بلدان. وقد سجلت قاعدة البيانات على الإنترنت ٧٢٨ شخصا يعتبرون أنفسهم مراسلين للشركات، وهو عدد يزيد بمقدار ٢٨ مراسلا على العدد المستهدف، مما يدل على ارتفاع مستوى المساءلة فيما يتعلق ببلوغ الأهداف المنصوص عليها في خطط الأعمال الموضوعة في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية\*. وقد حظيت الدراسة الاستقصائية عن الاستدامة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتغطية في افتتاحيات أهم المنشورات العالمية، ونُشرت نسخة منها باللغة الفرنسية في فرنسا، حيث يفرض القانون الآن على الشركات المدرجة في القائمة تقديم تقارير عن الاستدامة.

## البرنامج الفرعي ٥

### التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي\*

١٤-٧ (أ) عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تسهيل إقامة ٢٠ من الشراكات والاتفاقات الرئيسية الجديدة المتعلقة بوضع الاستراتيجيات الإقليمية للتنوع البيولوجي وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. ويشكل هذا العدد، الذي يزيد بنسبة ٣٣ في المائة على الرقم المستهدف البالغ ١٥ اتفاقا جديدا، دليلا على الانتقال من مرحلة الحوار بشأن السياسات إلى مرحلة تعزيز التعاون بين البلدان في المناطق على الاستجابة للمسائل البيئية محل الاهتمام المشترك، وبذلك يبلغ العدد الكلي للاتفاقات ٥٥ اتفاقا. كما أن المساعدة التقنية سهلت قيام ثلاث دول بالتصديق على الاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قزوين\*.

(ب) واتضحت زيادة قدرات البلدان والهيئات الإقليمية في المجالات القانونية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات على تناول المسائل البيئية ذات الأولوية من اعتماد ست خطط عمل واستراتيجيات بيئية إقليمية ودون إقليمية جديدة يجري تنفيذها (وهو عدد أكبر من العدد المستهدف البالغ ٥ خطط عمل واستراتيجيات)، وبذلك بلغ مجموع خطط العمل والاستراتيجيات ١٦ (بالمقارنة إلى ١٠ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

(ج) واتضحت زيادة دعم الجهود الدولية الرامية إلى معالجة المسائل البيئية ومسائل التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي من الزيادة البالغة ١٤ في المائة (من ٢٣٠ إلى ٢٧٤) في العدد الكلي للبلدان والمنظمات الأعضاء والمراقبة التي تشارك في دورات مجلس الإدارة. وازداد عدد الوزراء والمسؤولين ذوي المستوى الرفيع المشاركين في المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة ضمن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٢٧ إلى ٣٠ مشاركاً، وكذلك أبدى ٩٠ في المائة من البلدان الأفريقية دعمها لمبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة\*. وانضمت سبعة بلدان جديدة إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في غربي آسيا. وساعدت وسائل الإعلام التقليدية، فضلاً عن المواقع على الإنترنت، على تعميم المعلومات البيئية على ٩١٢ صحفياً في أنحاء العالم. وجمعت ٥٠٠٠ قُصاصة صحفية تمثل زيادة نسبتها ٦٦ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة. وشهد موقع الفرع الإقليمي على الإنترنت زيادة في عدد الزيارات\* تجاوزت ٤٥ في المائة.

## البرنامج الفرعي ٦

### الاتفاقيات البيئية\*

١٤-٨ (أ) جرى تحسين التعاون مع مجالس إدارة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات الفرعية التابعة لها بزيادة عدد ترتيبات التعاون والسياسات والأطر التشريعية من ١ إلى ٤. كما حظيت الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية باماكو واتفاق لوساكا والاتفاقيات الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التلوث بالضباب عبر الحدود بالدعم وبمزيد من التطوير. ومن الضروري تكثيف الحوار مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف من أجل تحديد أولويات الأنشطة التعاونية الرامية إلى تقديم الدعم على نحو أكثر فعالية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقيات.

(ب) وساهمت الحملات الإعلامية في مجال تغير المناخ المنظمة في ٥ بلدان في صياغة استراتيجيات لمواجهة تغير المناخ، مما ساعد في نهاية المطاف على التصديق على المعاهدات القانونية. وساهمت المساعدة التقنية والقانونية والمالية في وضع اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التلوث بالضباب عبر الحدود\* وكذلك في تنفيذه وتنفيذ بروتوكول



قرطاجنة للسلامة البيولوجية\*. وأسفرت الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن اتخاذ ٧ مبادرات جديدة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مقارنة بالعدد المستهدف وهو ٥ مبادرات، مما يدل على تعزيز الدعم البرنامجي الاستراتيجي للتصديق على هذه الاتفاقات وتنفيذها الفعلي.

(ج) واتضح تعزيز قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من ٣ إلى ٧ وفي عدد المناطق المشمولة بهذه المساعدة. وقدم الدعم لحمسة بلدان لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقُدمت مساعدة ترمي إلى توسيع نطاق شمول اتفاقية التنوع البيولوجي\* واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر\*.

(د) وأحرز برنامج البحار الإقليمية\* تقدماً في تعزيز العناصر القانونية والمؤسسية والمالية لـ ٦ برامج مقارنة بالعدد المستهدف وهو ٣ برامج. وتم وضع مشروع التوجيهات القانونية لإدماج الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية في التشريعات الوطنية لكي تطبق على جميع الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية وعددها ١٣ خطة عمل، كما قدمت المشورة القانونية بشأن الولايات ونطاق التطبيق والإجراءات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقتي شرق آسيا وشمال غرب المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، واستطاعت البلدان في هذه المناطق تحسين الامتثال للاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة. ومن الضروري لتعزيز استدامة وفعالية الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية وزيادة سيطرة البلدان على زمام الأمر العمل على إدماج الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالبحار الإقليمية في التشريعات الوطنية، وتعزيز آليات الامتثال والإنفاذ، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(هـ) واعتمد الاجتماع العالمي السادس لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها مبادئ توجيهية لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية\*، وفي قرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونتائج المحافل العالمية الأخرى. وارتفع عدد المشاريع والأنشطة المنبثقة عن الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية إلى ١٠ مشاريع وأنشطة مقابل العدد المستهدف وهو ٣، إلى جانب زيادة الدعم المالي المقدم من جهات مانحة خارجية إلى ٤ مناطق مما يدل على توطد الصلات بين الاتفاقيات والبرامج العالمية وبين الاتفاقيات والبرامج المتعلقة بالبحار الإقليمية. وتعزز التعاون بين البرامج وبين الشركاء بفضل صدور خمسة منشورات رسمية مشتركة تتعلق بالشعاب المرجانية والتنمية المستدامة ورصد تقييم القمامة البحرية والتلوث البحري، وتنفيذ ١١ مشروعاً مشتركاً.

## البرنامج الفرعي ٧

### الاتصالات والإعلام\*

١٤-٩ اعتمدت قرابة ١٠٠ ٤ قصاصة صحفية في وسائل الإعلام العالمية (مقابل ٣ ٠٠٠ خلال السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣) على المعلومات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وزاد عدد زيارات موقع البرنامج على الإنترنت بنسبة ٧٧ في المائة، إذ ارتفع من ٣,٥ ملايين زيارة إلى ٦,٢ ملايين زيارة. كما زاد عدد الصفحات التي تصفحها زوار موقع البرنامج\* والوقت الذي استغرقته الزيارات من ٤,٨٩ صفحات و ٤ دقائق إلى ٧,٧١ صفحات و ٩ دقائق، مما يدل على زيادة الاهتمام بالمحتوى المقدم وزيادة مشاركة عموم الجمهور في المسائل البيئية. واحتفالاً باليوم العالمي للبيئة\*، تم تنفيذ ما مجموعه ٩٢٧ من المبادرات والأنشطة الطوعية في ٩٩ بلداً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦١٨ في المائة مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتجاوز عدد زيارات الموقع المخصص للاحتفال باليوم العالمي للبيئة ٥,٥ ملايين زيارة، مما جعله أكثر مواقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة شعبيةً. ويؤكد النجاح التجاري الذي لاقاه المنشور المعنون "كوكب واحد وشعوب كثيرة: أطلس بيئتنا المتغيرة" واتساع نطاق انتشاره ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإصدار منشورات رئيسية مبتكرة وشيقة ورائجة للحفاظ على ارتفاع أرقام المبيعات. وتم إنتاج التقرير المتعلق باستراتيجية "توزا"\*.

## الباب ١٥

### المستوطنات البشرية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

ساهمت الحملات العالمية بشأن ضمان الحيازة والإدارة الحضرية في زيادة الوعي وأفضت في بعض البلدان إلى إحداث تغييرات على صعيد السياسات والصعيد المؤسسي. والمبادرات المتخذة في مجال الارتقاء بالأحياء الفقيرة وفي مجال المياه ومرافق الصرف الصحي تساعد الحكومات على العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحسن الإبلاغ عن تنفيذ جدول أعمال الموئل بفضل التقارير الرئيسية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ وقد أشير إلى منشوراته في إعداد الوثائق الوطنية أو الحكومية الدولية. وزاد مبلغ التبرعات المقدمة إلى مؤسسة موئل الأمم المتحدة والمستوطنات البشرية من ٧٧,٨ مليون دولار إلى ١٥٩,٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة. وزاد الطلب على خدمات موئل الأمم المتحدة وأنشطته التنفيذية التي تساهم في وضع قواعد وسياسات جديدة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. وجرى تحديد وتعزيز أفضل الممارسات لتحسين الجوانب التنفيذية للبرامج العالمية وغيرها من المبادرات. وشارك موئل الأمم المتحدة بشكل نشط في التصدي للكوارث، بما في ذلك مشاركته في الجهود التي بذلت في مساعدة البلدان المتضررة من جراء التسونامي، وبلدان أخرى تضررت بالزلازل. وقد ازداد بأكثر من الضعف حضور شركاء موئل الأمم المتحدة في المنتدى الحضري العالمي الثاني. وتعزز التعاون الاستراتيجي مع المؤسسات الأخرى.

ويرد المزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٠، وفي الوثائق التالية: A/58/8، و A/60/8، و E/AC.5/2005/3، و HSP/GC/20/6/Add.1، ووثائق أخرى\*.

#### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

يتعين جعل نطاق الأنشطة البرنامجية والتنفيذية متماشيا مع الموارد المتاحة وتعزيز آثارها بالتخلص من أوجه عدم الكفاءة القائمة. ومن الضروري زيادة التركيز على رعاية القدرات المؤسسية والإدارية على الصعيد القطري، والقيادات المحلية، والإنصاف، والإدماج الاجتماعي، لا سيما فيما يخص حالات الإخلاء القسري، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي للأحياء الفقيرة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من أصل ٣٥٥ ناتجا من النواتج القابلة للقياس الكمي والصادرة بما تكليفات.

والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة يمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sec.15)؛ وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨\*، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

١٥-١ (أ) دعما لتعزيز تساوق السياسات في مجال أنشطة إدارة المستوطنات البشرية من جانب منظومة الأمم المتحدة، أُشير إلى ١٢ قرارا من قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بمسائل المستوطنات البشرية في ٣٠ سياسة من السياسات الوطنية. وأدجت هذه المسائل في برامج عمل كيانات أخرى في نطاق منظومة الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) ودلت على تحسن إمكانيات وصول أصحاب المصلحة الرئيسيين والجمهور بصفة عامة إلى المعلومات المتعلقة بالمستوطنات البشرية من خلال الموقع الشبكي المعزز للموئل الزيادة التي طرأت في متوسط عدد مرات الزيارات الشهرية لموقع موئل الأمم المتحدة على الإنترنت، إذ زادت هذه الزيارات من ٨٠ ألف زيارة إلى ١٨٠ ألف زيارة. وستجري زيادة نطاق التردد، لتحسين زمن الاستجابة والوصول إلى الموقع؛

(ج) ودلت على أوجه التحسن التي طرأت على نظام الموئل وفي مجال الحفاظ على استمرارية مناقشة دولية بشأن السياسات، بما في ذلك من خلال مجلة مناقشات الموئل الفصلية، الزيادة التي طرأت في حجم الاشتراك السنوي في المجلة، إذ تجاوزت ٢٠.٠٠٠ مشترك، مما يعزز المناقشة بشأن مسائل المأوى في مختلف أنحاء العالم. وقد أدى تنفيذ نظام إدارة المنشورات إلى تحسن كبير في كفاءة نظام النشر على مستويي الإنتاج والتعميم. ويتيح النظام استعراضا شاملا للجدول الزمني للأنشطة المالية والإنتاج ييسر كثيرا عملية رصد تنفيذ المنشورات المعتمدة في برنامج العمل وما يتصل بذلك من إحصاءات؛

(د) وازدادت الشراكات مع السلطات المحلية ورابطاتها الدولية بعقد ١٧ اجتماعا سنويا، ونقاشات إلكترونية، فضلا عن أنشطة التوعية، تحت رعاية اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية التابعة للأمم المتحدة. وستجري عملية رصد منتظمة للتطورات الخارجية، لتحديد الاتجاهات الجديدة في هذه الشراكة الحاسمة تحديدا جيد التوقيت؛

(هـ) واتضح الانتظام في رصد تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة من صدور ثمانية تقارير مرحلية (٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\*) قدمت إلى لجنة الممثلين الدائمين، التي قدمت انطباعاتها عن تنفيذ البرنامج وتوصيات بشأن الإجراءات اللازمة لتحسين تنفيذ البرنامج؛

(و) أمكن بفضل نظام إداري للرصد والتقييم الداخليين وضع خطط لتقييم المشاريع وتتبع تنفيذ التوصيات من أجل تحسين النظم والآليات والمنهجيات اللازمة لتقييم سياسات موئل الأمم المتحدة وأنشطته. كما أتاح هذا النظام الحصول على انطباعات المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتقييم ما أنجز من نواتج وتعديل المسار متى لزم الأمر. وتم إجراء سبع عمليات تقييم؛

(ز) وازداد إبراز أنشطة موئل الأمم المتحدة وجدول أعمال الموئل كما اتضح من نشر ١٠٠٠٠٠٠ مقالة في الصحف ووسائل الإعلام. وقد سلطت الأضواء بشكل متزايد في وسائل الإعلام على الارتقاء بالمناطق الحضرية والأحياء الفقيرة؛

(ح) ومن أجل إنشاء وصيانة مكتبة إلكترونية تشمل صوراً رقمية ونظام محفوظات رقمية، أنشئت شبكة داخلية لموئل الأمم المتحدة (بلغ عدد الزيارات التي تلقتهما ٥٠٠٠٠٠ زيارة) مما أدى إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المؤلفات الخارجية المتعلقة بالمستوطنات البشرية، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية للبرنامج، وتعزيز تقاسم المعلومات. وتشير ردود الفعل غير الرسمية الواردة من الموظفين إلى أن موقع الإنترنت (الشبكة الداخلية) الجديد قد أدى إلى تحسن تقاسم المعارف في المنظمة؛

(ط) ودلّ على ازدياد الوعي الدولي بمسائل المأوى والتحضر المستدام من خلال تنسيق المعارض وإقامة الاحتفالات العالمية والإقليمية بيوم الموئل العالمي ارتفاع عدد البلدات والمدن التي احتفلت في جميع أنحاء العالم بيوم الموئل العالمي من نحو ٥٠ إلى ١١٠ في ٦٠ بلداً.

## البرنامج الفرعي ١

### المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

١٥-٢ (أ) حدث تقدم في مجال البحوث المتعلقة بتحسين فعالية السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمأوى لتسهيل الصيانة المناسبة للمأوى، وتجديدها، وإدارة ما يتوافر من مساكن في الوقت الحالي إدارة أفضل. ويتوافر الوعي لدى مزيد من البلدان بهذه المسائل، وهي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتحسين أحوال المعيشة والمأوى. وازداد عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة من أجل وضع أو مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمأوى والشروع في برامج وفي مشاريع محددة في هذا

الصدد، من عشرة بلدان إلى ٢٠ بلدا. ومن الضروري أن يراعى نهج مساعدة البلدان هذا الإطار، وأن يستهدفه أيضا تطبيق الدروس المستفادة من استعراض أنشطة التمكين الفعالة لاستراتيجيات المأوى؛

(ب) وتفيد ٢٤ بلدا إضافيا، بمساعدة من موئل الأمم المتحدة، بالصكوك الدولية القائمة بشأن الموضوع وتعزيز تأمين الملكية ومنع الإخلاءات اللاقانونية والقسرية والتمييز في قطاع السكن، وفقا لأهداف الحملة العالمية لتأمين الملكية، بما حقق الأعمال التدريجي لحقوق السكن على النحو المفصل في جدول أعمال الموئل، مع التركيز على احتياجات النساء وتأمين الملكية؛

(ج) وكان التقدم بطيئا في مجال السعي إلى تحسين الكفاءة والمساواة في السياسات الوطنية المتعلقة بالأراضي، وممارسات إدارة الأراضي الحضرية ونظم الملكية، مع التركيز على حقوق فقراء الريف وقدراتهم، ولكن هذه الأنشطة شاركت فيها عشرة بلدان، وساعدت السلطات المحلية على تبني وتطبيق سياسات الأراضي وممارسات إدارة الأراضي ونظم الملكية التي يشجع عليها موئل الأمم المتحدة. وتحقق تقدم في تحسين نوعية البيانات المعيارية العامة (جدول أعمال الموئل). فضلا عن ذلك، بينت عمليات الشروع في حملة تأمين الملكية وجود طلب على سياسات التنفيذ. بيد أنه نظرا لوجود مصالح خفية للفئات النخبوية، فإن الممارسات الحسنة غالبا ما يجري تجاهلها\*؛

(د) ويتضح حدوث تحسن في مجال إدارة توصيل خدمات المياه في المناطق الحضرية من خلال ترتيبات تقوم على التوسع في الاشتراك والشراكات مع التركيز على تحسين إمكانيات الحصول على هذه الخدمات لفقراء المناطق الحضرية وتحسين رصد الأهداف الإنمائية للألفية من الزيادة في عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة على تبني وتنفيذ استراتيجيات لإدخال تحسينات في مجال إدارة المياه في المناطق الحضرية، إذ زاد عدد هذه البلدان من ثمانية بلدان إلى ٢١ بلدا. وزاد تدفق الاستثمارات التي تستهدف صالح الفقراء ويجري تشجيعها بفضل التعاون مع الشركاء الإقليميين إلى ما مجموعه ١٨٣ مليون دولار في أفريقيا و ١٢٥ مليون دولار في آسيا. فضلا عن ذلك، أسديت إلى أربع مدن في الهند وإلى بلدة واحدة في نيبال مساعدات في مجال وضع أطر إدارية تنوحي صالح الفقراء لكي تستهدف الاستثمارات في مجالي المياه والصرف الصحي الفقراء استهدافا أفضل. كما سهل البرنامج العمليات التشاركية لتحديد توزع الفقر في ٢٠ حيا من الأحياء الفقيرة وأربع مدن يشملها برنامج المياه من أجل المدن الآسيوية. وفي أفريقيا، اعتمدت ١٧ مدينة مشتركة

في ١٤ بلدا منهجية التقييم الجنساني السريعة التي وضعها برنامج إدارة المياه للمدن الأفريقية  
فرقة العمل المعنية بالمياه ومرافق الصرف الصحي\* (WATSAN-TF)؛\*

(هـ) ودلت على حدوث تحسن في نظم الحكم الحضري من خلال الابتعاد عن  
المركزية والدمج الاجتماعي والإدماج والمشاركة المجتمعية والشراكات والشفافية والمساءلة  
والكفاءة وفعالية القيادة المحلية للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الزيادة التي طرأت في  
عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة من ٣٠ إلى ٤٠ بلدا، في مجال تبني السياسات  
ووضع التشريعات وخطط العمل التنفيذية لتشجيع الإدارة الحضرية السليمة، وفقا لأهداف  
الحملة العالمية بشأن الإدارة الحضرية. وقد سُرع في حملات وطنية ووضعت خطط عمل في  
أربعة بلدان. كما أحرز قدر كبير من التقدم في الأعمال التحضيرية للشروع في حملات في  
أربعة بلدان أخرى، حيث تم إعداد تقارير لتحليل الأوضاع وأجريت مشاورات مبدئية مع  
الجهات المعنية\*؛

(و) ويتزايد الفهم العام لنتائج السلامة الحضرية بين واضعي السياسات والشركاء  
المحليين. ودل على حدوث تقدم تجاه تحسين الأمن داخل المدن بفضل الاستراتيجيات الفعالة  
لمنع الجريمة وتحسين قدرات المدن وغيرها من الشركاء ذوي الصلة على معالجة انعدام الأمن  
باتباع النهج الوقائية قيام ٣٢ مدينة (٥٥ بلدية) باعتماد أدوات الهدف منها هو جعل المدن  
أكثر أمنا ووضع استراتيجيات لمنع الجريمة بفضل دعم من موئل الأمم المتحدة مباشرة في ٢١  
مدينة/بلدة. وقامت مدن أخرى بإشراك موئل الأمم المتحدة بشكل مباشر (الخبرة) أو بشكل  
غير مباشر (استخدام الوثائق) لتتمكن من وضع استراتيجياتها الخاصة لمنع الجريمة. وفضلا عن  
ذلك، اشتركت ٢٠٠ مدينة تقريبا في تبادل وتوثيق خبراتها في أنشطة ودورات تدريبية  
نظمها موئل الأمم المتحدة؛

(ز) ودلت على الأولوية المعززة لدى واضعي السياسات، وإقامة الشراكات على  
الصعيد المحلي، وفي مجال حشد الموارد لتقديم خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات  
الحضرية، ورصد الأهداف المتعلقة بالصرف الصحي التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية  
المستدامة، زيادة عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات  
جديدة لتقديم خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات إلى ٢١ بلدا (وهو ما يتجاوز العدد  
المستهدف بنسبة قدرها ٥٠ في المائة). وقدم التدريب على تكنولوجيات الصرف الصحي  
المبتكرة إلى ٢٣ مشتركا من خمسة بلدان نامية. وفي الهند، يجري تنفيذ مشروع مجتمعي في  
مجال مرافق الصرف الصحي البيئية الحضرية في ٢٠ حيا من الأحياء الفقيرة، في أربع مدن،  
وذلك بالاشتراك مع مبادرة تقديم العون في مجال المياه في الهند، ومع أربع شركات بلدية،  
بتكلفة إجمالها ١,٣ مليون دولار؛

(ح) واتضح تعزيز المؤسسات الوطنية للتدريب وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات الحالية والناشئة في مجال التدريب وبناء القدرات من ازدياد عدد هذه المؤسسات من ١٨ إلى ٦٠ مؤسسة (مقابل العدد المستهدف وهو ٤٠ مؤسسة) تستخدم الأدلة الإرشادية لموئل الأمم المتحدة وأساليبه في مجال تطوير المآوي والمستوطنات البشرية. وإجمالاً، أتيح ٢٤٨٠ يوماً تدريبياً للأشخاص، تم تنظيمها وتنفيذها باستخدام منشورات جديدة بشأن القيادات المحلية المنتخبة، والتنمية الاقتصادية المحلية، والإدارة المالية الحكومية المحلية، لتزويد النواب الوطنيين الرئيسيين والمدربين والممارسين بالمهارات الضرورية لتنفيذ برامج وطنية لبناء القدرات؛

(ط) ودل على تزايد الوعي بمحنة فقراء الحضر والإحساس بها، وتعزيز التعاون والشراكة في مجال مبادرات الارتقاء بالأحياء الفقيرة بما يتفق مع الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في مبادرة "مدن بلا أحياء فقيرة"\* تضاعف عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة لإدخال سياسات تتعلق بالارتقاء بالأحياء الفقيرة، إذ زاد عدد هذه البلدان إلى ٢٥ بلداً. وتركزت الجهود الرئيسية على الحملة العالمية لضمان الملكية والفريق الاستشاري المعني بعمليات الإخلاء القسري، ومشروع المدن الثلاث لأطر الارتقاء بالأحياء الفقيرة، والبرنامج دون الإقليمي لمدن بلا أحياء فقيرة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها من أنشطة الارتقاء بالأحياء الفقيرة والأنشطة المعيارية. وركزت المبادرة العالمية لضمان الملكية جهودها على تعزيز الآليات اللازمة لمنع الإخلاء واستحداث أدوات مبسطة للارتقاء بالأحياء الفقيرة وإدخال نظم ملكية تخدم مصالح فقراء الحضر. وساعد القيام بتقييم مستقل لهذه المبادرة\* على إدخال مزيد من التحسينات على عملية التخطيط لها وتنفيذها وإدارة الموارد اللازمة لها؛

(ي) واتضح حدوث تحسن في تقديم خدمات الطاقة والنقل لفقراء الحضر، مع التركيز على استخدام وسائل النقل العام ووسائل النقل التي لا تستخدم المحركات، من ارتفاع عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى وسائل النقل العام ووسائل النقل التي لا تستعمل المحركات، إلى ستة بلدان (وهو ما يتجاوز العدد المستهدف البالغ خمسة بلدان). وشاركت أفرقة من الجهات المعنية مشاركة كاملة في المشاريع ذات الصلة، كانت من بينها السلطات الوطنية وسلطات المدن؛

(ك) واتضح حدوث تحسن في التخطيط البيئي والقدرات الإدارية للسلطات البلدية وشركائها على الصعيد المحلي من زيادة عدد البلديات التي أصبحت تمتلك إمكانيات تخطيطية مؤسسية وترتيبات إدارية معززة بفضل أنشطة موئل الأمم المتحدة في ٢١ بلداً إلى



٦٤ بلدية (ضعف الرقم المستهدف). وتحقق رفع مستويات الوعي بالتخطيط البيئي والإدارة البيئية بفضل تنظيم سبع دورات في المؤتمرات الدولية، وثلاث حلقات عمل إقليمية. وبالإضافة إلى المواد الترويجية، قام البرنامج الفرعي بنشر وتوزيع كتاب واحد وخمسة كتيبات. ويجري تعزيز استراتيجية البرنامج الفرعي من حيث النطاق والقدرات والمرونة؛

(ل) ومن أجل تحسين القدرات والمعارف اللازمة للتصدي على النحو الملائم للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، قدم الدعم في مجال الحد من الكوارث وأنشطة الإنعاش المستدام في ١٥ بلدا. وبفضل الخدمات الاستشارية التقنية للموئل وبالتنسيق مع مكاتبه الإقليمية، جرى تنظيم ٢٨ بعثة ميدانية لدعم جهود الإنعاش من الكوارث أو التخفيف من آثارها. واستمر استحداث منتجات وأدوات معيارية طوال مرحلة الانتهاء من وضع الشكل النهائي لدليل إرشادي بشأن إدارة الأراضي في المرحلة التالية للصراعات، بالإضافة إلى سلسلة بشأن التخطيط الإدماجي والتخطيط الحضري المستدام. واستُكمل العمل في إنشاء بوابة على الإنترنت معنية بتقييم أوجه الضعف، يجري من خلالها تقديم الخدمات للأوساط العاملة في مجال إدارة الكوارث لتمكينها من تبادل الأدوات بشأن تقييم مخاطر الكوارث؛

(م) وللمساعدة في تحسين قدرات السلطات المحلية والشركاء الآخرين على إدارة المسائل المتعلقة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيدين المحلي والمجتمعي، مع التركيز بوجه خاص على المبادرات المجتمعية المتعلقة بتوفير المأوى للأيتام، شاركت ١٨ بلدية في وضع مبادرات تقوم على الجهود المجتمعية تتعلق بالمأوى لأيتام فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى وضع برامج للارتقاء بالأحياء الفقيرة؛

(ن) ومن أجل تحسين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية إلى بناء القدرات في مجالات رئيسية تتعلق بتطوير وإدارة المستوطنات البشرية، ازداد عدد البلدان المستفيدة من أنشطة بناء القدرات في مجال الإدارة الحضرية، والارتقاء بالأحياء الفقيرة وغيرها من المجالات ذات الأولوية من ٢٤ إلى ٣٨ بلدا، كما زاد عدد المؤسسات التدريبية إلى ٦٠ مؤسسة. وأمكن بفضل المواد التدريبية ضمان الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية في طليعة أنشطة بناء القدرات. وتشير الدروس المستفادة إلى الدور الحاسم الأهمية الذي ينطوي عليه تقييم أثر التدريب.

## البرنامج الفرعي ٢

### رصد جدول أعمال المؤئل

١٥-٣ (أ) اتضحت زيادة معرفة الحكومات والسلطات المحلية وشركاء جدول أعمال المؤئل للظروف والاتجاهات الحضرية، بناء على عمليات الرصد الحضري على الصعيدين المحلي والوطني، من زيادة عدد المراصد الحضرية المحلية والمراصد الحضرية الوطنية من خمسة مراصد إلى ٣٢ مرصدا. كما عقدت ٢٨ حلقة تدريبية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية و جدول أعمال المؤئل على كل من الصعيد الإقليمي والقطري والمحلي في ٣٩ بلدا وثلاث مناطق، اشترك فيها نحو ٩٤٠ شخصا. وتم جمع بيانات عن ١٣٠ بلدا و ٢٥٠ مدينة وإدراجها في قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية. وتحول التركيز البراجمي من مجرد زيادة عدد المراصد الحضرية إلى نهج أكثر تمكزا على الجودة في إنتاج التحليلات والمشورة في مجال السياسات؛

(ب) وتعززت قدرات شركاء جدول أعمال المؤئل المتزايدين على رصد وتوثيق وتعميم الدروس المستفادة من أفضل الممارسات والسياسات الحضرية والتشريعات المناصرة للفقراء والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك بمضاعفة عدد مراكز بناء القدرات إلى ١٨ مركزا. وأرسلت المبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات، باللغات الإسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية، إلى المؤسسات لنشرها على نطاق واسع على شركاء المؤئل الآخرين، بينما قام كل من الاتحاد الروسي وإيطاليا والبرازيل والصين بترجمة هذه المبادئ إلى لغته، واستفادت أربع حلقات عمل لبناء القدرات من هذه الترجمات. وفي متابعة للدروس المستفادة من كل ذلك، سيكون هناك تركيز على المساعدة التقنية والمالية إلى مؤسسات نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وعلى تطوير أفضل الممارسات ونقلها؛

(ج) وتمتينا للشراكات مع الشركاء في جدول أعمال المؤئل فيما يتعلق باشتراكهم في تنفيذ جدول أعمال المؤئل والأهداف الإنمائية للألفية، زاد عدد الشبكات المواضيعية والاتلافات الإقليمية المنشأة أو المعززة من ٢٥ شبكة إلى ٤٨ شبكة. ونظم المنتدى الحضري العالمي ٨٠ حدثا ترابطيا لتسهيل اشتراك السلطات المحلية والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمعوقين. وتوسعت قاعدة البيانات الخاصة بشركاء جدول أعمال المؤئل لتضم أكثر من ٢٠٠٠ منظمة شريكة، وسهلت نشر المعلومات عليها بالوسائل الإلكترونية. ونظرا لقيود الموارد، فإن الشراكة القائمة على صلة غير مالية تصبح آلية هامة لتقاسم المفاهيم والأفكار والخبرات والمسؤوليات الإنمائية. وسوف يحقق ترشيد التعاون فيما بين الوكالات المستوى الأمثل لإسهام المجتمع المدني في التنمية والعمل في مجال الدعوة بفضل تجميع الموارد المتاحة\*؛

(د) واتضح التحسن في النظام العالمي للإبلاغ عن تنفيذ جدول أعمال المؤئل وعن ظروف واتجاهات المستوطنات البشرية من زيادة عدد مؤسسات البحوث من ست مؤسسات إلى ٣٤ مؤسسة في مختلف أجزاء العالم تشترك في شبكة البحوث العالمية لأجل تقارير مؤئل الأمم المتحدة الرئيسية. وتعزّز هذا النظام بالبدء في شبكة البحوث العالمية عن المستوطنات البشرية. واستفاد التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٥ من مساهمات المجلس الاستشاري لشبكة البحوث العالمية عن المستوطنات البشرية المنشأ حديثاً؛ كما أعدت نسخة موجزة من هذا التقرير بناء على مشورة المجلس. ومن المرتأى استكمال موقع هذه الشبكة على الإنترنت في أقرب فرصة للنهوض بكفاءتها؛

(هـ) وتحقق التحسن الملموس في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنمية المستوطنات البشرية بتطبيق الدروس المستفادة والسياسات وخطط العمل التي تراعي الجنسين وذلك بالنص على ضرورة احتواء مقترح كل مشروع على قسم خاص بتقييم تأثيره الجنساني. وزادت نسبة برامج/مشروعات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) التي تحتوي على أبعاد جنسانية صريحة من ٥٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة. وخلص التقييم المتعمق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٤ لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن قدر لا بأس به من التقدم قد أحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج مؤئل الأمم المتحدة (انظر التقرير المرحلي عن المساواة بين الجنسين\*، والتقرير المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني\*);

(و) واتضح تحسن رصد وتوثيق اشتراك المرأة في برامج المستوطنات البشرية وتطبيق الدروس المستفادة عن طريق شبكات نسائية معززة من أن النساء كن يمثلن ٣٩ في المائة من جميع المشتركين في اجتماعات المؤئل وفي أنشطته التدريبية. وهي نسبة أقل من المستهدف، لسبب رئيسي هو أن الشركاء هم الذين يرشحون المشاركين في هذه الأحداث. وقد استفادت النساء على الصعيدين القطري والمحلي من المشروعات الخاصة بالنساء، من قبيل تمكين النساء اللائي يمارسن أعمالاً حرة في المدن، وجوائز المرأة والسلامة، والحوارات فيما بين المحليات. فقد استطاعت النساء المستهدفات من برنامج تمكين المرأة في شرق أفريقيا، مثلاً، الحصول على الأراضي، وامتلاك مساكنهن، وزيادة دخولهن، بل والاشتراك في صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ برامجهن. وسوف تتضاعف الجهود من أجل الوصول إلى المنظمات النسائية، كما سيسعى الخبراء الجنسانيون إلى زيادة عدد النساء المشتركات والمستفيدات؛

(ز) واتضح ازدياد الوعي بين الحكومات والسلطات المحلية وغيرها من شركاء جدول أعمال المؤئل واستخدام أحدث المعارف بشأن نظم تمويل الإسكان بصورة فعالة

ومستدامة من زيادة عدد البلدان التي تعمل مع برنامج الأمم المتحدة للموئل لتبني استراتيجيات محسنة لتمويل الإسكان إلى ١٥ بلدا (وهو ما يتجاوز العدد المستهدف بثلاثة بلدان). والتحدي الرئيسي هنا هو طول الفترة الفاصلة بين إنجاز ناتج الموئل واستخدامه من قبل حكومات بعينها، مما يجعل تقييم أثر هذا الناتج أمرا صعبا. ويجري التفكير الآن في آليات أكثر فعالية للرصد؛

(ح) واتضحت زيادة معرفة الحكومات والسلطات المحلية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل بالتنمية الاقتصادية الحضرية، وخلق فرص العمل واستراتيجيات التكامل الاجتماعي من زيادة عدد البلدان التي طلبت معلومات ومشورة في مجال السياسات بشأن التنمية الاقتصادية الحضرية إلى سبعة بلدان من لا شيء. وسوف يكون التركيز مستقبلا على تشجيع الإصلاحات التنظيمية للقطاع غير الرسمي التي من شأنها زيادة دخل فقراء الحضر وخلق فرص للعمل؛

(ط) واتضحت زيادة معرفة ووعي الحكومات والسلطات المحلية وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل بالتنمية الإقليمية المتوازنة والاستراتيجيات الفعالة لتعزيز التبادل بين الروابط الحضرية - الريفية في مجالي تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها من ورود ٢٠ طلبا للحصول على مبادئ توجيهية في مجالي السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالروابط الحضرية - الريفية، فضلا عن تقارير الرصد. وبالإضافة إلى تلبية هذه الطلبات، عُمد أكثر من ٢٠٠ نسخة من تقارير المؤتمرات ذات الصلة على الجماهير المستهدفة ونشرت على الموقع الموجود على الإنترنت؛

(ي) وتعزيزا لتحسين فهم الحكومات والسلطات المحلية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل لتمويل التنمية الحضرية وإدارة الحكومات المحلية في مجال تنفيذ جدول أعمال الموئل، أعدت وثيقة مشروع بعنوان "خصخصة وتمويل الخدمات البلدية في بيئة لا مركزية"، ويجري الآن تحديد الأموال اللازمة لنشرها.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التعاون الإقليمي والتعاون التقني

٤-١٥ (أ) اتضح تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال معالجة مشاكل فقراء المناطق الحضرية معالجة منهجية وإحداث تخفيض شديد في أوجه النقص المتراكمة في المأوى والهياكل الأساسية من زيادة عدد البلدان المستهدفة للعمل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من أجل تعزيز مؤسستها القطرية والمحلية إلى

٤٠ بلدا. وفي ٣١ بلدا أمكن زيادة القدرات المؤسسية على مختلف الأصعدة لمعالجة مشكلات فقراء الريف وإحداث تخفيض شديد في أوجه النقص في المأوى والهياكل الأساسية. وقد تحقق ذلك عن طريق البعثات الاستشارية وبعثات الدعم، وبالتدريب أثناء العمل، وبناء القدرات وعقد الحلقات التدريبية، وتوزيع الأدوات ومواد التدريب. ومن المجالات التي أمكن إدخال تحسينات عليها توعية الجهات المانحة والحكومات بالتحديات الحضرية لكي تخصص موارد كافية وتعمم مراعاة المسائل المتعلقة بفقراء الحضر في أطر التنمية القطرية. وسيجري توثيق الممارسات الجيدة والسيئة واستخدام ذلك في وضع طرائق ونُهج ومفاهيم ومبادئ تستطيع البلدان أن تطبقها في معالجتها لبعض المشكلات الحضرية.

(ب) وتعززت في ٢٦ بلدا القدرة المؤسسية والتقنية للسلطة المركزية أو المحلية في مجال اتقاء الكوارث والحد من الضعف وفي مجال التصدي المنظم للكوارث. وشملت المساعدة بناء القدرات وعقد حلقات تدريبية وتوزيع الأدوات ومواد التدريب وكذلك تقديم المساعدة المباشرة في التعمير والدعم الاستشاري في مجال السياسات والمجال التقني من أجل الانتعاش الفعلي والحد من الضعف؛

(ج) وخلص التقييم المتعمق\* الذي أجرته في عام ٢٠٠٤ الحملتان العالميتان لضمان الحيازة والإدارة الحضرية إلى أن هاتين الحملتين قد زادتتا من الوعي الإقليمي والقطري بأهداف ومبادئ جدول أعمال الموئل والتقييد بها، وزادتتا من قدرات الائتلافات الإقليمية والوطنية على معالجة قضايا الحضر. ومن شركاء جدول أعمال الموئل عشر شبكات إقليمية و ٢٠ ائتلافا وطنيا، وهو ضعف العدد السابق. وستُعزز جهود الترويج وأنشطة المتابعة ليتسنى تقاسم الخبرات الإيجابية، والخروج برؤية مشتركة بشأن المسائل المواضيعية؛

(د) واتضح التحسن في المعرفة العالمية الناجم عن تحليل أفضل الممارسات والسياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال إدارة المستوطنات واتجاهات التنمية الحضرية وحالة المدن في كل منطقة كوسيلة لرسم السياسات والتخطيط بصورة أفضل من زيادة عدد المؤسسات الإقليمية المشتركة في وضع أو إعداد قاعدة بيانات موئل الأمم المتحدة المتعلقة بأفضل الممارسات والتقارير الرئيسية من ثلاث مؤسسات إلى ١٧ مؤسسة. وتقدم المساهمات في إعداد التقارير الرئيسية للبرنامج المذكور عن طريق أكثر من عشر شبكات لمنظمات متصلة بالقطاع. وكمثال، قُدِّم الدعم إلى المنتدى الأيبيري - الأمريكي والكاربي المعني بأفضل الممارسات، الذي توجد لديه في أربعة بلدان فروع تغطي ١٥ بلدا. ومن المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها تعزيز قدرات الشبكات الإقليمية وإيجاد طرائق محسنة لجمع البيانات؛

(هـ) وزادت كفاءة موئل الأمم المتحدة في الاستجابة لما تقدمه البلدان من طلبات محددة للحصول على مساعدة فنية ومشورة في مجال السياسات لدعم سياساتها المتعلقة بالمستوطنات البشرية وذلك بتفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية، مما بسّط إجراءات الإنجاز وأدى إلى زيادة الكفاءة والفعالية في الاستجابة لطلبات البلدان. كما أن إنشاء وظائف لمديري برنامج الموئل في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإيادهم إلى ٣١ بلداً قد أحدثا تحسناً ملموساً في الوجود القطري لموئل الأمم المتحدة وفي قدرته على الاستجابة للطلبات الآتية من الميدان فضلاً عن تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى القطري.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### تمويل المستوطنات البشرية\*

١٥-٥ (أ) من أجل تعزيز موئل الأمم المتحدة ومؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية بوصفها مؤسسة فعالة لتعبئة الموارد المالية لتنمية المستوطنات البشرية زودت الأمانة العامة المؤسسة بمنهاج تشغيلي لتعبئة رؤوس الأموال الأولية عن طريق إنشاء مرفق للارتقاء بالأحياء الفقيرة\*. وعندما يعمل هذا المرفق بكامل طاقته فإنه سيقدم المساعدة إلى الأنشطة السابقة للاستثمار، التي من قبيل تنفيذ المشاريع الإرشادية، واستعراض الخيارات المالية الممكنة مثل صناديق ضمان القروض والمنح، والرأسمال السهمي، والتمويل الانتقالي، وتدير رأس المال الأولي وغيره من أشكال التمويل للمشروعات المحلية والوطنية والإقليمية والأقاليمية. والتحدي الرئيسي هو الاختبار الميداني الأولي للأدوات المالية التي استُحدثت بفضل تقديم المساعدة التقنية والدراية الفنية من المرفق في مرحلته التجريبية مما سيشجع على استكمال الرسملة المبدئية للمرفق بعشرة ملايين دولار أخرى على الأقل من المانحين الموجودين. وستكون عملية رصد النتائج رصدًا محكمًا ضرورية لتوضيح مدى فعالية النهج المختارة لتمويل أنشطة الارتقاء بالأحياء الفقيرة. وأعد تقرير مرحلي بشأن قرار مجلس الإدارة ١١/٢٠ المتصل بالمرفق؛

(ب) وفيما يتعلق بتعزيز السياسات والآليات المحلية لتمويل الإسكان والهيكل الأساسية المتصلة به، أرسلت بعثات لتحديد النطاق إلى عشرة بلدان في شرق وغرب أفريقيا وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، أسفرت عن زيادة الإرادة السياسية كما اتضح من طلبات الحصول على المشورة الفنية في مجال تغيير السياسات مما من شأنه أن يزيد من أنشطة القطاع الخاص في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية لبناء المساكن والبنية التحتية المتصلة بها بأسعار محتملة. ومرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة موجود في خمسة بلدان لكي يتيح رؤوس الأموال

الأولية لتحفيز رأس المال المحلي لبناء المآوى وما يتصل بها من بنية تحتية. وقد وقع أكثر من ٤٥ في المائة من البلدان المستهدفة من المرفق مذكرات تفاهم مع موئل الأمم المتحدة لأجل مواصلة إدماج التوصيات الخاصة بالارتقاء بالأحياء الفقيرة في أطر عملها التنفيذية. والتحدي الرئيسي هو المحافظة على الالتزام المبدى في كل من بلدان المرفق تجاه موارده أثناء البرنامج التجريبي لضمان تنفيذ مشروعات تجريبية واقعية في مواعيدها؛

(ج) وبخصوص إنشاء وتنفيذ شراكات وتحالفات استراتيجية جديدة بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والقطاعات غير الهادفة للربح من أجل زيادة المخصصات المالية الدولية لدعم إقامة المآوى المناسبة للجميع بلغ عدد هذه الشراكات والتحالفات الساعية إلى زيادة الأموال التي تحشدتها المؤسسة من خلالها ثماني شراكات وتحالفات بعد أن كانت غير موجودة، وشمل التعاون مع المصارف الإقليمية ومؤسسات بریتون وودز؛

(د) وأسفرت الجهود المبذولة لزيادة الأموال التي تجمعها المؤسسة من خارج الميزانية من أجل البرامج الرئيسية لموئل الأمم المتحدة عن زيادة المساهمات الطوعية عموما بنسبة ٥٠ في المائة. وأعلنت ثلاثة بلدان مانحة عن التزامات لمدة ثلاث سنوات. وجاء ٧٥ في المائة تقريبا من المساهمات غير المخصصة من خمس جهات مانحة، بما يشير إلى الحاجة الملحة إلى زيادة قاعدة المانحين. وإذا كانت المساهمات عموما قد زادت، فإن عدم وجود تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به، أمر يشكل مخاطر للأداء؛

(هـ) وتحسن تدفق رأس المال المحلي عن طريق نظم التمويل المحلية إلى الإسكان وما يتصل به من بنية تحتية عن طريق مرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة، الذي أوفد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بعثات تحديد نطاق إلى شرق وغرب أفريقيا وإلى جنوب وجنوب شرق آسيا لتحديد الاحتياجات من رؤوس الأموال المحلية للاستثمار المالي في الإسكان المناسب للفقراء. وقدم المرفق رؤوس أموال أولية لتحفيز مبادرات محلية مثل ضمان التعاونيات النسائية للقروض التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية المحليون. وكان هذا الدعم المالي لتنمية وتعزيز رأس المال المحلي ليصب في قطاع الإسكان موجودا في غانا وتزانيا وإندونيسيا وسري لانكا وكينيا. وسوف يركز المرفق على طرق تنويع مصادر تمويل المستوطنات البشرية والعمل بصورة متزايدة من خلال الشركاء المحليين.

## الباب ١٦ منع الجريمة والعدالة الجنائية\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

كانت المساعدة المقدمة للمسؤولين الحكوميين والخبراء الفنيين مفيدة في التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وبدء نفاذها\* حيث بلغ عدد البلدان التي وقعتها ١١٣ بلداً والبلدان التي صدقت عليها ٣٤ بلداً. وبلغ عدد التصديقات الجديدة على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية\* ٥٥ تصديقا؛ وعلى البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص\* ٤٨ تصديقا؛ وعلى البروتوكول المتعلق بتهريب المخدرات\* ٤٢ تصديقا؛ وعلى البروتوكول المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ٣٢ تصديقا. وبدأ أيضا نفاذ البروتوكولات المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

وجرى توسيع نطاق المعرفة والخبرة في مجال التصدي لمشاكل الجريمة عن طريق نشر ٦٠٠ نسخة من الدراسات والنشرات و ١ ٢٠٠ قرص مدمج في ٦٦ بلداً وإجراء ٤٠ ٥٠٢ عملية تتريل لدراسة بعنوان "الجريمة والتنمية في أفريقيا"\*. وأتاح بناء القدرات لما يزيد على ٤٠ بلداً وإسداء الخدمات الاستشارية لها تعزيز قدرتها على التصدي لمشاكل الجريمة والنهوض بإصلاح قضاء الأحداث وتحسين الأحوال في السجون وتقديم الدعم للضحايا والأمن الحضري. وتحقق تعزيز العمل الحكومي، كما يتبين من زيادة عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة ذات الصلة، بفضل تقديم مساعدة خاصة في المجال التشريعي لـ ٥٩ بلداً وحشد الالتزام السياسي في ما يربو على ١٠٠ بلداً. وهناك ٣٠ بلداً سنت قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب أو أحرزت تقدماً في وضع مشاريع قوانين في هذا المجال.

واندرجت الجهود المبذولة لزيادة المعرفة بالمخاطر المتمثلة في المخدرات والجريمة والإرهاب مجتمعة وزيادة فهمها وللمساعدة في بناء قدرة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني على التصدي لهذه المخاطر في سياق تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لما لهذه المخاطر من آثار مباشرة على قدرة الدول على بلوغ هذا الغاية.

وأنشئت مهام للتقييم المستقل والتخطيط الاستراتيجي. وازداد تنوع مصادر التمويل حيث زادت الإيرادات المتأتية من التبرعات بمقدار ثلاثة أمثال.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.



ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بنتائج البرامج في التقرير السنوي لوحدة التقييم المستقل التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٤\* وفي تقريرها المتعلق بالبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

لا تزال الاحتياجات من الخدمات (القانونية والتقنية والمشورة) تتجاوز إمكانيات توفير هذه الخدمات إلى حد كبير. ففيما يتعلق بالإرهاب، من الضروري استحداث أدوات جديدة للمساعدة التقنية إضافة إلى الأدوات المتاحة حالياً. وهناك حاجة إلى تعزيز المنحى العملي للجزء الرفيع المستوى من المؤتمرات الخمسية بشأن الجريمة.

وأُسفرت إعادة تنظيم وتحقيق تكامل البرامج المضطلع بها في إطار مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن ظهور عدد من المشاكل الإجرائية والتقنية والإدارية التي تجب معالجتها خلال فترة السنتين المقبلة.

### معدل تنفيذ النواتج

وتستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة قدرها ٨٢ في المائة من النواتج الصادرة بما تكلفتها والقابلة للقياس الكمي وعددها ٣٨٨ ناتجاً. وأُلغيت نسبة قدرها ٨ في المائة من النواتج الصادرة بما تكلفتها لأسباب تتعلق بالبرامج، ونسبة قدرها ٥ في المائة بسبب المبالغة في تقدير عدد جلسات مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ونسبة قدرها ٢ في المائة بسبب ترشيد وإعادة هيكلة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة و ١ في المائة بسبب نقص التمويل الخارج عن الميزانية. وتم تأجيل تنفيذ نسبة قدرها ١٠ في المائة من النواتج المتبقية، منها ٥ في المائة أُجلت لأسباب تشريعية حيث إن الجلسة الختامية للجنة المختصة المعنية بالتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد قد انعقدت في فترة السنتين التالية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، كما يعزى تأجيل النسبة الباقية وقدرها ٥ في المائة إلى صدور المنشورات في الربع الأول من عام ٢٠٠٦\*.

وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 16) وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### إنجازات البرامج

(أ) دل على زيادة الوعي والدعم السياسي تصديق ٥٥ بلداً جديداً على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية\*، وبذلك يبلغ مجموع التصديقات على هذه

الاتفاقية ١١٢ تصديقا؛ وتصديق ٤٨ بلدا جديدا على البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص (مجموع التصديقات: ٩٥)؛ وتصديق ٤٢ بلدا جديدا على البروتوكول المتعلق بتهرب المهاجرين (مجموع التصديقات: ٨٢)؛ وتصديق ٣٢ بلدا جديدا على البروتوكول المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية (مجموع التصديقات: ٤٤)؛ وتحقيق بدء نفاذ البروتوكولين الأخيرين. وزاد عدد البلدان التي طلبت وتلقت المساعدة في تنفيذ أحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها من ٥ إلى ١٠ بلدان، وتجلت جودة هذه المساعدة في التعقيبات الواردة من المستعملين النهائيين. ويتمثل التحدي الرئيسي في أن طلبات الحصول على الخدمات تجاوزت كثيرا القدرة على توفيرها. وستبذل جهود خاصة لمواجهة الزيادة الكبيرة في الاحتياجات من المساعدة التقنية التي سيحددها مؤتمر الأطراف.

(ب) وأتاحت المساعدة المقدمة عن طريق عقد ٧ حلقات دراسية إقليمية و ٤ حلقات تدريبية للمدعين العموميين تحسين الخبرة الفنية للسلطات السياسية العليا وكبار المسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين من بلدان آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وكانت هذه المساعدة مفيدة في التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد\* و بدء نفاذها حيث بلغ عدد البلدان التي وقعت عليها حتى الآن ١١٣ بلدا، والبلدان التي صدقت عليها ٣٤ بلدا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢٦ في المائة عن العدد المستهدف وهو ١٥ تصديقا. وقدمت المساعدة الموجهة للمشاريع في ٥ بلدان وأعدت لـ ٨ بلدان أخرى. ولتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير، جرى الاضطلاع بالخدمات الاستشارية بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الجهات العاملة في مجالات فنية أخرى، وبخاصة منع الإرهاب ومكافحة المخدرات، ومع منظمات حكومية دولية أخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي. وسيواصل البرنامج إعداد دليل تشريعي لمساعدة الدول الأعضاء في التصديق على الاتفاقية وتنفيذها.

(ج) وجرى توسيع نطاق المعرفة والخبرة في مجال التصدي لمشاكل الجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية غير القانونية والفساد والإرهاب وغير ذلك\* عن طريق نشر ٦٠٠ مادة من الدراسات والكتيبات و ١٢٠٠ قرص مدمج في ٦٦ بلدا وإجراء ما يناهز ٤٠٥٠٢ عملية تزييل للدراسة المعنون "الجريمة والتنمية في أفريقيا". ونُشر دليل تدريبي قامت بإعداده وتعديله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٦ بلدا، كما نشرته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ١٤ بلدا في المنطقة. وورد نحو ١٥٣ طلبا للحصول على مواد التدريب في مجال منع الجريمة\*.

(د) وبفضل تنفيذ برامج بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية لصالح ما يزيد على ٤٠ بلدا مقابل ٢٠ بلدا في الفترة السابقة، وتعزيز نظم العدالة الجنائية وزيادة القدرة على التصدي للمشاكل في مجالات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والفساد والإرهاب الدولي وإصلاح قضاء الأحداث والسجون، تحققت التزاهة القضائية وقدم الدعم لضحايا الجرائم وللشهود. ونظمت سلسلة من ١١ حلقة دراسية على كل من الصعيد الأقليمي والإقليمي ودون الإقليمي أتاحت للبلدان متدنى لتبادل الخبرات ومقارنة التقدم المحرز فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية والتدابير المحددة المتخذة لتنفيذها. كما كانت هذه الحلقات فرصة أتاحت للمكتب توفير إطار لهذه البلدان لتكييف تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع مقتضيات الاتفاقية.

(هـ) وبفضل توفير الخبرة القانونية المتخصصة وتشجيع التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تمكنت الحكومات من تعزيز اتساق الأنشطة المضطلع بها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. وجرى تنظيم ١٦ حلقة عمل شملت ٩٠ بلدا. وبالإضافة لذلك، تلقى ٥٩ بلدا مساعدة محددة في المجال التشريعي دعما للأنشطة الوطنية الرامية إلى التصديق على الصكوك العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنفيذها. وساهم البرنامج أيضا في زيادة عدد التصديقات على الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة من ٤٣ إلى ٧٥ تصديقا. وساهم كذلك في خفض عدد البلدان التي لم تصدق إلا على ٦ صكوك أو أقل من الصكوك الاثني عشر من ٦٢ إلى ٣٥ بلدا. وبلغ عدد البلدان التي اعتمدت تشريعا لمكافحة الإرهاب أو هي بصدد إعداد مشروع لهذا التشريع ٣٠ بلدا. وزادت النسبة المئوية للبلدان التي طلبت الحصول على المساعدة وتلقته من ٨ إلى ٣١ في المائة من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالإرهاب، من الضروري استحداث أدوات جديدة لتقديم المساعدة التقنية\*.

(و) وزادت مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الصلة كما يتجلى ذلك في إدراج البعد الجنساني في مجال جمع البيانات العامة عن الجريمة وفي مشاريع من قبيل "بيانات من أجل أفريقيا" و "تدابير مكافحة العنف الموجه ضد النساء والأطفال". وشملت الدراسات الاستقصائية مسألة العنف الموجه ضد النساء.

## الباب ١٧

### المراقبة الدولية للمخدرات\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

استطاع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحصول على تصديق ثلاثة بلدان جديدة على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات وانضمام بلدين إليها، وبذلك بلغ مجموع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ١٨٠ بلدا؛ فضلا عن انضمام ٥ بلدان إلى الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية التي بلغ مجموع الدول الأطراف فيها الآن ١٧٩ بلدا؛ وتصديق بلدين على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وانضمام ثمانية بلدان إليها بحيث يبلغ مجموع الدول الأطراف فيها ١٧٩ دولة.

وعينت ٩١ دولة من الدول الأطراف في اتفاقية مراقبة المخدرات سلطات وطنية مختصة في مجال تبادل المساعدة القانونية وتسليم الجناة، وتنشيط التعاون من أجل قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتمكن ٥١ خبيرا دوليا وخبراء من ٨ منظمات دولية من تعزيز قدراتهم ومهاراتهم التقنية في المسائل المتعلقة بحماية الشهود على الصعيدين المحلي والدولي. وزاد عدد مستعملي المكتبة القانونية المتعلقة بمراقبة المخدرات والمتاحة على شبكة الإنترنت من ٩٠.٠٠٠ مستعمل إلى ٣٨١ ٣٣٧ مستعملا. كما اتسع نطاق توافر المعلومات المتعلقة بمشكلة المخدرات وما يتصل بها من أنشطة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية حيث بلغ عدد زيارات موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على شبكة الإنترنت ٨ ملايين زيارة\*.

وتم تنفيذ نحو ١٧٤ مشروعا لتسهيل اعتماد أو تعزيز استراتيجيات وبرامج تخفيض الطلب على المخدرات في ١٣٠ بلدا على إثر الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات وخطة العمل المتصلة به. وأفاد ٣٧ بلدا أن لديها خططاً أو برامج وطنية في هذا المجال، في حين أبلغ ١٣ بلدا أنها عززت خططها واستراتيجياتها الوطنية الرامية إلى تخفيض زراعة المحاصيل غير المشروعة أو القضاء عليها، وأبلغ ٨٠ بلدا عن قيام تعاون في مجال مراقبة السوالف، مما يدل على تحسُّن مراقبة السوالف وتخفيض زراعة المحاصيل غير المشروعة.

وما يدل على تحسُّن قدرة المختبرات الوطنية التي تقوم باختبار المخدرات والسلاتف على دعم أنشطة إنفاذ القانون في مجال مراقبة المخدرات أن عدد المختبرات التي طلبت

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

الحصول على المعلومات التقنية والمواد والمبادئ التوجيهية واستعملتها بلغ ٢٩٥ مختبرا، منها ٨٣ مختبرا طلبت الحصول على معايير مرجعية. وزاد توزيع مجموعات المعلومات المتعلقة بالمخدرات والسوالف من ٥٧٠ إلى ٧٥٠ مجموعة.

وقد أصبحت مصادر تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أكثر تنوعا بارتفاع عدد البلدان التي دخلت في ترتيبات أكبر لتقاسم التكاليف وزيادة الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وقيام شركات واعدة مع المؤسسات. وارتفعت الإيرادات المتأتية من التبرعات بنسبة ٨ في المائة. وساعد إنشاء وظيفة تقييم مستقل على تحديد ضرورة زيادة توضيح استراتيجية المكتب المتوسطة الأجل.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في التقرير السنوي لوحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب لعام ٢٠٠٤\* وفي تقارير التقييم الأخرى\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تتمثل التحديات الرئيسية للبرنامج في الاستعاضة عن التقسيمات القطاعية والجغرافية المعتادة بنهج متكامل وموحد. وقد نجحت عن إدماج مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مسائل إجرائية وتقنية وإدارية تحتاج إلى معالجة، بما ذلك تطبيق وتعزيز الإدارة التي تركز على النتائج. وهناك حاجة إلى تحسين وتيرة ومعدل الإجابة على الاستبيان المتعلق بالتقارير السنوية\*. ومن الضروري أيضا وضع مؤشر وحيد لمقارنة آثار إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها في مختلف البلدان.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٨٥ في المائة من النواتج الصادرة بها تكاليفات وعددها ٨٧٥ من النواتج القابلة للقياس الكمي.

كما ترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect. 17)) وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

١٧-١ تكشف التقارير المالية عن استخدام ٩٨ في المائة من الميزانية العادية و ٩٠ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية، في حين بلغ معدل الشغور ٥,٥ في المائة واستغرقت عملية ملء الشواغر ١٠٩ أيام في المتوسط، مما يدل على وجود برنامج عمل مدار جيدا ومدعوم

بالموظفين وبالموارد المالية. وبلغت نسبة النساء من الموظفين ٤٥ في المائة. وهناك حاجة إلى إقامة نظام لتحقيق توازن تكاليف صيانة البنية التحتية بين مصدري الأموال الخارجة عن الميزانية (وهما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية).

## البرنامج الفرعي ١

### تنسيق وتعزيز المراقبة الدولية للمخدرات

١٧-٢ (أ) تحسّن تنسيق الأنشطة المتصلة بمراقبة المخدرات في الأمم المتحدة بأكملها عن طريق إبرام اتفاقات مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي. وقد أصبح من الضروري مكافحة المخدرات والجريمة عن طريق الاضطلاع بتقييمات ومشاريع مشتركة من أجل ترسيخ نهج متعدد الأبعاد وأكثر شمولية إزاء العمليات الميدانية وتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى.

(ب) وقامت الحكومات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بتنسيق برمجة وتنفيذ الأنشطة المتصلة بمراقبة المخدرات كما تبين من زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل المتصلة بمراقبة المخدرات إلى ما يزيد على ١ ٥٠٠ منظمة (بالمقارنة بـ ٧٥٠ منظمة). وأصبحت المنظمات غير الحكومية أكثر مشاركة وفعالية في العديد من المجالات المتعلقة بأنشطة تخفيض الطلب على المخدرات مثل التوعية والوقاية والعلاج وإعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع.

(ج) وتوافر مزيد من المعلومات عن مشكلة المخدرات والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، كما تبين من عدد الزيارات إلى موقع المكتب على شبكة الإنترنت\* الذي بلغ ٨ ملايين زيارة، أي زيادة قدرها ١,٦ مليون عن الهدف المحدد. ونُشرت على شبكة الإنترنت إعلانات إذاعية وتلفزيونية عن تعاطي المخدرات\* وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز\* والاتجار بالبشر\* والفساد، ووزعت على هيئات الإذاعة الدولية، مما أفضى إلى إدراك أفضل لحجم مشكلة المخدرات في أوساط عامة الجمهور وصناع القرار وصناع الرأي والمجتمع المدني. وسيعاد تصميم الموقع على شبكة الإنترنت ومحتوياته ليصبح أكثر سهولة في الاستعمال ويتضمن معلومات أحدث.

## البرنامج الفرعي ٢

### رصد المراقبة الدولية للمخدرات ووضع سياساتها

#### أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

١٧-٣ (أ) أوفدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات\* ٢١ بعثة لمعالجة مشكلة المخدرات، عن طريق تقديم توصيات وإسداء المشورة لتعزيز التدابير الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات والتحقق منها، وتعزيز الحوار بين الهيئة والحكومات. وقد عُرض على الهيئة ٩٠ ردا وردت من الحكومات، وظل ١٥ بلدا على قائمة البلدان التي تستدعي رصدا متواصلا عن كئيب، في حين ظل بلدان يخضعان لمراقبة صارمة. واستجابت الحكومات لحوالي ٦٠ في المائة من التوصيات. وستبذل جهود أكثر انتظاما لرصد تنفيذها.

(ب) وتجلّى ازدياد اهتمام المجتمع الدولي بالنتائج التي توصلت إليها الهيئة وتقاريرها السنوية من خلال زيادة عدد الإشارات إلى التقرير السنوي للهيئة\* في مداولات لجنة المخدرات\* وفي التقارير الصحفية العالمية، من ٥٧٦ إلى ما يزيد على ٨٧٥ إشارة، أي بزيادة على الهدف المحدد البالغ ٦٠٠ إشارة. كما كانت الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وعقد ٢٣ مؤتمرا صحفيا ونشر التقرير السنوي في الموقع الشبكي للهيئة الذي أدخلت عليه تحسينات\* من العوامل التي ساهمت في زيادة الوعي بالاتجاهات الرئيسية لمراقبة المخدرات على الصعيد العالمي. وسيجري تحديد آليات محسنة لزيادة إبراز التقرير السنوي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وكفالة التنفيذ التام لتوصيات الهيئة.

(ج) وتعزّز رصد الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ونظم المراقبة الوطنية عن طريق تقديم المساعدة للحكومات والتواصل والتعاون معها. وتبين ذلك من دراسة شارك فيها أعضاء الهيئة\*، حيث رد ٨٨ في المائة منهم بأن الدعم المقدم كان إما "ممتازا" أو "مرضيا تماما" ومفيدا في تحديد اتجاهات الأنشطة المشروعة المتصلة بحركة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وأسهمت المعلومات والتنسيق في تمكين الحكومات المشاركة من اتخاذ مبادرات بشأن عمليات إنفاذ القانون وتحديد مسالك التهريب ومراكز العبور.

(د) وقدم الدعم لإقامة توازن عالمي بين عرض المخدرات والطلب عليها عن طريق تحسين أداء آليات التشاور بين البلدان المنتجة للمواد الخام والبلدان المستهلكة. وعقدت الهيئة ثلاثة اجتماعات لآلية التشاور، بالمقارنة باجتماعين في فترة السنتين السابقة. وحُللت حالة العرض والطلب في التقارير الفنية السنوية للهيئة\* وضمّن المجلس تقريره السنوي لعام ٢٠٠٤\* ما توصل إليه من نتائج. وستتحسن نوعية الاتصال القائم بين البلدان المنتجة والمستهلكة.

(هـ) واستمر منع تحويل العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية إلى تجارة غير مشروعة ومنع تحويل المواد الكيميائية المستخدمة في صناعة المخدرات غير المشروعة عن طريق التعاون مع الحكومات بشأن رصد شحنات العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتحديدتها. وباعتبار أن الهيئة\* ترصد عن كثب التجارة الدولية ومدى التزام الحكومات بتدابير المراقبة اللازمة دولياً، لم يحدث أي تحويل للعقاقير المخدرة عن استعمالها في إطار التجارة الدولية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وكان عدد تحويلات المؤثرات العقلية (أربعة) أدنى من العدد المسجل في فترة السنتين السابقة. واكتُشفت اتجاهات جديدة، بما فيها ازدياد حجم صناعة الأدوية المزيفة، ومن اللازم بذل مزيد من الجهود في هذا المجال وكذلك لمساعدة الحكومات على منع التحول عن قنوات التوزيع المحلية.

(و) وتعزز رصد الحركة الدولية المشروعة للسلائف الكيميائية وأوجه استخدامها لتحديد الاتجاهات العامة عن طريق تقديم المساعدة إلى الحكومات وتبادل المعلومات معها. وأظهرت نتائج دراسة أجرتها الهيئة أن نسبة ٩٢ في المائة من الإجابات قيمت تحديد المجلس للاتجاهات السائدة في الحركة الدولية المشروعة للسلائف وأوجه استخدامها بأنه "ممتاز" أو "مرض تماماً" (بالمقارنة بالهدف المحدد وهو ٧٥ في المائة). وكفلت العمليات الدولية التي تقوم الهيئة\* بتنسيقها حالياً تدفق المعلومات بسلاسة بين الدول المشاركة، مما مكنها بدورها من الشروع في عدد كبير من عمليات إنفاذ القانون ذات الصلة. وتبعاً لتقييم للعمليات الدولية التي تضطلع برصد سلائف كيميائية معينة، أدمجت عمليتان مع ترشيد الإجراءات ومواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى منع تحويل هذه المواد الكيميائية.

(ز) وأسهمت اتصالات العمل المباشرة بين الهيئة وغيرها من الهيئات الدولية، وكذلك السلطات الوطنية، عن طريق العمليات الدولية توباز وبوربل وبريزم، في تعزيز آليات وإجراءات العمل، مما أدى إلى ازدياد تبادل المعلومات والإجراءات المشتركة لمنع تحويل السلائف الكيميائية إلى صناعة المخدرات غير المشروعة، كما يتبين من عدد الرسائل الموجهة إلى الحكومات بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي ارتفع من ٦٠٠ إلى ١٧٥٠ رسالة، فتحقق بذلك الهدف المتمثل في ١٧٠٠ رسالة. وستحسن نوعية التواصل بين الحكومات بشأن الاتجار المقرر بالمواد الكيميائية.

(ح) واتضح تعزيز عملية تحديد وتقييم المواد للنظر في إمكانية إخضاعها للمراقبة الدولية أو إدراجها في القائمة المحدودة للمراقبة الخاصة الدولية من تقييم المجلس لمدى توافر البيانات والمعلومات ذات الصلة بتقييم المجلس نفسه للمواد وفقاً لما تقتضيه اتفاقية عام



١٩٨٨ بأنه "مرض" بنسبة ٩٢ في المائة. وسيبذل مزيد من الجهود لتوعية السلطات الوطنية، لا سيما سلطات إنفاذ القانون، بضرورة تسجيل حالات مصادرة المواد غير الخاضعة للمراقبة في مواقع صناعة المخدرات غير المشروعة، وإبلاغ الهيئة\* بذلك. وحددت الهيئة العديد من المواد الكيميائية التي قد تستخدمها منظمات الاتجار غير المشروع بالمخدرات وستُستعرض الحالة الراهنة بخصوص تلك المواد، بهدف النظر في إمكانية إدراجها في قائمة المراقبة الخاصة.

### أمانة لجنة المخدرات وقسم الشؤون القانونية

١٧-٤ (أ) تجلّت جودة المشورة والدعم المقدمين للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في التعقيبات الواردة من أعضاء الهيئة\*، الذين أكدوا ارتياحهم وتقديرهم لحسن توقيت وجود المشورة والدعم المقدمين.

(ب) وازداد عدد الدول المنضمة إلى المعاهدات عن طريق المساعدة المقدمة بناء على طلب الحكومات، حيث صدقت ٣ دول جديدة على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام (١٩٦١)\* وانضمت إليها دولتان، وبذلك بلغ المجموع ١٨٠ دولة طرفاً؛ وانضمت ٥ دول إلى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام (١٩٧١)\*، ليلغ المجموع بذلك ١٧٩ دولة طرفاً؛ وصدقت دولتان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام (١٩٨٨)\* وانضمت إليها ٨ دول، وبذلك بلغ المجموع ١٧٩ دولة. واستفادت ١٠ حكومات جديدة على الأقل من المساعدة الفنية، بالمقارنة بالهدف المحدد وهو ٥ حكومات.

(ج) وقامت ٩١ دولة طرفاً في اتفاقيات مراقبة المخدرات، بفضل المساعدة المقدمة لها، بتعيين سلطات وطنية مختصة بتبادل المساعدة القانونية، وتسليم المجرمين، وتعزيز التعاون للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات بحراً مما يشير إلى تعزيز التعاون بين الحكومات في المجال القضائي. وهناك حالياً ما يزيد على ٤٠٠ إشارة إلى السلطات المختصة في المواد ٦ و ٧ و ١٧ من اتفاقية مراقبة المخدرات لعام ١٩٨٨. وتم البت في ١٩٠ طلباً بإدخال إضافات إلى البيانات المخزنة أو تغييرات عليها. وتعززت قدرات ٥١ خبيراً دولياً و ٨ منظمات دولية فيما يتعلق بحماية الشهود. واكتملت التحضيرات للتمكين من الاطلاع على قاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية، وتبسيط تدفق الاتصالات وتحسين توقيت طلبات تبادل هذه المساعدة.

(د) وزاد حجم المعلومات القانونية المستكملة ذات الصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات المتوافرة للبلدان والكيانات ذات الصلة عن طريق إضافة ١٢٤ من القوانين

والقواعد التنظيمية الوطنية بشأن مراقبة المخدرات من ٣٦ بلدا إلى المكتبة القانونية الإلكترونية\*. وارتفع عدد زيارات موقع\* المكتبة على الإنترنت من ٩٠ ٠٠٠ إلى ٣٣٧ ٠٠٠ زيارة. وعرض الموقع تشريعات عن مراقبة المخدرات من أكثر من ١٧٦ دولة طرفا بثلاث لغات (هي الإسبانية والفرنسية والانكليزية). وستتعرض المكتبة بإدراج قوانين ووصلات بمواقع أخرى ذات صلة على شبكة الإنترنت.

(هـ) وقُدمت الخدمات إلى ٧ اجتماعات معقودة فيما بين الدورات و ١٣ اجتماعا للمكتب الموسّع مما أتاح للجنة المخدرات\* تقديم ٤ توصيات إلى الجمعية العامة، و ٨ توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتخاذ ١٩ قرارا بشأن معالجتها هي للمسائل ذات الصلة بمراقبة المخدرات، بما يبرهن على الدور التيسيري للأمانة في عملية صنع القرار والتوجيه الفعال للجنة المخدرات في مجال السياسات العامة بشأن وظائفها المعيارية والملقاة على عاتقها بموجب المعاهدة وكذلك قدراتها بوصفها الهيئة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأظهرت نتائج دراسة أجراها المكتب الموسّع للجنة أن نسبة ٩٢ في المائة من الإجابات قيمت الدعم التقني والفني المقدم من الأمانة بأنه ”ممتاز“ أو ”جيد جدا“.

(و) ودل على تعزيز قدرة اللجنة على أداء ولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ الدول الأعضاء لخطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين بشأن مشكلة المخدرات العالمية، كون ٧٨ في المائة من الإجابات على استبيان المكتب الموسّع ولجنة المخدرات قيمت على العموم الدعم الفني المقدم من الأمانة بأنه ”جيد جدا“ أو ”ممتاز“.

### البرنامج الفرعي ٣

**تخفيض الطلب: الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه وعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم**

١٧-٥ (أ) يسّرت المساعدة المقدمة عن طريق ١٧٤ مشروعا اعتماداً أو تعزيز استراتيجيات وبرامج تخفيض الطلب في ١٣٠ بلدا، بزيادة ١٥ بلدا على الهدف المحدد، مما يدل على إحراز تقدم في بلوغ الأهداف والغايات المتعلقة بتخفيض الطلب على المخدرات المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين وإعلان المبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات وخطة عمله. وبين استعراض السجلات أن ٦٢ في المائة من البلدان الجيبة زادت نطاق جهودها الوقائية، وأن ٥٥ في المائة عززت عمليتي العلاج وإعادة التأهيل وأن ٧٠ في المائة تصدت للآثار الصحية

والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات. أما المجالات التي تحتاج إلى التحسين فهي: تقليل الآثار الصحية والاجتماعية السلبية والاستمرار في أنشطة الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل في المناطق التي لا تزال فيها تلك المجالات متخلفة.

(ب) ويسرّ التعاون والمساعدة التقنيان إنشاء نظم جاهزة للعمل في مجال جمع البيانات لتخفيض الطلب في ١٣٦ بلدا (بالمقارنة بالهدف المحدد وهو ١٢٥ بلدا)، مما يدل على إنشاء نظم جديدة لجمع البيانات في البلدان أو تعزيز النظم الموجودة.

(ج) وأتاحت المساعدة التقنية المقدمة زيادة استخدام المنهجيات الموحدة والمنسقة والمؤشرات الرئيسية، إذ ارتفع عدد مستعملي المؤشرات الرئيسية من ١١٥ إلى ١٣٥ بلدا، مما يتجاوز الهدف المحدد وهو ١٢٥ بلدا. وسينصب الاهتمام على المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى تحسين قدراتها على تطوير نظم المعلومات المتعلقة بالمخدرات، لا سيما في مجال الطلب على العلاج.

(د) واعتمدت ١١١ دولة عضوا، بفضل المساعدة التقنية، استراتيجيات وبرامج شاملة لتخفيض الطلب والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشمل جانبا واحدا أو أكثر من جوانب تخفيض الطلب\*، بزيادة قدرها ١٦ دولة على الهدف المحدد البالغ ٩٥ دولة.

(هـ) ويتجلى ازدياد قبول الدول الأعضاء لمختلف الأدلة المعدّة بشأن قضايا تعاطي المخدرات والوقاية والعلاج من إبلاغ ١١١ من البلدان (بزيادة ١٦ بلدا على الهدف المحدد) عن أنها وضعت برامج فعالة للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجها وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز\*، استنادا إلى تقييم الاحتياجات ونتائج عمليات التقييم. وأحرز تقدم كبير في إنشاء آليات لرصد اتجاهات إساءة استعمال المخدرات، لا سيما في مجال الطلب على العلاج والدراسات الاستقصائية المدرسية.

#### البرنامج الفرعي ٤

تخفيض العرض: القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٧-٦ (أ) أحرز تقدم بفضل المساعدة التقنية في بلوغ الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وخطة العمل بشأن التعاون الدولي على القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة\* كما يتبين من زيادة عدد البلدان التي اعتمدت استراتيجيات وطنية معززة لتقليص الزراعة

غير المشروعة والقضاء عليها، بما في ذلك اتخاذ تدابير شاملة مثل برامج التنمية البديلة وإنفاذ القانون والقضاء على المحاصيل، من ١٠ بلدان إلى ١٣ بلدا. ومن المجالات التي ما زالت تتطلب التحسين إقامة شراكة عالمية بين الكيانات المعنية بالتنمية والفئات الوطنية لجعل الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة مسألة شاملة لعدة قطاعات.

(ب) وبرهن نشر ٤ تقارير عن الاتجاهات العالمية وتوزيعها على لجنة المخدرات، وكذلك نشر التقديرات السنوية المتعلقة بالإنتاج والاتجار والاستهلاك في تقرير المخدرات العالمي\*، بشكله الجديد، الذي جرى تنزيله من الإنترنت ٢٢٢ ٦٦٧ مرة، على زيادة ما يُوفر للدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية والمؤسسات الأخرى من توجيهات وبيانات ومعلومات وتحليلات موثوقة ومقدمة في حينها فيما يتصل بالجوانب المتعلقة بتخفيض العرض في ظاهرة المخدرات غير المشروعة، عن طريق مساعدتها على تحديد الأولويات في تدابير مراقبة المخدرات. وأُنجزت، بالتعاون مع الحكومات، دراسات استقصائية عن الزراعة غير المشروعة في ٧ بلدان، فتتحقق بذلك الهدف المحدد\*.

(ج) وقدمت المساعدة إلى ٩٠ بلدا، مما أتاح لها إدماج النهج المبتكرة وأفضل الممارسات التي يدعو برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات إلى الأخذ بها بشأن إنفاذ القانون والتنمية البديلة. ويمثل ذلك زيادة كبيرة بالمقارنة بالعدد المسجل في الفترة السابقة وهو ١٨ بلدا. وأسفرت المبادرات التي اتخذتها مكاتب الاتصال الحدودية في بعض بلدان جنوب شرق آسيا عن تعزيز الاتصال والتعاون عبر الحدود في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات. ومن المجالات التي تحتاج إلى التحسين رفع القيود المالية التي لا تزال تعيق التحقيق الكامل لإمكانيات قيام برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات بمساعدة الدول الأعضاء على إدماج التنمية البديلة في الخطط الإنمائية الوطنية.

(د) وتحقق تحسُّن في التعاون الإقليمي والدولي بين الدول الأعضاء في ميدان تخفيض العرض، وهو ما يتضح من زيادة عدد البلدان المتعاونة فعليا على مكافحة الزراعة والاتجار غير المشروعين من ٨٧ إلى ٩٢ بلدا. وجرى تطوير القدرات من خلال تقديم الدعم إلى مركز المعلومات والتنسيق الإقليمي لوسط آسيا وعقد حلقات عمل شارك فيها رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات، في جملة أنشطة أخرى.

(هـ) ووضع ٣٧ بلدا، بفضل الدعم الذي حصلت عليه، خططاً أو برامج وطنية لتخفيض زراعة المحاصيل غير المشروعة أو القضاء عليها وأبلغ ٨٠ بلدا عن التعاون على مراقبة السلائف، بما في ذلك التعاون في إطار العمليات الدولية "بوربل" و "توباز"

و "بريزم"، بما يبرهن على تحسن مراقبة السلائف وتخفيض الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا ونبات القنب وحشخاش الأفيون وفقا للمادتين ١٤ و ١٩ من الإعلان السياسي.

١٧-٧ (أ) أحرز تقدم في بلوغ الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وخطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع\*، كما يتبين من إبلاغ ١١٢ بلدا (بالمقارنة بـ ١٠٨ بلدان في الفترة السابقة) عن اتخاذ إجراءات ناجحة لمراقبة المخدرات وحظر استعمالها وعمليات الاعتقال والمصادرة التي جرت بهذا الشأن، نتيجة للمساعدة التي تلقتها من البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات وتبادل المعلومات التنفيذية واتخاذ تدابير لإنفاذ القانون عن طريق مبادرة ميثاق باريس. وعملت الآلية التلقائية للمساعدة المقدمة من الجهات المانحة على تعزيز التنسيق في مجال عرض المساعدة التقنية وتوفيرها.

(ب) وتحسنت قدرة المختبرات الوطنية لتحليل المخدرات والسلائف على دعم أنشطة إنفاذ القوانين المتعلقة بمراقبة المخدرات كما تبين من ورود طلبات من ٢٩٥ مختبرا لتحليل المخدرات للحصول على معلومات تقنية\* ومواد ومبادئ توجيهية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بما فيها طلبات من ٨٣ مختبرا للحصول على معايير مرجعية، مما يتجاوز الهدف المحدد وهو ٢٠٠ مختبر. وساهم تعميم أساليب ومبادئ توجيهية مستكملة، بوسائل منها مثلا نشر ٤ أدلة جديدة ومواد تقنية ومعايير مرجعية، في توافر خدمات المختبرات على نطاق أوسع وفي تحسن نوعيتها. وأشارت التعقيبات الواردة من المختبرات إلى ضرورة تقديم توجيهات تتسم بصيغة عملية أكبر بشأن استخدام الأساليب والإجراءات التحليلية، لا سيما في إطار نظم ممارسات ونوعية مختبرية جيدة.

(ج) وازداد عدد مجموعات المخدرات والسلائف\* الموزعة من ٥٧٠ إلى ٧٥٠ مجموعة بناء على طلب سلطات إنفاذ القانون في ٤٢ بلدا، بما فيها طلبات الحصول على أكثر من ٢٠٠ مجموعة مصممة خصيصا. وساهم ذلك في زيادة حالات كشف ومصادرة المواد الخاضعة للمراقبة. وستعالج صعوبات تخزين ونقل المجموعات الحالية.

(د) وتعززت قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال في مجالات إنفاذ القانون والمقاضاة والقطاع المالي من خلال تقديم المساعدة والمشورة العملية في مجالي مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في ٥٠ بلدا، فتحقق بذلك الهدف المحدد. واشترك البرنامج مع ١٣ هيئة دولية ووطنية في تعزيز التعاون على مكافحة غسل الأموال. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الأداء في هذا المجال في التقرير المعنون "تقييم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال"\*.

## الباب ١٨

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

توصل المشاركون في المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع\*، الذين مثلوا ٥٣ بلدا، إلى توافق في الآراء بشأن ممارسات الحكم الرشيد ومواطن ضعفه في أفريقيا والتدابير اللازمة لمعالجتها. ونفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٠ من مبادرات وأنشطة التنسيق والتعاون فيما يتصل بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والقضايا الجنسانية، وإدماج مسائل النقل في الأهداف الإنمائية للألفية، والتكامل الإقليمي، وتكنولوجيا المعلومات والتجارة.

وعززت قدرات ٨٠٢ من الموظفين الحكوميين في مجالات السياسات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية، والمفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، والطاقة، والسلامة البيولوجية، وحقوق الملكية الفكرية، وسجل البيانات الفوقية وغيرها من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة لـ ٢٨ حكومة في صياغة سياساتها وخططها المتعلقة بالبنية التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات. واستُخدم المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية في ١٢ بلدا لتحديد أوجه التفاوت بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى تمكين المرأة.

وازدادت قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تلي احتياجات الفقراء في إطار أولويات الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما يتبين من إيفاد ٩ بعثات دعم قطرية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبعثتين قطريتين للدعم والمتابعة وبعثات الاستعراض الثلاث التي مكنت ٢٧ بلدا أفريقيا من إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

واعتمد ٢٢ بلدا نظم حسابات قومية محسنة.

وجرى تيسير المناقشات واعتمدت تدابير بشأن مؤشر الجهود المبذولة في إطار البرنامج العالمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أبلغ عن أن ٣٩ من البلدان الأفريقية أنشأت مجالس وطنية ووضعت خططاً استراتيجية وطنية معنية بالبرنامج العالمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

العالمية لمجتمع المعلومات، الذي حضره ما يزيد على ١٠٠٠ ممثل عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والدولية. وشارك ٣٢ بلدا في برنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نتائج البرامج في التقريرين السنويين لعامي ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

من الضروري تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان الأفريقية لإدارة مواردها الطبيعية. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة للحيلولة دون الازدواجية في أنشطة الشركاء في التنمية. وسيقدم مزيد من المساعدة لصياغة وتنفيذ السياسات القطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والتجارة. وسيؤدي الأخذ بنهج قائم على المشاركة، بالاقتران مع بناء قدرات الأفراد والمؤسسات، إلى المضي قدما في تنفيذ عمليات إقامة البنية الوطنية للمعلومات والاتصالات. وستجري الدعوة على الصعيد الإقليمي لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء مكاتب رقمية من أجل إيجاد تجمُّع من المكتبات. ويتضمن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن خدمات تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120) توصيات لتنشيط المكاتب. وينبغي تعزيز الخبرات والمهارات الفنية في مجال التحليل الجنساني وإدماج المنظور الجنساني على الصعيد القطري.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من مجموع النواتج الصادرة بها تكاليفات والقابلة للقياس الكمي البالغ ٣٥٤ ناتجا.

ويمكن أيضا الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect.18) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

١٨-١ (أ) تجلت الإدارة الفعالة لبرنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية من تنفيذ نسبة ٩٣ في المائة من النواتج الصادرة تكاليفات بها، وتنفيذ ٣٣ ناتجا إضافيا في حدود الموارد المتاحة. وأرجئ معظم النواتج غير المنفذة أو ألغيت بسبب عدم توافر موارد من

خارج الميزانية. وانخفض متوسط معدل الشغور من ١٥ إلى ٩ في المائة وتقلص متوسط الفترة الزمنية للتوظيف إلى ١٢٠ يوما.

(ب) وجرى إطلاع الدول الأعضاء على القضايا المستجدة عن طريق الاستعراض المشترك لفعالية التنمية في أفريقيا\*، المزمع طرحه للمناقشة خلال المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومبادرة "المائدة الكبيرة" بشأن تشجيع الاستثمارات الخاصة في أفريقيا، التي جمعت بين ٧ وزراء أفارقة للمالية والتخطيط، ونظرائهم من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي ومؤسسات بريتون وودز و ٨ شخصيات من القطاع الخاص من خارج المنطقة ومن داخلها.

(ج) وأفضت المشاورات المنتظمة بين المكاتب دون الإقليمية\* والدول الأعضاء إلى نشر العمليات في الوقت المناسب. وساعدت الأبحاث والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات على التوعية ببرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإن كانت نسبة تلبية طلبات التدريب لم تتجاوز ٧٤ في المائة. وازداد الإقبال على الموقع الشبكي بأكثر من ٤٠ في المائة؛ وتم تنزيل ١٤ ٥٠٠ نسخة من التقرير الاقتصادي الرئيسي لأفريقيا. ويعاد حاليا تصميم الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إعطاء الأولوية للمضمون والمناقشة.

(د) وساعدت مضاعفة عدد مبادرات وأنشطة التنسيق لتبلغ ١٩٠ مبادرة ونشاطا على تعزيز اتساق السياسات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونظرا لأن الأمم المتحدة من المساهمين الرئيسيين في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، فقد قدمت الدعم للبلدان من أجل مساعدتها على إعداد تقارير قطرية لتقدمها إلى فريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والمنتدى الإنمائي الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وساعد المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ممارسات الحكم ومواطن ضعفه في أفريقيا والتدابير اللازمة لمعالجتها، بناء على دراسة بحثية رئيسية بشأن ممارسات الحكم شملت ٢٨ بلدا\*.

## البرنامج الفرعي ١

### تيسير التحليل الاقتصادي والسياسات الاجتماعية

١٨-٢ (أ) ازدادت قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تعالج احتياجات الفقر ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لـ ٩ من بعثات الدعم القطرية لاستعراض الأقران في



أفريقيا، والبعثتين القطريتين لمتابعة الدعم وبعثات الاستعراض الثلاثي التي نظمتها أمانة استعراض الأقران في أفريقيا ومكنت ٢٧ بلدا أفريقيا من تحضير ورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، وهذا العدد يتجاوز العدد المستهدف (٢٠ بلدا) ب ٧ بلدان.

(ب) وساهم تقديم المشورة بشأن كيفية تحسين سياسات الاقتصاد الكلي من خلال التقرير الاقتصادي عن أفريقيا\* والمناقشات الموضوعية وتقديم الخدمات لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في تفهم الدول الأعضاء للاتجاهات الاقتصادية والتطورات في الاقتصاد الإقليمي والعالمي على نحو أفضل. وتظهر البيانات المجمعة ٣٩ استشهدا على الأقل من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا\* وردت في مجلات وصحف وطنية ودولية\*. وجرى تنزيل هذا التقرير ١٧ ١٢١ مرة خلال فترة الشهور الأربعة التي تلت نشره. ونتيجة لذلك، فإن عدد البلدان التي حققت تحسينات في الأرقام القياسية لاتجاه السياسات الاقتصادية وسياسات التنمية المستدامة قد زاد من ١٥ إلى ٣١.

(ج) وأسهم التدريب والمساعدة التقنية اللذان يركزان على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وتجميع الحسابات الوطنية، وتنظيم وإدارة المكاتب الإحصائية الوطنية في جعل ٢٢ بلدا تعتمد نظم حسابات قومية محسنة، مما يدل على تحسين تفهمها لأوجه النقص في قدراتها والعقبات التي تعترضها وعلى فعالية وضع السياسات في مجال الإحصاءات. ويعزى البطء النسبي في عملية الاعتماد التي لا تلبى الهدف الأصلي المتمثل في ٤٠ بلدا، في المقام الأول، إلى قضايا مؤسسية مثل عدم توافر البيانات وضعف نوعيتها. وأظهرت نتائج الاستقصاء أن البلدان الأفريقية تعتمد أيضا على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع استراتيجية وطنية لجمع الإحصاءات، وخاصة على دعمها للمجلس الاستشاري المعني بالإحصاءات في أفريقيا، والمنتدى السنوي للتنمية الإحصائية في أفريقيا. وتمس الحاجة إلى توطيد التعاون مع الشركاء من أمثال الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشعبة الإحصاء التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومع الشركاء الآخرين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

(د) وتعززت قدرة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تمثلها الأمراض الوبائية الشاملة من خلال نشر المعلومات والمنشورات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا من قبيل تقرير "تقييم القيادة الأفريقية من أجل صحة أفضل\*" و "تعزيز الأنظمة الصحية: الأثر السلبي للملاريا في أفريقيا". وأسفر ذلك عن تيسير المناقشات واعتماد

تدابير نجم عنها تحسينات في مؤشر جهد برنامج الإيدز الذي يقدم تقارير عن ٣٩ بلدا أفريقيا فيها مجالس وطنية وخطط استراتيجية وطنية راسخة. وهناك حاجة إلى المزيد من آليات التقييم للحصول على بيانات موثوقة عن تأثير واستخدام المنشورات.

(هـ) وساهم تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن الأنظمة المالية وتعبئة الموارد وتدفقات رأس المال واستدامة الحساب الجاري في زيادة تعبئة الموارد من أجل تنمية أفريقيا وتحسين إدارة الدين كما يتجلى بزيادة التدفقات المالية إلى أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة بالهدف البالغ ١٠ في المائة. وتعززت قدرات الأخصائيين والمنظمين في منطقتي غرب وشمال أفريقيا دون الإقليميتين فيما يتعلق بقضايا أسواق رأس المال. ودلت التعقيبات الواردة من الجهات المعنية على صلاحية وفائدة المساعدة المقدمة\*.

(و) وساهمت المساعدة التقنية المقدمة إلى أوغندا والسودان ورواندا وإثيوبيا وموزامبيق في تعزيز قدراتها المؤسسية على إدارة الاقتصاد وزادت من وعي البرلمان والمسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووضع الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، وتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الإنتاج الصناعي وسُبل الرزق المستدامة. وسيهدف تعزيز الشراكات مع وكالات التمويل إلى تقوية الدعم التقني والمادي للتخصيص لاستعراض أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٦.

## البرنامج الفرعي ٢

### تعزيز التنمية المستدامة

١٨-٣ (أ) ساهم نشر المعلومات والمنشورات عن أبعاد التنمية المستدامة في زيادة وعي واضعي السياسات على النحو الذي يتجلى بمعدل يبلغ ٤٠٠٠ زيارة شهرية لشبكة العلوم والتكنولوجيا الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا\*. وكان المصدران الآخران اللذان جرى الاطلاع عليهما: "مركز التبادل الأفريقي لمعلومات المياه"،\*، و "معلومات السكان في أفريقيا".\* وقد وجدت الدراسة الاستقصائية لوسائل الإعلام والوطنية والدولية مراجع للعمل الذي قام البرنامج الفرعي بنشره في وسائل الإعلام. وأظهر الاستعراض الإقليمي للسنوات العشر لتنفيذ برنامج عمل السكان للتنمية الدليل\* على زيادة الوعي.

(ب) وساهم أكثر من ٩٠ بعثة للمساعدة التقنية في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تدمج المسائل المترابطة للتنمية المستدامة. ومن خلال الدعم المقدم، برزت فرق تصميم الثورة الخضراء الأفريقية في أوغندا

وجهورية تترانيا المتحدة بالاستعانة بعناصر من كتيب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا\*. وجاء في تقارير وسائط الإعلام أن مفاهيم الثورة الخضراء الأفريقية يتم إدماجها في سياسات التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أوغندا وكينيا وأنغولا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وزامبيا. كما قدمت المساعدة إلى عمليات استعراض النظم و/أو إعادة تشكيلها في نيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وغانا، وفي وضع مشاريع القرارات التي تتعلق بإنشاء شبكة إلكترونية عالمية معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لصالح الفقراء. وقد استفاد من برامج بناء القدرات في مجال إدارة السلامة الحيوية وحقوق الملكية الفكرية ٩٨ ممثلا حكوميا.

(ج) وساهمت المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الأفريقية في الإدماج الفعال للقضايا المترابطة للأمن الغذائي والسكان والبيئة والمستوطنات البشرية في سياسات التنمية المستدامة. وأشارت الدراسة الاستقصائية للدول الأعضاء إلى أن ٤٠ منها قد اعتمدت سياسات واستراتيجيات وتدابير تدمج هذه القضايا في السياسات الوطنية، وأن ٣٣ بلدا اتخذت ترتيبات مؤسسية لمراقبة وتقييم الروابط بين السكان والزراعة والبيئة وتأثيرها على التنمية المستدامة\*. كما أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن معظم البلدان أنشأت مجالس وطنية للتنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية لضمان النجاح في هذا المجال.

(د) وازدادت قدرات الدول الأعضاء والتعاون على الصعيد دون الإقليمي على القيام بصورة فعالة بصياغة السياسات ووضع البرامج من أجل استغلال الموارد المعدنية وموارد الطاقة؛ والإدارة والاستخدام الفعالين لموارد المياه مما أرفهف الوعي لدى ٤٣ من مقرري السياسات من المستوى العالي من وزارات المناجم والمالية من ١٣ بلدا أفريقيا فيما يخص التخطيط المتكامل للموارد وإمكانات المعادن في دعم التنمية الاقتصادية. وتم تقديم الدعم إلى ٩ بلدان لتحسين سياساتها المعنية بالتعدين على نطاق محدود. كما شارك ممثلو ٤٥ مرفقا للطاقة من ٣٠ بلدا في برامج بناء القدرات الإقليمية المعنية بالطاقة. ودعمنا لزيادة توليد الطاقة الكهربائية وتحسين الحصول على الطاقة، قدم التوجيه التقني والمتعلق بالسياسة العامة إلى ٢٠ بلدا. وساعد التعاون المتواصل مع الوحدات المشتركة بين الوزارات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الوطنية على تطوير عملية تقديم التقارير عن التنمية المائية في أفريقيا.

### البرنامج الفرعي ٣

#### تعزيز إدارة التنمية

١٨-٤ (أ) انضم ٢٣ بلدا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مما أظهر الإدارة والالتزام السياسيين بالمراقبة الذاتية واستعراض التقدم نحو الحكم الرشيد والممارسات والمدونات والمعايير اللازمة لرصد الحكم. وأنجزت رواندا وغانا وكينيا وموريتانيا تقييماهما القطرية الذاتية كما تقوم أربعة بلدان أخرى حاليا بإنجاز تقييماهما الذاتية القطرية بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تمحضت "الندوة المعنية بخطة عمل المجتمع المدني والحكم" و "الندوة المعنية بالشباب والحكم" و "المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع" \* عن اعتماد ٥٣ بلدا و ٣ جماعات اقتصادية إقليمية "بيان توافق الآراء" \* الذي أورد وأقر العديد من المدونات والمعايير وأفضل الممارسات من أجل تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا.

(ب) وأدت المناقشات التي جرت في "المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع" \* وتحليل الوثيقة الموجزة إلى قيام جميع البلدان الأفريقية الـ ٥٣ باعتماد "خطة عمل المنتدى الإنمائي الأفريقي الرابع"، التي وفرت مبادئ توجيهية محددة لتعزيز اضطلاع الموظفين الحكوميين بمسؤولياتهم في تقديم الخدمات العامة بطريقة تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة. وقد أرسى هذا الإعلان الأساس لتحسين المساءلة والشفافية في إدارة القطاع العام. وساهمت حلقات العمل المعنية بـ "الأخلاق والكفاءة المهنية في الخدمة العامة الأفريقية" في توصل ٤٠ من الموظفين العموميين ومقرري السياسات من ١٠ بلدان إلى توافق في الآراء بشأن "ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا" واعتماد وحدة عناصر تدريبية لتعزيز الأخلاق والكفاءة المهنية ضمن الخدمة العامة في أفريقيا.

(ج) وتم الاعتراف بأن "المبادئ التوجيهية لتعزيز الإدارة السليمة للاقتصاد والشركات في أفريقيا" \* هي الوثيقة المرجعية الرئيسية في ٢٣ بلدا أفريقيا من أجل وضع مدونات ومعايير الإدارة السليمة للاقتصاد والشركات. بموجب آلية استعراض الأقران في أفريقيا. وقد أظهرت دراسة استقصائية أن ٨ بلدان أفريقية استخدمت المبادئ التوجيهية في عملية تقديم التقارير القطرية للتقييم الذاتي. وهناك حاجة إلى المزيد من التحسينات في وضع أنظمة أكثر فعالية لتعقب ومراقبة وتقييم النتائج وجمع ومعالجة البيانات المطبوعة من أجل تبادلها مع الجهات المعنية.

(د) واعتمد ٦٧ من كبار المسؤولين الذين يمثلون ٢٠ حكومة و ٥ مؤسسات من القطاع الخاص و ١٢ منظمة من المجتمع المدني و ١١ وكالة تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والذين حضروا الاجتماع الحكومي الدولي الثالث للجنة

التنمية البشرية والمجتمع المدني "بيانا بتوافق الآراء" وتوصيات تتعلق بالسياسات من أجل تعميم مشاركة أصحاب المصلحة، بما يشمل متعهدي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في عملية الميزنة الوطنية من أجل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وفي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### تسخير المعلومات لأغراض التنمية

١٨-٥ (أ) تحسنت القدرات التي تتعلق بصياغة سياسات واستراتيجيات المعلومات وتنسيقها وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي نتيجة للخدمات الاستشارية التقنية التي ساعدت ٢٨ حكومة على صياغة سياساتها وخططها الوطنية المتعلقة بالبنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات، بما يتجاوز بمقدار ٣ حكومات العدد المستهدف البالغ ٢٥ حكومة. وأتاحت المساعدة المقدمة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لـ ٥ منها إعداد وتعديل وتنفيذ سياسات وخطط قطاعية معنية بالتجارة الإلكترونية، وهذا العدد يتجاوز الهدف باثنتين من الجماعات. وقد أدت برامج بناء القدرات المتعلقة بوضع أنظمة ترمي إلى تقصي ورصد التقدم والتطور وتأثير أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكم إلى ورود ٥ طلبات إضافية على الأقل للتدريب وساهمت في زيادة عدد البلدان المشاركة في مبادرة مسح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من بلدين إلى ٩. وسترکز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المستقبل على المساعدة في صياغة وتنفيذ السياسات القطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والتبادل التجاري والتجارة.

(ب) وأسهمت خمس حلقات عمل تتعلق باستخدام البيانات الفوقية في زيادة توافر موارد المعلومات وشبكاتها وتعزيز استخدامها دعماً لتنمية أفريقيا. وقد تجلّى ذلك بقيام ١١ بلداً بإضفاء الصفة الرسمية على آليات إنشاء مجموعات البيانات الفوقية وصيانتها وإعلان ٨ بلدان عن أنها بصدد إنشاء دائرة للبيانات الفوقية. وشارك ما مجموعه ١٧ بلداً في هيئات تنسيقية موسعة فعالة لجمع موارد المعلومات وإدارتها وهذا العدد يفوق بلدين العدد المستهدف. وقدم التدريب لـ ٣٥ من أمناء المكتبات الودیعة من بلدان أفريقيا الناطقة بالانكليزية. وتم توزيع ١٩ من موارد الدعاية ومنتجاتها وخدماتها لتعزيز أهمية واستخدام المعلومات وموارد المعرفة من خلال العروض التي قدمت إلى ٦٠ مشاركاً على الأقل من ١٦ بلداً.

(ج) وكانت المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مفيدة في تنظيم وتنفيذ الاجتماع الأفريقي التحضيري للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع

المعلومات\* الذي حضره أكثر من ١٠٠٠ ممثل. وقد أسفر المؤتمر عن تعزيز التعاون وربط الشبكات بهدف زيادة الاستخدام الفعال للمعلومات وتبادلها. وفي هذه العملية، تم إنشاء وتوسيع ٤٧ شراكة وشبكة، بالمقارنة بالعدد المستهدف وهو ١٣.

(د) ومن خلال المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنشأت ٦ بلدان رسمياً إطاراً للبنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية وقدمت ٣ بلدان تقارير تفيد بأن الحكومة وافقت على مفهوم البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية. ويمثل هذا ٢٨ في المائة من البلدان الأفريقية التي تقوم بوضع سياسات ومعايير للمعلومات الجغرافية ويزيد بنسبة ٢٠ في المائة عن النسبة المستهدفة البالغة ٨ في المائة، مما يدل على تعزيز قدراتها على تطبيق أنظمة المعلومات الجغرافية على مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد نظمت حلقات عمل تدريبية بشأن البيانات الفوقية في المناطق دون الإقليمية الخمس التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مما وفر بناء القدرات لـ ١٤٢ ممثلاً حكومياً، منهم ٢٠ في المائة من الإناث اللواتي تدربن على إنشاء سجلات البيانات الفوقية وحفظها. كما افتتح منتدى مناقشة عبر الإنترنت\* لأكثر من ٢٠٠ مستعمل مسجل من ٢٧ بلداً أفريقياً، وذلك لمواصلة الحوار وتيسير الاتصال وتبادل المعلومات.

## البرنامج الفرعي ٥

### تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

١٨-٦ (أ) ازدادت قدرات البلدان الأفريقية على إدماج التجارة في سياسات التنمية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي وعلى المشاركة في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التوصل إلى نتائج مثمرة من المفاوضات التجارية في جولة الدوحة واتفاقات الشراكة الاقتصادية، من خلال سلسلة من التدريب الجماعي واجتماعات فرق الخبراء التي عززت قدرات ٤٨٢ موظفاً حكومياً وبتوزيع ٢٨ نشرة غير متكررة. ونتيجة لذلك حققت مجموعة الدول الأفريقية في جنيف مشاركة أكثر دينامية وفعالية لأفريقيا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وازداد عدد الاقتراحات المقدمة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف بشأن مختلف القضايا، من قبيل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق والأفضلية التجارية وتيسير التجارة وتسوية المنازعات والنواحي المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، من ٣ اقتراحات إلى ١٦ اقتراحاً.

(ب) ومن خلال المنشور الرئيسي المعنون "التقييم الثاني للتكامل الإقليمي في أفريقيا"،\* قامت اللجنة بنشر مقترحات وسيناريوهات وتشجيع مناقشة ومشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية والموظفين الحكوميين والأوساط الجامعية لكي تهتدي بها

القرارات المستقبلية بشأن تبسيط وترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمساهمة فيها، وهو الأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة للتكامل الوافي للقارة. وقد أشارت نتائج الدارسات الاستقصائية والتحليلات المتعمقة لمتابعة هذه المناقشات إلى أن المنشور قد أسفر مباشرة عن تنظيم ٥ حوارات ناجحة على الأقل فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

(ج) جرى تنظيم اجتماعات وإصدار منشورات\* تهدف إلى تعزيز وتعميق التكامل الإقليمي وتعميم التجارة في أفريقيا مما أفاد مقرري السياسات الوطنيين وشركاءهم من المجتمع المدني ونتيجة لذلك، قامت الدول الأعضاء بإنشاء مؤسسات وطنية ووضع سياسات لإدماج التكامل الإقليمي والتجارة الإقليمية في بنيتها التحتية الوطنية واستراتيجيتها الإنمائية. بما يشمل إنشاء ٣٢ في المائة من البلدان الأفريقية وزارة للتكامل الإقليمي واعتماد ٢٥ بلدا سياسات للتكامل الإقليمي كسبيل أساسي لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية.

(د) وتعززت قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات قطاعية فعالة للتكامل الإقليمي من خلال التعاون التقني الذي أدى إلى اعتماد الحكومات الأفريقية لأهداف النقل ومؤثراته ومن خلال مشاركة ٣٢ بلدا في برنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء\*، ويمثل هذا زيادة بنسبة ٨٨ في المائة عن العدد المستهدف من البلدان وهو ٢٥ بلدا.

(هـ) وتم توزيع كتاب وثمانين ورقة عن آليات التمويل للتكامل الإقليمي، تشمل التقدم والتحليل الشامل للنهج الاستراتيجي وتوصيات عملية في مجال السياسات لجميع المناطق دون الإقليمية، على نطاق واسع على صناع القرار. وقد أدى ذلك أيضا إلى إجراء مناقشة بشأن المسألة نجم عنها ما لا يقل عن ٥ حوارات ناجحة بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة بخصوص طرائق إدامة تمويل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مما يدل على قيام المؤسسات الإقليمية بتعزيز الحوار بشأن إنشاء آلية للتمويل في القارة تكون قابلة للاستمرار من أجل التكامل الإقليمي.

## البرنامج الفرعي ٦

### تعزيز النهوض بالمرأة

١٨-٧ (أ) تحقق قيام الدول الأعضاء بتقديم المزيد من التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن عدم المساواة بين الجنسين من خلال استخدام الدليل الأفريقي المتعلق بنوع الجنس والتنمية\*. وعمل ١٢ بلدا على تحسين قدراتها على تقديم التقارير إلى عملية استعراض إعلان ومنهاج عمل مؤتمر بيجين بعد ١٠ سنوات من انعقاده، وأسفر تدريب الوزارات

القطاعية على استخدام الدليل الأفريقي المتعلق بنوع الجنس والتنمية عن زيادة قدرتها وفهمها للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ويقتضي الافتقار إلى وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس إجراء المزيد من التحليل المتعمق لبيانات الدراسة الاستقصائية وعمليات التعداد العام في أفريقيا وزيادة الدعم اللازم لإجراء تحسينات مستقبلية للنظام، وكذلك لبرامج الدعوة لتوعية موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية بأهمية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

(ب) وأدت أدوات الرصد والتقييم والتدريب المكثف التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تمكين ٤٧ بلدا من تقديم تقارير عن أدائها في مجال بلوغ الأهداف المحددة في منهج عمل بيجين، والمساهمة في الوثيقة المعنونة "التأثير والمضي قدما" (E/ECA/CM.37/5)، مما وفر الموقف الأفريقي الموحد اللازم للتسجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين في العقد القادم. وقد ورد أكثر من ١٥ تقييما إيجابيا من البلدان الأعضاء بشأن المساعدة المقدمة لتحسين رصد وتقييم نتائج تنفيذ منهج عمل داكار وبيجين.

(ج) وأسفرت أنشطة التوعية عن اعتراف ٤ بلدان بمساهمة عمل المرأة غير السوقي في الاقتصادات الوطنية وبالخاصة إلى جمع مثل هذه البيانات. وقد طلبت جيبوتي فيما بعد الدعم من أجل القيام باستقصاءات استخدام الوقت لقياس وإدماج عمل المرأة في الاقتصاد غير السوقي في الحسابات القومية والميزانية الوطنية. واستحدثت أدوات ومنهجيات في مجالات جديدة، من قبيل قياس استخدام الوقت وعمل المرأة والعمل غير السوقي، هو عملية تستغرق الكثير من الوقت.

(د) وجرت توعية ٨٥ خبيرا إحصائيا ومحاسبا وطنيا وخبيرا جنسانيا من ٢٦ بلدا وتنمية قدراتهم وذلك لإدماج الاقتصاد الوطني في عمليات تخطيط السياسات وتخصيص الموارد. وتشير التعقيبات الواردة من المشاركين في ثلاث حلقات عمل إقليمية إلى أن فهمهم ووعيهم لأهمية إدماج عمل المرأة غير السوقي قد زادا. ويستخدم كتيب إرشادي مرجعي ميسر\* في تعميم المنظور الجنساني في الحسابات القومية والميزانيات الوطنية من جانب بلدان في المناطق دون الإقليمية الخمس.

(هـ) وتحقق وعي متزايد بأهمية تقييم فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية برافاه المرأة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال نشر نموذج الاقتصاد الكلي الذي يتسم بالوعي بالمنظور الجنساني. كما أدى ذلك النموذج إلى بناء المزيد من القدرات ضمن الخزانة الوطنية لجنوب أفريقيا من أجل إدخال التعديلات اللازمة على السياسات المالية لمراعاة عمل المرأة غير السوقي؛ ومما جعل من الممكن تطبيق ذلك في بلدان أخرى، ولكنه لم يبلغ



الهدف المتمثل في جعل ٦ بلدان تستخدم نماذج المنظور الجنساني. ولا بد من القيام بتعديل خطط المشاورات الشاملة للقطاعات ضمن إطارات زمنية واقعية. كما ستُختار أهداف أقل طموحا لدى إدخال أدوات جديدة قد تستغرق بعض الوقت قبل اعتمادها واستخدامها.

(و) وتحقق وعي أكبر بالحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج التنمية الوطنية كما تدل على ذلك زيادة الحد الأدنى للنساء في مناصب صنع القرار من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة. ونتيجة للمساعدة المقدمة، تم وضع ٢٠ إطارا للسياسات الجنسانية والسياسات القطاعية الجنسانية وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية؛ بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقطاع القضاء والقانون والنظام في أوغندا الذي يقوم الآن بوضع سياسة جنسانية. ومن خلال إذكاء الوعي والدعم، اعتمد وزراء شؤون المرأة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكرة بشأن إنشاء لجنة وزارية للقضايا الجنسانية والتكامل على الصعيد دون الإقليمي؛ ومذكرة عن مجلس المرأة للسلام؛ ومشروع قرار لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. ومن اللازم تشكيل استراتيجيات التوعية بشأن المساواة بين الجنسين حسب السياق المحدد الاجتماعي والاقتصادي في كل دولة من الدول الأعضاء.

## البرنامج الفرعي ٧

### دعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية

١٨-٨ (أ) اتخذت البلدان الأعضاء في المناطق دون الإقليمية ما لا يقل عن ٩ تدابير في مجال السياسات وترتيبات مؤسسية مشتركة في مجالات التنقيب عن المعادن والمعايير، والأطر التشريعية والتنظيمية، والتحديات المستجدة مثل استراتيجيات الحد من الفقر والاستجابات على رصيد السياسات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية، والتكامل من خلال التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتقوم أربعة بلدان من البلدان الأعضاء الـ ١١ في منطقة الجنوب الأفريقي حاليا باستخدام أدلة السلامة على الطرق التي أقرتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال حلقة العمل المتعلقة بالسلامة على الطرق التي نظمها المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي. وساهم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تمويل برنامجها من خلال اعتماد آلية التمويل الذاتي. وأسهمت الخدمات الاستشارية الإقليمية في تعزيز الحوار دون الإقليمي ضمن إطار

المؤتمرات الدولية بشأن منطقة البحيرات الكبرى التي تعقد في شرق أفريقيا، ويسرت في الحين ذاته انتهاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من وضع إطارها المتعلق بالسياسة الزراعية المشتركة وإطار تنمية البنية التحتية الإقليمية، واعتماد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا برنامجا اقتصاديا مشتركا ومدونة مشتركة للاستثمار في غرب أفريقيا؛ ويسرت في شمال أفريقيا، اتخاذ بلدان اتحاد المغرب العربي قرارات تقضي بالاتفاق على موقف مشترك حيال التجارة الإلكترونية. وتوصلت بلدان اتحاد المغرب العربي أيضا إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد توصيات استراتيجية للتخفيف من آثار انتهاء الترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية. وقد تجلّى استمرار التعاون من اجتماعات الاستعراض دون الإقليمية المتعلقة بتنفيذ منهاج عمل بيجين، والشراكات الهادفة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشراكات الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز مواصلة الحوار ومشاطرة المعارف بين الدول الأعضاء من خلال تنظيم اجتماعات سنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية في جميع المناطق دون الإقليمية الخمس، بما في ذلك استخدام قاعدة بيانات الخبراء في مجال الحكم والإدارة لتنظيم منتدى التنمية الأفريقي الرابع وتنفيذ نتائجه. وهذا دليل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة ومواءمة السياسات الإنمائية القطاعية المتعلقة بالاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني ودون الإقليمي، وخاصة في مجالات التجارة والبنية التحتية والتنمية البشرية، بما في ذلك تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين، والزراعة، والأمن الغذائي، والبيئة. وتماشيا مع التفتيش الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/120)، سيعزز دور المكاتب دون الإقليمية من خلال برمجة أنشطتها بمزيد من التركيز، وبث المعلومات بأسلوب مبتكر وزيادة استخدام وسائل التنسيق الأفقي والعمودي الإلكتروني وكذلك تحسين سبل التنسيق والتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتعزيز آثار هذه الأنشطة وجودتها الموضوعية، وتمكين المكاتب دون الإقليمية من توفير مشورة توجيهية متناسقة والاضطلاع بمهامها باعتبارها الأذرع التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ب) واستفادت الجماعات الاقتصادية الإقليمية من إيفاد ١٥ بعثة للمساعدة التقنية لتعزيز قدراتها المؤسسية على تنسيق تنفيذ البرامج ذات الأولوية المشتركة بين البلدان في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اعتماد أدلة السلامة على الطرق المستخدمة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واعتماد خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية كوسيلة من وسائل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخريطة الطريق التي تريد بها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إنشاء اتحاد جمركي، واعتماد إصلاحات سياسية ومساعدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على وضع سياسة تهدف إلى تحقيق المساواة بين

الجنسين. ونتيجة للمساعدة المقدّمة، وقع المصرف الإنمائي لدول وسط أفريقيا اتفاقاً مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوسيع نطاق دوره كمؤسسة مالية ليشمل الدول الأعضاء فيها، وتم إنشاء لجنة متابعة معنية بتنفيذ الخطة التوافقية لتنمية البنية التحتية للنقل في وسط أفريقيا، وتعزيز قدرات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمصرف الإنمائي لدول وسط أفريقيا على التفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية من أجل تمويل المشاريع القائمة على تحديد الأولويات، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات إحصائية لاتحاد المغرب العربي، وعقد ندوتين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات لهما. ويمثل ذلك على الأقل قيام خمس جماعات اقتصادية إقليمية بتنفيذ واعتماد خطط تنبني على مشورة المكاتب دون الإقليمية بما يتفق مع الهدف المنشود. وستتعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ توصيات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق آليات المتابعة المعنية برصد توصيات الاجتماعات والندوات. وتماشياً مع تقرير التفيتش (A/60/120 و Corr.1)، ستتعزز سبل التنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدعم المقدم لها من خلال تعزيز ظهورها وسبل تواصلها وتبادل أفضل الممارسات والخبرات داخل المنظمات دون الإقليمية.

## البرنامج الفرعي ٨

### تخطيط التنمية وإدارتها

١٨-٩ (أ) تدرّب ما مجموعه ٢٢٩ مسؤولاً (مقارنة بـ ١١٨ مسؤولاً في السابق) ينتمون لمنظمات إقليمية ومؤسسات القطاع الخاص من خلال برنامج لنيل شهادة الماجستير في السياسات والإدارة الاقتصادية ومن خلال دورات دراسية قصيرة المدة بشأن الاندماج الاقتصادي الإقليمي، والاقتصاد القياسي التطبيقي، وإدارة الديون والسياسة الزراعية، مما يدل على تعزيز القدرات في مجال وضع وتنفيذ السياسات الإنمائية والإدارة الاقتصادية في قطاع الخدمات العامة. وتشير استقصاءات المتابعة إلى أن هؤلاء المتدربين أظهروا في ما بعد خبرة وقدرة على وضع السياسات والبرامج الإنمائية داخل مؤسساتهم. وتبين المعلومات الواردة من الأطراف المعنية أن الدورات الدراسية القصيرة المدة والمصمّمة حسب الاحتياجات كانت أكثر جاذبية من نظيراتها المؤسسية الطويلة المدة.

## الباب ١٩

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ\*

#### الملاحظ البارزة لنتائج البرامج

في مجال الحد من الفقر، زود التقرير الإقليمي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية\* واضعي السياسات الحكوميين والأطراف الأخرى الفاعلة المعنية بالتنمية بأشمل وأحدث تقييم لما أحرزته المنطقة من تقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتمد نموذج شبكة الأمان الاجتماعي في المجتمعات المحلية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتم اختباره في خمسة بلدان بالمنطقة. وأعد جدول أعمال التنمية الحضرية في المحيط الهادئ ليكون بمثابة إطار لمعالجة قضايا الفقر الأساسية الناجمة عن تزايد تحضر اقتصادات جزر المحيط الهادئ. وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، أعدت مجموعة نموذجية من الأسئلة لجمع البيانات بالاستناد إلى التصنيف الوظيفي الجديد للإعاقة، وهو ما سيؤدي إلى مواءمة الإحصاءات عن الخصائص الديمغرافية والظروف المعيشية للمعوقين، التي كانت سابقا غير قابلة للمقارنة بين البلدان.

وفي إطار إدارة العولمة، بدأ نفاذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق السريعة الآسيوية ووقعه ٢٨ بلدا. وأعدت الصيغة النهائية لمشروع اتفاق حكومي دولي بشأن إنشاء شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا. وأفضت الدراسة التي أعدتها الأمانة إلى وضع بروتوكول لاتفاق النقل العابر للحدود في منطقة نهر الميكونغ دون الإقليمية الكبرى، ووقعته الآن جميع البلدان الستة في هذه المنطقة دون الإقليمية. واعتمدت استراتيجية وخطة عمل لنظام النقل واللوجستيات الدولية المتكامل في شمال شرق آسيا.

وانتهت الجولة الثالثة من مفاوضات الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ. وفي مجال إدارة الكوارث، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ صندوقا استئمانيا بشأن ترتيبات وضع نظام للإنذار المبكر من الأمواج السنامية (التسونامي) في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. واعتمد المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية الإعلان المتعلق بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٥، وخطة التنفيذ الإقليمية من أجل التنمية عقدت على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، استعدادا لمرحلة تونس من مؤتمر

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مع التركيز على تنفيذ خطة عمل جنيف من خلال وضع خطة عمل إقليمية وآليات تمويل لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وبخصوص القضايا الاجتماعية، استفادت عشر من الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من المساعدة الفنية التي قدمت لها في مجال التخطيط وتنفيذ البرامج المجتمعية لاكتساب مهارات الحياة وبرامج التعليم بواسطة الأقران للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعاطي المخدرات في صفوف الشباب. ودُرب أكثر من ١٠٠٠ من مثقفي الأقران من الشباب الذي استفاد منهم في ما بعد أكثر من ٣٠٠٠٠ من الشباب وأفراد المجتمعات المحلية. وشرعت أربعة بلدان في استحداث خدمات مجتمعية للعلاج والرعاية من أجل متعاطي المخدرات من الشباب. واعتمدت خمس عشرة حكومة خطط عمل وطنية بشأن الإعاقة أو هي بصدد وضعها. واستعرضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اتجاهات هجرة العمالة الدولية في المنطقة وإدماجها فيما بعد في عمليات وضع السياسات والتخطيط الوطنية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في الوثيقتين التاليتين: التقرير السنوي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤ - أيار/مايو ٢٠٠٥ - E/ESCAP/1359) وتقرير أداء برامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

رغم أن توافر البيانات عن الأهداف الإنمائية للألفية قد تزايد، فإن نوعية البيانات بالنسبة للعديد من المؤشرات الإقليمية لا تزال غير كافية. وتتصل بهذه المسألة صعوبة أكبر تتمثل في إيجاد وإدانة القدرة في جميع البلدان/المناطق على جمع البيانات بصورة منتظمة ومتكاملة، على أن تكون تعدادات السكان والاستقصاءات والسجلات الاقتصادية والاجتماعية مصادرها الرئيسية. كما يلزم تحسين القدرات على تحليل البيانات واستخدام المؤشرات لوضع خطط تستند إلى الشواهد والأدلة.

وعانى تنفيذ البرامج في وسط آسيا وبلدان جزر المحيط الهادئ من بطء الاتصال. وأعاق بطء التقدم نحو القضاء على التمييز ضد المرأة إحراز تقدم على درب تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتعين عمل المزيد لكي تتلاءم مواد التدريب مع ظروف التدريب المحلية. وثمة حاجة إلى توثيق العلاقات بين الباحثين وواضعي السياسة والقطاع الخاص. ويلزم إنشاء الآليات المناسبة لرصد وتقييم ما نُفذ من التعهدات بشأن خطط العمل.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٦ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعدددها ٩٦٦ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect.18) A/56/6 وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

١٩-١ (أ) تجلت الإدارة الفعالة لبرنامج العمل في تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج المقررة ومتوسط معدل الشواغر البالغ ٢,٩ في المائة. ويقتضي الأمر مزيداً من دعم الأمانة لتعزيز الخبرة في مجال تقديم المساعدة التقنية لبلدان وسط آسيا غير الساحلية والتغلب على العقبات التي تحد من إمكانيات الاتصال. وتشمل التحسينات المطلوبة تحسين التخطيط لإتاحة مهل أطول لإتمام الإجراءات الضرورية والعمليات التشاركية التي تضم أطرافاً معنية مختلفة ومزیداً من الاتصالات المتكررة مع النظراء على الصعيد القطري. وللإبقاء على تخفيضات المهلة المحددة لاختيار الموظفين، يتعين تزويد مديري البرامج الحديثي العهد بإجراءات التوظيف في الأمانة بالتدريب المناسب، بما في ذلك على العمليات ذات الصلة بنظام غلاكسي Galaxy. ويمكن توسيع نطاق الجهد المتمثل في إعادة تصميم عملية إنجاز المهام التجريبية ليشمل أعمال الشعب التنفيذية من أجل تعزيز أثر البرامج المنفذة.

(ب) واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما مجموعه ١٩ قراراً، تنص على ولايات جديدة تتصل بتحديد القضايا المستجدة التي تستوجب اهتمام البلدان الأعضاء واللجنة. وستقتضي أعمال الدعوة والمساعدة التقنية الهادفة إلى معالجة القضايا المستجدة مزيداً من الموارد لضمان توافر المعلومات وخيارات الاتصال باللغات الوطنية والمحلية. وينبغي للأمانة أن يكون لديها فهم أفضل للعقبات التي تعيق على صعيد البلدان ومنظمات المجتمع المدني الانتهاء من تحرير رسائل الاتفاق وفقاً لإجراءات الأمانة والآجال التي حددها وأن تستجيب لذلك تكون أكثر مراعاة للحساسيات.

(ج) ومن أجل تعزيز تناسق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، كان "أول" إنجاز بارز تحقق خلال فترة السنتين هو الجهد التعاوني المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي من أجل إصدار التقرير المرحلي الإقليمي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية بعنوان مستقبل في المتناول: إعادة تشكيل المؤسسات في منطقة تتسم بالتفاوتات من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ (E/ESCAP/2376\*) عشية انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى جانب شريط عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المنطقة. وانهقد اجتماع التنسيق الإقليمي بمشاركة ٢٦ وكالة، من أجل زيادة التركيز على القضايا الإقليمية. وإدامة النجاح الذي تحقق في التصدي للعديد من التحديات المصادفة أثناء التعاون والتنسيق بين الوكالات، ينبغي تخطيط موارد الموظفين وميزنتها وتوجيه الموظفين بشكل سليم لكي يتسنى بناء قدرات مؤسسية أوسع نطاقاً بمرور الزمن.

(د) وتجلي حشد وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، والإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والجهات المانحة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في انعقاد الدورة السابعة للهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نمواً وبالبلدان النامية غير الساحلية. وحضر هذا الاجتماع ١٤ مندوباً رفيع المستوى وصدرت عنه توصيات تروم كفاءة تمكن البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأصدرت الأمانة العامة التقرير الإقليمي الأول عما حققته أقل البلدان نمواً من الأهداف الإنمائية للألفية بعنوان "أصوات أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إنشاء شراكة عالمية".\* وأدرج البعض من المقترحات الواردة في التقرير والمتعلقة باهتمامات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في "إعلان جاكرتا الوزاري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ".\*

(هـ) وتحققت زيادة وعي الجمهور بالدور الذي تضطلع به اللجنة في آسيا والمحيط الهادئ من أجل متابعة القضايا ذات الأولوية والمستجدة من خلال الإعلانات المسبقة والتغطية المتزامنة والتقارير المتعلقة بمتابعة المناسبات التي عقدها اللجنة. ومن بين الوسائل المستخدمة لبلوغ الجمهور الموقع الشبكي للجنة\* الذي يُتخذ مستودعاً للمعلومات المستكملة والمحفوظة، والمؤتمرات الصحفية، وجلسات الإحاطة، والمقابلات، ومناقشات فرق الخبراء، والمنتديات وكذلك الجولات التي تجرى عبر المنشآت وجلسات الإحاطة التي تنظم من أجل

الصحفيين والمحررين والطلبة والمسؤولين الحكوميين والأساتذة الجامعيين وممثلي المنظمات غير الحكومية. وأجريت بصورة متزامنة استقصاءات في ١٦ بلدا في المنطقة وفي بلدين خارجها. ويتعين تحديث وصقل الدراسة الخاصة بجمهور المتبعين وشكل وسيلة البث الإعلامي واستراتيجيات التقدم بصورة مستمرة لإدامة الاهتمام بوسائط الإعلام\*.

## البرنامج الفرعي ١

### الفقر والتنمية

١٩-٢ (أ) ساهمت الأنشطة التحليلية والتنفيذية المنجزة في إيلاء مزيد من الأولوية لسياسات الحد من الفقر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأبعاد الفقر من حيث تأثيره على الجنسين، على الصعيدين الوطني والمحلي. وعملت المنشورات المتكررة التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من قبيل الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ\* ونشرة آفاق آسيا والمحيط الهادئ\* واليومية الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ، وورقات التنمية على تزويد واضعي السياسات الحكومية وغيرهم من الأطراف المعنية بتحليل متعمق وبتوصيات توجيهية بشأن استئصال الفقر المدقع والجوع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونُشرت بواسطة التقرير الإقليمي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية أبرز الرسائل التوجيهية الموجهة إلى فئات الجمهور التي تُعنى بإصلاح السياسات وبناء القدرات على المستوى الوطني. وإضافة إلى ذلك، ساعدت أنشطة التعاون التقني البلدان الأعضاء على التوعية بسبل إدارة الموارد الخارجية بوصفها استراتيجية تمويلية من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وكثيرا ما تتطلب التحضيرات لحلقات العمل الوطنية المنظمة في البلدان النامية مهلة طويلة لإتمام الإجراءات اللازمة، ولذا فإن الاتصالات التي تجرى بصورة مبكرة ومتكررة مع المسؤولين الحكوميين المعنيين ضرورية للتحضير لأي حلقة عمل في الوقت المناسب.

(ب) وقدم الدعم لأعمال تخطيط وتنفيذ برامج القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والمحلي التي تتسم بمزيد من الفعالية في البلدان الأعضاء من خلال إدماج نُهج ومنهجيات القضاء على الفقر من أجل تحسين نوعية معيشة مواطنيها. فعلى سبيل المثال، اعتمدت مدينتا يوجياكرتا (إندونيسيا) ودانانغ (فيت نام) نموذج شبكة الأمان الاجتماعي الأهلية الذي استحدثته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار مبادرة الكرامة الإنسانية. واعتمدت مدينتا كوي نون (فيت نام) وماتاله (سري لانكا) أسلوبا مجتمعيا لنظام إدارة النفايات الصلبة اقتبسته من مدينة داكا بينغلاديش. وأنجز مشروعان تجريبيان لتكرار النهج الكوري للتحوّل الريفي الرامي إلى تنمية الريف في بلدين آخرين. ونقلت اللجنة



والحكومة الإقليمية والمحلية لباتامبانغ في كمبوديا نهما لإدراج الدخل يربط بين المناطق الحضرية والريفية استمدته من إندونيسيا والفلبين. وتقوم اللجنة حاليا بنقل الدروس المستفادة في بانكوك وبنوم بنه وتحسين ظروف المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة في باتامبانغ. وفي منغوليا، وبدعم من اللجنة، أنشئت نظم أهلية للادخار والاقتراض في المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة\*. وتحتاج المشاريع التجريبية ذات النهج الابتكارية لتحقيق التنمية، وخاصة التنمية الموجهة لخدمة المجتمعات المحلية، للمزيد من الوقت للتنفيذ أكثر مما هو متوقع في خطة المشروع.

## البرنامج الفرعي ٢

### الإحصاءات

١٩-٣ (أ) تجلت زيادة فعالية توليد ونشر البيانات عن الفقر والمجالات الأخرى ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والخاصة بكل جنس على حدة، من قيام الأعضاء الإقليميين والمنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتقديم المزيد من مجموعات البيانات (أكثر من فترة السنتين السابقة بنسبة ١٩ في المائة) وقيم البيانات (زيادة قدرها ٣٣ في المائة) لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وساعدت قاعدة البيانات الإقليمية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية\* في صياغة التقرير الإقليمي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار استقصاء خاص أُجري في صفوف النظراء الوطنيين الأساسيين عند نهاية فترة السنتين إلى أن الاجتماعات التقنية المنظمة ساهمت مساهمة كبيرة في تحسين القدرات الإحصائية الوطنية. وحُددت الأولويات الإقليمية لجولة التعدادات التي ستجرى عام ٢٠١٠، التي زودت البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ بالتعليقات والمساهمات الإقليمية في تنقيح وتحديث مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن. وكان وضع إحصاءات عن حجم العمالة غير الرسمية وتكوينها ومقدار مساهمتها في النمو الاقتصادي من أهم نتائج عدة بعثات استشارية بشأن الإحصاءات الاقتصادية. وأبرزت عمليات استعراض البيانات، ومن ضمنها الاستعراض الذي أجرته اللجنة من أجل التقرير الإقليمي عن الأهداف الإنمائية للألفية، والتعليقات الواردة أوجه التباين بين البيانات العالمية عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وتلك التي تحتفظ بها المكاتب الإحصائية الوطنية. وأبرز اجتماع الفريق المعني بالتكنولوجيا الميسرة لنشر الإحصاءات الرسمية\* وجود حلول برمجية مجانية أو قليلة التكلفة لتنفيذ استراتيجية للنشر لفائدة البلدان في المنطقة.

(ب) ونتيجة للجهود المبذولة في إطار البرنامج الفرعي من أجل إيلاء مزيد من الأولوية لاستخدام المعايير والمبادئ الإحصائية المعترف بها دولياً، غدت الأنظمة الإحصائية

الوطنية قادرة على إصدار بيانات أكثر اتساقاً للمستعملين الوطنيين والدوليين. وخلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ انتقل بلدان من استخدام النظام العام لنشر البيانات إلى استعمال المعيار الخاص لنشر البيانات\* واشتركت أربعة بلدان جديدة في النظام العام لنشر البيانات\*. وخرج المشاركون في حلقة العمل المتعلقة بقياس الاقتصاد غير المرئي\* بفهم أفضل للمنهجيات الجديدة، وقدمت حلقة العمل المتعلقة بدليل المؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح\* توصيات إلى ١٥ بلداً بهدف تحقيق ظهور اقتصادي أكبر للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات مما يمكن واضعي السياسات من وضع سياسات أفضل لهذا القطاع.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التجارة والاستثمار

١٩-٤ (أ) ودعماً لعمل الحكومات والقطاع الخاص على وضع سياسات وبرامج تتسم بمزيد من الفعالية سعياً وراء زيادة أنشطة (أ) التجارة والاستثمار و (ب) إنشاء المشاريع التجارية، بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بالمرأة، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة (ARTNeT)\* بالتعاون مع مؤسسات بحثية من ١٠ بلدان أعضاء. وتعزز إدماج أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين إليها في تدفقات التجارة الإقليمية والعالمية بصورة أكبر من خلال إعادة تنشيط اتفاق بانكوك. وفي أعقاب الدورة الأولى لمجلس وزراء البلدان الموقعة عليه، أُعيدت تسميته الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ تماشياً مع نطاق عضويته الذي يشمل المنطقة. وعلاوة على ذلك، اختتمت الجولة الثالثة من المفاوضات، التي أضيف فيها ٣٠٢٤ صنفاً من أصناف المنتجات، بينما وُسع متوسط الهامش التفضيلي بنسبة ٧,٤ في المائة (و ٢٩,٥ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً). واحتدب مؤتمر الخبراء بشأن وضع نظم قانونية متوائمة للتجارة الإلكترونية اهتماماً ومشاركة واسعة وأشار استقصاء أُجري في صفوف المسؤولين الحكوميين بعد سنة إلى أنهم اتخذوا إجراءات ملموسة في وقت لاحق. وأفادت خمسة بلدان بأنها سنت قوانين بشأن التجارة الإلكترونية وثمة بلدان أخرى بصدد صياغة قوانين من هذا القبيل. وفي مجال المعلومات التجارية، أصبح بمقدور البلدان الآن الحصول على معلومات أشمل من خلال بوابة لنظام المعلومات التجارية (TIS\*)، ونشر ١٣ موجزاً لمصادر المعلومات عن مواضيع مختارة على شبكة الإنترنت، وكذلك إصدار العددين الأولين من نشرة التجارة والاستثمار في آسيا والمحيط الهادئ\*. وشجع المنتدى التجاري لآسيا والمحيط الهادئ المناقشات بين القطاعين العام والخاص وتحسنت فيها المساواة بين الجنسين في صفوف المتكلمين مقارنة بالمنتدى الذي عقد في عام ٢٠٠٤. وينبغي في المستقبل وضع مؤشرات ذات صلة مباشرة أكبر بالأنشطة الخاصة التي تضطلع بها اللجنة في هذا الميدان.

(ب) وتم تدريب أكثر من ٩٠٠ شخص بشأن القضايا ذات الصلة بالاتفاقيات والآليات الإقليمية والمتعددة الأطراف في ميدان التجارة والاستثمار، بما في ذلك في إطار برنامج المساعدة التقنية المشترك بين منظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. واختلفت نسبة مشاركة المرأة حيث تراوحت بين ١٠ في المائة في الحلقة الدراسية الوطنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية في باكستان و ٣٨,٧ في المائة في برنامج المساعدة التقنية المشترك بين منظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولا تزال التعقيبات الواردة من المشاركين إيجابية، حيث أفادت نسبة قدرها ٨٨ في المائة من المخبين على استبيانات نهاية حلقات العمل بأن هذا النشاط من المحتمل أو من المؤكد أنه أدى إلى زيادة قدرة وكالتهم على التفاوض. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان ٢٤ بلدا عضوا في اللجنة قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية أو كانت في مراحل مختلفة من التفاوض بشأن علاقتها بها\*.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### النقل والسياحة

١٩-٥ (أ) قامت الحكومات والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص في بلدان شمال شرق آسيا بوضع سياسات وبرامج أكثر فعالية بهدف تعزيز: (أ) اللوجستيات المتصلة بالنقل والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل؛ (ب) الجوانب الاجتماعية والبيئية للنقل والسياحة وذلك باعتماد استراتيجيات وخطة عمل مشتركتين لإنشاء شبكة نقل دون إقليمية متكاملة على أساس دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعقدت حلقات عمل وطنية لتعزيز تنفيذ الخطة دون الإقليمية على الصعيد الوطني كان من نتائجها أن أعادت منغوليا إنشاء لجنتها الوطنية لتيسير التجارة. وعقدت حلقات عمل في بنغلاديش وتايلند والفلبين صدق خلالها المديرون التنفيذيون لوحدة الشراكات الوطنية بين القطاعين العام والخاص على مواد التدريب المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقدمت ثمانية عشر بلدا تقارير عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في إطار خطة العمل لتنمية السياحة المستدامة\*، تبين أن واضعي السياسات يركزون حاليا في برامجهم السياحية تركيزا أكبر على الحد من الفقر والاستدامة. وواصلت شبكة معاهد التعليم والتدريب السياحية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ\* تشجيع تبادل التدريب بين المعاهد الأعضاء فيها، التي ارتفع عددها خلال فترة السنتين من ١٦٨ إلى ٢١١ معهدا. وفيما يتعلق بمواد التدريب، كان من الدروس المهمة المستفادة أنها كانت في كثير من الحالات تحتاج إلى زيادة تكييفها لتناسب بيئة التدريب المحلية. ومن الضروري أيضا أن تقوم الأمانة بالاتصال النشط بالدول الأعضاء كل على حدة والمتابعة معها بشأن التقدم المحرز في مختلف الأنشطة.

(ب) وبدأ نفاذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق السريعة الآسيوية\* في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الأمر الذي ساعد على تحسين التنفيذ وعملية صنع القرارات بشأن الاتفاقات المتصلة بشبكات النقل الإقليمية والنقل عبر الحدود والنقل العابر. ووقع الاتفاق ٢٨ بلدا. وأجري تقييم يتصل بالمسألة تم على ضوءه تحديد معالم مسار العمل في إقامة الطريق السريع\* وتم الانتهاء من وضع مشروع اتفاق حكومي دولي بشأن شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا\* وسيعرض على الدورة الثانية والستين للجنة لاعتماده. وأعدت الأمانة دراسة وضع على أساسها بروتوكول النقل عبر الحدود في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، ووقعت جميع بلدان منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية الستة. ويتمثل الدرس الرئيسي المستفاد من العمل في الاتفاقات الحكومية الدولية في ضرورة توافر الوقت الكافي والموارد الكافية لدعم المفاوضات، وخصوصا بالنظر إلى تعقّد الإجراءات الحكومية لاستعراض هذه الاتفاقات والموافقة عليها، والحاجة إلى إعداد مواد بلغات الأمم المتحدة المناسبة.

## البرنامج الفرعي ٥

### البيئة والتنمية المستدامة

١٩-٦ (أ) عملا على وضع سياسات وبرامج أكثر فعالية من جانب الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعزيز: (أ) الإدارة البيئية، و (ب) إدارة الموارد المائية، و (ج) إدارة موارد الطاقة، أقر ٥٢ من البلدان الأعضاء والأعضاء المنتسبين مفهوم "النمو الأخضر"\* الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا في المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية الذي اعتمد الإعلان وخطة التنفيذ الإقليمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ومن خلال التعاون الوثيق مع السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي، وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثلاثة مشاريع تجريبية لتطبيق نموذج الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي لأجل توفير الطاقة وخدمات المياه على مستوى المجتمع المحلي وإقامة حديقة للتنوع البيولوجي. وبهدف تعزيز التعاون في مجال الطاقة، أنشئت الآلية التعاونية الحكومية الدولية للتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا. ومن خلال إقامة الشبكات وتبادل المعلومات ودراسات الجدوى والمشاريع التجريبية في البلدان الأعضاء في شمال شرق آسيا، جرى تعزيز السياسات البيئية الحضرية والممارسات الجيدة، بما في ذلك التدابير الخاصة بالحد من تلوث الهواء من المصادر الثابتة. وعقدت حلقات عمل تدريبية وطنية في سبعة بلدان تناولت وضع استراتيجيات وطنية لإدماج التنمية الريفية وسياسات وخطط الطاقة\*.

(ب) وتجلى تحسين القدرات الوطنية على صنع القرارات والمشاركة في الاتفاقات البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي وغير ذلك من مبادرات التعاون عبر الحدود في نتائج المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية\* وتعزز بفضل تنفيذ العديد من المشاريع كجزء من البرنامج دون الإقليمي لشمال شرق آسيا للتعاون البيئي\*. وتحسنت نوعية التحليلات الإقليمية بفضل التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في مراحل وضع التصورات، والإعداد والاستعراض. وإنشاء نظام موحد لجمع البيانات وإدارتها هو مهمة معقدة تتطلب مشاركة واسعة النطاق من الخبراء والممارسين، كما تتطلب تدريباً أثناء الخدمة على الصعيد الوطني\*. وأقر المؤتمر الوزاري بأن النمو الاقتصادي المستدام بيئياً يمكن أن يساهم في الحد من الفقر وفي حماية البيئة في آن واحد. وفي هذا الصدد، أعربت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن اهتمامها بأنشطة التعاون التي يُضطلع بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والتي ستنفذ كمتابعة للمؤتمر. وكان هناك إقرار بضرورة القيام بإجراءات المتابعة لتنفيذ الآلية التعاونية الحكومية الدولية للتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا.

## البرنامج الفرعي ٦

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء

١٩-٧ (أ) من أجل زيادة تركيز السياسات الوطنية والأطر التنظيمية على: (أ) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء؛ و (ب) الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، بما في ذلك أبعادها الإنسانية، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة إلى بلدان المنطقة، عن طريق بناء قدراتها على وضع سياسات وأطر تشريعية وتنظيمية تمكينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء. وشملت هذه المساعدة عقد حلقات عمل تدريبية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن السياسات والأطر التنظيمية التمكينية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والأطر القانونية التمكينية لتكنولوجيا المعلومات لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية؛ وتشجيع المعايير الدولية لإدارة تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ وتعزيز القدرات المؤسسية لحماية حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا مع التركيز بوجه خاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقُدمت لأحد عشر بلداً خدمات استشارية تقنية بشأن سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) ومن أجل تحسين تطبيق وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء من جانب الحكومات والجهات المعنية في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية

الاجتماعية - الاقتصادية، شارك أكثر من ٧١٥ مسؤولاً حكومياً، كان منهم نسبة ١٥ في المائة من النساء من ٣٧ بلداً نامياً في المنطقة، في حلقات العمل وأنشطة التدريب المواضيعية ذات الصلة التي عقدت برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وللتصدي لمشكلة ارتفاع تكلفة البرمجيات، التي تواجه بلداناً كثيرة في المنطقة، شُجع استخدام برمجيات إدارة المعارف التي يمكن الحصول عليها مجاناً من مصادر مفتوحة. ومن أجل بناء القدرات في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، نظمت ستة اجتماعات/حلقات عمل تدريبية إقليمية: اثنتان عن الحكومة الإلكترونية، وواحدة عن التعلم الإلكتروني، واثنتان عن التجارة الإلكترونية\* ولتوفير وسيلة دينامية لتوصيل المعلومات وتشجيع استخدام الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفه منفذاً تعاونياً، وتم اعتماد منفذ ASP.NET وتوسيع منتديات المناقشة عبر الإنترنت، وإنشاء قاعدة بيانات\* للمستشارين الإقليميين، كجزء من مبادرة اللجنة لإدارة المعارف\*.

## البرنامج الفرعي ٧

### التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستجدة

١٩-٨ (أ) قُدم الدعم لسبعة بلدان في تحسين سياساتها وتشريعاتها أو خطط عملها الوطنية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والصحة والسكان والشيخوخة والإعاقة مما يبين إيلاء أولوية متزايدة لقضايا التنمية الاجتماعية الناشئة التي ستدمج في السياسات والبرامج العامة للحكومة والمجتمع المدني. وصدقت دولتان أخريان من الدول الأعضاء على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقام بلدان بسن قوانين جديدة لحماية المرأة من العنف العائلي. وفي سريلانكا تم تنقيح القانون الجنائي للتصدي للتجار غير المشروع بالأطفال للأغراض الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ستة من بلدان المنطقة مذكرة تفاهم لمكافحة الاتجار بالبشر. وساهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار جهودها لمراعاة الصحة في الإطار الإنمائي، في إنشاء لجان وطنية معنية بالاقتصاد الكلي والصحة في الصين واندونيسيا. وقام سبعة عشر بلداً بتعزيز قدراتها في مجالي الرصد والإحصاء بفضل الخدمات الاستشارية وحلقات العمل التدريبية التي نظمتها اللجنة في تحليل البيانات الديموغرافية؛ ووضع السياسات الوطنية بشأن السكان وإدماج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي. ووقع ٤٦ بلداً الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واعتمدت خمس عشرة حكومة خطط عمل وطنية بشأن المعوقين أو تعكف على وضع خطط عمل وطنية بشأن المعوقين، وقام بلدان بوضع سياسة وطنية شاملة جديدة بشأن المعوقين.

(ب) وتبجلى تعزيز فعالية تخطيط البرامج من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق: (أ) المساواة بين الجنسين؛ (ب) وتحسين الصحة، لا سيما التصدي للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ج) وإدماج المعوقين وكبار السن في المجتمع بقيام المنظمات الوطنية المناظرة بتعزيز برامجها بفضل الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والخدمات الاستشارية التي قدمتها وأنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها. واستعرض خمسة وعشرون من الدول الأعضاء الإنجازات والتغرات والتحديات في تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائجه على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبفضل الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوساط الشباب\*، خططت ١٠ من الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ونفذت برامج للمهارات الحياتية والتعليم بين النظراء على صعيد المجتمعات المحلية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتعاطي المخدرات في أوساط الشباب. وتم تدريب أكثر من ١٠٠٠ من متقفي الأقران من الشباب الذين دربوا بدورهم أكثر من ٣٠٠٠٠ من الشباب وأعضاء المجتمع المحلي. وعقدت حلقات عمل تدريبية وطنية في مجال تقييم برامج الشيخوخة في الصين وإندونيسيا عززت قدرات واضعي السياسات والمخططين على مقارنة التدخلات المتعلقة بالشيخوخة في المقاطعات والمدن وقياس مدى فعالية التدخلات في بلوغ الأهداف. كما ساعد التدريب الذي وفرته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ للصين في تحسين برامج الصين الخاصة بالحد من الفقر في أوساط المعاقين عن طريق مزاولة الأعمال الحرة. وفضلا عن ذلك، كنفنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جهودها في جمع البيانات عن تنفيذ إطار عمل بيوأكو للألفية من أجل إقامة مجتمع جامع وخال من الحواجز وقائم على إحقاق الحقوق لفائدة المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ\* وكشف التقييم الاجتماعي للمناطق التي تضررت من كارثة الأمواج السنامية (التسونامي) الذي أجري بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ النقب عن أن المجموعات المستضعفة كثيرا ما أهملت في عملية البناء التي أعقبت كارثة التسونامي وأن المعونات الإغاثية تصلها ببطء\*.

## الباب ٢٠

### التنمية الاقتصادية في أوروبا\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تطوير عملها في مجال وضع القواعد والمعايير. ففي قطاع النقل، تم خلال فترة السنتين اعتماد اتفاقية جديدة وعدة تعديلات على صكوك قانونية قائمة. وأسهم انضمام ٣٤ طرفا متعاقدا جديدا في الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالنقل في زيادة المواءمة بين تشريعات النقل داخل منطقة عموم أوروبا وخارجها. وفي مجال البيئة، حدث ٦٠ تصديقا وانضماما جديدا فيما يختص بالاتفاقيات البيئية الخمس للجنة الاقتصادية لأوروبا والـ ١٢ بروتوكولا المتصلة بها. كما انضم أثناء فترة السنتين ١١ طرفا جديدا إلى اتفاقية المشاركة الجماهيرية وثلاثة أطراف إلى اتفاقية الحوادث الصناعية. كما دخل بروتوكولان من هذه البروتوكولات حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥. وفي قطاع التجارة، وافق مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية على توصية جديدة لتيسير التجارة وعلى ١٩ توصية جديدة أو مستكملة بشأن معايير التجارة الإلكترونية. كما ووفق على ٣٢ معيارا دوليا جديدا أو مستكملا بشأن المنتجات الزراعية. وفي ميدان الطاقة، شارك ١٩ بلدا في عملية تمديد أجل طلبات الاستفادة من إطار الأمم المتحدة لتصنيف الاحتياطيات والموارد.

وبالنسبة لتنفيذ المعايير البيئية، أظهرت الجولة الثانية من استعراضات الأداء البيئي أن ٨٠ في المائة من توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاستعراض الأول قد نفذت في جمهورية مولدوفا، وأن أكثر من ٧٠ في المائة منها نُفذ في بيلاروس. كما قام خلال فترة السنتين بلدان آخرون هما البوسنة والهرسك وطاجيكستان بأول استعراض لديهما للأداء البيئي. وفي ميدان التجارة، كان متوسط تنفيذ التوصيات الرئيسية المختارة الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية أكثر من ٦٦ في المائة في البلدان التي جرى استعراضها. أما عمليات تنزيل البيانات في مختلف أنحاء العالم من نظام مجموعة قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجال الإدارة والتجارة والنقل، فقد زادت بمقدار أربعة أمثال من ٦٣٥ ٨٣ عملية في عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٧ ٣٧٣ عملية في عام ٢٠٠٥. وفي قطاع المستوطنات البشرية، حقق الاتحاد الروسي وأرمينيا وألبانيا تقدما ملموسا في تسعة مجالات للسياسة تتعلق بالإسكان، كما نفذ الاتحاد الروسي وأرمينيا وليتوانيا توصيات في ستة مجالات تتعلق بإدارة الأراضي.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.



وإلى جانب عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالقواعد، طرحت اللجنة منهاجاً للحوار حول السياسات وتبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء وغيرهم من الجهات المعنية في جميع مجالات عملها. واستفاد ١٢ مجالاً من مجالات النشاط من التعاون فيما بين القطاعات، من قبيل تعاون قطاعي النقل والبيئة، وقطاعي النقل والطاقة، وقطاعي الطاقة والبيئة، وأسفر هذا الأخير عن عدد كبير من المشروعات الاستثمارية في مجال كفاءة الطاقة.

ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن نتائج البرنامج من: "تقرير التقييم الخارجي عن حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا" و "خطة العمل بشأن إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا" (E/ECE/1434/Rev.1)، و "التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥" (E/2005/37-E/ECE/1431).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

عدلت خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا هيكل حوكمتها كما غيرت وعدلت هيكلها البراجمي بناء على ذلك، في حدود الموارد المتاحة. ويبرز إصلاح اللجنة الحاجة إلى قيام لجأها القطاعية باستعراض منتظم لتعاونها وتنسيقها مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس مجالات الأنشطة في المنطقة، وكذلك ضرورة تعزيز تعاون اللجنة مع المنظمات والمؤسسات الدولية لعموم أوروبا وعلى جانبي المحيط الأطلسي. وإذا كانت إمكانية سن صكوك ملزمة قانوناً تقل باستمرار، فإن التركيز سينصب على تنفيذها عن طريق الاستجابة إلى مطالب البلدان التي تواجه صعوبات في هذا التنفيذ، بدعم من تمويل مكافئ، عن طريق زيادة القدرة على جمع الأموال. ولا بد من ضمان التوازن السليم بين الأنشطة الموجهة نحو أعضاء اللجنة كافة والأنشطة التي تستهدف على نحو محدد بلداناً تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من ٩١٤ ٣ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.20)).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٠-١ (أ) أعد فريق الخبراء\* توصيات لكي تحدد الأجهزة الحكومية الدولية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأولويات وذلك بناء على استعراضه ما قدمه كل جهاز فرعي من بيانات تحدد مخططا للتوجهات التنفيذية، والمجالات ذات الأولوية، وأي مقترحات لترشيد الأنشطة وأي إمكانية لذلك. وآلية تحديد الأولويات هذه هي جزء متمم لعملية تخطيط البرامج التي أخذت بها اللجنة.

(ب) وقل بنسبة ١٧ في المائة عدد أيام الاجتماعات المعقودة، لتصبح ١٧٢,٥ يوماً وفقاً للهدف المحدد. وبلغ عدد الوثائق التداولية الصادرة ١٧٧١ وثيقة، أي ما يتجاوز العدد المستهدف البالغ ١٥١١ وثيقة. ولأغلبية الهيئات الفرعية الرئيسية السبع التابعة للجنة والهيئات الحكومية الدولية الثمانية والثلاثين المتصلة بها مهام وظيفية تتعلق بتحديد القواعد والمعايير ويلزمها أن تصدر الأمانة وثائق تبين جميع التعديلات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بمختلف اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا واتفاقاتها. واستطاعت الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة أن تنجز عملها المقرر خلال عدد من الأيام أقل من ذي قبل بنفس عدد الوثائق، وهذا يدل على زيادة الكفاءة في تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

(ج) وتشمل الأنشطة المشتركة بين القطاعات مجالين أو أكثر من المجالات القطاعية (مثل النقل والبيئة، والطاقة والبيئة، والنقل والطاقة)، الأمر الذي يدعو إلى التعاون بين البرامج الفرعية، سواء على صعيد الأمانة أو على الصعيد الحكومي الدولي. وقد استفاد ١٢ مجالاً من مجالات الأنشطة من التعاون فيما بين القطاعات، أي أكثر مما كان مقرراً بخمسة أنشطة. وكان هناك ٢٧ مجالاً للأنشطة تضم اهتمامات مشتركة بين القطاعات، على النحو التالي: ١٥ نشاطاً شملت مسائل تتعلق بالتنمية المستدامة، وسبعة أنشطة شملت قضايا جنسانية، وخمسة أنشطة عالجت مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه النتيجة تتجاوز بكثير الهدف الذي كان مقرراً لمجالات الأنشطة، وهو ١٥ مجالاً، الأمر الذي يشير إلى مواصلة التوسع في الأنشطة المشتركة بين القطاعات والنهج الشاملة لعدة قطاعات لتشمل مسائل داخلية في نطاق مجالات عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(د) وسعياً إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في المنطقة، أبرمت ستة اتفاقات تعاون جديدة، أهمها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما حدث تكثيف للتعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص مع اللجان الإقليمية الأخرى عن طريق اشتراك اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة رؤساء تخطيط البرامج. وقد شجع تخطيط وتنفيذ مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية

الأنشطة المشتركة بين اللجان الإقليمية، مما استلزم حواراً وتعاوناً إقليميين مستمرين. وقد أوضح التقييم الخارجي الذي أجري مؤخراً للجنة\* أنه لا بد للجنة أن تتجه إلى إضفاء الطابع الرسمي على شراكاتها مع الشركاء الرئيسيين. ويُنتظر أيضاً من الهيئات الفرعية الرئيسية في اللجنة أن تستعرض بانتظام تعاونها وتنسيقها مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس الأنشطة داخل المنطقة.

(هـ) وتماشياً مع الهدف المقرر، عُقدت ستة اجتماعات لشحذ أفكار الموظفين وأجريت مناقشات أكاديمية ساهمت جميعها في زيادة قدرات الموظفين الفنيين في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على القيام بأنشطة أو مهام وظيفية جديدة وأدت إلى زيادة الوعي بالمسائل التي تؤثر على العمل العام للجنة. ومن المواضيع التي نوقشت المسائل الشاملة لعدة قطاعات والتعاون فيما بين الشعب، وإمكان المساهمة في مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومستقبل اللجنة في إطار توسع الاتحاد الأوروبي والسياسة المالية. ويتمثل التحدي في ضمان التوازن بين الموضوعات التي تهم جميع الموظفين والمواضيع ذات الطبيعة المتخصصة للغاية.

## البرنامج الفرعي ١

### البيئة

٢٠-٢٠ (أ) أسفرت أنشطة التوعية والترويج المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الخمس والبروتوكولات الاثنا عشر المرتبطة بها\* التي اضطلعت بها هيئات الإدارة والأمانات عما مجموعه ٦٠ حالة تصديق وانضمام جديدة، أي عشر حالات أكثر مما كان مقرراً، مما يشير إلى تعزيز تطبيق الصكوك القانونية المتعلقة بحماية البيئة. ودخل بروتوكولان حيز التنفيذ، هما: البروتوكول الملحق باتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود لعام ١٩٧٩ المتعلقة بالحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات وطبقة الأوزون الأرضي، والبروتوكول الملحق باتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وقد لوحظ ببطء عملية التصديق في "السنوات الأولى" لبروتوكولات "كيبف" الثلاثة (المتعلقة بالتقييم البيئي الاستراتيجي، والمسؤولية المدنية، وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها) المعتمدة عام ٢٠٠٣، التي صدقت عليها حتى الآن أربعة بلدان ولم تدخل بعد حيز التنفيذ.

(ب) وعولجت مسألة تحسين إدارة البيئة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ضمن استعراضات الأداء البيئي\*، التي تساعد فرادى البلدان على تقييم مدى التقدم في الإدارة البيئية وفي إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات القطاعية. وبإجراء البوسنة والهرسك وطاجيكستان لأول استعراض للأداء البيئي لديهما، لم يعد هناك سوى بلد واحد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية لم يجز فيه هذا الاستعراض. وفي عام ٢٠٠٥، أجري هذا

الاستعراض للمرة الثانية في كل من بيلاروس وجمهورية مولدوفا. ونفذت مولدوفا ٨٠ في المائة تقريبا من ٨٠ توصية أسفر عنها استعراضها الأول في عام ١٩٩٨، ونفذت بيلاروس ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من ٤٦ توصية أسفر عنها استعراضها الأول في عام ١٩٩٧. وقررت لجنة السياسات البيئية ضرورة استكمال عمليات الاستعراض بمنشورات عن استعراض الأداء البيئي في البلدان التي تجري فيها مثل هذه العمليات، بهدف إشراك جميع الجهات المعنية في تنفيذ التوصيات الواردة فيها.

(ج) واستمر العمل على إدماج الشواغل البيئية في قطاعات الصحة، والنقل، والتعليم، والصناعة، والطاقة. واجتمعت اللجنة التوجيهية لبرنامج عموم أوروبا للنقل والصحة والبيئة\* مرتين لاستعراض مدى التقدم. كما نُظمت أربع حلقات عمل عن الآثار الصحية المتعلقة بالنقل، مع تركيز خاص على الأطفال، للمساهمة بهذه الطريقة في اعتماد خطة العمل لبيئة الأطفال وصحتهم في أوروبا. وعقد اجتماع رفيع المستوى لوزارات البيئة والتعليم أقر استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما أنشأ الاجتماع لجنة توجيهية وفريق خبراء بشأن المؤشرات اللازمة لتنسيق عمليات تنفيذ الاستراتيجية واستعراضها. وبدأ تنفيذ برنامج لدعم بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا في الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمنع الحوادث الصناعية الكبيرة، وتنفيذ هذه الاتفاقية.

(د) وعولجت مسألة إدماج التنمية المستدامة كمتابعة لأعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في منتدى التنفيذ الإقليمي الأول\* الذي أجرى تقديرا للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات في مجالات المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، وأوضح أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ليست حتى الآن على الطريق نحو الأهداف المتصلة بذلك المتفق عليها في إعلان الألفية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وركز منتدى التنفيذ الإقليمي الثاني\* على الطاقة المستدامة، والغلاف الجوي/تلوث الهواء، وتغير المناخ، والتنمية الصناعية. واعتبر كفاءة ووفورات الطاقة من أهم الأولويات التي تسهم في التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك تنقيفا وتوعية وإصلاحات تنظيمية وفي مجال تسعير الطاقة، والاتجار برخص الانبعاثات، وإيجاد أدوات تمويل مناسبة. كما أن استمرار النمو في حجم أنواع وسائل النقل جميعها يمثل تحديات خاصة فيما يتعلق بتلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

## البرنامج الفرعي ٢

### النقل

٢٠-٣ (أ) يدل التوصل إلى اتفاقية جديدة وإجراء ٣٠ تعديلا للصكوك القانونية القائمة\* على وجود مجموعة محسنة ومستكملة من الصكوك القانونية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال النقل\*، مما يفي بالهدف المحدد لفترة الستين. ويوجد ما مجموعه ٥٥ صكا قانونيا متعلقا بمسائل النقل تديرها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وهي إما اتفاقات أوروبية أو اتفاقيات عالمية. وتُظهر النتائج بوضوح تقدير الحكومات للصكوك القانونية الخاصة باللجنة في مجال النقل. وتتناقص بشكل مطرد إمكانية وضع صكوك قانونية جديدة، حيث أن الصكوك القائمة تغطي بالفعل معظم مجالات النقل.

(ب) واعتمدت سبعة أنظمة جديدة للمركبات خاصة بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا و ١١٩ تعديلا على الأنظمة القائمة بالفعل المرفقة باتفاق عام ١٩٥٨، بالإضافة إلى نظامين تقنيين عالميين جديدين في إطار اتفاق عام ١٩٩٨\*، وفي ذلك دلالة على وجود مجموعة محسنة ومستكملة من أنظمة المركبات، بما في ذلك الأنظمة العالمية، وتجاوز الأهداف الموضوعية بنسبة ١٠٠ في المائة. وساهمت الأنظمة الجديدة والمعدلة في زيادة السلامة على الطرق وتقليل انبعاثات المركبات مما يفيد الحكومات وعامة الجمهور، على حد سواء.

(ج) ويدل وجود ما مجموعه ٣٤ طرفا متعاقدًا جديدًا على زيادة تنفيذ الصكوك القانونية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال النقل، بما يتجاوز الهدف المحدد البالغ ٢٠ طرفًا. واستمر الاهتمام بالصكوك القانونية للجنة خارج المنطقة، وذلك بانضمام تونس وجمهورية كوريا وليبيريا. وأسهمت عمليات الانضمام الجديدة في تحقيق المزيد من الاتساق فيما بين تشريعات النقل في منطقة عموم أوروبا وخارجها.

(د) ومن أجل تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي في شرق وجنوب شرق أوروبا وفي القوقاز ووسط آسيا، نُظمت ثلاثة اجتماعات لأفرقة الخبراء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل تحديد طرق النقل الداخلي الأورو - آسيوية الرئيسية. وباشترك ١٧ بلدا، أدت الاجتماعات إلى زيادة التوعية بدور النقل في تعزيز التجارة والتنمية وبالحاجة إلى تعاون الحكومات المعنية. كما تصدرت هذه المسألة جدول أعمال لجنة النقل الداخلي والفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاده. وناقشت حلقة عمل لبلدان جنوب شرقي أوروبا فوائد الانضمام إلى الصكوك القانونية الخاصة بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في مجالات النقل والتجارة والتنمية.

(هـ) وأُنجزت مجموعة محسنة ومستكملة من توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة والنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها وذلك بنشر توصيات منقحة\*. وعقب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٣/٢٠٠٥، أُدرجت كل من المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة الحكومية الدولية للنقل الدولي بالسكك الحديدية التوصيات الجديدة في صكوكها القانونية التي تنظم حركة النقل الدولي للبضائع الخطرة. وخطى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والبرازيل والصين واليابان وجنوب أفريقيا خطوات لكي تصبح الأحكام الجديدة سارية على حركة المرور الداخلية من خلال التشريعات الوطنية\*. وجرى تناول عدم التوافق بين الأنظمة الوطنية والدولية الذي يسبب مشاكل بخصوص تيسير النقل. وخطت المنظمات المعنية بالنقل خطوات بالفعل من أجل كفالة توافق الصكوك المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع الخطرة مع معايير التصنيف والوسم للنظام العام المتوائم بحلول عام ٢٠٠٧.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الإحصاءات

٢٠-٤ (أ) يشير تنسيق ومواءمة برامج العمل الإحصائية، حسبما أظهرت المساهمات المقدمة من ٢٥ منظمة دولية وأكثر من ٢٠ من الجهات المعنية الدولية الأخرى، في قاعدة بيانات برنامج العمل الإحصائي الدولي - العرض المتكامل - (قاعدة بيانات الأنشطة الإحصائية الدولية/العرض المتكامل (DISA/IP)\*)، إلى تحسن سير أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وساعد إنشاء أفرقة خبراء مشتركة وأنشطة أخرى مسجلة في العرض المتكامل\* على تجنب حالات التداخل والازدواج فيما بين البرامج الإحصائية. ونُظم بالاشتراك مع منظمات أخرى ٧٥ في المائة من الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالمسائل الإحصائية (أي الحسابات القومية، والتعدادات السكانية، وإحصاءات الأسعار، ومعالجة البيانات، والزراعة)، وعددها ٣٧ اجتماعاً.

(ب) وأسفر استبيان أُرسِل إلى ٢٢ بلداً من أجل وضع نقاط مرجعية وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات لتقييم التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن ١٥ رداً. وموقع الإحصاءات الجنسانية على الإنترنت يتناول المسائل الجنسانية الإقليمية في سبع من مجالات السياسات ويتضمن قاعدة بيانات للإحصاءات الجنسانية\*، وبيانات اجتماعية مصنفة حسب الجنس لـ ٧٥ مؤشراً، وكل مجموعات بيانات المصادر، وتعريف، وأساليب حساب، ومذكرات لبلدان محددة\*.

(ج) وتقيّم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا احتياجات المكاتب الإحصائية الوطنية عن طريق التماس ردود فعل مكتوبة من الوفود في كل اجتماع أو حلقة عمل أو حلقة دراسية. واستناداً إلى عدد مختار من هذه المناسبات، أظهر ما يقرب من ٩٠ في المائة من المشاركين من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بكونهم أعطوا تقديرات تبلغ ٤ درجات و ٥ درجات (من ٥ درجات)، اقتناعهم بفائدة وأهمية الأنشطة المتعلقة بالمعايير والأساليب الإحصائية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، فضلاً عن الممارسات السليمة لمعالجة المعلومات الإحصائية لعملهم في المستقبل\*.

(د) وتحتفظ اللجنة الاقتصادية لأوروبا بقاعدة بيانات\* تضم أكثر من ٥٠.٠٠٠ سلسلة زمنية اقتصادية تشمل ٥٥ بلداً في المنطقة. وأعرب ٧٥ في المائة من المستعملين الداخليين عن رضاهم التام عن جودة البيانات ونطاقها وتوقيتها، بينما رأى البعض أن الأمر يقتضي تحسين مدى توافر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية عن منطقة اللجنة. ومع انتقال الأولوية من خدمة المستعملين الداخليين في المقام الأول إلى النشر العام للإحصاءات، يلزم تكيف أساليب رصد مدى الرضا\*.

#### البرنامج الفرعي ٤

#### التحليل الاقتصادي

٢٠-٥ (أ) اعتبر ٨٨ في المائة من المقيمين في دراسة استقصائية للقراء جرت في عام ٢٠٠٤ التحليلات الخاصة بالتطورات والمشاكل الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا\* "مفيدة جداً" أو "مفيدة". وأشارت بيانات المبيعات إلى بيع ٢٤٦٢ نسخة من الإصدارات المختلفة لـ "دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا"، أي أكثر من ضعف الرقم المستهدف البالغ ١٢٠٠ نسخة. كما بلغ عدد مرات تنزيل الوثائق على الحواسيب - بما في ذلك "الدراسة الاستقصائية" و "الورقات غير المنتظمة الصدور"\* و "ورقات المناقشة"\* - من موقع شعبة التحليل الاقتصادي\* على الإنترنت نحو ١٥٠٠٠ مرة، متجاوزاً بذلك العدد المستهدف البالغ ١١٠٠٠ مرة\*.

(ب) وتشمل فرص النقاش الاقتصادي ومناقشات السياسات فيما بين الحكومات، والأكاديميين، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، الحلقات الدراسية الربيعية السنوية\*. وأشارت الردود على الاستبيانات إلى أن جميع المشاركين يرون أن الحلقات الدراسية تستحق الحضور؛ واعتبر ما يقرب من ٨٥ في المائة المواضيع والورقات المقدمة ذات صلة بمناقشة السياسات. كما أشار المقيّمون إلى ضرورة إتاحة المزيد من الوقت للنقاش والتعليقات من جانب الحاضرين\*.

(ج) وجمع المنتدى السكاني الأوروبي لعام ٢٠٠٤\*، الذي اشترك في تنظيمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٣٦٠ خبيراً يمثلون الحكومات والأوساط الأكاديمية والبحثية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من ٤٧ بلداً من أجل تبادل الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بالسكان. وفي متابعة لمؤتمر برلين الوزاري المعني بالشيخوخة المعقود عام ٢٠٠٢، حددت ٢٨ دولة عضواً باللجنة الاقتصادية لأوروبا جهات تنسيق معنية بالشيخوخة. وفي اجتماعات ممثلي المعاهد السكانية والجامعات والمكاتب الإحصائية في ٣٠ بلداً، تبادل هؤلاء الخبراء بشأن التضامن فيما بين الأجيال والشواغل الجنسانية. وأجرى ١١ بلداً الجولة الأولى من دراسة استقصائية عن الأجيال والمنظور الجنساني، لإدراجها في النقاشات المتعلقة بالسياسات\*.

٢٠-٦ ويرى التقييم الخارجي للجنة الاقتصادية لأوروبا\* نقل بعض موارد هذا البرنامج الفرعي إلى برامج فرعية أخرى. وقررت الدول الأعضاء في اللجنة\* أنه يتعين وقف البرنامج الفرعي باستثناء ما يتعلق بالأنشطة والموارد الداخلة في المجال السكاني، التي ينبغي دمجها في البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي والسكان\*.

## البرنامج الفرعي ٥

### الطاقة المستدامة

٢٠-٧ (أ) تكثف الحوار الجاري على صعيد المنطقة، من خلال لجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة، بشأن مسائل الطاقة المستدامة، إذ زاد اشتراك البلدان والمنظمات الدولية وزادت نسبة مستشاري السياسات الأقدم بين الحاضرين من ٤٥ إلى ٥٦ في المائة. وبلغ عدد الزيارات لموقع شعبة الطاقة المستدامة على الإنترنت\* ٥٠.٠٠٠ زيارة (مقارنة بالعدد المستهدف البالغ ١٥.٠٠٠ زيارة). ودل عدد مشاريع الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، البالغ ١١ مشروعاً (مقارنة بالعدد المستهدف البالغ ستة مشاريع)، على التقدم في تناول المسائل المتعلقة بتنمية الطاقة المستدامة\*.

(ب) وثمة سعي لزيادة تكامل اقتصادات الطاقة وشبكات الطاقة التابعة لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال الاشتراك المباشر للجهات المعنية والحكومات والخبراء المتديين من الصناعات في وضع خيارات السياسات الخاصة بالطاقة المستدامة والتقييمات التقنية المتعلقة بالفحم والغاز الطبيعي وشبكات الطاقة الكهربائية. وقد أعدت دراسات عن دور إمدادات الغاز، وكفاءة الطاقة، وغاز الميثان المنبعث من مناجم الفحم، والفحم، في التنمية المستدامة. وتدل على أهمية هذا العمل دعوة وجهت إلى لجنة التنمية المستدامة لتقديم استنتاجات وتوصيات بشأن أمن الطاقة إلى مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المقرر عقده في



سان بطرسبرغ، بالاتحاد الروسي، خلال عام ٢٠٠٦، وإنشاء صندوق استثمار معني بكفاءة الطاقة\*.

(ج) وأحرز قدر لا بأس به من التقدم في المفاوضات مع ١٩ بلدا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للاحتياطيات والموارد: الوقود الصلب والسلع المعدنية\*، الذي وُضع أصلا للوقود الصلب، ليشمل النفط والغاز الطبيعي والبتترول. ويمثل الاتفاق على الشروط ووحدات القياس ومنهجية التقييم فيما يتعلق بموارد العالم من الطاقة مهمة تقنية ودبلوماسية معقدة. ويجري التركيز في المرحلة الحالية على إعداد المبادئ التوجيهية لكي تطبق أسواق الأوراق المالية والحكومات ومؤسسات القطاع المالي ذات الصلة\* تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للاحتياطيات والموارد: أنواع الوقود الصلبة والسلع المعدنية.

## البرنامج الفرعي ٦

### تنمية التجارة

٢٠-٨ (أ) تدل الموافقة على توصيتين بشأن تيسير التجارة و ١٩ توصية جديدة أو مستكملة بخصوص معايير التجارة الإلكترونية، مما يتجاوز العدد المستهدف البالغ ست توصيات، على اتفاق الدول الأعضاء على ممارسات وإجراءات تجارية أكثر بساطة وفعالية. ومن شأن التوصيات المتعلقة بتيسير التجارة ومعايير التجارة الإلكترونية التي أعدتها اللجنة أن تقلل الحواجز الفنية والإجرائية التي تعرقل التجارة\*.

(ب) وبلغت نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية ٦٦ في المائة استنادا إلى استعراض لخمس توصيات رئيسية في عينة من عشرة بلدان\*. وزاد عدد مرات تنزيل معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل على الحواسيب بأربعة أضعاف، ليبلغ ١٧٧ ٣٧٣ مرة. وأفادت البلدان التي اشتركت في عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن مواءمة إجراءات التجارة بوجود معدلات تنفيذ كانت دائما أعلى من مثيلاتها في البلدان التي استند فيها التنفيذ إلى الجهود الوطنية وحدها. وأسهمت المشاريع في شرق أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ووسط آسيا، إلى جانب زيادة التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، مساهمة كبيرة في زيادة استخدام التوصيات\*.

(ج) وأظهرت المنتديات التنفيذية السنوية\*، التي حظيت باشتراك عدد كبير متنوع رفيع المستوى، يتمثل في ٦٣٢ مندوبا (مقارنة بالعدد المستهدف البالغ ٦٠٠ مندوب)

من نحو ٧٠ بلداً، تعزيز الحوار في مجال السياسات بشأن ممارسات التعاون التجاري وأطره التنظيمية؛ والتجارة والبيئة؛ وتيسير التجارة وأمنها. وأسفر منتدى التجارة اللاورقية الذي نظمه مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل التابع للأمم المتحدة عن وضع "خريطة طريق تجاه التجارة اللاورقية" استخدمت بوصفها مساهمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

(د) وقد ووفق على العمل فيما يتعلق بـ ٣٢ من المعايير والتوصيات الجديدة أو المستكملة بخصوص المنتجات الزراعية، مقارنة بالعدد المستهدف البالغ ١٨. وأصبح هناك في الوقت الحالي ٨٨ معياراً\*، يُنفذ ٩٨ في المائة منها في واحدة على الأقل من الدول الأعضاء. وبلغ عدد حالات تنفيذ المعايير في الدول الأعضاء في اللجنة ما مجموعه ١ ٣٥٢ حالة، أي ٢٨ في المائة من إجمالي عدد حالات التنفيذ الممكنة البالغ ٨٤٠. وفي عام ٢٠٠٣، بلغت النتائج ١٠٩٧ من عدد أقصى ممكن قدره ٦٧٥ ٤ حالة (أي ٢٣ في المائة)\*.

## البرنامج الفرعي ٧

### الأخشاب

٢٠-٩ (أ) أولى الرصد والتحليل، ولا سيما "الدراسة المستقبلية للقطاع الحرجي الأوروبي"، اهتماماً شديداً للغاية للمسائل الناشئة الرئيسية المتعلقة بالسياسات، بما فيها نمو القطاع الحرجي في شرق أوروبا ومشكلة قطع الأشجار بصورة غير قانونية وإصدار الشهادات الحرجية، وأدى العاملان السالف ذكرهما إلى فهم أفضل للحالة والتوقعات والمسائل المتعلقة بالسياسات فيما يتصل بقطاع الغابات والأخشاب. وتجلت فائدة الأنشطة في الدعم القوي خلال استعراض استراتيجي رسمي للبرنامج، واستخدام الاتحاد الأوروبي للدراسة المستقبلية للقطاع الحرجي الأوروبي في خطة عمله المتعلقة بالغابات، وعمليات التزليل على الحواشيب من الموقع الخاص بالأخشاب على شبكة الإنترنت التي بلغ عددها ١٧٥ ٠٠٠ عملية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتقييم أكثر من ٩٠ في المائة من الجييين للمنشورات بأنها مرضية\*.

(ب) وساهمت في حدوث تبادل متعمق للخبرات ذات الصلة بالسياسات ١٨ من حلقات العمل والحلقات الدراسية ومنتديات السياسات حضرها ٩٠٠ مشترك، فضلاً عن توفير البيانات والتحليلات. وعُرضت الأنشطة على الهيئات الوطنية والدولية للمساعدة في تحديد وتوضيح المسائل المتعلقة بالسياسات. وأعرب ٩٣ في المائة من الجييين في الدراسة الاستقصائية البالغ عددهم ٢٤٣ عن رضاهم عن هذه المناسبات (بتقديرات تبلغ ٤ درجات

أو أكثر، والدرجة العظمى هي ٥)، وأشاروا إلى انتفاعهم بالمعلومات والخبرات المستفادة من تلك المناسبات على الصعيد القطري\*.

(ج) ودل على زيادة توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في المنطقة عدد مرات عمليات التزليل الحاسوبي للدراسات ووثائق السياسات الرئيسية من موقع موارد الغابات على الإنترنت\*، البالغ ٣٠.٠٠٠ مرة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتجميع بيانات عن أوروبا والتحقق منها وتحليلها، بوصفها مدخلا إقليميا في تقييم الموارد الحرجية العالمية الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة وسيكون وثيقة مرجعية رئيسية بشأن حالة واتجاهات موارد العالم الحرجية للأعوام الخمسة المقبلة.

## البرنامج الفرعي ٨

### المستوطنات البشرية

٢٠-١٠ (أ) نُظمت أنشطة متابعة للموجزات القطرية المتعلقة بقطاع الإسكان\* في الاتحاد الروسي وأرمينيا وألبانيا. وحققت البلدان الثلاثة قدرا كبيرا من التقدم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وكذلك توصياتها بشأن الإصلاحات في قطاع الإسكان في تسعة مجالات تتعلق بالسياسات، تشمل منظور السكان الشائخين والمنظور الجنساني، والإسكان الاجتماعي، وإدارة رصيد المساكن المتعددة الوحدات، وتمويل الإسكان\*.

(ب) واستنادا إلى التوصيات الواردة في استعراضات إدارة الأراضي التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاتحاد الروسي وأرمينيا وليتوانيا، شملت التطورات والإصلاحات في مجال إدارة الأراضي إنشاء سجل عقاري موحد، باستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام تسجيل الممتلكات العقارية، وإنشاء وكالة وحيدة تكون مسؤولة عن جميع السياسات والمسائل المتعلقة بإدارة الأراضي\*.

(ج) وتناولت لجنة المستوطنات البشرية\* تحسين صياغة السياسات وإدارة الإسكان والأراضي، وذلك في دوراتها المعنية بتنفيذ استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تحقيق نوعية حياة مستدامة في المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين\*، ونقاشين متعمقين عن التخطيط الحضري وعن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتطوير المستوطنات البشرية. وقامت اللجنة باعتماد ونشر دراساتها واستنتاجاتها الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بتمويل الإسكان (ECE/HBP/138)\*، والإسكان الاجتماعي (ECE/HBP/137)، وإدارة الأراضي (ECE/HBP/140). وأولي اهتمام خاص لدور الحكومات البلدية والتنسيق الحكومي الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص\*.

## البرنامج الفرعي ٩

### إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات

٢٠-١١ (أ) تبين تعزيز الحوار بشأن السياسات المتعلقة بإعادة هيكلة الصناعة وتحديثها وتعبئة الاستثمارات في اشتراك ما متوسطه ٢٢ بلدا ممثلا على مستوى المديرين في الاجتماع المتعلق بـ "أفضل الممارسات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربتا رومانيا وسلوفاكيا" \*والاجتماع المعنون "بعد خمس عشرة سنة من إصلاحات السوق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: التحديات والآفاق الجديدة أمام القطاع الصناعي" \* وقد حقق هذا المستوى من الاشتراك الهدف المحدد\*.

(ب) وتحقق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة باجتذاب الاستثمارات عن طريق الاجتماعات والأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها الأفرقة الاستشارية المعنية بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتسخير الأراضي لأغراض التنمية، وحقوق الملكية الفكرية. واستقطبت اجتماعات الأفرقة كافة اهتماما قويا من جانب القطاع الخاص حيث زاد عدد المشتركين في عام ٢٠٠٥ على ١٠٠٠ مشترك. وبلغ متوسط اشتراك البلدان في اجتماعات الأفرقة كافة ٢٥ بلدا. ومنح رئيس الجمهورية الإيطالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ميدالية للجنة الاقتصادية لأوروبا، اعترافا بمساهمة برنامج تسخير الأراضي لأغراض التنمية في إنشاء اقتصاد خاضع للقواعد يستهدف تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية\*.

(ج) وفيما يتعلق بتنفيذ البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لسياسات وتدابير من أجل إنشاء وتنمية مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما في ذلك قيام النساء والشباب بممارسة الأعمال الحرة، تحقق الهدف المحدد فيما يتعلق باشتراك البلدان في الأنشطة المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجرى إنهاء ولايات أفرقة الاختصاصيين المعنيين بممارسي الأعمال الحرة من النساء\* والشباب\*، حيث اعتبر أن من الأفضل إبراز الأفرقة المهتمة بالأنشطة المتعلقة بتنمية الصناعة والمؤسسات. وفي حين كان تمثيل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص جيدا خلال المناسبات المنظمة بشأن ممارسة الأعمال الحرة، كانت هناك حاجة شديدة إلى تعزيز اشتراك الدوائر الحكومية\*.

(د) وساهم في تحسين التفاهم والحوار بشأن التنمية القائمة على المعرفة إعداد ما مجموعه ١٤ تقريرا وطنيا لتقييم مدى الاستعداد الإلكتروني للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتقرير إقليمي لتقييم مدى الاستعداد الإلكتروني\*، وعقد حلقتين دراسيتين عن تنظيم المشاريع على الإنترنت بحضور مشتركين من ٢٦ دولة عضوا في لجنة الأمم

المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر دولي عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مراكز الإعلام الريفية بحضور مشتركين من خمسة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وجرى تعزيز شبكة الخبراء الذين يعملون معا على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تنمية المؤسسات، وذلك بعقد تسعة مؤتمرات عن بعد\*.

٢٠-١٢ ولدى متابعة التقييم الخارجي\* لبرنامج عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، قررت الدول الأعضاء إنهاء هذا البرنامج الفرعي في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧\*.

## الباب ٢١

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

عُززت قدرات ١ ٧٥٠ مسؤولاً حكومياً من ٢٩ بلداً على اتخاذ القرار والإدارة في مجالات إدارة القطاع العام، وسياسات الميزنة، وتقييم الاستثمارات، والإدارة والتقييم لبلوغ الأهداف الوطنية والإقليمية والمحلية. ورأى ٨٨ في المائة من المشاركين في هذه الدورات أنها جيدة أو جيدة جداً. وتجلت فائدة الوثائق الرئيسية الثلاث\* في إجراء ما يزيد على ١,٦ مليون عملية تنزيل لمحتواها من الإنترنت والاستشهاد بها في أكثر من ١ ٠٠٠ وثيقة حكومية وورقة بحثية وواسطة إعلامية.

وقدم الدعم لبناء القدرات بهدف رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما قدم الدعم لـ ٢٣ بلداً، لكي تضع وتعيد صياغة السياسات الغذائية عن طريق رابطة الدول الكاريبية، وإعداد تقارير عن كل بلد من بلدان الأنديز.

وجرى تعزيز قدرات ٣٣٧ موظفاً من ١١٤ مؤسسات حكومية في عشرة بلدان عن طريق تقييمات الكوارث، وتعميم المعلومات، بما في ذلك الدليل الجديد لتقييم الكوارث\*، مما أتاح لهم إعداد برامج إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

وعُززت قدرات ٢٩ بلداً عن طريق التدريب والمساعدة التقنية المقدمين من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات إعفاء المنتجات الزراعية، والتعاون البيئي، وكذلك في ميدان تنمية الشركات المتناهية الصغر والصغيرة، والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أسفر عن تغيير في السياسات وتنفيذ الالتزامات والتوصيات والموافقة على خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات.

ونفذ خمسة وعشرون بلداً خططاً تدرج المنظور الجنساني، كما أقام واحد وعشرون بلداً شبكات مؤسسية على الصعيد الوطني لتنسيق السياسات الجنسانية ومتابعتها. وجرى تنقيح الإسقاطات السكانية في ١٤ بلداً، في حين أتاحت خمسة بلدان معلوماتها المتعلقة بتعداد السكان لتيسير الدراسات التشخيصية وصياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية. وأنشئت شبكة المؤسسات الاجتماعية\* - وهي شبكة إلكترونية تضم ١ ٠٥٥ مؤسسة اجتماعية من ٤١ بلداً وإقليماً في المنطقة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ونظمت دورات لبناء القدرات بتدريب ٤٧٠ متخصصا من ٢٨ بلدا على إنتاج وتحليل الإحصاءات الاقتصادية أو الاجتماعية. واستفاد ١٤٥٠ موظفا حكوميا من ١٤ بلدا من بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من تفاصيل النتائج البرنامجية في النسخة الإلكترونية للتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤\* - ومن حزيران/يونيه ٢٠٠٤ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥\*؛ وفي التقييم الذاتي للجنة\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

سيجري تحسين الآليات الإلكترونية للتعليقات، من قبيل طلبات التسجيل المتعلقة بإصدار المنشورات أو استخدام محركات البحث لتتبع الاقتباسات الصحفية. وسيجري تعزيز التعاون الإقليمي بفعالية أكبر في مجالات الإدارة العامة، وإرساء اللامركزية، وتخطيط استعمال الأراضي وإدارته في إطار التخطيط الإقليمي.

ويلزم بذل مزيد من الجهود في المحافل الحكومية الدولية لإبراز الصلة القائمة بين الاقتصاد والتنمية المستدامة، عن طريق دمج مسائل مثل حقوق الملكية الفكرية، والاستثمارات، والإنفاق العام، وخدمات الإيرادات الضريبية، والبيئة. ومن الضروري تعزيز إدارة المعلومات والمعارف برفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق الاستفادة القصوى من الاستعمال الداخلي للمعلومات الإحصائية والتحليل الإحصائي في ما بين الوحدات البحثية وإتاحة سبل وصول المستعملين النهائيين إليها.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٥٨٩ ناتجا.

وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ (A/58/6 (Sec. 21)) وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢١-١ (أ) تجلت فعالية إدارة برنامج العمل في استعمال الموارد بنسبة ٩٩ في المائة، وفي تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج الـ ٦٧٢ القابلة للقياس الكمي. وبلغ معدل الوقت الذي استغرقه التوظيف للملء الشواغر ١٢ شهرا في المتوسط، أي أكثر من الوقت المستهدف وهو

تسعة أشهر، وذلك نظرا لاعتماد عدد من الاختبارات والامتحانات وكثرة عدد مقدمي الطلبات. وهناك مجال يتطلب التحسين، هو كفاءة اختيار أفضل المرشحين في توقيت أفضل.

(ب) واجتمعت الدول الأعضاء مرتين لمعالجة المسائل التي عرضتها عليها الأمانة العامة، ومنها تحقيق التكامل بين بلدان نصف الكرة الأرضية الغربي، والهجرة الدولية، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة. وكان الموضوع الناشئ العام الرئيسي هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

(ج) وتجلى تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة في التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الإحدى عشرة وفي الجهد المشترك بين الوكالات لإصدار التقرير المعنون "الأهداف الإنمائية للألفية: منظور منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"\*. وجرى أيضا تعزيز العمل المشترك بين الشعب بزيادة التنسيق لإعداد التقارير الرئيسية والتقارير المقدمة إلى اللجنة، وفي تنظيم 'المدرسة الصيفية' وإيفاد البعثات لتقييم آثار الكوارث البيئية. ونظمت، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، حلقة دراسية عن الاقتصاد الكلي وأولويات الإصلاح.

## البرنامج الفرعي ١

### الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليميان\*

٢١-٢ (أ) بينت دراسة استقصائية أجريت على الإنترنت أن ٧١ في المائة تقريبا من الجيبين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، وعددهم نحو ١ ٠٠٠ مجيب، اعتبروا المنشورات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "جيدة جدا"، واعتبرها ٢٨ في المائة من الجيبين "جيدة"؛ كما اعتبر ٩٩ في المائة منهم (بالمقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٥٠ في المائة) هذه الوثائق "مفيدة جدا" أو "مفيدة" في أداء مسؤولياتهم، ولا سيما في مجالات البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتكامل الإقليمي، واندماج المنطقة في الاقتصاد الدولي، والمفاوضات التجارية الدولية. وهذا دليل على زيادة فائدة المشورة المقدمة في مجال السياسات إلى قادة الرأي والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني في المنطقة. وبلغ المتوسط الشهري لعمليات تنزيل المنشورات ٢٥ ٠٠٠ عملية. وبلغ عدد عمليات تنزيل الوثيقة الرئيسية المعنونة "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي، عام ٢٠٠٤ - اتجاهات عام ٢٠٠٥"، وحدها ٤٠ ٠٠٠ عملية خلال الأشهر الثلاثة التي تلت نشرها. ويظهر استعراض للسجلات أن عدد القصص الصحفية المستمدة من التقرير الرئيسي بلغ ٨٥ قصاصة خلال الفترة المستعرضة مقابل ٢٣ قصاصة فقط خلال فترة السنتين السابقة، وبلغ عدد القصص الصحفية التي



أشارت إلى الخدمات الاستشارية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٨٤ قصاصة.

(ب) وزاد الوعي بأهمية استحداث وتوطيد أشكال جديدة من التكامل الدولي للمنطقة في سياق العولمة، وذلك بفضل تعميم البيانات والتحليلات التجارية على جميع بلدان المنطقة ووضع أربعة مخططات للتكامل الإقليمي، وإنشاء مجموعات تجارية رئيسية عبر قاعدة البيانات الإلكترونية للنظام الخطي التفاعلي للبيانات التجارية الدولية. وبلغ مجموع عدد المستعملين الذين يقومون بتزليل المرفقات الإحصائية للوثيقة الرئيسية ويزورون موقع النظام الخطي التفاعلي للبيانات التجارية الدولية ١٠ ٣٠٦، وهو ما يزيد على العدد المستهدف بنسبة ٥٠ في المائة. وجرى إنجاز ما يزيد على ٤٠ نشاطا تعاونيا تقنيا استفادت منها بلدان المنطقة جميعها. وقدم أيضا تدريب في مجال تعزيز القدرات على إجراء المفاوضات التجارية والتنفيذ استفاد منه ٤٠ من كبار المسؤولين الحكوميين ومسؤولي منظمات الأعمال من خمسة بلدان. وجرى على نطاق واسع تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبَل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترويج الصادرات في آسيا وأمريكا اللاتينية في سياق منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وفي ٣٢ بلدا بصورة مباشرة. وأنشئت على شبكة الإنترنت لوحة إعلانات لخبراء أمريكا اللاتينية لتزويد البلدان الأعضاء بالمشورة وتحليل السياسات المتعلقة بالجوانب الفنية للتجارة.

## البرنامج الفرعي ٢

### تنمية الإنتاج والتكنولوجيا والأعمال الحرة\*

٢١-٣ (أ) أدت الأنشطة التحليلية والتنفيذية المضطلع بها إلى زيادة استعانة واضعي السياسات في المنطقة بالمشورة المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي في تنمية أسواق قطاعات الإنتاج وتعزيز الجهات الرئيسية المعنية بالتنمية الصناعية والزراعية، كما أدت إلى توسيع دائرة وعيهم بتصميم تلك السياسات وتنفيذها، ومما يدل على ذلك تزليل ما مجموعه ١٨٥ ٩٤١ نسخة إلكترونية من منشور تنمية الإنتاج في ظل الاقتصادات المفتوحة (Productive Development in Open Economies)\*. وجرى تزليل ما مجموعه ١١٩ ٢٠٤ نسخة إلكترونية من منشور الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٤\* وذلك بالمقارنة بالعدد المستهدف، وهو ٧٥ ٠٠٠ نسخة. وأظهرت دراسة استقصائية أن ٦٣ في المائة من المحييين قد وجدوا التقرير "ممتازا" بينما وصفه ٥١ في المائة من المحييين بأنه "مفيد". وتعززت قدرات زهاء ١٠٠ مسؤول حكومي من ١٦ بلدا فيما يتعلق بالأنظمة الإنتاجية المحلية، وأساليب التفاوض على الملكية الفكرية، والاقتصادات

الريفية، ومجتمع المعلومات. وقال ٩٠ في المائة من المشتركين إنهم سوف يوصون زملاءهم بالاطلاع عليه. ويلزم الاستعانة بمجموعات من السياسات تتسم بقدر أكبر من التكامل وتعدد الأبعاد، أي تربط بين التنمية الصناعية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

### البرنامج الفرعي ٣

#### سياسات الاقتصاد الكلي والنمو\*

٢١-٤ (أ) ساهم التحليل السليم لسلوك الاقتصاد الإقليمي في زيادة قدرة واضعي السياسات في المنطقة على تصميم وتنفيذ سياسات ثابتة قصيرة الأجل في مجال الاقتصاد الكلي ضمن إطار طويل الأجل لتعزيز النمو، ومما يدل على ذلك تحميل ما مجموعه ٧٨٣ ٠٨٢ نسخة إلكترونية من الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\* والاستعراض العام الأولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*، مما يمثل زيادة قدرها ١٩ في المائة على العدد المستهدف، وهو ٦٦٠ ٠٠٠ نسخة. وجرى الاستشهاد بالمادة المعدة ما لا يقل عن ١٥٠ ١ مرة في وسائط الإعلام والدوائر الأكاديمية وفي دراسات بحثية. ويلزم إعداد آلية ذات أهداف أشد تحديدا توجه لجمع البيانات بشأن التصورات وأوجه الاستخدام وحاجات أصحاب المصلحة، كأن تأخذ صورة منتدى إلكتروني لتقييم المعلومات وتبادلها يعمل على شبكة الإنترنت.

(ب) وتحسنت قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوفيق بين تحقيق النمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال مشاركة ٨٢ شخصية من كبار المسؤولين ومن ممثلي المؤسسات المتعددة الأطراف في الاجتماعات والحلقات الدراسية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وبالنمو، وبذلك استوفي العدد الذي كان مستهدفاً، وهو ٨٠ شخصية. ورأى ٦٧ في المائة في المتوسط من المحييين في دراسة استقصائية أن المعلومات المقدمة من اللجنة، عن طريق المنشورات والحلقات الدراسية وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية، "بالغة الفائدة"، بينما وصفها الباقون بأنها "مفيدة". وكان من الجوانب التي أسهمت بها المساعدة التقنية دعم بوليفيا في توطيد السياسة الضريبية وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية وتنمية الإنتاج، ودعم هندوراس في المحادثات التجارية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن تقييم متطلبات الإنفاق وإصلاح الإنفاق الحكومي، مع التركيز على مكافحة الفقر. واستطلاع آراء الممثلين الرفيعي المستوى في الخدمات المقدمة استطلاعاً أكثر تفصيلاً عامل مساعد في تقييم الاحتياجات التي ينبغي تلبيتها والتحديات التي ينبغي التغلب عليها.

(ج) ومما يدل على توثق التعاون التقني في العمل على مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي في سياق التكامل الإقليمي وتعزيز المساهمات التقنية في هذا الشأن أن ٥١ ممثلاً للحكومات شاركوا في اجتماعات شبكة التحاور بشأن قضايا الاقتصاد الكلي\* التي ركزت على المخروط الجنوبي وأمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز. وأيدت ثلاث دراسات واسعة الانتشار وأربع بعثات استشارية التكامل في نصف الكرة الأرضية الغربي. وتلزم الاستعانة بمؤشرات أشد تحديدا لتقييم التقدم المحرز في هذا الميدان تقييما أفضل.

(د) ونتيجة لإدراج بعد جنساني في سوق العمل في الاستعراض العام الأولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*، اعتبر ٨١ في المائة من المجهين أن إدراج منظور جنساني كان أمرا مناسبا، بينما كانت النسبة المستهدفة ٦٥ في المائة. وساهمت المساعدة التقنية والحلقات التدريبية المقامة في أربعة بلدان في تعزيز الحوار وزيادة الوعي بشأن أهمية المسائل الجنسانية في سياسات تعزيز النمو القصيرة الأجل والطويلة الأجل، مما يشمل دمج الشباب في صفوف القوى العاملة. ويظل التحدي هو مواصلة إدراج المسائل الجنسانية في جداول أعمال واضعي السياسات وصنّاع القرار.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية\*

٢١-٥ (أ) زُودت خمسة بلدان بمدخلات تحليلية وتوصيات بشأن السياسات ومساعدات تقنية في مجالات مكافحة الجوع وسوء التغذية، والفقر والانتفاء الإثني، والطفولة والشباب، ورأس المال الاجتماعي والأسرة، والحقوق والحماية الاجتماعية، مما عزز قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات تستهدف القطاعات المحرومة لزيادة رأس المال البشري وتشجيع العدالة الاجتماعية. وقد زودت البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية (Social Panorama of Latin America لعامي ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\* واضعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية بتحليلات ومشورة سياسية بشأن التوجهات الاجتماعية والديموغرافية والإنفاق الاجتماعي والصحة. وقد استشهدت وسائل الإعلام في ٢٠ بلدا بالبانوراما. وصيغت مقترحات بشأن السياسات الاجتماعية من أجل ٣٠ بلدا في المنطقة، وعُمت معلومات عن الجوع والفقر من خلال "المشروع المعني بقضية الجوع". ومطلوب التوسع في إقامة المشاريع المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على القيام بالإصلاحات القطاعية.

(ب) ومما يدل على توثق التعاون الدولي والإقليمي وزيادة قدرات المؤسسات الاجتماعية الوطنية على تحليل تجاربها في مجال إدارة السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية

وتبادل تلك التجارب أن ١٠٥٥ مؤسسة اجتماعية من ٤١ بلدا تشترك في الشبكة الإلكترونية للمؤسسات الاجتماعية\*، من ضمنها خمسة منتديات إلكترونية بشأن المشردين، والعنف ضد الأطفال، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، والتعليم المبكر، والأسرة. وأنشئت ثمانية ممرات إلكترونية\* بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية في المنطقة. ويجب تعزيز عمليات المتابعة والقدرات لتوفير الاحتياجات الإعلامية المطلوبة من مختلف المؤسسات الوطنية.

(ج) وبناء على المقترحات المعدة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء في بلدان الإنديز، إلى جانب خدمات المشورة المقدمة إلى كولومبيا بشأن الأمن الغذائي، بادرت خمسة بلدان إلى تطوير واستخدام المبادئ التوجيهية التي زودتها بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التغلب على مشكلة الفقر وفقا لهذا الهدف. وقدمت دراسة عن الجوع وسوء التغذية في مؤتمر قمة رابطة الدول الكاريبية، مما دفع ثمانية بلدان أخرى إلى طلب دراسات مماثلة. واقترحت مساهمات لتوحيد المنهجيات والمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأرسلت إلى ٣٣ بلدا.

(د) ومما يدل جزئيا على زيادة التنسيق بين الجهات الوطنية والإقليمية المشاركة في العمل على منع تعاطي المخدرات ومكافحة تهريبها وزيادة كفاءة البرامج المتعلقة بهذا الشأن من حيث التوجيه والانتقاء والتأثير أن عشرة أنشطة تدريبية قد نُظمت في سبعة بلدان في المنطقة وركزت على المسائل المتعلقة بالشباب وعوامل الخطر، وكان تعاطي المخدرات من المسائل الرئيسية التي بُحثت ضمن تلك العوامل. وأعد تشخيص إقليمي بالاشتراك مع منظمة الشباب الدولية على النحو المبين في الدراسة المعنونة "الشباب الأيبيري الأمريكي: التوجهات والاحتياجات العاجلة"، المقدمة إلى المؤتمر الأيبيري الأمريكي الثاني عشر لوزراء الشباب\*.

(هـ) ومما يدل على تعزيز القدرة على إدارة الآثار الاجتماعية الضارة المترتبة على تدابير التكيف الهيكلي وكذلك تحديات العولمة والقدرة على تخفيف وطأة هذه الآثار أن خمسة بلدان (بما يزيد عن ذي قبل ببلد واحد) تتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتصميم السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية وتنفيذها، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي إطار مشروع "خبرات في مجال المبتكرات الاجتماعية"\*، اختير ٢٠ مشروعا من المشاريع المصفاة في المرحلة النهائية من بين ١٦٠٠ مشروع مقترح من ٣٣ بلدا للمشاركة في معرض للابتكار، مما شجع على محاكاة التجارب الإبداعية في مجالات الأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية، وإدراج الدخل، والشباب، والصحة، والتعليم، والمسؤولية الاجتماعية، والعمل التطوعي. وقد اشتملت "البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية"\* على فصول عن المسائل غير التقليدية المتصلة

بالآثار الاجتماعية للعولمة، من قبيل التغيرات الديموغرافية وآثارها على السياسات؛ والتغيرات في الهياكل الأسرية؛ واتجاهات الرعاية الاجتماعية وصلاتها بمواجز التكامل الاجتماعي.

## البرنامج الفرعي ٥

### دمج المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية\*

٦-٢١ (أ) تجلت الإنجازات في مجال موازنة جدول أعمال إقليمي مستكمل للسياسات الجنسانية قائم على أهداف إعلان الألفية ومنهاج عمل بيجين وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الارتفاع الحاد في عدد البلدان التي أدرجت الأفكار الرئيسية الواردة في ورقة تحديد موقف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الجنسانية في إطار توافق الآراء الذي توصل إليه كل من المؤتمر الإقليمي التاسع المعني بالمرأة وستة اجتماعات حكومية دولية معنية بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يشمل هدف استكمال جدول الأعمال الإقليمي، حيث ارتفعت النسبة المئوية لهذه البلدان من لا شيء إلى مائة في المائة. وكان صدور منشور "الأهداف الإنمائية للألفية من منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" \*خطوة هامة صوب تعميم المنظور الجنساني ومعالجة المسائل المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومجال التحسين القائم يتمثل في تعميم نتائج الاجتماعات الإقليمية والعالمية على نحو أكثر فعالية.

(ب) وبفضل المساعدة المقدمة، قام ٢٥ بلدا، أي بزيادة قدرها ٥٠ في المائة على العدد المستهدف، بتنفيذ خطط وطنية وقطاعية تدمج المنظور الجنساني، مما يدل على التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في صياغة السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، فقد بنى ٢١ بلدا شبكات مؤسسية وطنية لتنسيق هذه السياسات ومتابعتها. ومن بين الإنجازات الأخرى ستة اتفاقات بين بلدان للتعاون بين الوزارات القطاعية والسلطات المحلية والمكاتب النسائية الوطنية في العمل على تعزيز سياسات عمالية تحقق المساواة بين الجنسين. وقد اكتمل إدماج منظور جنساني في عمليات الإصلاح في عشرة بلدان. وأدى استخدام التكنولوجيا إلى إنشاء شبكات جديدة شبة إقليمية معنية بمواضيع محددة مثل الثقافة السياسية، وإصلاح نظام الانتخابات، والفقير، والجنسانية والعرق، والسياسات الاجتماعية، في أربعة بلدان. ويلزم تحسين أنشطة الدعوة المنفذة بالتعاون مع الوزارات القطاعية باستحداث أدوات مثل الأدلة الإرشادية والمبادئ التوجيهية، وكذلك جمع البيانات بشأن التقدم المحرز في منطقة البحر الكاريبي.

(ج) واستخدم ما لا يقل عن ثمان من وثائق السياسات الوطنية الإطار المنهجي والتحليلي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالمنظور

الجنساني من أجل تصميم سياسات عامة تهدف إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالمقارنة بالعدد المستهدف للوثائق، وهو خمس وثائق. وقد استخدمت وثيقة تحديد الموقف المقدمة للمؤتمر الإقليمي التاسع المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد خطة السياسات العامة الوطنية البوليفية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التي ترمي إلى ممارسة المرأة كامل حقوقها. ويلزم إجراء المزيد من التحسينات في البحوث التشاركية من أجل تعزيز دور المكاتب الوطنية النسائية في قيادة هذه البحوث.

## البرنامج الفرعي ٦

### السكان والتنمية\*

٢١-٧ (أ) مما دل على زيادة القدرة التقنية للبلدان الأعضاء على رصد الاتجاهات السكانية من أجل الاستعانة بها في عمليات التخطيط الاجتماعي ومعالجة المسائل السكانية والإنمائية أن ١٤ بلدا قد تمكنت، بفضل المساعدات المقدمة، من تنقيح الإسقاطات السكانية (بالمقارنة بالعدد المستهدف، وهو ثمانية بلدان)؛ واستفادت خمسة بلدان بما لديها من معلومات مستقاة من عمليات التعداد في إجراء بحوث عن القضايا السكانية والإنمائية، واستخدمت في ١١ بلدا تكنولوجيات جديدة للبرامجيات الحاسوبية من أجل دمج العوامل الديموغرافية في التخطيط الاجتماعي. ولُبي أكثر من ٢٥ طلبا من طلبات التعاون التقني. ويلزم الاستعانة بوسائل أفضل لإعداد التقديرات والإسقاطات المتصلة بجماعات سكانية محددة وما يقابلها من متطلبات قطاعية. ويجب تلبية طلبات البلدان المقدمة للحصول على المساعدة في مجالات الهجرة الدولية، والشيخوخة، والجماعات السكانية المتممة للشعوب الأصلية، وتحليل بيانات التعدادات السكانية.

(ب) ودلت على زيادة قدرة البلدان الأعضاء التقنية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات والأهداف المتعلقة ببرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة العمل التي أقرتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة الزيادة في عدد البلدان التي وضعت نظام مؤشرات ملائما لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات والأهداف المتعلقة ببرنامج العمل من أربعة بلدان إلى ستة بلدان، والزيادة في عدد البلدان التي لديها برامج جديدة ومنقحة من أجل المسنين ولديها أنظمة تنفيذية مؤلفة من مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وتنفيذ التوصيات الواردة في خطة عمل مدريد للشيخوخة والاستراتيجية الإقليمية للشيخوخة من بلدين إلى ٦ بلدان. وجرى استكمال نظام المؤشرات الإقليمي لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأتيح لبلدان المنطقة، وهذا النظام يشمل مؤشرات لمتابعة

منهاج عمل ييجين وخطه عمل مدريد للشيوخوخة. ويجب توفير قدر أكبر من الدعم لأعمال المتابعة المتعلقة بإقامة نظام وطني للمؤشرات.

## البرنامج الفرعي ٧

### تخطيط الإدارة العامة\*

٢١-٨ (أ) تجلى تحسين تفهم النهج الاستراتيجية المتبعة للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن السياسات الحكومية وبرمجة القطاع العام والتقييم وعملية إضفاء الطابع اللامركزي والتخطيط وإدارة التنمية على الصعيدين المحلي والإقليمي استنادا إلى البحوث التطبيقية وخدمات التعاون التقني المقدمة من البرنامج الفرعي من زيادة النسبة المئوية للمشاركين في تقييم دورات معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بأهما "جيدة" أو "جيدة جدا" من ٧٠ إلى ٨٩ في المائة ومن زيادة عدد مرات تنزيل الوثائق ومواد التدريب من موقع المعهد على الإنترنت من ٦٠٠٠ مرة إلى ٨٠٠٠ مرة. وقدم التدريب على الإدارة العامة في الدورات الدراسية الدولية لـ ٨٨٣ من المسؤولين الحكوميين وآخرين من الجهات المعنية من ١٨ بلدا في المنطقة ومن خارجها.

(ب) وتحققت زيادة التنسيق وتقاسم الخبرات والتوعية فيما بين البلدان الأعضاء بالقضايا موضع الاهتمام المشترك والمتصلة بالإدارة العامة بمحدث زيادة من ٦٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة في عدد المنتديات الحكومية الدولية والاجتماعات التقنية والحلقات الدراسية التي خدمها البرنامج الفرعي وضمت في جداول أعمالها تقاسم الخبرات بشأن تخطيط الإدارة العامة والتنسيق، ومحدث زيادة في الدورات ذات الصلة من لا شيء إلى ست دورات حضرها ٤٨١ مشتركا من ستة بلدان. وتتسم بأهمية خاصة الحلقة الدراسية الإقليمية السادسة عشرة بشأن السياسة المالية، والمنتدى الدولي بشأن الرؤى والاستراتيجيات الوطنية، وحلقة العمل المعنية بـ "التشريعات وعملية الميزنة في أمريكا اللاتينية". وأدت المساعدات المقدمة إلى رابطة بلديات هندوراس إلى إعداد سياسة للتنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي. وينبغي تشجيع التعاون الإقليمي في مجالات الإدارة العامة، وإضفاء اللامركزية، وتخطيط استخدام الأراضي، وإدارة التنمية الإقليمية، وبرامج الاستثمار في المنطقة.

(ج) وبلغت نسبة النساء المشاركات في الدورات الدراسية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤٥ في المائة، بزيادة قدرها ٢ في المائة عما كانت عليه النسبة في فترة السنتين السابقة، وارتفع عدد الدورات الدراسية التي نظمها معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأدرجت فيها مسائل جنسانية من دورة واحدة إلى أربع دورات. وقد أدرج دوما المتغير الجنساني في

معايير الاختيار، كما أُدرج المنظور الجنساني في وضع برامج التدريب، وهذا يوضح زيادة الاهتمام بالمنظور الجنساني أو زيادة تفهمه في أنشطة البرنامج الفرعي. ويلزم بذل مزيد من الجهود لموازنة المتغير الجنساني في الدورات الدراسية الدولية التي ينظمها المعهد المذكور.

## البرنامج الفرعي ٨

### البيئة والمستوطنات البشرية\*

٢١-٩ (أ) تبدى تحسُّن تقييم الموظفين الوطنيين لاتجاهات التنمية المستدامة في المنطقة استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية من زيادة النسبة المئوية للموظفين الوطنيين الذين قيّموا الدورات أو الحلقات الدراسية التي تنظمها شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية بأهمها "جيدة" أو "جيدة جداً" من ٨٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة، ومن حدوث زيادة (من ٨٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة) في النسبة المئوية للموظفين الوطنيين المدربين الذي أعلنوا، بعد سنة واحدة من الحصول على تدريب في الدورات أو الحلقات الدراسية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن المعرفة المكتسبة "مفيدة" أو "مفيدة جداً" لأنشطتهم داخل مؤسساتهم العامة. وأتاحت الأهداف الإنمائية للألفية نهجاً شاملاً لعدة قطاعات يفيد في إجراء الدراسات وتوفير المساعدة التقنية وأنشطة التدريب. وأنشئ مصرف بيانات يتضمن ما يزيد على ١٥٠ من المتغيرات والمؤشرات على النطاق الوطني للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، بحيث يغطي جميع بلدان أمريكا اللاتينية؛ ونظمت المؤشرات داخل إطار منظومي متكامل. ولذلك، بدأت بعض البلدان في إنشاء مجموعتها الخاصة من مؤشرات التنمية المستدامة. ويلزم مزيد من التنسيق والاستخدام المتسق للمؤشرات ليتسنى تطبيق المؤشرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

(ب) وساهمت في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على متابعة الالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة وإدراجها في السياسات الوطنية والمحلية أنشطة التدريب، والمساعدة التقنية، وكذلك تحليل السياسة العامة فيما يتعلق بجولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وتبين تعليقات المشتركين والمستفيدين مما يقدم من خدمات أن ١٠٠ في المائة يعتبرون المعرفة المكتسبة "مفيدة" أو "مفيدة جداً"، بالمقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٨٥ في المائة. وسوف تتحسن عملية جمع المعلومات للحصول على نتائج الأداء في الوقت المناسب.

(ج) ودلت على التقدم المحرز في تعزيز القدرات الوطنية لإدراج البعد الاقتصادي مع الاستخدام المتكرر لأدوات الإدارة البيئية التعليقات التي وردت، بعد سنة من تلقي



التدريب، من الموظفين الوطنيين الذين جرى تدريبهم بحيث كان تقييم ٤٨ في المائة من الجيبين للدورات هو أنها "مفيدة جدا" مع تقييم ٥٢ في المائة لها بأنها "مفيدة"، وهو ما يتماشى مع المستهدف. ولم ترد أية تقييمات سلبية. وأنجزت دراسات بشأن النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي التي تنفقها الحكومات في المنطقة على الحماية البيئية. وتحتاج المتابعة وجمع المعلومات المتعلقة بالمؤشر إلى التحسين، لأن التعليقات التي وردت بعد سنة محدودة جدا.

(د) وتحقق تعزيز القدرات الوطنية على اعتماد ممارسات وسياسات متكاملة في مجال استخدام الأراضي والإدارة الحضرية بتوفير المساعدة التقنية وأنشطة التدريب بشأن تخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية، مما أدى إلى صدور إعلان سان خوسيه، الذي وقع عليه ١٧ بلدا، وعقد المنتدى التاسع للبلدان الأمريكية المعني بالإسكان واستخدام الأراضي. وصُمم ما لا يقل عن سبعة "مختبرات حضرية" وأنشئت من أجل وضع استراتيجيات مواضيعية للتغلب على الفقر والأحوال المعيشية المتدنية على الصعيدين المحلي والإقليمي. ولتوفير الدعم من أجل صنع السياسات، استحدثت قاعدة بيانات بشأن الفقر والأحوال المعيشية المتدنية في المناطق الحضرية، وهي تضم بيانات بشأن سبل الحصول على المياه والصرف الصحي. ويجب تحسين عملية المتابعة وجمع المعلومات بشأن الأداء في هذا المجال؛ كما يتعين وضع مؤشرات إنجاز صالحة أكثر تركيزا واستخدامها متى كانت التعليقات الواردة غير ملائمة للتحليل.

(هـ) وازداد تطبيق الاتفاقات البيئية العالمية على الصعيدين الوطني والإقليمي بفضل توفير المساعدة التقنية في مجالات مثل المياه، والمستوطنات البشرية، ومصادر الطاقة المتجددة، والصرف الصحي، مع تلبية ٤٠ طلبا للمساعدات. وقد اقترح التقرير المعنون "رصد التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاحتياجات واقتراح" عقد منتدى إقليمي لتنفيذ المقررات التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقُدّم الدعم إلى الاجتماع الأول الذي عقده اللجنة التقنية بشأن الإبلاغ عن مدى الامتثال للقرارات التي اتخذها الاجتماع الرابع عشر لوزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*.

## البرنامج الفرعي ٩

### الموارد الطبيعية والبنية التحتية\*

٢١-١٠ (أ) تجلّى تعزيز قدرات البلدان في مجال صوغ السياسات وتنفيذها لمعالجة القضايا المتصلة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخدمات البنية التحتية من زيادة

الوكالات التي تتلقى خدمات التعاون التقني التي تعالج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخدمات البنية التحتية من عشر وكالات إلى ١٨ وكالة وزيادة عدد المؤسسات التي تتلقى خدمات التعاون التقني التي تنسق وتدمج سياسات قطاعية من عشر مؤسسات إلى ٢٠ مؤسسة. ونتيجة لذلك، اعتمدت السلطات المسؤولة عن الطاقة في ستة بلدان مقترحات من أجل تطوير مصادر الطاقة المتجددة. وفي قطاع المياه، اتخذت إجراءات بشأن تحسين قوانين المياه في أربعة بلدان. وسيحسن التنسيق بين الشعب لمعالجة القضايا بطريقة شاملة.

(ب) وزادت قدرات البلدان على تعزيز فعالة الأطر التنظيمية في قطاعات الطاقة والمياه والتعدين والنقل البري والمائي بفضل حدوث زيادة من ١٠ إلى ٢٠ في عدد المؤسسات التي تتلقى خدمات التعاون التقني والمداخلات التحليلية التي عملت على مواصلة تطوير أطرها التنظيمية في الميادين ذات الصلة مع إيلاء المراعاة الواجبة للعدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين. وجرى تدريب ٣٠ ممثلاً للسلطات الوطنية والمحلية في أربعة بلدان. وصارت دورة دراسية تدريبية متاحة إلكترونياً لبلدان الأنديز. ووُزعت تقارير عن خصخصة خدمات المياه، والالتزامات البيئية في قطاع التعدين، وأثر الهياكل الأساسية على القدرة التنافسية للاقتصاد. ويجب أن تُدرج في الاعتمادات المرصودة مستقبلاً للمساعدات معلومات تقنية عن الأسواق العالمية للسلع الأساسية وموارد الطاقة.

(ج) وقدمت المساعدة التقنية لتعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي في ميادين الطاقة والنقل والبنية التحتية والمياه والتعدين إلى ١٥ مؤسسة وبشأن الحد من العقبات التي تعوق حركة الأشخاص والسلع وتقليل تكاليف النقل إلى ٢٠ مؤسسة أخرى تماشياً مع الأهداف، مما حسّن قدرات البلدان على تقاسم المعرفة والخبرات والمعلومات بشأن الطاقة والنقل البري والمائي والبنية التحتية لتعزيز التكامل الإقليمي. ويلزم وضع إحصاءات من أجل إجراء تحليل في توقيت مناسب يتناول أثر تقلبات الأسعار على الاقتصادات، وتحليل عملية الاستثمار في استغلال الموارد الطبيعية، وذلك من أجل إعداد مبادرات مؤسسية يمكن أن تسهم في عمل المنتديات الحكومية الدولية.

## البرنامج الفرعي ١٠

### الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية\*

٢١-١١ (أ) اتضح تحسين القدرة التقنية للبلدان على تطوير نظمها الإحصائية عن طريق اعتماد الخطوات المنهجية والتكنولوجية التي شجعت عليها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم صوغ البرامج الاقتصادية والاجتماعية من زيادة عدد الأخصائيين من ٤٠٠ إلى ٤٧٠ (من ٢٨ بلداً، و ٤٣ في المائة منهم إناث) جرى تدريبهم

على إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية أو تحليلها؛ وزيادة من ١٣ إلى ١٤ في عدد البلدان التي اعتمدت ونشرت خطوات منهجية في موامة المعايير الدولية والإقليمية ونظم الترميز، بمساعدة و/أو تعاون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وزيادة من صفر إلى خمسة في التعبير عن الرضا عن المساعدات التقنية في مجال الإحصاء والإسقاطات. ويشير تطور طلبات المساعدة التقنية إلى ضرورة التحرك للأمام صوب استراتيجيات مساعدة تقنية أشمل. وركز البرنامج الفرعي، بصفته أمانة المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، على إعداد استراتيجيات لبناء القدرات التقنية.

(ب) وازداد تفهم البلدان الأعضاء للمنهجيات المتعلقة بتحليل الاتجاهات الاقتصادية الجارية كمدخلات من أجل إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال نشر المنشورات المنهجية المتعلقة بالرصد الاقتصادي والاجتماعي التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وازداد عدد النسخ المطبوعة وعدد الملفات المنزلة حاسوبيا من المنشورات المنهجية التي تتناول مسائل ذات صلة بالرصد والبرمجة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من ٢ ٨٠٠ إلى ٦٥ ٠٠٠، وارتفع المتوسط الشهري للنسخ المطبوعة وعدد الملفات المنزلة حاسوبيا الخاصة بالوثائق الأساسية من ٣ ٣٠٠ إلى ٥ ٤٨٥، أي أعلى من العدد المستهدف البالغ ٤ ٣٠٠. وكانت الزيادات السريعة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحاولة مضاعفة نشر النسخة الإلكترونية من المنشورات أدلة فعالة في وضع قواعد البيانات في متناول قطاعات من الجماهير أعرض. وأطلقت النسخة الانكليزية الخاصة بالموقع الشبكي\*. ويلزم أن تتاح أدوات مكتب المساعدة الحاسوبية والأدوات الاستشارية الأخرى لمستعملي الإنترنت.

## البرنامج الفرعي ١١

### الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى\*

٢١-١٢ (أ) عملت المساعدة التقنية المقدمة عن طريق عشرة أفرقة خبراء و ٣٨٤ خدمة من الخدمات الاستشارية و ٢٨ نشاطا من أنشطة التدريب و ١٦ زمالة دراسية على تعزيز القدرة التحليلية للسلطات الحكومية المتعلقة بالتكامل الدولي، والنمو الاقتصادي والتوظيف، والتنمية الاجتماعية وتنمية الإنتاج والتكنولوجيا والأعمال في القطاعين الزراعي والصناعي، بما يشمل التنمية المستدامة والفقير والعدالة والمنظور الجنساني وتقييم الكوارث والضعف لدى ٢٥ بلدا و ٢٢ منظمة تابعة للأمم المتحدة و ١٤ شبكة ومنظمة غير حكومية دولية و ٢٥ جامعة ومركز أبحاث. وإجمالا، هناك ١ ٢١١ من الممثلين الحكوميين ومن أصحاب المصلحة، من بينهم ٤٠٩ نساء من ٤٠٠ مؤسسة من ٣٥ بلدا، حسنوا قدراتهم في مختلف

المجالات. وتبين التعليقات الواردة من ٤٨٣ مشتركاً أن ٩٤ في المائة منهم رأوا أن تلك المساعدة التقنية جيدة أو جيدة جداً أو ممتازة، أي بما يتجاوز بنسبة ٢٤ في المائة نسبة الـ ٧٠ في المائة المستهدفة. وطلبت الدول الأعضاء إجراء تقييمات لعشر كوارث، مما أسفر عن إعداد برامج للتعمير. ونظراً لأن صوغ السياسة الاقتصادية والاجتماعية يتأثر بعوامل متعددة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، سوف يتدعم اشتراكها بشكل أقوى لإجراء نقاش فعال بشأن الخيارات في مجال السياسات.

(ب) وتم توفير سبل الوصول إلى المعلومات والتحليل والمشورة في مجال السياسات بشأن التكامل الدولي والنمو الاقتصادي والتوظيف والتنمية الاجتماعية وتنمية الإنتاج والتكنولوجيا والأعمال في القطاعين الزراعي والصناعي، بما في ذلك التنمية المستدامة والفقير والعدالة والمنظور الجنساني وتقييم الكوارث والضعف، لأجل السلطات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بفضل نشر ٦٣ منشوراً وتقريراً\* على ما يقدر بـ ٩٨٠ مستعملاً لها في مؤسسيا في ٣٧ بلداً من المنطقة ومن أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وسُجّلت تنزيلات حاسوبية من الإنترنت\* مجموعها ٧٥٠.٠٠٠، بالمقارنة بـ ٢٧٦.٠٠٠ عملية تنزيل سابقة. وجرى تجميع مجموعة منتقاة تربو على ١٥٠٠ قصاصة صحفية من المنشورات، وتم تسجيل ٢٤٤ مستعملاً مؤسسياً من أجل قاعدة البيانات لتحليل نمو التجارة الدولية\*. وبلغ عدد مرات الاطلاع على موقع الإنترنت المتعلق بالقدرات المؤسسية في سياسة التنافس في أمريكا الوسطى ٣٤٤٠ مرة. وعلى النحو المبين في التقييم الذاتي\* للبرنامج الفرعي، تحتاج إدارة المعلومات إلى تعزيز بتطوير استعمال المعلومات الإحصائية وتحليلها، بما في ذلك سبل إطلاع المستعملين النهائيين عليها.

(ج) وقُدمت مساعدات تقنية وتدريب ومعلومات بشأن الملكية الفكرية والتأثير المالي لاتفاقات التجارة الحرة والتعاون البيئي والقدرة التنافسية والأثر على المنتجات الزراعية الحساسة ومنهجيات تقييم الأثر المحتمل لاتفاقات التجارة الحرة على الزراعة والقطاع الريفي والخيارات المتعلقة بالاستثمار العام إلى ٣٥٣ من المستعملين النهائيين والجهات المعنية من بلدان في المنطقة دون الإقليمية، مما عزز قدراتهم الاقتصادية والتقنية والمؤسسية على التكيف مع التغيرات السريعة في الساحة الدولية وعلى مضاعفة المنافع إلى أقصى حد وتخفيف حدة الآثار الضارة المتأتية من العولمة. وأظهرت التعليقات الواردة من المقيمين أن ٩٥ في المائة من المستعملين اعتبروا الخدمات والتدريب "جيدين" أو "جيدين جداً" أو "ممتازين"، بالمقارنة بنسبة ٦٧ في المائة المستهدفة. وقدمت مساعدات إلى ثلاثة بلدان في عملية توزيع مصفوفاتها الخاصة بالحاسبة الاجتماعية، لكي تواصل تطوير نماذجها الخاصة بالتوازن العام القابل للحساب. وجرى تسجيل ٣٤٤ مستعملاً مؤسسياً جديداً في الوحدة النمطية لتحليل

برامجيات نمو التجارة الدولية\*، مما يتيح لهم تقييم أنماط التجارة والقدرة التنافسية للصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) وعقب تقديم المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبين أن إثني عشر تغييرا في الأطر التنظيمية بقطاع الطاقة قد أخذت تحدث في البلدان المتلقية، مما يدل على تيسير صياغة واستعراض السياسات بشأن إعادة الهيكلة الإنتاجية. وجرى إعداد تحليلات موجهة إلى السياسات من أجل تسعة بلدان وأصبحت تلك البلدان تستخدمه لتغيير الأطر التنظيمية في قطاع الطاقة. وتعكس التعليقات الواردة شعورا بالارتياح من ٢٣ مستفيدا على الأقل فيما يتعلق بنوعية وفائدة المشورة والخدمات المقدمة. وأثرت المدخلات التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وزراء الطاقة ورؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى فاعتمدوا خطة الطوارئ في مجال الطاقة، وذلك استجابة للزيادة في أسعار النفط وآثارها على المنطقة دون الإقليمية.

(هـ) وجرى تعزيز الخبرات التقنية وتيسير وضع سياسات من أجل الكفاءة في استعمال الطاقة من خلال الاستجابة لـ ٢٥ طلبا للتعاون التقني بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لارتفاع أسعار النفط. وأفادت ٢٨ خدمة استشارية وثلاث زمالات دراسية وست دورات تدريبية ما يزيد على ١٧٧ من أصحاب المصلحة ينتمون إلى ٣٦ مؤسسة وثمانية بلدان. وتضمنت ٩٦ في المائة من التعليقات الواردة تقييمات للخدمات والتدريب بأهما "جيدان جدا" أو "ممتازان". وأحرز تقدم في المفاوضات بشأن القوانين الجديدة المتعلقة بأنواع الوقود الإحيائي في أربعة بلدان.

## البرنامج الفرعي ١٢

### الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي\*

٢١-١٣ (أ) ازدادت قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية قائمة على الأدلة تدمج التحليل الجنساني في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم بتدريب ١٢٥ مسؤولا حكوميا (٤ في المائة فوق النسبة المستهدفة) من ١٣ بلدا وست وكالات تابعة للأمم المتحدة وأربع مؤسسات إقليمية ودون إقليمية. وقدم الدعم إلى ١٣ بلدا لوضع سياسات جنسانية وطنية. واستخدمت لاستعراض إعصار إيميلي المشورة التقنية المقدمة بشأن تقييم الأثر الجنساني لإعصار إيفان في غرينادا؛ وهذه المشورة تمثل موضوع اجتماع مشترك بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث.

(ب) وُبدلت جهود لزيادة الوعي بالمفاهيم الجديدة للتنمية وتأثيرها المحتمل على عملية التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستجابة لما يزيد على ١٦٠ طلبا للمساعدات التقنية وتوفير المعلومات، بما في ذلك نشر ٦٧ وثيقة فنية وسبعة تقارير وطنية لتقييم الكوارث ودليلين للتدريب. وتعززت قدرات ٤٧٥ من أصحاب المصلحة ينتمون إلى ١١ بلدا بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحليل للبلدان غير المستقلة في المنطقة. وُفُذت ١٨ توصية على الأقل من التوصيات المتعلقة بالسياسات، تماشيا مع المشورة المقدمة في مجال السياسات، وذلك بالمقارنة بـ ١٥ توصية مستهدفة. وثمة نواتج أقل، لكنها ذات طابع استراتيجي أوضح، سوف تتيح مزيدا من الملاءمة لاحتياجات العملاء. ويجب اتباع النهج المتعدد التخصصات والتعاون الشامل لعدة قطاعات في إجراء الدراسات، كما يجب مواصلة تقديم المساعدات التقنية من أجل إجراء تحليل أوفى للمواضيع.

(ج) ودلت على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على استخدام المعلومات العلمية الجديدة والناشئة استجابة لبرنامج عمل بربادوس زيادة عدد الزيارات لموقع المركز الكاريبي لإدارة المعارف على الإنترنت\* من ٤٩٦ إلى ١٠١٧. واستُشهد بالوثائق الصادرة في منشورات المنظمات الدولية والتقارير الرسمية الصادرة عن الدول الأعضاء ووسائل الإعلام. وبإنشاء مجالس العلم والتكنولوجيا في ١٥ بلدا، قدم التدريب على استعمال مؤشرات العلم والتكنولوجيا. وتحققت الاستجابة لـ ١٢٠ طلبا تلتزم مساعدات تقنية. ويتعين تحسين آليات التعليقات للاستجابة لحاجات الدول الأعضاء.

## الباب ٢٢

## التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا\*

## الملامح البارزة لنتائج البرامج

أحرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تقدماً في مجالاتها الأربعة المتعلقة بالإدارة ذات الأولوية - وهي: (أ) المياه والطاقة، (ب) السياسات الاجتماعية، (ج) العولمة، (د) التكنولوجيا - وكذلك في المسائل الثلاث الشاملة لعدة قطاعات، وهي: (أ) النهوض بالمرأة، (ب) بناء القدرات الإحصائية، و (ج) مساعدة البلدان الخارجة من صراعات. وكثفت الإسكوا جهودها للمضي في تطوير عملها التحليلي. ودلت على بعض من التقدم المحرز في هذا الصدد استعراضات الأقران الخارجيين والتغطية الواسعة التي قامت بها وسائط الإعلام للمنشور الرئيسي المعنون "الدراسة الاستقصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا". وقامت اللجنة أيضاً بدور أساسي في إطار الجهود المشتركة التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة إعداداً للتقرير المتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ٢٠٠٥\*.

وفيما يتعلق بإدارة المياه والطاقة، واصلت اللجنة دعمها النشط لجهود البلدان الأعضاء الرامية إلى اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وعلاوة على ذلك قامت اللجنة، بالتعاون مع الأمانة المشتركة لجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمنطقة غربي آسيا، بدور أساسي في التوصل إلى موقف عربي مشترك في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وفي التحضير للدورة الرابعة عشرة.

ووفرت اللجنة منتدى للمسؤولين والوزراء الإقليميين المعنيين بالتجارة من أجل تنسيق مواقفهم التفاوضية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وبشكل أعم، شجعت اللجنة على بذل الجهود لتدعيم التكامل الإقليمي في مجالي التجارة والنقل. ودخل الاتفاق الدولي المتعلق بالخطوط الحديدية في المشرق العربي حيز النفاذ وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي.

وفيما يتعلق بالأولوية الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في تعزيز دور المرأة في مجال صنع القرار على الصعيد الوطني، ثمة إنجازات ملحوظة حققتها اللجنة تشمل دعمها لاشتراك المرأة في لجنة صياغة الدستور العراقي، فضلاً عن تدريب ٣٠٩ نساء سعوديات يعملن في منظمات الرعاية الاجتماعية. وأثنى الفريق الرفيع المستوى لجوائز الأمم المتحدة الـ ٢١ على امتياز المشروع المعنون "تنشيط دور المنظمات غير الحكومية النسائية" في المملكة العربية السعودية.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وتركزت المساعدة المقدمة إلى البلدان المنكوبة بالصراعات على بناء القدرات وإقامة الشبكات. وانطوى مشروع اللجنة المتعلق بأكاديميات التواصل العراقية على إنشاء أربع أكاديميات تواصل إقليمية وتوفير دورات تدريبية متصلة بذلك، وقد فاز هذا المشروع بجائزة 'التصدي لجميع التحديات' التي قدمتها شركة نظم سيسكو المحدودة عن عام ٢٠٠٥. وشاركت اللجنة في تنظيم المنتدى الدولي العربي بشأن التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تم التعبير بوضوح عن توافق فلسطيني في الآراء بشأن رؤية لعملية التأهيل والتنمية. وأدرجت هذه الرؤية في الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للسلطة الفلسطينية (٢٠٠٦-٢٠٠٨).

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدت مبادرة اضطلعت بها قيادة اللجنة إلى إنشاء فرقة عمل عربية تعنى بأسماء النطاقات المتخصصة قدم الدعم لعملها الفريق العامل العربي التابع لجامعة الدول العربية.

وساهمت اللجنة في تحسين القدرات الوطنية في مجال إنتاج إحصاءات متسقة صحيحة وقابلة للمقارنة كوسيلة لوضع السياسات. وبصورة خاصة استحدثت اللجنة مجموعة من ٢٧ مؤشرا لرصد الجوانب المختلفة للأهداف الإنمائية للألفية. كما وفرت التدريب للإحصائيين العاملين في مجالات الطاقة، والتجارة والهجرة، والإحصاءات المتصلة بالأسعار، والحسابات القومية.

ويمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن النتائج البرنامجية في تقرير الأمانة التنفيذية عن أنشطة اللجنة E/ESCWA/23/5 و (E/ESCWA/23/5/Part I) وفي الملاحق البارزة المفصلة لنتائج البرامج\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

كان للحالة الحرجة في المنطقة، ولا سيما في العراق والأرض الفلسطينية المحتلة، أثر في برنامج عمل اللجنة. وعلاوة على ذلك، أدت الحوادث التي وقعت في بيروت في الفترة من منتصف شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى حدوث حالات تأخير في تنفيذ النواتج، بسبب الحاجة إلى إعادة جدولة عدد من الاجتماعات بعيدا عن بيروت وإقفال المكتب في مناسبتين. وثمة تحد محدد، وهو الحاجة إلى تكملة العمل التحليلي بأنشطة تشغيلية لتعزيز تأثير عمل اللجنة. ويمكن أن يوسع نطاق العمل بتنمية الشراكات الاستراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية. وثمة تحد آخر، وهو الحاجة إلى تعزيز تقاسم المعارف، بما في ذلك تعزيز التوزيع الإلكتروني للمنشورات والتقارير والمواد الفنية لإيصالها إلى مجموعة عريضة من المستعملين النهائيين وأصحاب المصلحة. وهذا يتطلب تطوير استراتيجية المعلومات والاتصالات وخطط الاستثمار لتعزيز قدرة نظام اللجنة



على التحميل على الإنترنت وإعادة تصميم صفحتها على الشبكة العالمية. ولم يتحقق الإنجاز المتوقع في إطار البرنامج الفرعي ٣، تحسين عملية تزويد البلدان الأعضاء والرابطات التجارية بالبيانات ذات الصلة وتحليل الإنتاجية واتجاهاتها، وذلك بسبب عدم توافر البيانات عن إحصاءات الإنتاج في البلدان الأعضاء باللجنة. وانبثقت عن التفتيش الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة (A/61/61) ٢٠ توصية تتصل بالتحسينات البرنامجية والإدارية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المشار إليها أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج الـ ٢٢٠ المقررة القابلة للقياس الكمي. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.22)).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٢-١ (أ) بلغ مستوى إنجاز النواتج ٩٠ في المائة لفترة السنتين، مما يشير إلى أن برنامج العمل أُدير بفعالية وبدعم فعال من الموظفين والموارد المالية. وتعوّضا عن القيود التي فرضتها على إنجاز النواتج حالة عدم الاستقرار السائدة في بيروت خلال الفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ازداد بدرجة كبيرة إنجاز النواتج قرابة نهاية فترة السنتين، بفضل الدعم المتمثل في توظيف الموظفين وتعيينهم في الوقت المناسب. وحسنت اللجنة وقت التوظيف للوظائف الفنية مما متوسطه ١٩٠ يوما إلى ١٤٦ يوما، ومع ذلك يظل هذا المتوسط أعلى من الهدف الذي أوصى مكتب إدارة الموارد البشرية ببلوغه وهو ١٢٠ يوما.

(ب) وحددت الأمانة الأولويات الثلاث الراهنة والمسائل الناشئة في منطقة غرب آسيا ووجهت انتباه الدول الأعضاء إليها خلال دورة اللجنة في عام ٢٠٠٥\*. وتمثلت هذه الأولويات في السلام والأمن وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في اللجنة، والسياسات الاجتماعية في البلدان الأعضاء في اللجنة. ونتج عن أعمال ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى اعتماد "إعلان دمشق بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، وقرارات عن "السياسات الاجتماعية" و "التنمية والتعاون الإقليمي في ظروف غير مستقرة"\*. واتخذت اللجنة أيضا ثلاثة عشر قرارا أخرى تتناول مختلف المسائل البارزة التي تشغل الأذهان في المنطقة ووجهت انتباه

المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها. وعلاوة على ذلك، اعتمدت ثمانية بلدان أعضاء مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي\* ووقعتها.

(ج) وفيما يتعلق بإجراء العمليات في حينها في الميدان، انخفض متوسط الوقت اللازم للاستجابة لطلبات الحصول على خدمات المستشارين الإقليميين إلى خمسة أيام عمل، مما يمثل تحسناً بمعدل يومي عمل مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. إلا أن عوامل مثل الطابع (المتعدد التخصصات/التخصص الأحادي)، والمتطلبات/الشروط، وتكلفة تنفيذ الطلبات الواردة قد تؤثر في هذا المتوسط. وقد استلمت اللجنة ٤٠٣ طلبات من البلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية للحصول على خدمات استشارية إقليمية في مجالات التنمية الاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا، ومنظمة التجارة العالمية، والاتصالات، والمياه، والبيئة، والطاقة، والحسابات القومية، والجنسانية. ونفذت اللجنة ٨٥ في المائة من الطلبات، مما يمثل زيادة بنسبة ٦٠,٥ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة\*.

(د) واضطلع بعدة أنشطة لتعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة أنشطة الأمم المتحدة بالنسبة لمسائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية البارزة. ويعمل فريق التنسيق الإقليمي كآلية لتعزيز اتساق السياسات وتنسيق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة اللجنة. ومن نتائج جهود التعاون وضع تقرير مشترك للأمم المتحدة بعنوان "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ٢٠٠٥" (E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1) يشمل ٢٢ بلداً عربياً ويمثل أساساً جوهرياً للتنسيق بين الوكالات في المستقبل. وتشمل الإنجازات الأخرى الناشئة عن التعاون المشترك بين الوكالات التقرير السنوي عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي في ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ ثمانية مشاريع على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، و"المنتدى الدولي العربي بشأن التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة"،\*، والمؤتمر التحضيري الإقليمي الثاني لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات - شراكة من أجل بناء مجتمع المعلومات العربي، ومنتدى السكان العربي\*، وإعداد مبادرات مشتركة لإقامة شراكة مع كيانات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويحتاج فريق التنسيق الإقليمي إلى تدعيم كبير لعملية التنسيق ومتابعة القرارات.

## البرنامج الفرعي ١

### الإدارة المتكاملة للموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

٢٢-٢ (أ) دل على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع سياسات متكاملة للإدارة الكفؤة المستدامة لقطاعي المياه والطاقة مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المرأة ولدورها

اعتماد سبع مؤسسات (وزارات الموارد المالية والري بصورة أساسية) في أربعة بلدان تدابير جديدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، مقارنة بأربع مؤسسات في عام ٢٠٠٣. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧٥ في المائة، وإن كان لا يحقق الهدف وهو عشر مؤسسات. وازداد الطلب على دليل اللجنة عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وقدم تدريب للمدرين على ذلك في ١٣ بلدا من البلدان الأعضاء في اللجنة، وأربعة بلدان عربية من شمال أفريقيا، والسودان. وأدت زيادة استعمال موقع اللجنة على الإنترنت والشبكة المتكاملة العربية للموارد المائية إلى تعزيز تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي. واعتمدت وزارتان (لبنان، والمملكة العربية السعودية) سياسات لحفظ الطاقة ووضعنا مشاريع لتطبيقها، مقارنة بوزارة واحدة في عام ٢٠٠٣. واعتمدت ثلاث وزارات أخرى (مصر، والجمهورية العربية السورية، والكويت) مبادرات تهدف إلى استخدام أنواع وقود أنظف. وتقوم وزارتان أخريان (الإمارات العربية المتحدة، واليمن) بتنفيذ مشاريع جديدة في مجال الطاقة المتجددة. وإضافة إلى ذلك، درب ٣٥ مسؤولا يمنيًا على تصميم النظم الفولطاضوية وتركيبها وتشغيلها.

(ب) ودلت على تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة شبكات المياه السطحية والمياه الجوفية والطاقة المشتركة زيادة عدد المؤسسات الأعضاء في الشبكة العربية المتكاملة للموارد المائية من ١٥ إلى ٦٥ بفضل أنشطة الدعوة والتوعية التي تضطلع بها اللجنة، ومن خلال انضمام المملكة العربية السعودية للآلية الترويجية الإقليمية لأنظمة الطاقة المستدامة، مما جعل المجموع ١٣ بلدا عضواً وحقق الهدف المحدد.

(ج) وعُززت في ثلاث مجالات زيادة قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير سياسة عامة للتنمية المستدامة، وهذه المجالات هي '١' توفير الدعم لتنفيذ المبادرة العربية وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. واعتمدت الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة في البلدان الـ ١٣ الأعضاء مبادئ توجيهية بشأن إدماج الأبعاد البيئية في السياسات الإنمائية، مما أدى إلى بلوغ الهدف المحدد؛ '٢' حظيت بالتشجيع التغطية المحسنة التي يوفرها الصحفيون العرب للمسائل البيئية وأبرزت زيادة وعي واضعي السياسات بأهمية المشاركة الجماهيرية في المسائل البيئية وزيادة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك؛ '٣' إذكاء الوعي وبناء القدرات لدى ٨٦ الجهات المعنية في بلدان اللجنة الـ ١٣ الأعضاء في مجالات التنمية الريفية، ودحر تدهور التربة، وتحسين كفاءة استعمال المياه في المزارع، وكان الدليل على ذلك هو تعليقات الجهات المعنية على استبيانات التقييم.

(د) ودعما لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تحسين الإنتاجية والزرعة التنافسية وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الحد من الفقر كشفت دراسات اللجنة

التشخيصية لمجموعات تصنيع الملابس في الأردن ولبنان زيادة وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفرص الناشئة عن العمل المشترك لزيادة القدرة التنافسية وبيئت الدور الهام للتواصل في مجال تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأسهم مشروعان ميدانيان في لبنان والمغرب في مبادرات المجموعات المحلية لدعم القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي جنوب لبنان، أدى المشروع النموذجي المتعلق بتنمية قطاع صناعة العسل إلى تحسين التعاون بين النحالين، مما نتج عنه استحداث تقنيات إنتاج جديدة، وزيادة المحاصيل وتحقيق دخل إضافي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة مجموعة صغيرة من شركات الصباغة والغسيل بمنطقة الدار البيضاء بالمغرب على الاشتراك في تمويل وتشغيل مرفق لمعالجة المياه العادمة، مما أدى إلى تخفيض التكاليف وتحسين الأداء البيئي.

## البرنامج الفرعي ٢

### السياسات الاجتماعية المتكاملة

٢٢-٣ (أ) عُزز مفهوم السياسات الاجتماعية المتكاملة التي تنطوي على القيم الثقافية المتميزة بفضل التوعية والدعوة وتقاسم المعرفة فضلاً عن التقرير الإقليمي الشامل المعنون "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في البلدان العربية: الإطار والتحليل المقارن"\*. وطلبت خمسة بلدان أعضاء المساعدة إما في صياغة استراتيجية وطنية ملائمة بشأن السياسات والخطط الاجتماعية المتكاملة أو في تحديد آليات تحقيق ذلك. ووقّعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) على مذكرة تفاهم مع البحرين لإسداء المشورة بشأن السياسات والدعم التقني في هذا المجال.

(ب) وعُززت آليات التواصل من أجل التنمية الاجتماعية بين الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي بفضل مساعدة الإسكوا للعراق وفلسطين المنكوبين بالصراع، من خلال إدارة حلقات عمل تدريبية وتنفيذ مشروع يتعلق بـ "أكاديميات التواصل في العراق"\* ونجح المنتدى العربي الدولي المعني بالتأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة\*، الذي نظم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية، في إفران توافق آراء فلسطيني بشأن رؤية منسقة للتأهيل والتنمية. وشكل هذا أساساً لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة الأجل (٢٠٠٦-٢٠٠٨). ودشن المنتدى عملية متعددة الأطراف لتعزيز الشراكات العربية - الفلسطينية وساعد على صياغة ترتيبات التواصل بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ونظيراتها العربية والدولية. وجرى تعزيز قدرات موظفي مؤسسة المعايير الفلسطينية، ومؤسسات الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوحيد المقاييس والأنظمة التقنية والتفتيش، بعقد ثلاث حلقات عمل سنة ٢٠٠٥

ضمت ما مجموعه ٨٠ مشتركا. وزادت آليات التواصل بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني بتيسير تكوين ست لجان مشتركة جديدة (واحدة في الأردن واثنان في الجمهورية العربية السورية، وثلاث في لبنان)، وهو ضعف الهدف المحدد. وارتفع عدد المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية المشتركة في أعمال التنمية المجتمعية من ١٥ إلى ٢٣، متجاوزا الهدف البالغ ٢٠. وبلغت مشاريع التنمية المجتمعية للإسكوا ذروتها باتخاذ قرار في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) أقر بموجبه سياسات وبرامج الإسكوا المتعلقة بالتنمية المجتمعية المحلية.

(ج) وارتفع عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد نهجا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية من ثلاثة سنة ٢٠٠٣ (مصر والأردن وفلسطين) إلى خمسة سنة ٢٠٠٥ (العراق والجمهورية العربية السورية)، محققة بذلك الهدف المحدد. وانضمت الإمارات العربية المتحدة وعمان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث أصبح المجموع ١٨ بلدا عربيا. وأدى عمل الإسكوا إلى اعتماد إعلان بيروت (تموز/يوليه ٢٠٠٤)\*، الذي يضع خريطة طريق للأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة للعقد المقبل. وبلغت المشاركة السياسية للمرأة في العراق أعلى مستوى في المنطقة، حيث فازت النساء بـ ٨٦ مقعدا (٣١,٥ في المائة) في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٥. وشاركت ٢٢ من البرلمانيات السبع والثمانين و ١٧ من أعضاء لجنة صياغة مسودة الدستور الخمسة والخمسين في سلسلة من حلقات عمل الإسكوا. كما ساهمت الإسكوا في إنشاء شبكتين إقليميتين للمرأة هما: شبكة النساء العربيات العاملات في مجالي العلم والتكنولوجيا في البحرين وشبكة المرأة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر.

(د) ودلت على تحسُّن قدرة واضعي السياسات على إعداد سياسات وتدابير وآليات وبرامج للحد من الفقر تستهدف تنفيذ المشاريع الرامية إلى توفير فرص العمالة المنتجة للسكان ثلاث توصيات بشأن الفقر والبطالة اعتمدها الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية، محققة بذلك الهدف المحدد. ونجحت الإسكوا في بناء قدرات ٣٠٩ نساء سعوديات يعملن في منظمات الرعاية الاجتماعية في إطار مشروعين رائدين بشأن "تمكين المرأة السعودية من دخول سوق العمل" و "تفعيل دور المنظمات النسائية غير الحكومية" في المملكة العربية السعودية. وتم نشر دليلي تدريب الإسكوا بشأن "مبادئ إدارة المنظمات غير الحكومية" و "المهارات المهنية" على المنظمات النسائية غير الحكومية. وتم إطلاق موقعين على الإنترنت يركزان على الدعوة لتمكين المعوقين والشباب، عنوانهما "المنتدى الشبكي للمكفوفين" و "دليل الشباب العربي"\*. وشهد هذان الموقعان زيادة في عدد الزيارات الشهرية لـ "المنتدى الشبكي للمكفوفين" من ٣٠٠٠ إلى ٨٦٠٠ بين عامي

٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولـ "دليل الشباب العربي" من ٢٠٠٠ زيارة شهريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٣ ٧٠٠ زيارة بحلول نهاية ٢٠٠٥. وقد أصبح المركز الحاسوبي بلغة بريل في 'مؤسسة الهادي للصم والمكفوفين' (لبنان) مكتفيا ذاتيا، وهو يفيد ١١٠ أشخاص من كفيفي وضعاف البصر.

(هـ) وعولجت مسألة تحسين قدرة واضعي السياسات على التصدي، في استراتيجياتهم، للقضايا السكانية والقضايا الحاسمة فيما يتعلق بالإدارة الحضرية السليمة وضمان الحيازة بفضل جهود الدعوة التي ساهمت في اعتماد نُهج متكاملة لوضع سياسات سكانية في ثلاثة بلدان أخرى (عمان وقطر والجمهورية العربية السورية)، محققة بذلك الأهداف المقررة. كما جرت معالجتها بعدد من المبادرات الحضرية التي اعتمدها الحكومات لإدماج مفاهيم ضمان الحيازة وحسن الإدارة الحضرية، التي زادت من لا شيء إلى تسع مبادرات، وهو ما يقارب خمسة أمثال الهدف المقرر. وعلاوة على ذلك، أصدرت تسع مدن في المنطقة مراسيم لإنشاء مرصد حضرية محلية.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التحليل والتنبؤ في الميدان الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية

٢٢-٤ (أ) بُذلت مساع نشطة للحصول على تعليقات من المستعملين النهائيين عن الفوائد المستمدة من أنشطة الإسكوا المتعلقة باستعمال متغيرات الاقتصاد الكلي واتجاهاته، والاتجاهات الرئيسية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وأظهرت هذه المساعي زيادة رضاهم بنسبة ٢٠ في المائة. وفيما يتعلق بحلقة العمل المعنونة 'دور المديونية في التنمية'، تحقق الهدف المتمثل في رضا ٥٠ في المائة من المشتركين (٨٧ في المائة من المحييين على الاستبيانات) الذين أوضحوا أنهم استفادوا من حلقة العمل. ويجري الإعداد لدراسة استقصائية للقراء أكثر تحديدا للهدف تنفذ سنة ٢٠٠٦. ويجري تعزيز عملية استعراض الأقران من أجل مواصلة تعزيز جودة النواتج فضلا عن زيادة التفاعلات مع الجهات المعنية الإقليمية. وأوضح تقييم المشتركين الإيجابي لحلقة العمل فعاليتها في تعزيز أثر الدراسات التحليلية.

(ب) وروج المنشور الرئيسي المعنون 'الدراسة الاستقصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب آسيا\*'، لتوافر البيانات والمؤشرات الاقتصادية والمالية وإمكانية الوصول إليها وتحليلها، بما في ذلك ما يتصل بالتكامل الإقليمي. وجرى التركيز بشكل خاص على تقدير ونشر أربعة مؤشرات رئيسية (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الإجمالية من صادرات النفط، والتجارة الدولية). وقد قامت بتغطية تدشين الدراسة

الاستقصائية، و'ملخصها لسنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤' وسائط إعلام شتى (تلفزيونات وصحف) من المنطقة مع استشهادات من الاستنتاجات الأساسية. وأدى النشر الإلكتروني للمنشورات إلى زيادة عدد القراء التي أظهرها تسجيل نحو ٥ ٠٠٠ عملية تنزيل.

(ج) لم يتسن الإبلاغ عن زيادة توافر البيانات والتحليلات ذات الصلة عن الإنتاجية واتجاهاتها للبلدان الأعضاء ورابطات الأعمال، وذلك بسبب عدم توافر البيانات عن إحصاءات الإنتاج في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وأُهي ناتجان متعلقان بالمؤشرات السنوية للإنتاج كانا مرتبطين بهذه المنطقة الاقتصادية.

(د) وساهمت الدراسات التحليلية والتوقعات المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي في تحسين معرفة وقدرات البلدان الأعضاء فيما يخص بـ تقييم حالتها الاقتصادية النسبية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحسن قدرة صنّاع القرارات في البلدان الأعضاء على التدخل في الوقت المناسب. وتم وضع سبعة سيناريوهات ونشرها، وهو ما يمثل زيادة تمثل أكثر من ثلاثة أمثال الهدف. وحلل العدد الثاني من منشور التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا (E/ESCWA/EAD/2005/8) محددات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي هي قيد الاستعراض، وحدد مستويات الإنفاق العام التي من شأنها أن تتيح النمو الأمثل للناتج المحلي الإجمالي. وحلل عدداً من منشور الاتجاهات والآثار الاقتصادية\* تطورات النظم المالية في المنطقة فيما يتعلق بالاحتياجات المنقحة من رأس المال لإطار التقارب الدولي في مجال قياس رؤوس الأموال ومعايير رؤوس الأموال: إطار منقح، المعروف باسم اتفاق بازل الثاني، والسلوك الإقراضي للقطاع المصرفي وكفاءته. وعلاوة على ذلك، أصدرت الإسكوا ورقنتين فئيتين معنوتين "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: التحليلات والتوقعات المتعلقة بغرب آسيا"\* قدمت توقعاً مبكراً لاقتصادات المنطقة سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥\*.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

٢٢-٥ (أ) دخل الاتفاق الدولي للسكك الحديدية في المشرق العربي حيز النفاذ وأثمرت جهود الإسكوا توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي\*، وبذلك يسرت تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود بين البلدان الأعضاء. واستمرت المتابعة مع البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ اتفاق الطرق الدولية، وبشأن تدابير تيسير النقل الوطني والإقليمي، بوسائل تشمل إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة والنقل. وجرى الاعتراف بأهمية عمل الإسكوا في مجالي تيسير النقل وتيسير التجارة من قبل

مجلس وزراء النقل العرب، التابع لجامعة الدول العربية الذي قرر النظر في توسيع مفهوم الإسكوا لنظام نقل متكامل واتفاقات الطرق والسكك الحديدية ليشمل كل البلدان العربية.

(ب) وجرى تيسير زيادة الوعي بين البلدان الأعضاء بالتحديات التي تواجه اقتصاداتها وبالفرص التي توجدها نظم التجارة الإقليمية والدولية من خلال المساعدة على إيجاد خطة إقليمية للتجارة والعولمة على الصعيد السياسي لتهيئة منتدى للمسؤولين في الدورة الرابعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا. وقد ساهم هذا في تنسيق المواقف التفاوضية للبلدان الأعضاء في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وقدم موقع متخصص على الإنترنت استكمالات وإحاطات فنية ووثائق رئيسية باللغة العربية. وحضر ما مجموعه ٦٩٦ مشاركا من البلدان الأعضاء الأنشطة والحلقات الدراسية التي نظمتها الإسكوا في مجال بناء القدرات. ومن بين هذا العدد كان ٦٩ مشتركا من النساء، بالمقارنة بـ ٢٥ سابقا، وهو ما يقترب من الهدف البالغ ٧٠ امرأة. وكان المسؤولون الرفيعو المستوى يشكلون نسبة قدرها ٣١ في المائة من الحاضرين. كما ظهرت مساهمة الإسكوا في عدد عمليات الانضمام إلى الاتفاقيات والقوانين الدولية ذات الصلة الصادرة امتثالا لمتطلبات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، حيث وصلت إلى ١٤ قانونا في سبعة بلدان (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية) بالإضافة لفلسطين، مقارنة بستة قوانين في أربعة بلدان سنة ٢٠٠٣.

(ج) وتابعت الإسكوا تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بعملية تمويل التنمية من خلال تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتريري من خلال دراستين واجتماع لفريق خبراء، وهو ما يرمي إلى زيادة جاذبية البلدان الأعضاء للاستثمارات المحلية والأقليمية والأجنبية. وبذلك، ساهمت الإسكوا في اعتماد سبعة تدابير على صعيد السياسات لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في أربعة بلدان، متجاوزة الهدف البالغ ثلاثة بلدان. وقد فتحت ثلاث بلدان بعض قطاعات اقتصاداتها للاستثمار الأجنبي المباشر. وقدم مشروع حساب التنمية المعني بتعزيز الخبرة والتواصل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجري تنفيذه بشراكة مع الأونكتاد، المساعدة لخمسة بلدان أعضاء في إنشاء قواعد بيانات وطنية تقيس وترصد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوافر مهارات جمع البيانات والبرامج الحاسوبية لفائدة ١٥٠ مسؤولا. وأدى نجاح هذا المشروع إلى طلبات لتكراره، وبذلك قُدمت المساعدات لثلاثة بلدان أعضاء أخرى لم يكن يشملها المشروع الأصلي، وهو ما زاد مجموع المسؤولين الذين تم تدريبهم إلى ٢٥٤.



(د) وللمساعدة على زيادة القدرة التصديرية للبلدان الأعضاء ركزت الإسكوا على التصدير الأقليمي برصد وفاء البلدان الأعضاء بالخطوات التنفيذية المقررة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وزاد عدد الإجراءات والسياسات والتدابير التي نفذتها البلدان الأعضاء امتثالاً لمقتضيات إنشاء تلك المنطقة بمقدار أربعة أمثال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أمد المنشور المعنون "الاستعراض السنوي للتطورات الحاصلة في مجالي العولمة والتكامل الإقليمي"، الذي تعده الإسكوا، البلدان الأعضاء بآخر التطورات المستجدة على الصعيد الإقليمي، مساهماً بذلك في تحسين موقفها في مفاوضات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

## البرنامج الفرعي ٥

### تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

٢٢-٦ (أ) عُززت زيادة استجابة البلدان الأعضاء للسياسات المتكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز القدرات المؤسسية والأطر التنظيمية في عملية التنمية. بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. والتمت سبعة بلدان، أي أكثر من المستهدف ببلد واحد، بتنفيذ خطة عمل ذلك المؤتمر. وأوضحت بلدان أخرى أنها ستلتزم بتنفيذ خطة عمل ذلك المؤتمر وخطة عمل تونس في أوائل سنة ٢٠٠٦. وقد شكلت خطة العمل الإقليمية للإسكوا\* من أجل بناء مجتمع المعلومات نقطة مرجعية هامة في تنفيذ توصيات مؤتمر القمة السالف الذكر ووفرت أساساً لخطة العمل العربية المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد أُدرج ما يقارب ٦٥ في المائة من مشاريع خطة العمل الإقليمية في خطة العمل العربية\*.

(ب) ومن خلال أنشطة الإسكوا، زادت الجهات المعنية الأساسية في المنطقة من معرفتها ووعيها بمختلف القضايا المتعلقة بزيادة التواصل داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها، وهي قضايا من قبيل القدرة على تحمل التكلفة، وإصلاح القطاعات، والربط بين الأقران إقليمياً، والمعايير الموحدة. وساعدت خمسة بلدان في صياغة السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات والخدمات، متجاوزة الهدف البالغ أربعة بلدان. وقد شجعت الإسكوا وقادت مبادرة نظام أسماء النطاقات العربية، التي تستهدف وضع معايير مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو شرط مسبق لتحسين الموصولية.

(ج) وساهمت مبادرتان أساسيتان في تشجيع الاستفادة على نطاق أوسع من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية، هما مشروع إدارة المعرفة لبلدية دبي ومشروع أكاديميات التواصل في العراق. وقد أثمرت

الخدمات الاستشارية المقدمة لبلدية دبي إعداد مشروع لإدارة المعرفة في البلدية. وفي إطار مشروع أكاديميات التواصل في العراق، دربت الإسكوا ١٢ مدرباً من أربع جامعات عراقية وسلمت معدات لإنشاء أربع أكاديميات إقليمية للتواصل وست أكاديميات للتواصل المحلي، ونظمت دورات تدريبية في ثلاث جامعات لفائدة ٢٠ مشتركاً في كل دورة. وقد اختير "مشروع أكاديمية التواصل في العراق، المشترك بين شركة سيسكو والإسكوا" للفوز بجائزة "على الرغم من كل الصعاب" لسنة ٢٠٠٥.

(د) ولتشجيع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة قدرة المؤسسات على المنافسة، وتحسين فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دُشن مشروعان ميدانيان ينشران نموذجاً لقطاع الأعمال يرمي إلى تمكين الأفراد ودعم التنمية المجتمعية. ودربت المراكز المجتمعية التكنولوجية المتعددة الأغراض الثلاثة ٢٧٩ مشتركاً على المهارات الحاسوبية الأساسية كتدبير لزيادة فرص العمل. ويجري تكرار نموذج المراكز المجتمعية التكنولوجية المتعددة الأغراض بتعديل بسيط في الجمهورية العربية السورية، واليمن، والعراق. وإضافة إلى ذلك، استُحدث موقع على الإنترنت\* يقدم معلومات عن المشاريع المتاحة التي تستهدف زيادة فرص العمل والحد من الفقر لأصحاب المصلحة وكذا للحكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا.

(هـ) ودل على زيادة توافر البيانات والمعلومات في المجالين الاقتصادي والمالي وإمكانية الحصول عليها واستخدامها اعتماداً على البلدان الأعضاء قائمة مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقرتها الشراكة العالمية المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وقد بنت الإسكوا قدرات موظفي الإحصاء الوطنيين وغيرهم من المستعملين من خلال حلقة عمل عن قياسات مجتمع المعلومات. وعلى الصعيد العالمي، طُلب من الإسكوا، اعترافاً بدورها في هذا المجال، صياغة الجزء المتعلق بمواضيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة العامة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن لجولة عام ٢٠١٠، التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠.

## البرنامج الفرعي ٦

### الإحصاءات المقارنة المتعلقة بتحسين التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات

٢٢-٧ (أ) اعتمدت البلدان الأعضاء الـ ١٣ في الإسكوا خلال الدورة السادسة للجنة الإحصاء\* خمسة مقاييس تهدف إلى تحسين القدرات الوطنية على إنتاج وتعميم إحصاءات جيدة، تشمل تعداد السكان والمساكن، والاتجار بالخدمات، ومؤشرات مجتمع المعلومات، وتطبيق نظام الحسابات القومية (نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣)، والأهداف الإنمائية

للألفية. وأسهم ما نظمته الإسكوا من حلقات عمل وما اضطلعت به من أنشطة أخرى في رفع مستوى المعارف والمهارات المتعلقة بإحصاءات تجارة البضائع، والمؤشرات الاجتماعية، وإنتاج الإحصاءات الاجتماعية المقارنة، وإحصاءات الطاقة، والتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وإحصاءات الهجرة.

(ب) ودل على تحسُّن قدرة البلدان الأعضاء على تطبيق الحسابات القومية المقارنة تمكَّن ١١ من البلدان الأعضاء في الإسكوا، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، من تطبيق معيار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وإن بدرجات متفاوتة. فقد تضمن المنشور السنوي المتعلق بـ 'دراسات الحسابات القومية' تحديثاً لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة. وواصلت الإسكوا العمل على بناء قدرة البلدان الأعضاء على جمع وإنتاج مؤشر أسعار السلع المعدَّل وفقاً لتعادلات القوة الشرائية بهدف مقارنة إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي. ويستفيد حالياً ١١ من البلدان الأعضاء من برنامج المقارنات الدولية بتلقيها المشورة والتدريب على تطبيق المعايير الإحصائية الدولية والبرامجيات ذات الصلة. وتمكنت الإسكوا بفضل خمس حلقات عمل إقليمية وأربعة اجتماعات للمنسقين الوطنيين من تحسين معارف ومهارات ٣٥ من الإحصائيين الرسميين العاملين في إحصاء الأسعار والحسابات القومية، جرى تعريفهم على ثلاث وحدات نموذجية من برامجيات مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية. ولإنجاز اعتماد المعايير الإحصائية الدولية، تتعين مواصلة الاتصال والمتابعة مع البلدان وإيجاد الدعم على المستويات الرفيعة لصنع القرار.

(ج) وتحقق هدف تسجيل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في تغطية المؤشرات القطاعية المتعلقة بالطاقة والمياه، مما يساعد في تحسين قدرة البلدان الأعضاء على إنتاج واستخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية لقياس الإنتاجية والكفاءة. ويتضمن نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا\* ست وحدات نموذجية تشمل إحصاءات التنمية المستدامة ذات الأهمية للمؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، بيد أن الجانب الأكبر من النظام لا يزال قيد الإنشاء. وطبقت عشرة من البلدان الأعضاء الثلاثة عشرة في الإسكوا معيار تصنيف الأنشطة الصناعية الدولي الموحد، وقدمت ثلاثة منها إسهامات في الإصدار العربي. واعتمدت جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، في إحصاءاتها للتجار بالبضائع. وأدى ذلك إلى زيادة توافر البيانات التجارية التي تنشرها الإسكوا وتحسنها على نحو ما يتبين من 'نشرة التجارة الخارجية'. ومن الدروس المستخلصة أن توافر الأدلة والمنشورات بالعربية يُزيد فائدة التدريب ويعزز المناقشات ويحقق اشتراكاً أكثر فعالية. ويشكل تشغيل نظام المعلومات الإحصائية بشكل كامل الأولوية القصوى.

(د) ودل على زيادة إنتاج البلدان الأعضاء واستخدامها لمجموعة أساسية من المؤشرات الاجتماعية الضرورية لرصد سياسات التنمية الاجتماعية تنامي قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية فيما يختص بجمع وإنتاج الإحصاءات الاجتماعية بالاستناد إلى المفاهيم والتصنيفات الدولية، ووضع مجموعة مؤلفة من ٢٧ مؤشرا اعتمدها البلدان الأعضاء جميعها، وهو عدد يشكل أكثر من ضعف الهدف المتمثل في وضع ١٢ مؤشرا. وقامت الإسكوا بتبويب المؤشرات وتخزينها في نظام المعلومات الإحصائية الاجتماعية؛ ومن الناحية الأخرى، ينبغي التشديد بدرجة أكبر على تعزيز تعميمها إلكترونيا. كما يتعين تحسين كفاءة هذا النظام والاستفادة منه ووضعه على الشبكة الحاسوبية.

## الباب ٢٣

### البرنامج العادي للتعاون التقني\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

ظل البرنامج العادي للتعاون التقني يشكل أداة متاحة للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. فقد استُخدم البرنامج لتلبية احتياجات الدول الأعضاء من المشورة والتدريب المتخصصين في مجالات من قبيل التنمية الاجتماعية، والشيوخوخة، والشباب، والمعوقون، والمرأة والتطور الجنساني، والتنمية المستدامة والبيئة، والحكم، والتجارة والاستثمار، والعملية، وتسوية الصراعات والتعافي منها، والإسكان، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمخدرات، والجريمة. وفي الوقت نفسه، اضطلعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بأنشطة للتعاون التقني تستهدف الأولويات الإنمائية الإقليمية، وتركز بشكل متزايد على تخفيف حدة الفقر وأوجه عدم المساواة.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في 'استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية' (A/59/397)\*.

#### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

يشدد التعاون البرنامجي المحسّن في إطار اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والممارسات التنظيمية الأفضل داخل الكيانات الأعضاء تشديداً أقوى على أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني في مجال التخطيط البرنامجي والإبلاغ، وذلك لكفالة الإنجاز والتحقق من النتائج. وتطورت ترتيبات الإبلاغ طوال فترة السنتين سعياً إلى تحسين الدعم لعملية الاستعراض الحكومية الدولية.

وسجل البرنامج تحسناً في الاستعانة بالمستشارين التقنيين والأقاليميين والإقليميين في مجال تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء. وساعدت الجهود المتزايدة المبذولة داخل الكيانات بالتعاون مع الشركاء والجهات المعنية الأخرى، في تضيق الفجوات بين العمل المضطلع به في إطار ذلك البرنامج وبرامج الكيانات المنفذة الناشئة عن العملية المعيارية. كما ساهم تبديل المستشارين في تحسين إمكانيات استخدام الخبرة المتطورة، لا سيما في المجالات المتصلة بالمسؤوليات الجديدة في البرنامج. ويعتمد إدخال مزيد من التحسينات في البرنامج على وتيرة ونوعية اعتماد النهج المستندة إلى النتائج ولا سيما استخدام الإطار المنطقي في تصميم أنشطة التعاون التقني ورصدها ومتابعتها.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.23)).

٢٣-١ ثمة إنجازان متوقعان يتصلان بتنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني عموماً، أكثر مما يتصلان بفرادى الإنجازات المتوقعة المرتبطة بطرائق تنفيذ معينة أو ببرامج فرعية معينة. ومع ذلك، تسهيلاً للعرض، أدرجت النتائج في إطار البرنامج المنفرد، والتحليل هنا مختلف عما ورد في أجزاء أخرى من تقرير أداء البرامج. وقد نسقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إعداد النتائج في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني.

٢٣-٢ أما الإنجازان المتوقعان المعتمدان فهما:

(أ) زيادة التوعية والمعارف في ما يتعلق بالمعايير المعترف بها دولياً وبأفضل الممارسات في قطاعات مختارة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صوغ وتنفيذ السياسات المتعلقة ببناء القدرات والابتكارات التقنية التي لها تأثير كبير على عملية التنمية، بما يتماشى والقرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية، وإعلان الأمم المتحدة للألفية و/أو الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة.

### الخدمات الاستشارية القطاعية

#### الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٣-٣ أوفدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار جهودها الرامية إلى الترويج لتغيير السياسات وتعزيز قدرات المؤسسات ٢١٥ بعثة استشارية إلى ٥٥ من البلدان الأعضاء ونظمت ٤٩ حلقة عمل حضرها ٦٧١ مشتركاً. ويستفيد ٢٣ بلداً بشكل مباشر من أنشطة التدريب الإقليمية المعدّة للموظفين الحكوميين المسؤولين عن التنفيذ والإبلاغ. بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأسهمت حلقات العمل هذه في زيادة حالات الإبلاغ من الدول الأطراف في الاتفاقية. كما سهلت المشورة المقدمة من تلك الإدارة في مجال التعاون التقني وضع سياسات شبابية في إندونيسيا وأوغندا وغانا وملاوي.

٢٣-٤ وأسهمت حلقات العمل والخدمات الاستشارية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق زيادة في عدد التقارير القطرية عن تنفيذ تلك الأهداف من ٦٣ تقريراً عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٥ تقريراً عام ٢٠٠٥، مع مشاركة ٨٥ في المائة من المكاتب الإحصائية

الوطنية في هذه العملية. وأوجدت حلقات العمل المعنية بالأطر القانونية والتنظيمية لقطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي وعيا بالتقدم الذي يمكن إحرازه في خفض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣-٥ واجتذبت المؤتمر الدولي المعني بإشراك المجتمعات المحلية الذي عُقد في بريسبن، بأستراليا، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وحظي بدعم البرنامج العادي للتعاون التقني، أكثر من ٢٠٠ مندوب من ٥٠ بلدا ووفر أكثر من ٧٠٠ مثال مستقى من أكثر من ٤٠ بلدا عن طائفة كبيرة من القضايا المتعلقة بإشراك المجتمعات المحلية. واعتمد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إعلانا أعرب فيه عن عزمه على تحويل القطاع العام إلى مؤسسة مستجيبة للمواطن وموجهة نحو الأداء ومدركة لأهمية التنمية. ويسرّت حلقة عمل ممولّة من البرنامج اعتماداً الميثاق الأبييري - الأمريكي للخدمة العامة في ١٧ من بلدان أمريكا اللاتينية، كما أسهمت في سنّ المبادئ والمعايير المعترف بها دولياً المتعلقة بالخدمة المدنية في المنطقة.

٢٣-٦ وأظهرت متابعة حلقات العمل والبعثات الاستشارية أن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد حظيت بموافقة الدول الأعضاء، مع إعراب ٩٧ في المائة من المشتركين الـ ٢٠٠ في خمس حلقات عمل عن القضايا الجنسانية التي زيادة فهمهم لقضية المساواة بين الجنسين. كما نالت البعثات الاستشارية الإحصائية التي أوفدت إلى ١٧ بلدا درجات متوسطها ٤,٣ من الدرجة العظمى، وهي ٥. وتشير التقييمات التي أجريت إلى أن ٦٢ في المائة من التوصيات التي قدمها المستشارون إلى المكاتب الإحصائية الوطنية قد نُفذت في غضون سنة من تاريخ إيفاد البعثة\*.

#### التجارة والتنمية

٢٣-٧ قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني، مساعدات تقنية متصلة بالقواعد الدائمة التطور التي تنظم التجارة والاستثمار الدوليين. وساعد المستشارون الأقاليميون التابعون للأونكتاد في تعزيز القدرات الوطنية بتقديم الخبرات وتنظيم الأنشطة التنظيمية المتصلة بما يلي: '١' الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، الذي يهدف إلى إدخال التجارة في صلب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتخفيف حدة الفقر؛ '٢' عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالاستثمار؛ '٣' الدعم المقدم إلى الوكالات الوطنية القائمة في ١٤٧ بلدا لترويج الاستثمار.

٢٣-٨ ولاحظ تقييم متعمق مستقل\* أجري في عام ٢٠٠٥ للدورات التدريبية التي نظمها الأونكتاد السجل الإيجابي جدا لهذه الدورات\*.

#### المستوطنات البشرية

٢٣-٩ ساهم البرنامج العادي للتعاون التقني في زيادة وعي ومعارف الشركاء في برنامج المئول في مجالي المأوى الملائم والتنمية الحضرية المستدامة، وذلك بتنفيذه ٢٧ بعثة استشارية.

٢٣-١٠ ووفر البرنامج للحكومات المركزية والمحلية وشركائها المنهجيات والمبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات في مجالات الإسكان والارتقاء بالأحياء الفقيرة، والقيادة المحلية، والتنمية الإقليمية المتكاملة. فعلى سبيل المثال، قام المئول بتوثيق وتعميم نهج محدد لمعالجة قضية المساكن الاجتماعية المتداعية في البلدان المارة بمرحلة انتقال والاقتصادات الناشئة\*.

#### منع الجريمة والعدالة الجنائية

##### المراقبة الدولية للمخدرات

٢٣-١١ تم تنفيذ ثلاثين بعثة استشارية لتوفير الدعم التشغيلي والمساعدة القانونية ميدانيا في مجالات المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، ومكافحة الإرهاب. وقدم البرنامج الدعم لتنظيم ١٩ حلقة عمل تدريبية وطنية وإقليمية في ١٧ بلدا، ونفذ العديد من الجولات الدراسية لمسؤولين من أقل البلدان نموا والبلدان النامية اشترك فيها أكثر من ٢٠٠ ١ شخص ينتمون إلى ٧٠ بلدا. وأسفر العديد من أنشطة البرنامج عن اعتماد تشريعات و/أو التصديق على اتفاقيات دولية. وتلقت أفغانستان مساعدة على سبيل الأولوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، من خلال المشورة والمساعدة في صياغة التشريعات بشأن تعديلات قانون مراقبة المخدرات والقانون الأفغاني لتنظيم المحاكم. وتشمل الأمثلة الأخرى للتغيرات التشريعية اللاحقة للأنشطة الاستشارية التي قدمها البرنامج سن تشريع لمكافحة غسل الأموال في غينيا - بيساو، واعتماد قانوني البرازيل المتعلقة بالتعاون الدولي والجريمة المنظمة، و سن تشريع لمكافحة الإرهاب في باراغواي\*.

#### حقوق الإنسان

٢٣-١٢ نفذت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني، أكثر من ٣٥ بعثة استشارية في أكثر من ٢٠ بلدا، مما عزز القدرات والهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات من قبيل تقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات، وتعزيز العدالة وإدارتها، ومكافحة التمييز العنصري، ووضع



برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ووضع نُظم للعدالة الانتقالية، وإدماج حقوق الإنسان في برامج التنمية. ونظمت المفوضية خمس حلقات عمل إقليمية عن تقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات ومتابعة توصياتها، والتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإقامة العدالة. وساهمت هذه الأحداث التدريبية في تحسين كمية ونوعية التقارير المقدمة من الدول الأعضاء إلى هيئات الرصد التابعة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان\*.

#### المساعدة الإنسانية

٢٣-١٣ قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني، المساعدة الاستشارية والتدريب لتعزيز قدرة الحكومات على استعراض خطط الطوارئ الوطنية ووضعها وتعزيزها في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ. وساهمت الدورات التدريبية التي تركز على توحيد نهج التقييم والتنسيق في حالات الكوارث والطوارئ والمعايير المحددة والإجراءات المعترف بها وسلسلة من حلقات العمل التقنية في تعزيز تبادل المعلومات والتواصل المعرفي بين البلدان المتضررة\*.

#### الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

##### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٢٣-١٤ نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٣٨ حلقة عمل وحلقة دراسية حضرها نحو ٧٥٠ مشتركاً، كما قدمت خدمات استشارية لـ ٣١ بلداً بشأن المعايير المعترف بها دولياً وأفضل الممارسات في قطاعات مختارة\*. وذكر نحو ٦٧ في المائة من المجيبين على استبيان التقييم أن لهذه الأنشطة أهمية في معالجة القضايا الراهنة والناشئة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٣-١٥ وساهمت برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تُعنى بقضايا معينة في وضع وتدشين عملية إعداد تقارير عن تنمية موارد المياه في أفريقيا وإنشاء المركز الأفريقي لتبادل المعلومات عن المياه كآلية موثوقة لرصد التقدم المحرز في مجال تطوير موارد المياه\*.

٢٣-١٦ وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت حلقات عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وخدماتها الاستشارية في زيادة عدد البلدان التي قامت بتصميم خطط واستراتيجيات وطنية للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وبوضع هذه الخطط والاستراتيجيات في صيغتها النهائية.

٢٣-١٧ وفي مجال التجارة، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني للمجموعة الأفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بجنيف بشأن القضايا ذات الصلة بالمنظمة التي تم البلدان الأفريقية ضمن إطار جولة الدوحة\*.

#### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٣-١٨ نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بتمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني، ما مجموعه ١٤٦ بعثة استشارية استهدف ٧٤ في المائة منها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وقدم ٥٨ في المائة منها المشورة المباشرة في مجال السياسات للدول الأعضاء، وركز ٣١ في المائة منها على تقييم الاحتياجات وتحليل الحالات، كما قدم ١١ في المائة منها المساعدة إلى الدول الأعضاء. وأتاحت الخدمات الاستشارية سرعة تلبية الاحتياجات في مجال المشورة القطاعية للمساعدة في عملية الإنعاش من كارثة التسونامي، وتقديم مساهمات لوضع الاستراتيجيات الإنمائية الهادفة للتأهيل وتعمير البلدان المتأثرة بكارثة التسونامي.

٢٣-١٩ وأتاحت أنشطة البرنامج الفرصة للقيام بعدة مبادرات لبناء القدرات وإضافة قيمة للعمل المعياري والتحليلي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقدم الدعم لبناء قدرة الدول الأعضاء في مجالات وضع السياسات، وتنفيذها، ورصد البرامج، وذلك بتنفيذ أنشطة التدريب التي تقوم على النتائج وحلقات العمل التي ضمت أكثر من ١٠٣٠ مشتركاً من الدول الأعضاء. وذكر ما مجموعه ٨٠ في المائة من المشتركين أن الأنشطة قد لبت توقعاتهم بشكل كامل وكانت ذات صلة مباشرة بعملهم\*.

#### التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٣-٢٠ نفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما مجموعه ١٨٦ بعثة استشارية في مجالات البيئة، والنقل، وتسهيل التجارة، والطاقة المستدامة، والإحصاء. وساهمت أنشطة التعاون التقني الإضافية في إتمام ٦٠ تصديقا جديدا على الاتفاقيات البيئية الإقليمية الخمس والبروتوكولات الإثني عشر المتصلة بها. ونتيجة لحلقات العمل التدريبية والبعثات الاستشارية، استطاع الإحصائيون في المنطقة زيادة معرفتهم بالمعايير الإحصائية الدولية وأفضل الممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والتشريعات الإحصائية والإحصاءات الجنسانية والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل والحسابات القومية.

٢٣-٢١ وفي مجال التجارة، ونتيجة لأنشطة التعاون التقني التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قررت حكومة أوكرانيا إنشاء هيئة متخصصة جديدة لمعالجة قضايا تسهيل التجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت عملية تفضي إلى إنشاء شبكة إقليمية لتسهيل التجارة تشمل أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وساهم العمل في مجال الطاقة المستدامة في تعزيز قدرة المنطقة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ كما أدى إلى تعبئة الموارد لدعم الأنشطة الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ في المنطقة.

٢٣-٢٢ وساعدت الموارد التي قدمها البرنامج العادي للتعاون التقني في تنشيط برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا\* (الذي نفذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ) ويشمل أنشطة في مجالات النقل، وموارد المياه والطاقة، والبيئة، والتجارة، والإحصاء، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والجنسانية، والاقتصاد\*.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\*

٢٣-٢٣ بتمويل من برنامج التعاون التقني، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنظيم ودعم شبكة للحوار بشأن الاقتصاد الكلي، وهي شبكة إقليمية تضم مسؤولي المصارف المركزية والسلطات العليا في وزارات المالية مما يُسهل بالتالي تنسيق السياسات فيما بين البلدان. وساهم البرنامج أيضا في زيادة الوعي في أوساط واضعي السياسات والمديرين وغيرهم من العناصر الفاعلة المهمة الأخرى في المجال الاجتماعي بشأن العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والأحوال القاسية التي تؤثر في نُظم المعاشات التقاعدية في المنطقة. وتلقى ١١ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشورة بشأن الإصلاحات الأساسية اللازمة لمواجهة التحديات التي يفرضها تدني التغطية، وارتفاع تكاليف المعاملات، ومحدودية البدائل الاستثمارية التي تؤثر في صناديق المعاشات التقاعدية. وكان دور البرنامج حاسما في توفير الدعم التقني لثلاثة بلدان تشترك في المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الأنديز. وتم إعداد موجزات تبين قدرة كل من بلدان المنطقة على الاستدامة، وذلك استنادا إلى إطار مفاهيمي منهجي، ومجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة، ومعلومات ذات مرجعية جغرافية أعدتها اللجنة بتمويل من البرنامج. واستفادت هايتي، بوصفها البلد الوحيد الأقل نموا في منطقة اللجنة، من المشورة المقدمة في مجال السياسات لكي تضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل وسياسات للحد من الفقر فضلا عن نتائج العمل في الجداول القطاعية لإطار التعاون المؤقت لهايتي البالغ مجموعها ١٩ جدولا، قامت اللجنة بدور نشط في ثمانية منها.

٢٣-٢٤ وقِيَّمت المؤسسات المستفيدة في تسعة من بلدان المنطقة المشورة التقنية التي قدمتها اللجنة بشأن القضايا ذات الصلة بقانون المياه وتنظيم مرافق المياه بأنها مفيدة لجهودها الرامية

إلى وضع سياسات وتشريعات جديدة وإدخال ترتيبات مؤسسية جديدة. وركزت أنشطة البرنامج على متابعة البلدان الجزرية الصغيرة النامية لبرنامج و خطة عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتائج الاجتماع الدولي المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في موريشيوس، المتعلقة بتشجيع اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ١٦ بلدا من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة من تبادل أفضل الممارسات الدولية المستمدة من المناطق الجغرافية الأخرى ذات الأوضاع المماثلة فيما يتعلق بالجدوى القانونية والسياسية والتقنية لإنشاء نظام للبحر الكاريبي بوصفه ”بحرا مغلقا أو شبه مغلق“ وفقا لأحكام اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. وتساهم تقييمات الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المترتبة على الكوارث الطبيعية التي شهدها ١٩ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المتضررة بالأعاصير والفيضانات أساسا، في تحديد احتياجات التعمير ووضع موجزات لمشاريع التعمير وتقديم طلبات إلى الجهات المانحة الدولية في خمسة بلدان على الأقل في عام ٢٠٠٤ وثلاثة بلدان على الأقل في عام ٢٠٠٥. وشكلت منهجية اللجنة أساسا للمساعدة التقنية الإقليمية المقدمة إلى المركز الآسيوي للتأهب بعد أن ضربت الموجات السنامية (التسونامي) بلدان حوض المحيط الهندي.

#### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

٢٣-٢٥ نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ٣٤٣ بعثة استشارية، بزيادة نسبتها ٥٤ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ودعمت الخدمات الاستشارية وضع الخطط الإنمائية الوطنية (في بلدان شملت المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية) والاستراتيجيات القطاعية في مجالات حماية البيئة وإدارتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتنمية، والسياسات الاجتماعية المتكاملة، والجنسانية والأسرة، وكفاءة الطاقة. كما ساهم البرنامج في تبادل الممارسات الجيدة ونقل المعرفة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ صكوكها، وسلامة السير على الطرق، والتصنيف الاقتصادي، ومؤشرات وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات\*.

٢٣-٢٦ وأنشأت الإسكوا بالتعاون مع شركة نُظْم سيسكو أربع أكاديميات للتواصل الإقليمي وست أكاديميات للتواصل المحلي في الجامعات بثلاث مدن رئيسية في العراق. واستنادا إلى التعليقات الواردة من ٨٠ في المائة من المشتركين في ست حلقات عمل، وعددهم ١٩٠ مشتركا، حصل التدريب الذي نفذته الإسكوا على تقديري ”النجاح التام“ و ”النجاح بنسبة عالية“، مما ساهم في بناء قدرة المسؤولين الحكوميين بشأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والقضايا المتعلقة بتلك المنظمة، وإحصاءات النقل البري كوسيلة لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، ووضع سياسات اجتماعية متكاملة تراعي تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتتضمن الأهداف الإنمائية للألفية\*.

## الباب ٢٤ حقوق الإنسان\*

### الملاحم البارزة لنتائج البرامج

وطد إطار التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، المنشأ بموجب الإجراء ٢ من تقرير الأمين العام الثاني عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387، الفقرة ٥١)، إدماج جوانب حقوق الإنسان في أنشطة التنمية والأنشطة الإنسانية والمتعلقة بسيادة القانون التي تضطلع بها المنظمة. واعتمد ٣٣ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لهجاً يعنى بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من برامجها القطرية المشتركة الخمسية. وزاد عدد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية الرئيسية الأخرى التي توصلت إلى ترتيبات تعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ٢٢ منظمة، بالمقارنة بعشر منظمات في فترة السنتين السابقة. ونظرت هيئات المعاهدات التي توجد مقارها في جنيف فيما مجموعه ١٦٦ تقريراً مقديماً من الدول الأطراف في غضون ما متوسطه ١٦,٢ شهراً بعد تقديمها، أي أقل بـ ١,٦ شهر عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير انخفض متوسط الوقت اللازم لاستعراض الشكوى الواحدة من ٣٦ شهراً إلى ٣٢ شهراً. ولم يحدث تأخير في تجهيز البلاغات المقبولة بموجب الإجراء ١٥٠٣. كما تعززت أكثر من ذي قبل آليات رصد حقوق الإنسان، من قبيل المقررين الخاصين والممثلين وأفرقة الخبراء والأفرقة العاملة، المنشأة بموجب الإجراءات الخاصة. وبشكل عام، تم إرسال ٢٤٠٤ نداءات عاجلة ورسائل بادعاءات، مما يمثل زيادة نسبتها أكثر من ٧٠ في المائة. وتم توجيه رسائل إلى ١٦٢ بلداً، بزيادة نسبتها ٣٥ في المائة. وأصدرت آليات الإجراءات الخاصة أكثر من ٢٠٠ تقريراً واضطلعت بنحو ١٠٠ زيارة قطرية. وكشفت دراسة استقصائية أن ٩٢ في المائة من أصحاب الولايات أعربوا عن ارتياحهم للدعم الذي قدمته الأمانة العامة. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة لـ ٤٥ برنامجاً للتعاون التقني في الميدان، شملت رصد ممارسات حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، و ٢٧ مشروعاً قظرياً تهدف إلى تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتولت عناصر حقوق الإنسان الخمسة عشر المندرجة في بعثات حفظ السلام مهمتيّ التعزيز والحماية اللتين تعالجان الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان. كما قدمت مفوضية حقوق الإنسان المشورة مباشرة والدعم المباشر إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك بنشر ثمانية مستشارين لحقوق الإنسان\*.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وتتوافر المزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في تقرير مفوضية حقوق الإنسان السنوي لعامي ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\* والنداء السنوي لعام ٢٠٠٥\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

يتمثل التحدي القائم في مجال تعزيز الحق في التنمية في استحداث أدوات منهجية وتنفيذية أكثر تحديدا بغرض تعميمها، وهذا أمر تحتاج المفوضية بشأنه إلى المزيد من الخبرة والدراية الفنية. ويتعين أن تهدف الأنشطة في المستقبل إلى معالجة الجوانب العملية التي ينطوي عليها الحق في التنمية، ويفضل أن يكون ذلك من منظور وطني. وقد أيد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/59/2005/Add.3)، التي توخت تعزيز دور حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وحددت هذه الخطة أيضا نقاط العمل، لكي ينظر فيها اجتماع الدول الأطراف، بهدف إنشاء هيئة تعاھدية دائمة موحدة.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج السالفة الذكر إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٤٠١٢ ناتجا.

ويمكن الاطلاع على الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (Sect.24) A/58/6 وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٤-١ فيما يتعلق ببرنامج العمل الذي تتوافر له الإدارة والدعم الفعال من الموارد من الموظفين والموارد المالية انخفض معدل الشغور من ١٠ في المائة إلى ٦,٣ في المائة، وارتفع معدل تنفيذ النواتج المقررة من ٨٧ في المائة إلى ٩٣ في المائة، واستقر استخدام موارد الميزانية عند ٩٧ في المائة دون تغيير يذكر بين خطط التكاليف والمخصصات. ولأول مرة، وضعت خطة للإدارة الاستراتيجية بينت موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في إطار برنامجي وميزانوي. وأعدت خطة عمل (A/59/2005/Add.3) أدت إلى موافقة الجمعية العامة على مضاعفة موارد الميزانية العادية على مدى خمس سنوات.

## البرنامج الفرعي ١ (أ)

### الحق في التنمية

٢٤-٢ (أ) استطاع ٣٣ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية إدماج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في إطار عملها للبرمجة القطرية المشتركة، المسمى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وساهمت الجهود المتزايدة التي تبذلها المفوضية في توفير التدريب والدعم المنسق إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تحقيق هذه النتيجة. وتمت برمجة ٥٥ ولاية ذات صلة بالحق في التنمية وأضيفت ٣٦ ولاية بموجب القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان لكي تنفذها الأمانة العامة. ونُفذ ٩٩ في المائة من هذه الولايات، بما فيها عقد حلقات دراسية وحلقات عمل باشتراك ومشاركة ممثلين لمكاتب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى والمنتديات العاملة بشأن الموضوع. وتتطلب مولاة تعزيز أعمال الحق في التنمية تعزيز مفهوم تعميمه واستحداث أدوات منهجية وتنفيذية أكثر تحديداً بالاستناد إلى تحليل الخبرة العملية والدراية الفنية بصورة مشتركة مع الشركاء.

(ب) ووُزعت ٢٤٥ ألف نسخة من المنشورات والمواد الأخرى في ١١٩ بلداً لتعزيز الوعي والمعرفة والفهم للحق في التنمية وأبعاده الجنسانية، وذلك بزيادة ٢٥ ألف نسخة عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. كما أُتيحَت هذه المواد على الموقع الإلكتروني\*. واشتملت ١٦ مشاوراً وحلقة دراسية وحلقة عمل على أبعاد جنسانية، ولا سيما المشاورات الإقليمية الأربع المتعلقة بحق المرأة في السكن، التي ساهمت في استعراض الهيئات التشريعية للتشريعات الوطنية ذات الصلة.

## البرنامج الفرعي ١ (ب)

### البحث والتحليل

٢٤-٣ (أ) تعاونت ٢٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات دولية رئيسية أخرى تعاوناً فنياً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار ترتيبات تعاونية ثنائية أو مشتركة بين الوكالات، أي بزيادة سبع وكالات عن العدد المستهدف. ويبرهن هذا التعاون المتزايد على تعزيز التنسيق في مجال حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشكل كبير مما أدى إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وزيادة المعرفة بقضايا حقوق الإنسان والوعي بها وفهمها. وأفضت مبادرات المفوضية السامية المتعلقة بزيادة التعاون المشترك بين الوكالات إلى إدماج حقوق

الإنسان بشكل أفضل في السياسات والمبادئ التوجيهية البرنامجية المشتركة بين الوكالات وفي السياسات والمبادئ التوجيهية لكل وكالة من الوكالات.

(ب) وتوافرت ١٥ آلية بنهاية عام ٢٠٠٥، لمعالجة القضايا ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون. وشمل ذلك منح ولايات جديدة للخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والإرهاب\*، والخبير المستقل المعني بالإفلات من العقاب\*، والممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال\* فضلا عن الآليات المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة\* والدراسة التي تتناول العدالة الانتقالية، مما يلبي الهدف المحدد لفترة السنتين والمتعلق بتعزيز الجهود التي تساهم في زيادة الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، فضلا عن أبعادهما الجنسانية.

(ج) ويشير عدد الزائرين إلى الموقع على الشبكة إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وزيادة المعرفة بها وفهمها. وأطلع ما مجموعه ١٣٥ ألف زائر على صفحات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الموقع الشبكي\*، كما زار ٥٤٠ ألف زائر مختلف قواعد بيانات حقوق الإنسان\* المتاحة على الإنترنت، مما زاد مجموع عدد الزائرين إلى ٦٧٥ ألفا بالمقارنة بالعدد المستهدف البالغ ٤٠٠ ألف زائر.

(د) وبحث التوسع في الاعتراف بحقوق المرأة، والطفل، والأشخاص المنتمين للأقليات، والعمال المهاجرين، والسكان الأصليين، والمعوقين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز وحماية الفئات الضعيفة في اجتماعين استشاريين تناولا المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر (E/CN.4/2005/59)، وحلقة عمل عن مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، وحلقة دراسية للخبراء عن الديمقراطية وسيادة القانون\*، وحلقة عمل للخبراء عن الحق في معرفة الحقيقة، وحلقات عمل عن قضايا العدالة الانتقالية في الأردن وأفغانستان وليبيريا.

(هـ) وركزت الجهود المبذولة للقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب على تيسير تنفيذ إعلان وخطة عمل ديربان. وشملت الأنشطة الرئيسية تقدم الدعم لمتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية لعام ٢٠٠١\*؛ وتوفير التوجيه لمكافحة كل من العنصرية وكره الأجانب بعقد حلقات دراسية إقليمية للخبراء وحلقات عمل، على التوالي، في كل من البرازيل وغابون وتايلند وبيرو. وأوضحت التعليقات من حلقتين دراسيتين أن المشتركين يقدرون تبادل المعارف والخبرة. وقدمت



المساعدة التقنية من خلال ٢٣ مشروعا في مجال التثقيف لمكافحة العنصرية في ١٢ بلدا ودورتين تدريبيتين للمنظمات غير الحكومية واجتماعين لتوعية الشباب.

## البرنامج الفرعي ٢

### دعم الهيئات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان

٢٤-٤ (أ) واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحسين أداؤها في دعم عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وهيئات المعاهدات. كما واصلت تنفيذ الإجراء ٣ من اقتراحات الأمين العام للإصلاح (A/57/387)، الذي يدعو إلى تنفيذ مبادئ توجيهية متوائمة لهيئات المعاهدات لكي تعمل كمنظومة موحدة. ونظرت جميع هيئات المعاهدات التي يوجد مقرها في جنيف فيما مجموعه ١٦٦ تقريرا في ١٦,٢ شهرا في المتوسط بعد تقديمها، أي بما يقل بمعدل ١,٦ شهر عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأدت المواءمة بين طرائق عمل هيئات المعاهدات إلى وضع مجموعة من الأرقام الرمزية المتوافقة لوثائق هيئات المعاهدات واقترن ذلك بتيسير أنشطة تحديث البيانات والبحث على الشبكة، فضلا عن المساءلة الإحصائية، والتتبع التاريخي لجميع الوثائق. وتم تقليص الوثائق المقدمة إلى هيئات الميثاق بمعدل ٢,١ من الصفحات، أي بنسبة ٣٣ في المائة. وفيما يتعلق بوثائق هيئات المعاهدات\*، أصدرت وثائق أقل من السابق بمقدار ٢٢١ وثيقة، أي بتخفيض نسبته ١٨ في المائة. كما صدر ٤٦ في المائة من وثائق دورة لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥\* في حدود قاعدة الأسابيع العشرة.

(ب) وتحسن بدرجة كبيرة تقديم الدعم في الوقت الملائم إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وهيئات المعاهدات للمساهمة في خفض الحجم المتراكم في عملية الشكاوى. واستطاع فريق الالتماسات إعداد ٢١٧ شكوى فردية لكي تنظر فيها هيئات المعاهدات الثلاث؛ وانخفض وقت الانتظار بين موعد تقديم الشكوى والبت فيها بواسطة هيئة المعاهدات ذات الصلة من ٣٦ شهرا إلى ٣٢ شهرا. وفصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان\* في ١١٦ شكوى فردية. وعولج أكثر من ١٣ ٥٠٠ رسالة في الفترة المشمولة بهذا التقرير، بالمقارنة بـ ١٢ ٠٠٠ رسالة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وشجع تقليص التأخير في نظر الشكاوى على حدوث زيادة أخرى في عدد الشكاوى المقدمة، ولا سيما فيما يتعلق باللجنة المعنية بحقوق الإنسان حيث ارتفع عدد الحالات المسجلة من ١٩٥ حالة إلى ٢١٠ حالات. وتداول لجنة القضاء على التمييز العنصري\* ولجنة مناهضة التعذيب\* على تحديث سجليهما من الحالات. وسجلت لجنة القضاء على التمييز العنصري ثمان حالات بالمقارنة بـ ١٢ حالة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بينما سجلت لجنة مناهضة التعذيب

٤١ حالة بالمقارنة بـ ٤٨ حالة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولم يحدث تأخير في تجهيز الرسائل المقبولة بموجب الإجراء ١٥٠٣\*. ففي عام ٢٠٠٤ وحده، وردت ٥٦٧٠٠ رسالة وقامت الأمانة العامة بتجهيزها. وكانت ٣٩٣ ٤١ رسالة منها تستوفي معايير المقبولية وجرى فحصها بموجب الإجراء. وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وزع صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب\* نحو ١٥ مليون دولار سنويا على أكثر من ٢٠٠ منظمة في السنة لمساعدتها في عملها في مجال تقديم الدعم لضحايا التعذيب. وبدأ تنفيذ برنامج للرصد، وجرى زيارة أكثر من ١٣٠ منظمة (E/CN.4/2005/55).

### البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني، ودعم إجراءات تفصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان

٢٤-٥ حددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معايير ونماذج للنشر الميداني\* فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية، بناء على طلب الدول المعنية أو، حسب الاقتضاء، المنظمات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بهدف دعم الإجراءات والبرامج المتصلة بحقوق الإنسان. وفي إطار عمل المفوضية الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، تمكنت من الاضطلاع بدور المحفز على تحقيق الإصلاحات اللازمة، بوسائل تشمل تقاسم تقييماها المستقلة للاحتياجات مع الغير. وحققت إقامة الصلة الوثيقة بين المفوضية وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة قيمة مضافة في مجال تشخيص ثغرات التنفيذ ومعالجتها. ويسرت المفوضية وضع منهجية العمل في مجالي حقوق الإنسان وتحديد الممارسات الجيدة، وساعدت الحكومات على تحديد احتياجاتها في مجال القدرات، وساهمت، عن طريق برنامجها للتعاون التقني، في بناء القدرة على معالجة مشاكل حقوق الإنسان. وعززت حماية السكان المدنيين في مناطق الصراعات، بوسائل تشمل نشر موظفين معينين بحقوق الإنسان. واتسمت مشاريع المساعدة التابعة للمفوضية بأقصى درجات الفعالية عندما كانت تشكل جزءا من استراتيجية للمشاركة الطويلة الأجل توافق عليها الحكومة.

٢٤-٦ وتنفيذا للولايات المسندة إلى المفوضية لدعم آليات رصد حقوق الإنسان، من قبيل المقررين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفة من قبل هيئات تقرير السياسات، قدمت المفوضية المساعدة في إعداد وتنفيذ ومتابعة ١١٠ زيارات قطرية؛ وفي تدقيق المعلومات المقدمة عما يُدعى أنه حالات انتهاك لحقوق الإنسان في ١٤٢ بلدا، شملت ٢٩٢ ٦ فردا؛ وتنظيم الأفرقة العاملة المعنية بالاحتجاز التعسفي\* وبجالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي\* وبالمرتزقة\*. وقد تحقق مستوى أعلى من التنسيق بين الإجراءات الخاصة، وهو ما

تُبيّن زيادة عدد البلاغات المشتركة (بمتوسط قدره ٥٣ في المائة). وأُنشئت لجنة تنسيق لخمس جهات مكلفة بولايات. وفي استقصاء شمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، عبّر ٩٢ في المائة منهم عن الرضا عن الدعم الذي تتلقاه الأمانة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المعلومات وتنظيم الاجتماعات والإعداد اللوجستي والفني لبعثات تقصي الحقائق، مما مثّل تجاوزاً للهدف المحدد بـ ٩٠ في المائة.

٧-٢٤ وسعيًا إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية، وزيادة معرفتها وفهمها قُدّم التدريب لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بناءً على طلبها. وبرعاية الفريق البرنامجي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تعاونت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة مع المفوضية على إكمال الوحدة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج حقوق الإنسان في تقييمات الأمم المتحدة القطرية الموحدة وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعدت المفوضية وحدة تعلم جرى تجريبها في عشرة بلدان، بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى تقييمات الأنشطة المنفذة، عبّر ٨٥ في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبعثات التابعة لإدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام عن الرضا عن برامج التدريب والأدوات المستحدثة.

٨-٢٤ من أجل تقديم المساعدة للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا\* نُظمت حلقتان دراسيتان إقليميتان، في مجال العلاقة بين الهيئات العسكرية والمدنية ومجال إدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المركز العديد من أنشطة التدريب لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، شملت أربع حلقات دراسية عن سيادة القانون؛ وحقوق المرأة والاعتبارات الجنسانية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، على التوالي.

## الباب ٢٥

### توفير الحماية والمساعدة للاجئين\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

أصبحت أفغانستان البلد السادس والأربعين بعد المائة الذي يصدق على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، ظهر في فترة الستين كم ضخمة من التغييرات في مجال التشريعات المتعلقة باللاجئين، لم يستهدف كله تحسين حالة اللاجئين أو طالبي اللجوء، بل إن بعضه أسفر عن وضع نُهج أكثر تقييدا في مجال منح اللجوء. وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى معالجة هذه النزعة بطريقة تستند إلى المبادئ، لكنها تتسم بالروح العملية.

وحسب بيانات بلدان اللجوء (المغادرة) والمنشأ (العودة)، يُقدّر أن نحو مليون ونصف مليون لاجئ عادوا طوعا إلى بلدانهم الأصلية خلال سنة ٢٠٠٤. وبالنسبة لسنة ٢٠٠٥، تبلغ التقديرات مليوناً ونصف مليون. وفي سنة ٢٠٠٤، جرت إعادة توطين نحو ٣٥ ٠٠٨ لاجئين في ١٥ بلداً مختلفاً، بمساعدة من ٦٨ مكتبا قطريا تابعا للمفوضية. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ ٠٠٠ شخص سيكفونون قد رحلوا في سنة ٢٠٠٥ إلى بلدان إعادة التوطين.

ومن التطورات الرئيسية فيما يتعلق باستراتيجية المفوضية للإدماج المحلي اعتماد 'استنتاج عن الإدماج المحلي' في الدورة السادسة والخمسين للجنة التنفيذية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

وفي سنة ٢٠٠٤، جرى إعداد نحو ثماني خطط طوارئ/احترازية مفصلة بمساعدة تقنية من المفوضية. وفي سنة ٢٠٠٥، أُعد زهاء عشر من تلك الخطط. وتشمل الخطط الاحترازية حالات الطوارئ المحتملة المتعلقة باللاجئين والاستراتيجيات المصممة لمواجهة التحدي الذي تفرضه تلك الأحداث.

وخلال فترة الستين، أحرزت المفوضية قدرا كبيرا من التقدم في تدشين أدوات تسجيل جديدة وما يتعلق بها من تدريب شامل يهدف إلى تحسين تجميع بيانات التسجيل.

ويجرى على نحو تدريجي رسم صورة تبين تطور حياة اللاجئين المستفيدين من برامج الرعاية والإعالة في حالات الإقامة بالمخيمات، قياسا بمعايير الرعاية المتعارف عليها في القطاعات الرئيسية.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ويرد مزيد من التفاصيل بشأن نتائج البرامج في التقريرين العالميين لعامي ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\*، وفي النداءات العالمية لأعوام ٢٠٠٤\* و ٢٠٠٥\* و ٢٠٠٦\* وفي استعراض وحدة التفتيش المشتركة للجوانب التنظيمية والإدارية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تمثلت التحديات التي واجهت المفوضية خلال فترة السنتين في كفالة نوعية الحماية الدولية المتوخاة بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وفيما يتعلق بحالة اللاجئين العائدين، سعت المفوضية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية، إلى مساعدة الحكومات الوطنية على تلبية الاحتياجات الإنمائية للعائدين. ورغم أن عدد اللاجئين قد نقص، فإن المفوضية واجهتها زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا. وتولت المفوضية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل على مجابهة هذا التحدي، مسؤولية "المجموعات" العاملة في مجال تلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا من حيث الحماية، وتوفير المأوى في حالة الطوارئ، وتنسيق شؤون المخيمات.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٧٣٧ ناتجا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.25))، وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

## البرنامج الفرعي ١

### الحماية الدولية

٢٥-١ (أ) فيما يتعلق بحالات الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة، أصبحت أفغانستان البلد السادس والأربعين بعد المائة الذي يصدق على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ويجري بذل جهود لتشجيع البلدان المتبقية على الانضمام إلى الاتفاقية و/أو البروتوكول. وأسفرت المراجعة الخارجية لحسابات إدارة الحماية الدولية عن عدد من التوصيات بشأن البعد الترويجي في أعمال المفوضية (انظر \*A/AC.96/1010، الفقرات ١٤٠ إلى ١٤٣) يجري حاليا تنفيذها. وأكد التقرير المرحلي بشأن اتفاقات "تكملة

الاتفاقية\*\* أنه رغم عدم وجود اتفاقات رسمية لتكملة الاتفاقية تشارك الدول على نطاق واسع في طائفة من الأنشطة مستلهمة من مبادرة تكملة الاتفاقية. وتم الاتفاق على إطار للتفاهم بشأن إعادة التوطين؛ وإضافة إلى ذلك، جرى الاضطلاع بأعمال في مجالي التنقلات الثانوية غير المنتظمة، وتحديد هدف المساعدة الإنمائية. وسيجرى تعميم العمل المتعلق بمبادرة تكملة الاتفاقية في مجمل العمل الذي تقوم به المفوضية.

(ب) ولم يكن هناك اتساق في زيادة مراعاة الدول للمعايير المقبولة دولياً للمعاملة اللاجئيين، ولا سيما مبدأ اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وذلك ما تبينه التغييرات المدخلة على التشريعات المتعلقة باللاجئيين، حيث لم تكن كلها تستهدف تحسين حالة اللاجئيين أو طالبي اللجوء. بل إن بعض التشريعات أدخلت نُهجاً أكثر تقييداً في مجال منح اللجوء. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٥، تلقت ٥٠ عملية قطرية المساعدة في إطار موحز مشروع المفوضية القائم على التسجيل المبكر والمستمر كأداة حماية رئيسية. وظل تعزيز تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ مجال نشاط رئيسياً للمفوضية. وكان التسجيل أحد الميادين التي حظيت بتركيز خاص في سبيل تعزيز تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١.

(ج) وتحقق قدر كبير من التقدم صوب زيادة فعالية وتوقيت الاستجابة لاحتياجات الحماية لدى اللاجئيين من النساء والأطفال والمسنين، بما في ذلك الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي لهما وذلك بفضل مشروع المفوضية المتعلق بالعموم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني\*. وتُعزى زيادة الحالات المبلغ عنها إلى الجهود التي تبذلها المفوضية للتصدي لهذه المسألة ولتشجيع الضحايا على التبليغ. وقد أُعطيت العناية للاجئيين المسنين، بإدراج تقييم احتياجات اللاجئيين المسنين وإمكاناتهم في مشروع المفوضية المتعلق بالعموم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد أتاح دليل المعايير والمؤشرات\* المنهجيات والوسائل الرئيسية اللازمة لوضع نهج تجريبي شامل لأجل معالجة احتياجات اللاجئيين على اختلاف الجنس والعمر.

(د) وأحرز تقدم نحو إيجاد حل دائم من خلال إعداد عمليات العودة الطوعية إلى الوطن وتيسيرها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً في ظل السلامة والكرامة. فبناء على تقارير بلدان اللجوء (المغادرة) والمنشأ (العودة)، تقدر المفوضية أن نحو مليون ونصف مليون لاجئ قد عادوا طوعاً إلى بلدانهم الأصلية خلال سنة ٢٠٠٤، شأهم في ذلك شأن مليون ونصف مليون آخرين عادوا في سنة ٢٠٠٥. وتشمل بلدان المنشأ الرئيسية التي عاد إليها اللاجئون خلال سنة ٢٠٠٤ أفغانستان (٩٤٠ ٠٠٠)، والعراق (١٩٤ ٠٠٠)، وبوروندي (٩٠ ٠٠٠)، وأنغولا (٩٠ ٠٠٠)، وليبيريا (٥٧ ٠٠٠)، وسيراليون (٢٦ ٣٠٠)،

والصومال (١٨ ٠٠٠)، ورواندا (١٤ ١٠٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ ٨٠٠)، وسري لانكا (١٠ ٠٠٠).

(هـ) وثبتت صعوبة التشجيع على الإدماج المحلي كحل دائم ممكن، حيثما كان ذلك ممكناً، وفقاً لاستراتيجية المفوض السامي الخاصة بالتنمية عن طريق الإدماج المحلي. فالنجاح يتوقف بشكل أساسي على موقف الحكومة المضيفة. ومن التطورات الرئيسية فيما يتعلق باستراتيجية المفوضية للإدماج المحلي اعتماد اللجنة التنفيذية استنتاجاً بشأن الإدماج المحلي\*. ويلاحظ الاستنتاج قيمة التنمية باتباع نهج البرمجة المتكاملة للإدماج المحلي كمنهجية لإقامة الشراكات مع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الأخرى. وتباطؤ التقدم المحرز فيما يتعلق بهذا الحل الدائم نتج أساساً عن تردد الدول في النظر في الإدماج المحلي للاجئين في أقاليمها.

(و) ولا يزال التشجيع على إعادة التوطين بوصفها شكلاً من أشكال توفير الحماية، وآلية من آليات الحلول الدائمة وتقاسم الأعباء، والارتقاء بأدوات تحسين الرصد لوظيفة إعادة التوطين والإشراف عليها، يمثل أحد أولويات المفوضية، على نحو ما ورد في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/1008). وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ ٠٠٠ لاجئ سيرحلون في سنة ٢٠٠٥ إلى بلدان إعادة التوطين. وفي سنة ٢٠٠٤، جرت إعادة توطين ٣٥ ٠٠٨ لاجئين في ١٥ بلداً مختلفاً، بمساعدة ٦٨ مكتباً من المكاتب القطرية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان عدد بلدان إعادة التوطين ١٧ بلداً خلال سنة ٢٠٠٥، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا تمثل البلدان المستقبلية الرئيسية. وقد حسّنت المفوضية إدارة عملية إعادة التوطين وتخطيطها عن طريق القيام مبكراً بحساب احتياجات إعادة التوطين المتوقعة لعام ٢٠٠٥، وعن طريق عقد "اجتماع لتحديد المؤشرات" مع بلدان إعادة التوطين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

## البرنامج الفرعي ٢

### المساعدة

٢٥-٢ (أ) من أجل تحسين مستويات تأهب المفوضية للطوارئ وتخطيطها لمواجهة الطوارئ، أعدت ثنائي خطط احترازية تفصيلية في سنة ٢٠٠٤ (لصالح كل من غينيا كوناكري/كوت ديفوار، وبوروندي، ورواندا، وشرق تشاد، وجورجيا، وبنن، وغانا، وأوكرانيا) وعشر في سنة ٢٠٠٥ (لصالح كل من غانا، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، والسودان، وأوغندا، والسنغال، وغينيا - بيساو، وهاييتي ومنطقة البحر الكاريبي، وكوت ديفوار). وكشف تقييم أجري في سنة

٢٠٠٤ لعملية تشاد\* أن الاستجابة الإجمالية للمفوضية لم تكن متساوية، وأنه رغم وجود عراقيل لوجستية رئيسية تحقق قدر كبير من النجاح في مجال نقل عدد كبير من اللاجئين من مناطق الحدود، لكن وُجدت صعوبات جسيمة في تثبيت السكان اللاجئين في مواقع المخيمات المنشأة حديثاً.

(ب) وسعياً إلى تطوير حياة اللاجئين المستفيدين من برامج الرعاية والإعالة في حالات المخيمات عن طريق تعزيز الاعتماد على الذات، حسب الإمكان، تمثل النشاط الرئيسي للمفوضية في تدشين مبادرة المعايير والمؤشرات\*، التي بفضلها تُرسم تدريجياً صورة لجميع الأعمال مقيسة بمعايير الحماية والرعاية المتعارف عليها في القطاعات الرئيسية. والآن تشمل المؤشرات، التي كانت تركز في الأصل على مخيمات اللاجئين، حالات اللاجئين في الوسط الحضري ومناطق الإعادة التي أعيد فيها اللاجئين إلى أوطانهم. ويشمل عدد من المؤشرات الاعتماد على الذات وتوليد الدخل. وقد نشرت المفوضية، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، دليلاً عن الاعتماد على الذات\*.

(ج) وأحرزت المفوضية قدراً كبيراً من التقدم في مجال تحسين بيانات التسجيل المتأتمية من النظم والإجراءات والأدوات الجديدة المستحدثة في إطار 'موجز المشاريع'، بفضل 'دليل التسجيل' المنقح\*، وإدخال أدوات تسجيل جديدة، وتنفيذ التدريب الشامل. وأُنجز تنقيح الطبعة الأولى من 'دليل التسجيل' الجديد في عام ٢٠٠٤. وسيكون التحدي الرئيسي للمفوضية في هذا المجال هو كفاءة استدامة النتائج المحققة في إطار 'موجز المشاريع'. ويلزم أن تعالج جميع العمليات مسألة إدارة البيانات (ليس بالنسبة للتسجيل فقط، بل، وفي جملة أمور، بالنسبة لمشروع المعايير والمؤشرات أيضاً).

(د) ودعمت المفوضية تحسين التعاون التشغيلي مع طائفة من الجهات الفاعلة لتوفير حماية أفضل للأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية، ولكفالة إنجاز برامج جيدة لتلبية احتياجاتهم، وذلك عن طريق اشتراكها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وقد أمكن ذلك من خلال انضمام المفوضية إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقيام تلك المجموعة بنشر مبادئ توجيهية تتناول التشريد القسري. ومن المجالات التي ما زالت تستلزم جهوداً مركزية إدراج دعم الوكالات الإنمائية الثنائية في بحث المفوضية عن حلول دائمة.

(هـ) وجرى توسيع نطاق المشروع المتعلق بـ "العمر وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنوع" ليشمل ٤٠ بلداً، مما أتاح إحراز تقدم في تعميم مراعاة فئات المستفيدين ذات الأولوية (النساء، والأطفال، والمراهقون والمستنون) وتنفيذ أنشطة قطاعية رئيسية مثل



التعليم والصحة والبيئة. ويجرى أيضا تعديل المعايير والمؤشرات لتحسين الرصد والإبلاغ. ونفذ لفائدة موظفي المفوضية في سنة ٢٠٠٥ نشاط لتدريب المدربين في مجال منع العنف الجنسي والعنف الجنساني، وبدأ العمل في ١٦ بلدا في مشاريع تتعلق بذلك المجال. وقد أُبلغت الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٥ بما قامت به المفوضية من عمل، فيما يتعلق بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

## الباب ٢٦

### اللاجئون الفلسطينيون\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية والمتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر لأكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ووفرت المدارس التابعة للوكالة، البالغ عددها ٦٦٣ مدرسة، التعليم الأساسي لنحو ٤٩٠.٠٠٠ تلميذ، بنسبة نجاح قدرها ٩٥,٤ في المائة، وقللت في الوقت نفسه معدل الانقطاع عن الدراسة إلى ١,٢ في المائة. وبدأ التدريب على حقوق الإنسان والتسامح وفض الصراع كجزء من المناهج المدرسية في جميع المدارس. وتمكن ٧٨ في المائة من خريجي مراكز التدريب المهني الثمانية التابعة للوكالة من الحصول على وظائف في غضون سنة واحدة بعد التخرج.

وأتاح الخدمات الصحية المقدمة الحفاظ على مستوى صحي للاجئين متميز عن المستوى الموجود في البلدان المتوسطة الدخل. وظل معدلا وفيات الرضع والأطفال، على التوالي، مستقرين عند ٢٢ لكل ألف من المواليد الأحياء و ٢٤,٤ لكل ألف من الأطفال دون سن الثالثة. وأسفرت مبادرة تنظيم الأسرة عن انخفاض في معدلات الخصوبة الكلية من ٣,٥ إلى ٣,٢ أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب. وفيما يتعلق بالأمراض غير المعدية، ارتفع معدل المكافحة إلى ٤٠ في المائة. أما على مستوى الأمراض المعدية، فلم يبلغ عن أي حالة من حالات شلل الأطفال أو تيتانوس المواليد.

وجرى إصلاح ٤٦٢ مأوى، أي ما يمثل ٤,٢ في المائة فقط من مجموع الاحتياجات في مجال السكن، وذلك نظرا لمحدودية التمويل الذي يقل كثيرا عن خطط الأساس والهدف المحدد. وبلغ حجم المساعدة النقدية الطارئة التي قدمت إلى ١٨ ٢٩٤ أسرة منتقاة ٣,٧ ملايين دولار. ورغم القيود المفروضة على التنقل وعمليات الإغلاق، سلمت بانتظام وفي حينه ٢٣٦ ٨٣٢ ١ حصة إعاشة وقدمت المعونة النقدية إلى المؤهلين للاستفادة منها، مما يمثل نسبة ٩٩,٩ في المائة من الهدف المحدد. ورغم عدم تحقيق هدف إيجاد ٣ ٣٠٠ وظيفة، استحدثت ١ ٢٥٨ وظيفة في إطار برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات المتناهية الصغر. وبلغ عدد النساء اللاتي استفدن من خطة الإقراض الخاصة بالمنظمات الأهلية ٢ ٣٥٥ امرأة، أي ما يزيد عن العدد المستهدف البالغ ٧٩٠ امرأة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وتضاعف وصول الدعم المقدم من أجل توفير التمويل المتناهي الصغر والمشاريع المتناهية الصغر، وبلغت نسبة النساء المستفيدات ٢٥ في المائة، وقُدمت قروض إلى ما يعادل منشأة اقتصادية واحدة من بين كل منشأتين فلسطينيتين، وصرفت قروض عددها ٦٢٧ ٣٩ قرضا وقيمتها ٣٥,٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وظل معدل تسديد القروض في غزة متجاوزا نسبة ٩٠ في المائة. وبلغ المكتبان الفرعيان في الأردن والجمهورية العربية السورية حد الاستدامة التامة، بحيث بلغت نسبة تغطية الدخل لتكاليفهما ١٠٠ في المائة. وزاد مستوى الاستدامة التشغيلية في الضفة الغربية من ٤٢ في المائة إلى ٨٤ في المائة، بينما ظل مستواها مستقرا عند ٨٠ في المائة في غزة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من تفاصيل نتائج البرامج في الوثائق التالية: تقريرا المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/13) والفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/13)، وبرنامج الأونروا الصحي، واستعراض بعثة منظمة الصحة العالمية للتقييم التقني\*، والتقرير المتعلق بالاستفادة من خدمات الرعاية الصحية بين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان. الذي أعدته المجموعة الطبية المتحدة (United Medical Group)، بيروت\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تخضع عمليات الأونروا لقيود ناتجة عن المناخ السياسي غير المستقر في المنطقة، ولا سيما القيود المفروضة على التنقل وعمليات الإغلاق في الضفة الغربية وغزة. وتعتمد الأونروا إلى حد كبير على موارد من التبرعات لتمويل برامجها، وقد شهدت حالات عجز متوالية في احتياجات ميزانيتها. فعلى سبيل المثال، يواجه البرنامج الفرعي المتعلق بالتعليم زيادة في عدد التلاميذ نظرا لعوامل النمو الطبيعي التي تتجاوز حجم المرافق المتاحة. ونتيجة لذلك، تزايد عدد المدارس التي تعمل بنظام النوبتين من ٤٨٠ إلى ٥١٤ مدرسة، مما يمثل ٧٧ في المائة من مجموع عدد المدارس.

أما التحديات التي تواجه برنامج الخدمات الصحية فتتعلق بتزايد وفيات الأطفال من جراء الأمراض غير المعدية التي تتطلب الوقاية منها ومعالجتها تكاليف باهظة. وتتضمن العراقيل تعذر الاستفادة من الخدمات وتوظيف واستبقاء الموظفين الفنيين على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة. والأهداف التي لم تتحقق تتمثل في عدم وضع برامج أهلية للصحة العقلية وبرامج الكشف المبكر عن الإعاقات ومكافحة النقص في المغذيات الدقيقة لدى الأمهات والأطفال.

واضطرت الوكالة إلى خفض الزيادة السنوية في عدد من تحقق لهم الاستفادة من حصص الإعاشة والمعونات المالية في إطار البرنامج الخاص لحالات العسر من نسبة ٣,٥ في المائة المضافة عادة كل سنة (لمراعاة معدل النمو السكاني) إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وتحميدها عند صفر في المائة في عام ٢٠٠٥ نظرا لنقص التمويل. ويشكل عدم كفاية المسوح الاجتماعية الاقتصادية بشأن ظروف معيشة اللاجئين وانعدام القدرة الداخلية على جمع بيانات من هذا القبيل وتحليلها بشكل منتظم عائقا أمام التخطيط القائم على الاحتياجات.

ورغم جهود تقديم المساعدة على صعيد التمويل المتناهي الصغر والمشاريع المتناهية الصغر في جميع مجالات عمل الوكالة، فإنها لم تتمكن من تحقيق نفس النتائج في مجال بناء القدرات في صفوف النساء اللائي يزاوئن أعمالا حرة في غزة نظرا لاستمرار تدهور معدلات اشتراك المرأة في الأسواق غير النظامية والأنشطة الاقتصادية النظامية.

### معدل تنفيذ النواتج

لا تشتمل الميزانية البرنامجية للأونروا على نواتج قابلة للقياس الكمي. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.26)).

### إنجازات البرامج

#### التعليم

٢٦-١ (أ) دلت تسجيل معدل لانقطاع التلاميذ عن الدراسة بنسبة ١,٢ في المائة في مرحلة التعليم الأساسي والإبقاء على معدلات النجاح عند ٩٥,٤ في المائة من ٤٧١ ٤٨٥ تلميذا مسجلا في ٦٦٣ مدرسة تابعة للأونروا على جودة التعليم المقدم للاجئين الفلسطينيين على جميع المستويات، بما في ذلك مواصلة توفير بيئة مواتية للتعلم من خلال تحديث وإنشاء المرافق وتطوير مهارات وكفاءات موظفي الوكالة في مجالي التدريس والتدريب. وساهم في تحقيق هذه النتيجة الانخفاض الطفيف في نسبة التلاميذ إلى المدرسين من ١:٣٦ إلى ١:٣٣ في المرحلة الابتدائية ومن ١:٢٧ إلى ١:٢٦ في المرحلة الإعدادية. وإجمالاً، تمكن ٧٨ في المائة من المتدربين الذين تخرجوا من ثمانية مراكز للتدريب المهني من الحصول على وظائف. وفضلاً عن ذلك، تخرج ٣٠١ طالب من ثلاث كليات لعلوم التربية ومن شعبة تدريب المدرسين، واستفاد سنويا نحو ١٠٠٠ موظف في التعليم من التدريب أثناء العمل. ولتلبية الاحتياجات المترتبة على معدلات زيادة المتحقين بالمدارس، أنشئ أو رُمم ٢٩٣ مرفقا من

المرافق التعليمية، غير أنها لم تكن كافية لاستيعاب أعداد التلاميذ المتزايدة، مما أسفر عن زيادة عدد المدارس التي تعمل بنظام النوبتين ليلبلغ ٥١٤ مدرسة مقارنة بـ ٤٨٠ مدرسة في بداية فترة الستينين. وواصلت الأونروا رصد اختبارات الإنجاز\* في المواضيع الأساسية في جميع مناطق العمل الخمس بالنسبة للفرق الخامسة والسادسة والسابعة، وذلك سعياً إلى معالجة أثر نظام النوبتين على عملية التدريس والتعلم وعلى إنجازات التلاميذ. وتطبق جميع مدارس الوكالة إطاراً لتأمين الجودة صمم خصيصاً لها.

(ب) ونفذت في المدارس ومراكز التدريب المهني التابعة للوكالة جميع تغييرات المناهج الدراسية التي أدخلتها السلطات المضيفة. ونظمت الوكالة أكثر من ٨٠٠ حلقة عمل لتدريب الموظفين وأنتجت أكثر من ١٠٠٠ مادة من مواد الإغناء من أجل دعم عمليتي تكييف وتحسين مضمون المقررات الدراسية والمناهج الدراسية على صعيد برامج التعليم العام والتعليم التقني معاً مجازة للتطورات الحاصلة في البلدان المضيفة. ونتيجة لذلك، سيستفيد التلاميذ اللاجئون في مدارس الوكالة الذين تطأهم تغييرات مناهج الدراسة من التناسق بين بنية ومضمون النظم التعليمية للسلطات المضيفة، مما يساعد على ضمان الاستمرارية في مساعيهم التعليمية المقبلة.

(ج) وفيما يتعلق بتكييف وتحسين مضمون المقررات الدراسية والمناهج الدراسية في مؤسسات التدريب المهني من أجل مواجهة أحوال السوق المتغيرة أدرجت مؤسسات التدريب المهني التابعة للوكالة مقررات دراسية جديدة، منها تكنولوجيا الملابس، والتصميم الداخلي، والصيرفة، والإدارة المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والترخيص؛ واستغنت عن المقررات الدراسية المتقدمة لتلبية احتياجات السوق المحلية كما حددتها الدراسات الاستقصائية. وتشمل المقررات القصيرة الأجل تخصصات مثل الرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب، والتصميم بمساعدة الحاسوب، ومهارات الاتصال.

الصحة

٢٦-٢ (أ) سعياً إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات لأسباب يمكن اتقاؤها وتتصل بالحمل والولادة، زادت النسبة المئوية للنساء الحوامل المسجلات خلال الشهر الثالث الأول من ٥٠ إلى ٥٨ في المائة. وزاد عدد متقبلي تنظيم الأسرة من ٩٥ ٠٠٠ إلى ١٠٣ ٠٠٠. وأشارت دراسة أجريت عن معدل وفيات الرضع\* إلى انخفاضه من ٣٢ إلى ٢٢ لكل ألف من المواليد الأحياء. وطُبق نظام استفسار متعمق من أجل زيادة فهم الأسباب الكامنة وراء وفيات الرضع والأطفال. وجرى توسيع نطاق النظام الجديد لمعلومات الإدارة الصحية الرامي إلى تحسين المراقبة والرصد والاستجابة على صعيد تقديم الخدمات، وذلك

ليشمل جميع مرافق الرعاية الصحية الأساسية. وتم فضلا عن ذلك تنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للنوعية باعتبارها وسيلة لتحسين المهارات الإدارية لموظفي المراكز الصحية. وتعمقت دراسات شاملة للوكالة كلها في بحث الحالة الصحية للمرأة والطفل، بتقييم مدى انتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ستة أشهر و ٣٦ شهرا، والنساء الحوامل، والأمهات المرضعات، وتلاميذ المدارس الصغار.

(ب) وتحقق تقليل حالات الاعتلال والإعاقة والوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية بالحفاظ على مستوى التحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاح عند نسبة ٩٩,٤ في المائة للرضع ونسبة ٩٨,٤ في المائة للأطفال مقابل نسبة التغطية المثلى التي تحددها منظمة الصحة العالمية وتتجاوز ٩٥ في المائة. وخفض معدل وصف الأدوية المضادة للبكتيريا من ٥٢ في المائة إلى ٢٨ في المائة نظرا لتنفيذ نظام للمراجعة والمساءلة الداخليتين. وزاد بنسبة ١٤ في المائة عدد المصابين بالأمراض غير المعدية الذين يخضعون للإشراف الطبي، وبلغت نسبة مكافحة الأمراض بين جميع المصابين بأمراض غير معدية الخاضعين للإشراف الطبي ٤٠ في المائة. وبلغ معدل الإعاقة لدى جميع المرضى الخاضعين للإشراف ٢,٧ في المائة. ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل نظرا لارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسن معدل كشف الإصابات. وبلغ معدل الوفيات بين جميع هؤلاء المرضى الخاضعين للإشراف ٢ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنتجت مُعينات عمل مختلفة ووزعت على الأطباء من أجل تيسير الوصف الصائب للأدوية والمضادات الحيوية الأساسية لمعالجة الأمراض غير المعدية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

(ج) ودلت على تحسن مرافق المياه والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين زيادة نسبة مأوي المخيمات الموصولة بشبكات الصرف الصحي الجوفية من ٧٥ في إلى ٨٦ في المائة، نتيجة لمشاريع نفذت أساسا في قطاع غزة ولبنان. وبلغت نسبة مأوي المخيمات الموصولة من داخلها بشبكات الصرف الصحي ٩٠ في المائة في الأردن، و ٨٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٨١ في المائة في غزة، و ٦٣,٥ في المائة في لبنان، و ٦٣ في المائة في الضفة الغربية. ورغم أن عدد المخيمات الموصولة بشبكات توزيع المياه البلدية لم يتغير، فإن أكثر من ٩٨ في المائة من المأوي الموجودة داخل المخيمات موصولة من داخلها بشبكات المياه العامة. ورغم هذا المعدل الأمثل للوصلات الداخلية بشبكات المياه، فإن ضخ المياه في هذه الشبكات متقطع وكمية المياه غير مناسبة. فضلا عن ذلك، لا تستوفي جودة المياه في قطاع غزة المعايير الدولية لمياه الشرب نظرا لارتفاع مستويات ملوحتها.

(د) وسعياً إلى مواءمة السياسات الصحية ومعايير الخدمات مع مثيلتها لدى السلطات المضيفة، ظل العمل سارياً باتفاقات الشراكة المبرمة مع تلك السلطات بشأن التحصين، ومكافحة السل، ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمراقبة المخبرية للأمراض المعدية ذات الأهمية بالنسبة للصحة العامة، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية والمتصلة بالهيموغلوبين. وأجريت حملة تحصين شاملة ضد الحصبة والنكاف والحميراء بالاشتراك مع وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الضفة الغربية، وأجريت حملتا تحصين شاملتان ضد شلل الأطفال في لبنان. وأبرم مع مستشفيات حكومية في الجمهورية العربية السورية اتفاقان بشأن توليد الحوامل اللاتي تنطوي حالتهن على مخاطر شديدة. وتم التوصل إلى اتفاق مع وزارة الصحة الأردنية بشأن توزيع فيتامين أ على الأطفال اللاجئين في إطار برنامج التحصين. ونتيجة لذلك، لم تنتفش أية أمراض على نطاق كبير، بينما ظلت الأمراض الأخرى الممكنة اتقاؤها باللقاح تحت السيطرة الكاملة.

#### الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٢٦-٣ (أ) زاد عدد المستفيدين من البرنامج الخاص لحالات العسر ليلغ ٩٦٥ ٤٥ فرداً في لبنان، و ٧٩٦ ٣٠ فرداً في الجمهورية العربية السورية، و ٢٣٨ ٤٧ فرداً في الأردن، و ٢٧٠ ٤٠ فرداً في الضفة الغربية، و ٣٧٩ ٨٤ فرداً في قطاع غزة، أي ما يمثل ٦٢ ٦٠١ من الأسر اللاجئة التي حصلت على حصص الإعاشة والمعونة النقدية. ورغم القيود المفروضة على التنقل وعمليات الإغلاق في الضفة الغربية وغزة والاضطرابات المستمرة، تم بانتظام وفي حينه تسليم ٢٣٦ ٢٣٢ ١ حصة من حصص الإعاشة وتقديم المعونة النقدية، مما يمثل ٩٩,٩ في المائة من الهدف المحدد. كما قدمت مساعدة نقدية انتقائية، لمرة واحدة، مجموعها ٣,٧ دولاراً لـ ١٨ ١٦٢ أسرة تتجاوز أزمات حادة، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وجرى إصلاح ٤٦٢ مأوى اعتماداً على أسلوب التعاقد والاعتماد على الذات، أي ما نسبته ٤,٢ في المائة فقط من أصل ١٠ ٨٩٤ مأوى بحاجة إلى إصلاح. ويعزى هذا العجز إلى نقص في التمويل، لأن الإصلاح يمول كلياً بالاعتماد على موارد من خارج الميزانية العادية.

(ب) وفيما يتعلق بمسك سجل مستكمل للاجئين من أجل رصد أنماط الأهلية للحصول على صفة لاجئ، تم تسجيل ٩٤٦ ٣٤٩ ٤ فرداً بصفة لاجئ في ميادين العمل الخمسة الخاصة بالوكالة، وأكبر نسبة للاجئين موجودة في الأردن وتبلغ ٤٢ في المائة وأقلها في لبنان وتبلغ ٩,٣ في المائة. وتم التحقق في حينه من وضع ٥٣٢ ٣٦٦ فرداً يدعون أنهم من اللاجئين. وتم تقييم ما مجموعه ١ ٥٩٥ طلباً لتسجيل الأسر لأول مرة، وذلك وفقاً

لتعليمات الأهلية والتسجيل. واستلم ٥٧٠ ٩٦٩ طلباً من أجل تعديل التسجيل وتم فحص تلك الطلبات وثبتت صحتها وعولجت في حينه في جميع ميادين العمل. وتجري حالياً إعادة تصميم نظام التسجيل لوضعه على الإنترنت، لكي يتيح التحديث المركزي للمعلومات الخاصة باللاجئين انطلاقاً من مكاتب الوكالة كلها، ولأجل زيادة دقة البيانات وتحسين أسلوب تقديم الخدمات.

(ج) وواصل برنامج الخدمات الاجتماعية تحسين مستوى رفاه أكثر اللاجئين الفلسطينيين حرماناً، وبخاصة النساء والمعوقين والأطفال والشباب، أساساً من خلال شبكة من المنظمات الأهلية المنتسبة للوكالة عددها ١٠٤ منظمات. وأتاحت مشاريعها المدرة للدخل، البالغ عددها ١٤٩ مشروعاً، توفير ٣٨٢ فرصة عمل للاجئين المحليين. ووضعت مبادئ توجيهية واستثمارات إبلاغ جديدة من أجل توحيد الإجراءات وتحسين الإبلاغ والرصد والتقييم. وتسنى استحداث ٢٥٨ ١ وظيفة أو الإبقاء عليها من خلال البرنامج. ولم يتحقق هدف توفير ٣٠٠ ٣ وظيفة نظراً لعدم بدء الأنشطة الائتمانية في غزة والضفة الغربية بسبب الوضع الأمني. وفي مقابل هدف استفاضة ٧٩٠ امرأة من خطة الإقراض، قدم ما مجموعه ٣٥٥ ٢ قرضاً. ويعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية السلبية التي تدفع المزيد من النساء إلى الشروع في ممارسة النشاط الاقتصادي. واستفاد ما مجموعه ٥٢٥ ١٧ معوقاً من خدمات التأهيل المباشر لتحسين مستوى اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، مقارنة بالهدف المحدد بـ ٢٠٠ ٤ شخص. ويدار برنامج المعوقين من قبل اللاجئين، من خلال شبكة من مراكز التأهيل الأهلية تتألف من ٣٩ مركزاً استفاد من خدماتها المتنوعة ٤٥٦ ٣٩ شخصاً من المعوقين وأسرهم.

#### التمويل المتناهي الصغر والمشاريع المتناهية الصغر

٢٦-٤ (أ) شهد حجم الإقراض نمواً بحيث زاد عدد القروض المقدمة من ١٩ ٥٣٣ إلى ٦٢٧ ٣٩ قرضاً، وذلك سعياً للزيادة في فرص النشاط الاقتصادي والأنشطة المدرة للدخل. ورغم الأزمة الاقتصادية المتواصلة في الضفة الغربية وغزة والاختلال الناجم عن فك الارتباط بغزة، تضاعفت أنشطة البرنامج بحيث بلغت ٩٤ في المائة من الأهداف المحددة لعدد وقيمة القروض المقدمة، وقلت قليلاً عن هدف الإقراض، المحدد بـ ٣٧,٤ مليون، دولار بنسبة ٥,٣ في المائة فقط. وذلك يمكن أن يعزى جزئياً إلى عدم تحقيق البرامج في الأردن والجمهورية العربية السورية لكامل أهدافها على صعيد الإنتاجية. وزاد حجم المحافظة في الضفة الغربية وغزة والأردن والجمهورية العربية السورية، وبلغت المكاتب الفرعية في الأردن والجمهورية العربية السورية مرحلة النضج. وباعتبار البرنامج أكبر مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر في



الأرض الفلسطينية المحتلة، فهو يؤدي دورا هاما على صعيد الاقتصاد الذي ضخ فيه ما يعادل قرضا واحدا لكل مؤسستين اقتصاديتين فلسطينيتين خلال الفترة. وبتزايد تأثير البرنامج في الأردن والجمهورية العربية السورية باعتباره مصدرا من المصادر القليلة لتمويل الأنشطة الاقتصادية للاجئين. وواصل البرنامج إحراز تقدم لا بأس به، إذ بلغ متوسط حجم القرض الواحد ٨٩٣ دولارا وحافظ على معدل تسديد القروض البالغ ٩٤ في المائة.

(ب) وقدم البرنامج، سعيا إلى تطوير قدرات النساء اللائي يزاولن الأعمال الحرة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، ٩٢٦ قرضا إلى ٧٤٩ امرأة، فبلغ بذلك الهدف المحدد في هذا الشأن. ومن حيث قيمة القروض، زاد حجم القروض المقدمة إلى النساء ليلبلغ ٦,٣٤ ملايين دولار، استخدم معظمها (٥,٧١ ملايين دولار) لتمويل أنشطة اقتصادية نسوية في غزة من خلال خدمة البرنامج للإقراض الجماعي التضامني. وأدى تزايد البطالة في صفوف الذكور وتزايد فقر الأسر في غزة إلى تدفق النساء بأعداد كبيرة على المشاريع المتناهية الصغر وزيادة الطلب على القروض. ونظرا إلى المعدلات الدنيا لاشتراك المرأة في الأسواق غير النظامية والأنشطة الاقتصادية النظامية، ليس بوسع البرنامج تحقيق نتائج مماثلة في مجالات العمل الأخرى.

## الباب ٢٧ المساعدة الإنسانية\*

### الملاح البارزة لنتائج البرامج

شهدت الفترة حدوث كوارث طبيعية واسعة النطاق، منها كارثة الأمواج السنامية (التسونامي) التي اجتاحت منطقة المحيط الهندي والزلازل الذي ضرب منطقة جنوب آسيا، وحالات طوارئ معقدة واسعة النطاق أثرت في حياة الملايين من الضعفاء. ومن الإنجازات الكبرى لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما قام به وكيل الأمين العام، بصفته منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، من جهود في مجال الدعوة، إذ باشر حملات لفتت انتباه العالم إلى أزمات إنسانية، منها حالات الطوارئ "المُهملّة"، وزادت الوعي الدولي بالتحديات الإنسانية. وقدمت بانتظام إحاطات إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما أفضى إلى إبقاء الأزمات في صدارة جدول الأعمال الدولي، الأمر الذي أثر في عملية صنع القرارات بمجالس الإدارة ودفع الجهات المانحة إلى تقديم دعم قوي، تجلّى أكثر ما تجلّى خلال كارثة التسونامي. وطرح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برنامج استعراض الاستجابة الإنسانية\* الذي يهدف إلى تعزيز قدرة النظام الإنساني الدولي على الاستجابة، وزيادة التنسيق بين المنظمات الإنسانية وغيرها من المؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة. وأفضى الاستعراض إلى قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإصدار عدد من الاتفاقات التي تشكل خريطة طريق للإصلاح في المجال الإنساني. وثمة إنجاز آخر يتمثل في زيادة توافر الموارد اللازمة للأنشطة الإنسانية بفضل عملية النداءات الموحدة\* وإنشاء الصندوق المركزي الجديد للاستجابة في حالات الطوارئ (A/60/432)\* الذي سيبلغ رصيده ٥٠٠ مليون دولار ويهدف إلى إعطاء طفرة للاستجابة الطارئة في أثناء الكوارث المفاجئة، والطوارئ الجديدة والمستمرة، وكذا إلى توفير الدعم الملح الذي تحتاج إليه حالات الطوارئ التي تعاني من نقص شديد في التمويل. ومن المتوقع تخطي هدف عملية النداءات الموحدة لفترة السنتين المتمثل في تلبية ٦٥ في المائة من الاحتياجات المحددة.

وتتوافر المزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في التقريرين السنويين لعام ٢٠٠٤ الصادرين عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية\* ووحدة التقييم والدراسات\*، وكذلك في الاستعراض العام لخدمات الطوارئ التابعة للمكتب\* وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة\* (قرارات الجمعية العامة ٥٦/٥٩ و ١٣٧/٥٩ و ١٤١/٥٩ و ١٧١/٥٩ و ١٧٢/٥٩ و ٢١١/٥٩ و ٢١٢/٥٩ و ٢١٤/٥٩ و ٢١٥/٥٩ و ٢١٦/٥٩ و ٢١٧/٥٩ و ٢١٨/٥٩ و ٢١٩/٥٩ و ٢١٣/٥٩ و ٢٣٢/٥٩ و ٢٣٢/٥٩ و ٢٣٣/٥٩).

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وقرارات مجلس الأمن ١٥٢٢ (٢٠٠٤)، و ١٥٢٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، و ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، و ١٥٤٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، و ١٥٥٥ (٢٠٠٤)، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٦١ (٢٠٠٤)، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٤).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

على الرغم من أوجه التحسن الملحوظ في تعيين موظفي الطوارئ ونشرهم في الميدان، لا تزال هناك مشاكل في العثور على خبراء الطوارئ الذين يمكن حشدهم في مهلة وجيزة جدا. ولا تزال ثمة قيود في تعيين موظفي الطوارئ لغرض النشر السريع. ولمعالجة هاتين المشكلتين، يجري إعداد قائمة بأسماء الخبراء الذين يمكن نشرهم على الفور. وبنبغي تعزيز الإنذار المبكر والتحليل المبكر لزيادة قدرة الوكالات التابعة للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية على الاستجابة للطوارئ. وستضعف الجهود حتى تبدي وسائل الإعلام والجمهور اهتماما كافيا بمعلومات الإنذار المبكر التي يوفرها المكتب. وثمة تحد آخر يتعلق بوضع مؤشرات ومعايير أجدى لتقييم أنشطة المكتب وأدائه.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٤٤٩ ناتجا.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة بالرجوع إلى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect.27)).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٧-١ (أ) كفالة إدارة برنامج العمل إدارة فعالة، تم إعداد دليل إداري، واستكمال المبادئ التوجيهية الميدانية، وإتاحة مجموعة من القواعد والسياسات والإجراءات والممارسات ذات الصلة بالموضوع تشمل الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والشراء، والخدمات المشتركة، وذلك من أجل تحسين الإدارة الميدانية. وفي إطار التصدي لكارثة التسونامي، حددت جهود الدعوة التي بذلها وكيل الأمين العام/منسق الإغاثة في حالات الطوارئ اتجاه الاستجابة الدولية للكارثة وزخمها. وكثيرا ما أدى هذا الإشراف لوسائل الإعلام إلى ردود فعل إيجابية أفضت إلى زيادة الدعم المالي لجهود المكتب. ولتعزيز الاستجابة الإنسانية للأزمات، طُرح برنامج "استعراض الاستجابة الإنسانية"\*. وتمخضت توصيات استعراض عام ٢٠٠٥ عن إجراءات لسد الثغرات في قدرات المساعدة الإنسانية في العالم. وبفضل

الدعم القوي المتأتي من المجتمع الدولي استطاع المكتب أن يركز جهوده على تحسين قدرته على الاستجابة للأزمات الناشئة استجابة سريعة فعالة، وعلى تحديد الآثار التي قد تترتب على الأزمات الإنسانية، وعلى النهوض بإجراءات وقائية، وعلى إدارة مكتب مزود بما يلزمه من الموارد. كما أدى ذلك الدعم إلى تمكين المكتب من تعزيز وجوده في الميدان، وزيادة العدد الإجمالي للموظفين الميدانيين من ثلث العدد الإجمالي لموظفي المكتب في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى ثلثي هذا العدد. ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى تعزيز الهيكل الإداري للمكتب، مع التشديد على الدعم الميداني. فتعزيز وحدة التقييم\* مكّن المكتب من رصد وتقييم أنشطته، والاستفادة من الخبرات، وبالتالي تحسين أدائه وتنفيذه البرنامجين بوجه عام. ومن شأن إنشاء صندوق مركزي معزز للاستجابة في حالات الطوارئ، برصيد مستهدف يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، أن يوفر التمويل الأولي اللازم لكفالة الاستجابة للأزمات الإنسانية في الوقت المناسب مع التنبؤ بها بشكل أفضل.

(ب) ولضمان اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني ييسرت أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية\* الاستجابة المشتركة بين الوكالات لكل من أزمة دارفور وزلزال جنوب آسيا والتسونامي. وأفضت دراسة مستقلة بشأن البعثات المتكاملة\* إلى استنتاجات وتوصيات بشأن كيفية تحسين تخطيط هذه البعثات وهيكلتها وإدارتها لتحسين فعاليتها في المستقبل (A/60/89-E/2005/79).

## البرنامج الفرعي ١

### السياسة العامة والتحليل

٢٧-٢ (أ) تجلّى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة تماسك الاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية في زيادة عدد الاتفاقات المبرمة بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المعايير المناسبة من أربعة إلى تسعة اتفاقات، وذلك بإبرام خمسة اتفاقات بشأن التنفيذ الميداني للإرشادات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن تلك اللجنة الدائمة وعن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، واعتماد خمس أدوات واستراتيجيات تهدف إلى زيادة الاتساق بين العناصر السياسية والإنسانية والإنمائية في استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ. ووضعت، بعد شهرين فقط من وقوع كارثة التسونامي؛ استراتيجيات للانتقال في البلدان التي تضررت من الكارثة؛ ودخلت الاستجابة لزلزال جنوب آسيا مرحلة التخطيط للانتقال في غضون أربعة أشهر من وقوع الزلزال. ويعتبر استعراض الاستجابة

الإنسانية الآن. بمثابة خريطة طريق للإصلاح في المجال الإنساني. ومن الضروري تعزيز العلاقة بين واضعي السياسات في المقر والجهات الفاعلة في الميدان. وكشفت سبعة تقييمات خارجية\* مواطن الضعف في الاستجابة للكوارث الطبيعية، وآليات النداء، والتنسيق، والإبلاغ، والانتقال، والقدرات الاحتياطية، ونقص القيادة القطاعية، وسرعة الاستجابة، والقدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة.

## البرنامج الفرعي ٢

### حالات الطوارئ المعقدة

٢٧-٣ (أ) تجلّى تقديم الدعم المنسق في الوقت المناسب إلى الوكالات التنفيذية المشتركة في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية؛ والتبكير بتحديد احتياجات المتضررين من حالات الطوارئ في اختصار الوقت اللازم لنشر أفراد تنسيق الشؤون الإنسانية في الميدان إلى خمسة أيام في المتوسط وزيادة عدد وكالات الأمم المتحدة المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة من ست وكالات إلى ١١ وكالة. وقد تم هذا بفضل إعداد وتحديد سياسات وخطط عمل وخطط للتكاليف، وتدابير للتخطيط والتأهب للطوارئ، وتعبئة الموارد، فضلا عن تقديم الدعم لتقييم الاحتياجات الإنسانية وإنشاء آليات للتنسيق. وأنشئ قسم القدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة للإسراع بنشر الموظفين الخبراء في مواقع الأزمات أثناء الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. وبفضل دعوة المكتب إلى استجابة إنسانية كبيرة لأزمة دارفور زاد عدد الأفراد العاملين في المجال الإنساني ليلعب ١٤ ٠٠٠ موظف. وجُرب إطار جديد لتقييم الاحتياجات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال محدودا عدد الخبراء المتاحين لحشدهم في مهلة وجيزة لمواجهة حالات طوارئ معقدة، وسوف تعالج القيود الإدارية التي تحول دون تعيينهم بسرعة (A/60/277).

(ب) وتجلت زيادة توافر الموارد من أجل الأنشطة الإنسانية عن طريق عملية النداءات الموحدة في ارتفاع معدل التبرعات المقدمة من المانحين لتلبية الاحتياجات المحددة في النداءات الموحدة من ٥٨ إلى ٦٥ في المائة، وفي تقليص الوقت الفاصل بين إصدار النداءات وتلقي التبرعات من أربعة إلى ثلاثة أشهر. وما زال التفاوت شديدا في التمويل حسب حالات الطوارئ والمناطق. فغالبا ما لا يتلقى بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا، إلا جزءا صغيرا من المبلغ المطلوب في إطار عملية النداءات الموحدة. وينبغي مواصلة الجهود وتنسيقها في مجال الدعوة لزيادة توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ المهملة.

(ج) وتجلّى إحراز تقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات الاستجابة لحالات الطوارئ\*، من خلال الموقع الخاص بالمساواة بين الجنسين على شبكة

الإترنت\* في زيادة النسبة المئوية لخطط العمل الإنسانية المشتركة التي تتضمن استراتيجيات لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة من ٦٠ إلى ١٠٠ في المائة من خلال مشروع خطة العمل الجنسانية وخطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعيين مستشار أقدم للشؤون الجنسانية، وتطبيق "المبادئ التوجيهية للأنشطة الهادفة إلى التصدي للعنف الجنساني في الحالات الإنسانية الطارئة"\* التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات\*. وقامت فروع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جميعها ومعظم المكاتب الميدانية والإقليمية بتعيين منسقين للشؤون الجنسانية. بيد أن التحليل الجنساني لا يزال ضعيفا نسبيا. ولمعالجة هذا الضعف، وُضعت مبادئ توجيهية لتعزيز التحليل الجنساني في عمليات النداءات الموحدة.

(د) ولكفالة استرشاد الاستجابات الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بالاعتبارات السياسية والأمنية والمتعلقة بحفظ السلام وإدماجها في المبادرات السياسية والمتعلقة بحفظ السلام على النحو الملائم تزايد عدد الأفرقة العاملة وأفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المنشأة في الوقت المناسب والعاملة بفعالية من سبعة إلى ١٢، وتغطي آليات التنسيق هذه ١٣ بلدا. وتجري الآن مناقشات بشأن الدرجة التي ينبغي بها إدماج أنشطة تنسيق الاستجابة الإنسانية والإنعاش في البعثات في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وقد بينت التجربة أن هناك حاجة إلى عزل الاستجابة الإنسانية إلى حد ما عن الاستجابة السياسية. وفي مثل هذه الحالات، يعتبر إيجاد هوية تنظيمية مستقلة للفاعلين في الحقل الإنساني أفضل سبيل لكفالة إعمال المبادئ الإنسانية، ولوصول الموظفين العاملين في المجال الإنساني إلى وجهاتهم وضمان أمنهم.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الحد من الكوارث الطبيعية

٢٧-٤ (أ) ساهم المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في زيادة الوعي العام بإيجاد ثقافة اتقاء الأخطار الطبيعية والحد منها ومن التأثير بها. وتجلى هذا في زيادة عدد البلدان التي تعتمد الحد من أخطار الكوارث الطبيعية في خططها وسياساتها الإنمائية من عشرة بلدان إلى ٢٣ بلدا وفي زيادة المحتوى التعليمي في المدارس ومؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بإدارة أخطار الكوارث في ١٩ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد التزمت عناصر الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ببذل جهود أكبر في مجال التوعية العامة، مع التشديد على وسائل الإعلام. وأقيمت شراكات مع التحادات الإذاعات، وشارك مكتب المبعوث الخاص

لكارثة التسونامي مشاركة نشطة مع الأمانة من أجل التوعية بالحد من أخطار الكوارث. وهناك حاجة إلى مواصلة تحسين الاستراتيجية التي تتبعها الأمانة في مجال الاتصال.

(ب) ومن أجل زيادة درجة استخدام واضعي السياسات على الصعيد الوطني للمعارف العلمية والتقنية للحد من الأخطار ومدى التأثير بها استحدثت أربع أدوات جديدة لتقييم الأخطار ورصد التقدم المحرز في مجال الحد من أخطار الكوارث (مقابل أداة واحدة في السابق) وعقدت تسعة اجتماعات لتبادل المعلومات فيما بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسسات الخبراء ذات الصلة. وقدمت المساعدة للبلدان الواقعة على حافة المحيط الهندي لزيادة تطبيقها لنظم الإنذار المبكر بالتسونامي\*. وسيجري تعزيز القدرات في مجالات الرصد والتطبيق المحلي والاستجابة للاحتياجات المؤسسية.

(ج) وتجلت زيادة قدرة البلدان النامية على اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها والإنعاش في وضع أربع استراتيجيات دون إقليمية جديدة، وزيادة عدد البلدان التي تعتمد برامج وطنية لتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث من عشرة بلدان إلى ١٩ بلداً، وتحسين الأطر المؤسسية والنظم التشريعية للحد من أخطار الكوارث في ستة بلدان، وزيادة عدد البلدان التي تدمج تدابير الحد من الكوارث في إطار جهود الإنعاش بعد حدوث الكوارث من ستة بلدان إلى ٢١ بلداً. وأسهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقديم البرنامج الإنمائي لدعم أحدى وأنجح للبلدان النامية بهدف الحد من الكوارث والإنعاش. ونتيجة لذلك، بات أكثر من ٤٠ مكتبا قطريا تابعا للبرنامج الإنمائي يقدم دعماً برنامجياً للجهات المعنية الوطنية والمحلية في مختلف جوانب الحد من أخطار الكوارث.

(د) وتجلى تحسين تعبئة الدعم الدولي للمساعدة في اتقاء الكوارث الطبيعية وإدارتها، فضلاً عن التأهيل بعد حدوث الكوارث، في زيادة عدد البلدان التي تدمج فيها تدابير الحد من الكوارث في الأطر الإنمائية، من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من خمسة إلى سبعة بلدان. وبدأ تنفيذ مشروع عالمي لتعميم مراعاة الحد من الكوارث في البرامج الإنمائية التابعة للبرنامج الإنمائي.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### الإغاثة في حالات الكوارث

٢٧-٥ (أ) تجلى نشر معلومات في الوقت المناسب عن الحالة في البلدان والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والبيئية، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد، وتقديمها إلى الشركاء المعنيين بالنواحي الإنسانية في قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإصدار ٤٠٧ تقارير حالة و ٦٣ نداء على سبيل الاستجابة لـ ١٤٧ كارثة طبيعية وبيئية وتكنولوجية

في جميع أنحاء العالم، وتم إصدار ٣٨ في المائة من تقارير الحالة في غضون ٤٨ ساعة من بداية الكارثة و ٣١ في المائة منها في غضون ٢٤ ساعة من حدوثها. وأتاحت النداءات التي أطلقها المكتب جمع ٧,٤ بلايين دولار تم توفير ٤٩ مليون دولار منها عن طريق المكتب.

(ب) وتجلى تحسين تنسيق الاستجابة لاحتياجات البلدان المتضررة من الكوارث وتسريع وتيرته في تفعيل المكتب لآليتي نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. إذ نشرت أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في غضون ٤٨ ساعة في المتوسط بعد تلقي الطلب، فاستجابت لـ ١٢ حالة طوارئ. واستخدمت آلية الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في زلزال المحيط الهندي وجنوب آسيا. ولكن نشر موظفي الأمم المتحدة للتنسيق المدني العسكري للتصدي لحالات الطوارئ الناشئة عن الزلزال والتسونامي في جنوب آسيا كان متخلفاً عن آليات تنسيق الاستجابة الأخرى من حيث التوقيت، وسيتم تحسين هذا الجانب. وقدم تقريران عن ذلك إلى الجمعية العامة (A/60/87-E/2005/78 و A/60/86-E/2005/77).

(ج) ولتعزيز التنسيق الدولي بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والعسكري، روج المكتب لمواصلة الأخذ بمبادئ أوصلو التوجيهية المتعلقة باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مجال الإغاثة في حالات الكوارث. وزاد الاطلاع على التنسيق المدني العسكري بفضل تنظيم ٢٦ نشاطاً تدريبياً، استفاد منها ٦٤٨ موظفاً من ١٣ بلداً. كما قدم التدريب قبل نشر الأفراد، بالتشارك مع إدارة عمليات حفظ السلام، لعناصر قوة حفظ السلام في كوت ديفوار. واشترك المكتب في تخطيط وإجراء ١٨ عملية واسعة النطاق بقيادة العسكريين اشتركت فيها عناصر فاعلة على كل من الصعيد العسكري والإنساني والإقليمي. وعولج ١٤ طلباً قدمت في إطار مبادئ أوصلو التوجيهية للاستعانة بأصول الدفاع العسكري والمدني لدعم عمليات إنسانية في أربعة بلدان. وأنشأ فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، استجابة للزلزال الذي ضرب جنوب آسيا، مركز التنسيق في حالات الطوارئ الذي وفر ساحة للتنسيق المدني - العسكري الدولي.

(د) وعولج عنصر زيادة الوعي لمراعاة تعميم المنظور الجنساني في التقارير المتعلقة بتقييم الكوارث وفي وثائق النداءات عن طريق خطة العمل الجنسانية\* التي وضعها المكتب وتهدف إلى تطوير الأبعاد الجنسانية الواردة في التقييمات، وتخطيط البرامج وتنفيذها، والتدريب، والرصد، والتقييم على صعيدي المقر والميدان. وقد أضيف مستشار للشؤون الجنسانية إلى الموظفين الرئيسيين بالمكتب. وتشير مشاريع النداءات الموحدة بصورة محددة إلى أوجه الضعف الخاصة التي تنفرد بها النساء، بينما تكفل تقارير التقييم إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء في مواقع الكوارث. ويتضح هذا بوجه خاص في تقارير التقييم وأنشطة



عملية النداءات الموحدة المتعلقة بكارثة التسونامي والزلازل في جنوب آسيا. وسيجري تحسين التحليل الجنساني وتوزيع البيانات جنسانيا.

## البرنامج الفرعي ٥

### المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

٢٧-٦ (أ) تجلت زيادة مستوى التأهب لمواجهة حالات الطوارئ وتحسين فهم الشواغل الإنسانية في ارتفاع عدد مستعملي المعلومات المتاحة عن طريق شبكة الإغاثة\* (ReliefWeb) من ١٧٠ مليون مستعمل إلى ٣٠٠ مليون مستعمل، وارتفاع عدد مستعملي المعلومات المتاحة على شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة (IRIN)\* من ١٠٠ مليون مستعمل إلى ٢٧٧ مليون مستعمل، وارتفاع عدد مستعملي معلومات هذه الشبكة عن طريق الاشتراك المباشر من ٢٠٠٠٠ مستعمل إلى ٣٧٠٠٠٠ مستعمل، وارتفاع عدد البلاغات الصحفية من ١٠٠ إلى ٣٠٠ بيان. وعلى الصعيد العالمي، زاد التأيد للمساائل الإنسانية والوعي العام بها، كما يتضح من الاستنتاج الذي توصل إليه مركز بيو للبحوث الذي أكد أن المساعدة الإنسانية هي الجانب الذي يحظى بالنصيب الأوفر من التقدير بين جوانب عمل الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى تحسين مستوى التأهب والقدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة حتى يتسنى الإسراع بنشر فنيين إعلاميين لتغطية الكوارث والطوارئ. وهناك تحد مستمر آخر يتمثل في إثارة اهتمام وسائل الإعلام والجمهور بمعلومات الإنذار المبكر. واحتياج الجراد لمنطقة الساحل وما تلاه من أزمة غذائية في النيجر في عام ٢٠٠٥ هو مثال على الافتقار إلى معلومات الإنذار المبكر اللازمة لإثارة الاستجابة الضرورية من وسائل الإعلام والجمهور.

(ب) وعُزز توفير الإغاثة والنقل والإمداد والتمويل والتخطيط لحالات الطوارئ بزيادة عدد تقارير الإنذار المبكر التي ترد في شكل تحليلات قطرية/إقليمية متعمقة من عشرة تقارير إلى ٢٨ تقريرا (وقد استُكملت هذه التقارير بـ ١٤ إنذارا مبكرا و ٢٢ موجزا إخباريا يقدم كل أسبوعين، فضلا عن مصفوفة المخاطر العالمية التي استكملت ١٤ مرة). ونشر المكتب أدوات لتنسيق المعلومات وموظفين فنيين إعلاميين مدربين في ١٣ مكتبا ميدانيا، كما نشر مراكز إضافية للمعلومات الإنسانية في خمسة بلدان. ويواصل المكتب التصدي لظاهرة عدم توحيد البيانات والبروتوكولات المتعلقة بالمعلومات، وإضفاء طابع منهجي على البيانات والمعلومات فيما بين الشركاء من الوكالات. وحدد تقييم مراكز المعلومات الإنسانية\* مجالات للتحسين.

## الباب ٢٨

## الإعلام\*

## الملامح البارزة لنتائج البرامج

عززت إدارة شؤون الإعلام، رغبة منها في نقل صورة الأمم المتحدة نقلاً استراتيجياً، إمكانية الحصول على منتجات وخدمات الأمم المتحدة الإعلامية\* وعملت على إشاعة فهم أفضل للعمل الذي تضطلع به المنظمة\*. ويقدر عدد الذين يتابعون برامج الأمم المتحدة الإذاعية والفيديوية ما لا يقل عن مرة واحدة أسبوعياً بـ ٥٩٩ مليون نسمة. وبالنسبة لبرامج الأمم المتحدة الإذاعية وحدها، قدر أن عدد من في وسعهم الاستماع إليها قد زاد بأكثر من الضعف ليبلغ نحو ٣٠٠ نسمة أسبوعياً، وازداد إلى حد كبير عدد المستمعين إلى البرامج التي تبث باللغات الإسبانية والعربية والصينية والفرنسية. وفي المتوسط، ازداد استخدام موقع الأمم المتحدة الرئيسي ومواقع اللغات المحلية في الميدان بنسبة ٥٠ في المائة. وسجلت عمليات الاطلاع على موقع ”حافلة الأمم المتحدة المدرسية الإلكترونية“\* (CyberSchoolBus) نمواً بنسبة ١٣٨ في المائة. وفي العامين الماضيين، تضاعفت الاشتراكات في خدمة أخبار الأمم المتحدة التي ترسل بالبريد الإلكتروني، ليتجاوز عدد المشتركين ٤٠.٠٠٠ مشترك في ١٣٠ بلداً. وعلى امتداد فترة السنتين، ارتفع عدد المشتركين في الجولات المنظمة بالأمم المتحدة بنسبة ٢٢ في المائة. ووفقاً للتعليقات التي التُمست بشأن مدى فائدة ما تقدمه إدارة شؤون الإعلام من منتجات وأنشطة وخدمات ومدى أهميته وجودته، لبت هذه الإدارة طلبات ٨٠ في المائة في المتوسط من الجماهير التي تستهدفها. وضاعفت الإدارة من عدد استطلاعات آراء الجماهير التي تستهدفها نتيجة لزيادة مستوى استجابتها لردود فعل المستعملين والجهود التي تبذلها لتكثيف عملها بدقة مع احتياجاتهم. وأكد ما متوسطه ٩٤ في المائة من المجيبين على الاستقصاء أن فهمهم للأمم المتحدة قد تحسن بفضل المنتجات والأنشطة الإعلامية.

وترد تفاصيل أخرى عن نتائج البرامج في التقرير المقدم عن تقييم مدى فعالية المنتجات والأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة: نتائج مشروع التقييم ذي الثلاث سنوات (A/AC.198/2006/4).

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام والدراسات الإعلامية الصلة القائمة بين العلم بأخبار سلبية عن الأمم المتحدة، من ناحية، وعدم تقديرها، من الناحية الأخرى. وتبين من عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت في العامين الماضيين أن تأييد المنظمة وفهم دورها العالمي قد تدهورا في العالم أجمع. غير أنه اتضح من الاستطلاعات أيضا أن معظم الناس يرغبون في أن تكون الأمم المتحدة أقوى وأقدر على الاستجابة لتطلعاتهم. إلى ذلك، تؤكد البيانات المستمدة من استطلاعات الرأي العالمية الاعتقاد الجماهيري بأن للمنظمة دورا مركزيا في فض الصراعات العالمية. وعلى الرغم من الصعوبة التي تعانيها إدارة شؤون الإعلام في حشد الموارد لمواجهة الطائفة الكبيرة من التغطية السلبية للأمم المتحدة، تمكنت تلك الإدارة من تعزيز قدرتها على توصيل رسالتها الإعلامية لتروي أخبار الأمم المتحدة بشكل أفضل وترد على الانتقادات. وتبين من دراسة أجريت مؤخرا عن تغطية الصحافة لمؤتمر القمة العالمي أن الانتشار الإعلامي العالمي لإدارة شؤون الإعلام وما بذلته من جهود أخرى للترويج لجدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هذا أدبيا إلى تضمين ٢٠ في المائة من التغطية الإعلامية رسائل إعلامية إيجابية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٩٧ ناتجا\*.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect.28) (A/58/6) وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨-١ (أ) بالنسبة لمدى رضا الدول الأعضاء وشركاء منظومة الأمم المتحدة عن عمل إدارة شؤون الإعلام، تبين من تحليل المضمون أن ٧٢ في المائة من الملاحظات المبداة بشأن منتجات الإدارة وخدماتها وأنشطتها كانت مؤيدة في حين أن نسبة الانتقاد لم تتجاوز ١٣ في المائة. والمجالات التي حظيت بالتأييد الشديد تشمل موقع الأمم المتحدة الشبكي\* ومركز أنباء الأمم المتحدة\*؛ والبرامج الإذاعية\* والتلفزيونية\*؛ وبرامج التوعية، لا سيما "حافلة الأمم المتحدة المدرسية الإلكترونية"\*. كما أشادت الدول الأعضاء بإدارة شؤون الإعلام نظرا لما تبذله من جهود لتعميم معلومات عن المسائل التي تمم الأمم المتحدة، من قبيل

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وجدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي استقصاء شمل أعضاء لجنة الإعلام، ذكر ٧٠ في المائة منهم أن العمل الذي تضطلع به المنظمة في مجال الإغاثة الإنسانية يحظى بتغطية إعلامية واسعة النطاق في وسائل الإعلام في بلدانهم.

(ب) وشرعت إدارة شؤون الإعلام في تنفيذ مبادرة إعلامية سنوية لتحسين اتصالات الأمم المتحدة مع الخارج وعلاقتها مع وسائل الإعلام، مما أدى إلى توسيع نطاق تغطيتها للمسائل التي تعود بالفائدة على المنظمة. وعقب إطلاق المبادرة المعروفة باسم "الأنباء العشرة التي ينبغي أن يسمعها العالم المزيد عنها"\* في اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠٠٤، ارتفع إلى حد كبير معدل التغطية الإعلامية لهذه الأنباء بين أول عملية إطلاق للمبادرة من ٦ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، حُول مسار الاستراتيجية لتستهدف المنابر الإعلامية الإلكترونية غير التقليدية من قبيل المواقع الشبكية والإخبارية الإلكترونية الإقليمية والمواقع الشبكية للمنظمات غير الحكومية والمدونات الشبكية. وتجمع قائمة الأنباء هذه بالتشاور مع مكاتب الأمم المتحدة وبرامجها.

(ج) وزاد عدد أعضاء فريق الأمم المتحدة للاتصالات، الذي شكّل في عام ٢٠٠٢ ليتولى تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق، بنسبة ٣٥ في المائة ورافق ذلك ازدياد تقدير أعضائه لمدى الفائدة. ومن مظاهر تحسين التنسيق إعداد جدول زمني لما تشهده منظومة الأمم المتحدة من أحداث إعلامية\*، وموجزات دورية عن المشاورات مع كبار الموظفين، والمناقشات التي تشهدها الاجتماعات الأسبوعية والمؤتمر السنوي، وهي تصدر بصفة مبادئ توجيهية لسياسة الاتصال وتوزع على جميع أعضاء ذلك الفريق.

(د) ودعماً لزيادة تأثير تبني ثقافة إدارية فعالة، اعتمد التقييم المنتظم الذي زاد هذا التأثير بنسبة ٨٥ في المائة وزاد عدد الاستقصاءات بأكثر من الضعف. وبموازاة ذلك، ارتفعت من ٥٥ إلى ٨١ في المائة نسبة مديري البرامج الذين يستعملون عملية إدارة الأداء لصياغة البرامج واعتماد أفضل الممارسات. كما أن زيادة عمليات التقييم المنتظم هي نتيجة مباشرة للجهود التي بذلت لضمان التدريب الشامل على وسائل إعداد الأبحاث المتعلقة بالجمهور وأساليب التقييم، إذ اشترك ٩٠ في المائة من مديري البرامج وثلثا موظفي الفئة الفنية العاملين بالقر في حلقة واحدة أو أكثر من هذه الحلقات التدريبية.

## البرنامج الفرعي ١

### خدمات الاتصالات الاستراتيجية

٢٨-٢ (أ) تواصلت بلورة إعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام وترسيخها لتعزيز التعاون مع الإدارات التي تتلقى خدماتها من أجل وضع استراتيجيات اتصال تتفق والأولويات التي

تحدها الجمعية العامة. وتشتمل عملية التخطيط التشاوري مع الإدارات التي تتلقى الخدمات تقييم أثر هذه الخدمات ورأي هذه الإدارات في تعاونها مع إدارة شؤون الإعلام. وأثناء فترة السنتين، أفاد ما متوسطه ٧٦ في المائة من المجيبين على الاستقصاء بأهم راضون تماما عن هذه الخدمات، وهذه النسبة تجاوزت النسبة المستهدفة البالغة ٧٠ في المائة وتمثل زيادة عن نسبة عام ٢٠٠٣ بما قدره ١١ في المائة.

(ب) ورغبة من إدارة شؤون الإعلام في زيادة وعي الجماهير المستهدفة بالمسائل المتخصصة الرئيسية عبر اعتماد استراتيجيات اتصالية قامت تلك الإدارة، بالتعاون مع دائرة حملات الاتصالات والشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام ودوائر الأمم المتحدة للإعلام وعناصر الإعلام التابعة لمكاتب الأمم المتحدة، بتوسيع نطاق عمل الإدارة لتصل إلى الجماهير في العالم بأكمله. ويفيد المجيبون على الاستقصاء أن مستوى ما لديهم من معارف عن الأمم المتحدة والمسائل التي تعالجها وفهمهم لها قد ازداد كنتيجة مباشرة للجهود التي تبذلها مراكز الأمم المتحدة للإعلام. ومن ذلك أن ٨٥ في المائة من المجيبين ذكروا أن تلك المراكز تشكل مصدرهم الرئيسي للحصول على معلومات عن هذه المسائل. والوسيلة الأخرى لزيادة الوعي في هذا المجال هي اللجوء المتنامي إلى الإنترنت وزيارة صفحات الاستقبال الخاصة بالأمم المتحدة. فصفحة الاستقبال الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية\*، على سبيل المثال، جرى الاطلاع عليها ٨٦٣ ٣٦٨ مرة شهريا حتى نهاية عام ٢٠٠٥. أما بالنسبة لمواقع مراكز الأمم المتحدة للإعلام\*، فتولت هذه المراكز بحلول نهاية فترة السنتين شؤون ما مجموعه ٤٧ موقعا شبكيا مستخدمة ٢٧ لغة محلية. وتبين من الإحصاءات المتعلقة بمسئوليتها أن عدد المرات التي جرى الاطلاع فيها على الصفحات زاد من ٦١٣ ٣٣٤ مرة شهريا في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٣١ ٥٠٤ مرة شهريا في عام ٢٠٠٥. وأتى تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) الذي صدر في آذار/مارس ٢٠٠٥ ليطلق العنان لتغطية إعلامية مكثفة في جميع أنحاء العالم، إذ تجاوز عدد المقالات التي تناولته ٣٠٠ مقالة.

(ج) وأجرت مراكز الإعلام استقصاءين لتقييم مدى فائدة المواد المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية التي توفرها لوسائل الإعلام. وفي عام ٢٠٠٤، تمحور هذا حول إصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565، المرفق)، في حين أنه ركز في عام ٢٠٠٥ على مؤتمر القمة العالمي\*. وفي الاستقصاء الأول، أشار ٧٦ في المائة من الـ ٤٨٨ هيئة إعلامية التي شملها الاستقصاء في ٣١ بلدا إلى أنها تعتبر المواد المنتجة "مفيدة" أو "مفيدة إلى حد ما". وحصلت الموجزات التنفيذية (٧٤ في المائة منها "مفيدة" و ١٤ في المائة منها "مفيدة إلى حد ما") والنشرات الصحفية (٧١ في المائة منها "مفيدة"

و ٢٣ في المائة منها "مفيدة إلى حد ما" والمقالات الافتتاحية (٦٣ في المائة منها "مفيدة" و ١٧ في المائة منها "مفيدة إلى حد ما") كلها على درجات تقدير عالية. وذكر ٤٠ في المائة من المحييين أنهم استعملوا النشرات الصحفية والموجزات التنفيذية لكتابة مادة إخبارية.

## البرنامج الفرعي ٢

### الخدمات الإخبارية

٢٨-٣ (أ) تبين من استقصاءات شملت الجهات التي تتلقى الخدمات الإخبارية أنها راضية كثيرا عن توافر معلومات دقيقة وموضوعية ومتوازنة وجيدة التوقيت عن دور الأمم المتحدة. كما يزداد استعمال المنتجات والخدمات الإخبارية. واتسع نطاق برامج الأمم المتحدة الإذاعية والتلفزيونية ليصل أسبوعيا إلى ما يقدر بمجموعه بـ ٥٩٩ مليون نسمة، إذ زاد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تقدم هذه البرامج بنسبة ٢٠ في المائة وبلغ عدد المستمعين إلى البرامج الإذاعية نحو ٣٠٠ مليون نسمة يمثلون ضعف عددهم في عام ٢٠٠٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ موقع الأمم المتحدة الشبكي هدفه المتمثل في تصفح صفحاته ٣٣ مليون مرة شهريا. وبشكل عام، حدثت في عام ٢٠٠٥ زيادة تناهز الـ ٥٠ في المائة في عدد مرات الاطلاع على الصفحات مقارنة بعام ٢٠٠٣، وأكبر زيادة هي الزيادة في عدد زوار الموقعين المنشورين باللغتين العربية\* والصينية\* - بنسبة ٨٧ في المائة ونسبة ١٠١ في المائة على التوالي. وسجلت الزيارات لموقع مركز أنباء الأمم المتحدة\* زيادة مطردة، إذ زاد متوسط عدد زيارات الموقع باللغة الانكليزية من ٣٥٥ ٠٠٠ زيارة في حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٥٣٩ ٠٠٠ زيارة أثناء الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. وبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٥ بث أفلام الفيديو القصيرة عن طريق الساتل على امتداد ستة أيام في الأسبوع، وجرى توزيع نحو ٦٠٠ قصة إخبارية، وكان من ضمن العملاء الذين تلقوها ٥٠٠ محطة عضوا في شبكة أسوشيتد بريس التلفزيونية للأنباء و ٦٠ محطة عضوا في اتحاد هيئات الإذاعة الأوروبية.

(ب) وتبين من استقصاءات العملاء أن ٨٠ في المائة منهم راضون عن توقيت تقديم الصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو والمنتجات وعن أسلوبها. وأدى اعتماد نظام الصور الجديد المسمى نظام "الوصول إلى المحتوى التفاعلي الشبكي" ( Networked Interactive Content Access)\* إلى زيادة الإنتاجية من الصور الإخبارية وعدم تجاوز الوقت الذي يستغرقه إنتاجها وإرسالها إلى الوكالات ما عدله ثلاث ساعات. كما أدى هذا النظام إلى تحسين كفاءة العمل الداخلي بتوفيره موردا مركزيا لاسترجاع الصور بخدم جميع المستعملين الداخليين (مركز أنباء الأمم المتحدة، وقسم الإذاعة، وموقع iSeek الإلكتروني

ووحدة التصميم الشكلي، ومجلة Africa Renewal، وغيرها). إلى جانب ذلك، ييسر البرنامج المتعلق بالصور الذي يوفره هذا النظام توزيع الصور على مجموعة مختارة من وكالات الأنباء. وما برحت البرامج الحية التي يبثها تلفزيون الأمم المتحدة توزع فوراً بنجاح بعد وقوع الأحداث. واتضح من أحد الاستقصاءات وجود رضا بنسبة ١٠٠ في المائة عن التوقيت والمواد المتلقاة. وتمكنت الشعبة بفضل إدخال نظام Unifeed للبت من تعزيز عمليات تلفزيون الأمم المتحدة الناجحة بتوفيرها على مدى ستة أيام أسبوعياً لقطات آنية من الميدان عن عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات المكتبة

٢٨-٤ (أ) تحقيقاً للهدف المتمثل في تزويد المستعملين بإمكانية الحصول على منتجات مكتبة داغ همرشولد وخدماتها بصورة أسهل وأتمثل وأسرع، أُطلقت مبادرة تدعى مبادرة "إدارة المعارف الشخصية" لمساعدة الموظفين والوفود على التعامل مع بيئة من المعلومات لا تنفك تزداد تعقيداً. وتبين من المقابلات التي أجريت مع المشتركين في هذه المبادرة أنه ما زال صعباً على موظفي الأمم المتحدة وموظفي البعثات الدائمة معرفة كيفية التعامل مع وثائق الأمم المتحدة (يطلب ٣٣ في المائة من المستعملين إرشادات بشأن هذه الوثائق). وتم دمج الدوائر المتعددة المعنية بالمراجع في المكتبة الرئيسية في مكتب خدمة وحيد، مما أدى إلى استثمار جهود الموظفين بشكل أفضل. ويشير استقصاء للعملاء إلى أن ٩٢ في المائة منهم يعتبرون برنامج المكتبة على مستوى توقعاتهم تماماً. وأعيد تصميم موقع المكتبة على الإنترنت\* ليعكس بشكل أدق احتياجات العملاء من المعلومات كما حددها استقصاء أجري عام ٢٠٠٤. ويشكل هذا الموقع الآن بوابة للوصول إلى موارد معلومات المكتبة فضلاً عن مواقع الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام ٢٠٠٥، تولت المكتبة إدارة شبكة الأمم المتحدة الداخلية، المسماة "iSeek" التي تقدم معلومات عن المسائل التي تهم الموظفين والإدارة، وذلك بغرض التشجيع على تحسين الاتصالات الداخلية. وأسفر التعاون مع مكتبات الأمم المتحدة الأخرى عن إصدار ورقة استراتيجية تركز على زيادة انتشار خدمات المكتبات والترويج لها لدى العملاء\*. وستعزز المكتبة ما تقدمه من خدمات إلى المكتبات الودية.

(ب) وحقق قسم حولية الأمم المتحدة التابع لإدارة شؤون الإعلام هدفه المتمثل في إصدار الحولية في حينها وقلص الفترة الفاصلة بين السنة التي تغطيها وتاريخ إصدارها، مما أتاح توزيع هذين المجلدين من الحولية على المستعملين النهائيين قبل شهر من موعد

توزيعها في فترة السنتين الماضية. كما تعاون هذا القسم تعاوناً وثيقاً مع قسم المبيعات لمعالجة جوانب مختلفة من عملية تسويق الحولية وتوزيعها.

## البرنامج الفرعي ٤

### خدمات التوعية

٢٨-٥ ذكر أكثر من ٩٤ في المائة من المجهين على الاستقصاء أن فهمهم لدور الأمم المتحدة وعملها وشواغلها بفضل أنشطة التوعية وبرامجها وخدماتها قد تحسن بفضل ما تنتجه إدارة شؤون الإعلام وما تنفذه من أنشطة. وجرى تحقيق التوسع في التوعية بجميع مجالات العمل بواسطة المنشورات والمواقع الشبكية والبث الشبكي المباشر ومنتديات النقاش الإلكترونية، وآليات التعليقات من الجمهور، وما إلى ذلك. وزاد عدد مرات الاطلاع على جميع المواقع الإلكترونية المخصصة لخدمات التوعية. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ازداد بنسبة ٧٧,٥ في المائة عدد مرات الاطلاع على صفحات موقعين شبكيين (هما: حافلة الأمم المتحدة المدرسية الإلكترونية)\* والموقع الشبكي لقسم المنظمات غير الحكومية\*. وتصل النسختان الانكليزية والفرنسية من "مجلة وقائع الأمم المتحدة" إلى نحو ٩٧ في المائة من قرائها في العالم أجمع، فتستأثر النسخة الانكليزية بزهاء ٧٢ في المائة من جميع القراء والنسخة الفرنسية بزهاء ٢٥ في المائة منهم. وتتقاسم النسخ الإسبانية والروسية والصينية والعربية نسبة الثلاثة في المائة المتبقية. وتضاعف تقريباً عدد قراء المجلة على الإنترنت\*. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ارتفع عدد زوار الأمم المتحدة بوسيلة الجولات المنظمة، بما نسبته ١٤,٤ في المائة. وعلاوة على ذلك، اتسع نطاق التوعية عن طريق وسائل الإعلام بإصدار ثمانية إعلانات خدمة عامة (مجانية) تم بثها على القنوات التلفزيونية الدولية والإقليمية والوطنية الكبرى.



## الباب ٢٩ ألف

### مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

عُززت الشفافية والتراهم والمساءلة بإنشاء مكتب للأخلاقيات (ST/SGB/2005/22)، واعتماد سياسة حماية المبلغ عن المخالفات (ST/SGB/2005/21)، والتوسع في اشتراطات الكشف عن الوضع المالي. وأدى الموقع الجديد الذي أنشأته إدارة الشؤون الإدارية على الشبكة\* إلى زيادة المعلومات والخدمات المتوافرة لجميع العملاء. وأدى استعراض عملية تفويض السلطات\* إلى تحديد مجالات جديدة للتفويض وإلى إصدار دليل عن هذا الموضوع لدعم برامج التعريف الموجهة للمديرين. واستخدمت نتائج استقصاءات العملاء الشاملة في تحديد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي تحسينها واتخاذ إجراءات لمتابعتها. وعزز نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق. وأُنجز تقرير المعلومات التنفيذية عن الإدارة، الذي يغطي جميع إدارات الأمانة العامة، وقُدّم إلى الأمين العام لتيسير تقييم أداء كبار المديرين. وشُكلت لجنة رقابة داخلية لضمان تنفيذ التوصيات في حينها. وتم تبسيط تقارير الهيئات التشريعية، بإدراج تقارير سنوية عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في التقارير السنوية لتلك الوحدة. وفاقَت الإنجازات الأهداف المحددة للبت في الطعون والقضايا التأديبية بصورة أسرع.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في التقرير المتعلق بتقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/60/70).

#### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تبين أن تقرير المعلومات التنفيذية عن الإدارة لا يتضمن أي تدابير لإجراء تقييم شامل يتناول أداء كبار المديرين لمهامهم الوظيفية في مجالي البرامج والقيادة. وفي هذا السياق، يلزم استحداث آلية أكثر ثباتاً لتساعد على تقييم أداء كبار المديرين. وشُكل مجلس الأداء الإداري لتلبية هذه الحاجة، ووضعت مقترحات لإعداد تقارير شاملة تساعد المجلس على أداء مهامه الوظيفية. ويلزم القيام بشكل سليم بتحديد وترسيخ دور كبار المديرين ومسؤولياتهم في رصد أداء إداراتهم، لكي تتماشى نظم الإبلاغ مع تلك التوقعات. ولا بد من إنشاء آلية تتبع على صعيد المنظومة ككل لترصد بشكل فعال تنفيذ توصيات هيئة الرقابة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ جميع النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددها ٣٤٨ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect. 29A))، وفي قرار الجمعية العامة (٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩ ألف-١ (أ) بالنسبة لتبيان المسائل الناشئة التي يلزم أن توليها الدول الأعضاء اهتمامها، قُدمت إلى الدول الأعضاء طائفة كبيرة من مبادرات الإصلاح\*، من ضمنها مبادرة في مجال الأمن\*.

(ب) ودل على تعزيز اتساق السياسات المعتمدة في إدارة أنشطة الأمم المتحدة تشكيل إدارة شؤون السلامة، والأمن واقتراح زيادة تنقل الموظفين بين الوكالات\* وإطلاق منبر الشبكة الإلكترونية الخارجية.

(ج) ونُفذ تفويض السلطات في اثني عشر مجالاً جديداً، وشرح هذا الأمر في دليل\* متوافر على الشبكة الإلكترونية يمكن للموظفين الاطلاع عليه لضمان توافر خدمات الدعم الإدارية ويُسر استعمالها. وبفضل استقصاء في صفوف عملاء إدارة الشؤون الإدارية، تبيّن مجالات دعم محددة ينبغي تحسينها من حيث توافر الدعم والحصول عليه، وهي تشمل مجالات التوظيف والمرتبات والسفر ونظم تكنولوجيا المعلومات.

## البرنامج الفرعي ١

### الخدمات الإدارية

٢٩ ألف-٢ لتحسين أداء المديرين العامين، وبشكل خاص لتعزيز الشفافية والتزاهة والمساءلة، أنشئ مكتب للأخلاقيات (ST/SGB/2005/22) واعتمدت سياسة لحماية المبلغ عن المخالفات (ST/SGB/2005/21) وزيدت اشتراطات الكشف عن الوضع المالي. وشُكل مجلس للأداء الإداري للإشراف على مساءلة كبار المديرين عن الأداء. وأيد المجلس إعادة صياغة ميثاق بشأن الإدارة العليا يتضمن مجموعة من الأهداف يستند إليها في الاستعراض السنوي لأداء كبار المديرين، وأدى إنشاء موقع شبكي جديد للإدارة في نظام iSeek\* إلى زيادة توافر المعلومات والخدمات التي تقدمها إلى عملائها وعزز نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق الذي

ساهمت فيه ١٦ إدارة (الهدف ١٥). واستخدمت نظام تقديم التقارير الإدارية عن البنود الرئيسية ١٣ إدارة (الهدف ١٥). وقدم إلى الأمين العام تقرير المعلومات التنفيذية عن الإدارة الذي تمثل الأمانة العامة برمتها، وذلك لتيسير تقييم كبار المديرين، غير أنه تبين أن هذا التقرير لا يتضمن أي تدابير لإجراء تقييم شامل يتناول أداء كبار المديرين لمهامهم في مجالي البرامج والقيادة. ومن الصعب ترويج النظام المذكور كأداة إدارية بسبب توافر عدة أدوات أخرى لدى المديرين. والمرتأى هو دمج هذا النظام في أدوات تقديم التقارير على صعيد المنظومة ككل كلما أدخلت. ويلزم القيام بشكل سليم بتحديد وترسيخ دور كبار المديرين ومسؤولياتهم في مجال رصد أداء البرامج، وذلك لتتماشى نظم تقديم التقارير مع التوقعات.

٢٩ ألف-٣ وبالنسبة لمهمة الرقابة وتحسين نظام الرد، في الحدود الزمنية، على استفسارات هيئات الرقابة بشأن مدى تنفيذ توصياتها، زادت نسبة الامتثال لشرط تعيين حدود زمنية لتنفيذ هذه التوصيات إلى ٧٣ في المائة، بعد أن كانت شبه معدومة سابقاً، في مجال تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات غير المنفذة. وشكلت لجنة رقابة داخلية لضمان تنفيذ التوصيات في الوقت المحدد، ومن المقرر إنشاء نظام لتتبع التوصيات. وأصبحت التقارير المعدة للجمعية العامة أحسن حالاً من حيث تقديمها في المواعيد المحددة. وحدث تبسيط في عملية تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، بإلغاء التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام عن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والاستعاضة عنه بتقارير منتظمة تقدم إلى وحدة التفتيش المشتركة لكي تدرج بيانات الحالة في تقريرها السنوي. ولا بد من إنشاء آلية تتبع على صعيد المنظومة ككل لرصد مدى تنفيذ توصيات هيئات الرقابة رسداً فعالاً.

## البرنامج الفرعي ٢

### إقامة العدل

٢٩ ألف-٤ فاقت الإنجازات الأهداف المحددة للبت في القضايا المتعلقة بالشؤون التأديبية والدعوى والطعون الخاصة بالموظفين بصورة أسرع. إذ تقلصت الفترة الفاصلة بين تقديم الطعون والبت فيها بنسبة ٢٢ في المائة لتبلغ ١,٩٥ سنة، وذلك على الرغم من زيادة عدد الطعون المنظور فيها من ١٩٣ إلى ٢١٧ طعناً. كما تقلصت هذه الفترة بالنسبة للبت في القضايا التأديبية من ٣,٥ إلى ٣,٢٥ أشهر على الرغم من زيادة القضايا التي نُظر فيها من ٦٣ إلى ٨٢ قضية. وقلص فريق المشورة الفترة التي يقضيها للرد ممثلاً للموظفين في نظام الانتصاف الداخلي من أربعة أسابيع إلى أسبوعين.

## الباب ٢٩ باء

### مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

تم الحصول على موافقة على الموارد اللازمة للميزانيات الإضافية التي عرضت في تقارير يربو عددها على ما كان مقررا أصلا بما مقداره أكثر من ٤٠ تقريرا، وهي التقارير المتعلقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والبعثات السياسية الإضافية، والمحاكم الجديدة، ونظام إدارة شؤون الأمن، وعمليات حفظ السلام الأربع الجديدة، وغير ذلك من التقارير المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي أعدت خارج دورتها.

ويتضمن النظام الجديد لمعلومات الميزانية\* تعليمات عن الميزانية تنشر مباشرة على الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترنت) إلى جانب تسهيلات لإعداد مقترحات الميزانية وتقديمها.

وأدى استعمال أساليب الأتمتة إلى تحسين البيانات المالية الموحدة النهائية، مما أتاح المزيد من الوقت لاستعراض الحسابات والتحقق منها وتقديم التقارير في مواعيد أفضل. وأنشئ مركز متكامل جديد لخدمة العملاء، يستخدمه الموظفون والمتقاعدون كمركز وحيد لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالمرتبات، والضرائب، والتأمين، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وما يتصل بذلك من مسائل الاستحقاقات.

وساهم مشروع الخزانة المتعلق بالشؤون المصرفية المخصص لمساعدة بعثات حفظ السلام في تحسين سياسات وإجراءات نقل النقدية وخزنها، وفي تنفيذ نظم المدفوعات الجديدة، وفي تدريب موظفي البعثات على الإجراءات والسياسات المتعلقة بالخزانة. وانضمت الأمم المتحدة إلى جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المشتركة بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (سويفت) للتواصل بشكل سري وشامل وموثوق مع المصارف لإرسال تعليمات الدفع وتنفيذ الدفع وتلقي بيانات المعاملات المالية.

وبعد انقضاء عام على اعتماد نظام الميزنة القائمة على النتائج في عمليات حفظ السلام، شهدت ميزانيات هذه العمليات تحسنا ملموسا بصدد إمكانية قياس عناصر ميزنتها القائمة على النتائج. وفي الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أصبح ٨٤ في المائة من النواتج قابلا

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

للقياس بشكل واضح، مقابل ٥١ في المائة في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ورافق ذلك ازدياد مشاركة كبار المديرين في إعداد أطر الميزنة القائمة على النتائج\*. كما أظهرت الميزانيات تحسناً في الصلات القائمة بين هذه الأطر والاحتياجات من الموارد. وخلال فترة السنتين، قُدمت في مواعيدها جميع وثائق ما قبل الدورة التي تعدها الأمانة العامة.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

أشار استقصاء للعملاء بشأن الحسابات إلى وجود بعض أوجه النقص في الخدمات ستجري معالجتها. وفي ما يتعلق باستعمال النفقات النهائية كمؤشر من مؤشرات الإنجاز، بينت الخبرة أن من الأفضل أن يشمل مؤشر الإنجاز المتوقع الأرقام الواردة في التقريرين الأول والثاني المتعلقين بالأداء.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٦٤ ناتجاً\*.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.29B))، وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩ باء-١ (أ) عقدت حلقات عمل واجتماعات عامة ولقاءات في معتكفات وأجريت استقصاءات لزيادة جودة المشورة بشأن الشؤون المالية، بحيث تفضي إلى زيادة فهم طريقة إدارة وضبط الشؤون المالية في المنظمة.

(ب) ومن حيث إدارة برنامج العمل بفعالية\*، نفذت جميع الأنشطة المقررة بما فيها إعداد التقارير الإضافية غير المتوقعة التي طلبتها الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن الضروري تحديد جدول زمني لاستعراض بيانات الإدارات لضمان الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة.

### البرنامج الفرعي ١

#### المحاسبة والإبلاغ الماليان

٢٩ باء-٢ (أ) كان إكمال البيانات المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الوقت المحدد وتقديمها لمجلس مراجعي الحسابات دليلاً على تقديم البيانات المالية الدقيقة في الوقت المناسب.

وستكتمل البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، ومن المتوقع صدور رأي مراجعي الحسابات في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(ب) ودل حصول البيانات المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على رأي إيجابي من مراجعي الحسابات على امتثال إدارات ومكاتب الأمانة العامة على نحو أفضل للنظامين الأساسي والإداري الماليين\*. وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كانت هناك نتيجتان رئيسيتان توصل إليهما مجلس مراجعي الحسابات تتعلقان بشعبة الحسابات، هما نفس ما ورد عن فترة السنتين السابقة. وتجري شعبة الحسابات باستمرار تحسينات في ممارساتها وتستهدف زيادة الدقة في البيانات المالية.

٢٩ باء-٣ ودلت على الوفاء باحتياجات العملاء على نحو أفضل نتائج الدراسة الاستقصائية للعملاء، التي قال فيها ٥٠ في المائة من المقيمين إن الخدمات المقدمة قد تحسنت. كما زاد عدد مطالبات السفر التي جرت معالجتها في غضون ٣٠ يوما من ٧٣ في المائة إلى ٩٨,٨ في المائة.

## البرنامج الفرعي ٢

### تخطيط البرامج وميزنتها

٢٩ باء-٤ (أ) تلقت الإدارة ١٥ ملاحظة انتقادية فيما يتعلق بتحسين عرض وثائق الميزانية والخطة المتوسطة الأجل. ورغم ذلك، وردت تعليقات إيجابية بشأن بنود غير متوقعة، فيما يخص السلامة والأمن، ومختلف وثائق المتابعة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (البيان الختامي، والتقديرات المنقحة وما إلى ذلك). ولاتخاذ إجراءات بشأن الانتقاد الخاص بوضوح/نوعية المؤشرات، فإن من المستهدف عقد دورة متابعة بشأن الميزنة القائمة على النتائج عام ٢٠٠٦.

(ب) وفيما يتعلق بتحسين إتاحة الوثائق الخاصة بالميزانية، حدث بعض التأخير في الموعد النهائي المحدد داخليا لتقديم النسخ المسبقة. إلا أن كراسات الميزانية كانت متاحة "للمستفيدين" حسب المطلوب، أي قبل افتتاح الدورة الستين بخمسة أسابيع. ووفقا للقرار ٢٦٩/٥٨، لم تعد لجنة البرنامج والتنسيق تجيز الجزء الخاص بالإطار الاستراتيجي في كراسة الميزانية إلا إذا كان مختلفا عن الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين.

(ج) وبالنسبة للامتنال للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، أُحرز تقدم من حيث زيادة عدد الأبواب التي أُلغيت نواتجها من عشرة أبواب إلى ٢٤ بابا. إلا أنه من الصعب

قياس التأثير المالي، لأن البرامج قد تكون لها ولايات جديدة نُقلت إليها الموارد المفرج عنها. وبينما حُدد تعريف المؤشر بأنه مخرجات ملغاة نتيجة لفوات أوائها، أو عدم أهميتها أو ضالة فائدتها، ليس من الممكن حالياً تحديد سبب إلغاء ناتج ما.

٢٩ باء-٥ وكان قياس الأداء الخاص بتحسين الرقابة على الميزانية ورصد النفقات بنتيجة سلبية، حيث شهد ١٢ باباً بالميزانية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ انحرافات في الإنفاق تبلغ واحد في المائة (من المخصصات) بالزيادة أو النقصان، بينما قفز في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عدد أبواب الميزانية التي حدثت بها انحرافات إلى ٤٠ باباً. إلا أن الأرقام التي تجري مقارنتها تؤخذ من النظام في مراحل مختلفة من الصياغة النهائية. وأرقام النفقات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تُعتبر أرقاماً مؤقتة في الوقت الحالي، وبالتالي فهي لا تعد انعكاساً حقيقياً للوضع النهائي. وتحدث هذه المضاعفات نتيجة لعدم التوافق الزمني بين فترة 'الإفقال' المحاسبي والإطار الزمني المحدد لتسليم تقرير أداء البرنامج. وربما يتضمن مؤشر أفضل على الإنجازات المتوقعة أرقام تقرير الأداء الأول والثاني، حيث لن تمر هذه الأرقام بمشاكل التوقيت التي يمر بها مقياس الأداء الحالي.

### البرنامج الفرعي ٣

#### تقدير الاشتراكات وتجهيزها

٢٩ باء-٦ بالنسبة لحسن توقيت تقديم المعلومات عن المسائل المتعلقة بمجدول الأنصبة المقررة إلى لجنة الاشتراكات والجمعية العامة، فإن جميع وثائق ما قبل الدورة التي أعدتها الأمانة العامة قد سُلمت في المواعيد النهائية المحددة، مما يسر فعلياً عمل اللجنة.

### البرنامج الفرعي ٤

#### خدمات الخزنة

٢٩ باء-٧ (أ) تحقّق التحسن في كفاءة وأمن إدارة النقدية ونظم السداد بالمنظمة بفضل تركيب وصلة بينية تتيح تبادل البيانات الخاصة بالمدفوعات وإدارة النقدية. كما نفذت الخزنة النظام الخاص بجمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (سويفت) الذي أدى إلى زيادة في المدفوعات الآلية (بدون شيكات)، مما أسفر عن خفض الرسوم المصرفية وتقليل احتمال حدوث أخطاء. ولكن لم تُنقل جميع المدفوعات إلى نظام سويفت، حيث أن بعض المصارف ليست جزءاً من الشبكة. وقد فاوضت الخزنة على عقد جديد مع مصرف ج. ب. مورجان تشيز يتيح المزيد من الخيارات بالنسبة للمصارف العميلة، مما يسر التحويل إلى المدفوعات الآلية بنسبة ١٠٠ في المائة في نهاية المطاف.

(ب) وتعززت فعالية ممارسات الاستثمار حيث دل على ذلك حصول الخزانة على عائد نسبهته ٢,٧٢ في المائة عام ٢٠٠٥، مقابل ١,٩٣ في المائة لمتوسط العائد السوقي لصناديق مرجعية يبلغ عددها ٤١ صندوقاً. وصُنفت الخزانة في المركز الرابع بين الصناديق المقارنة البالغ عددها ٤١ صندوقاً. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ العائد ١,٦٤ في المائة مقابل ٠,٩١ في المائة لمتوسط العائد السوقي لصناديق مرجعية يبلغ عددها ٤٢ صندوقاً. وحققت الخزانة العائد دون أية خسارة نقدية ومع الوفاء بكل احتياجات العملاء من السيولة، متفوقة بذلك على السوق مع مراعاة سياسات خزانة الأمم المتحدة في الوقت نفسه.

### البرنامج الفرعي ٥

#### الخدمات المالية المتصلة بمسائل حفظ السلام

٢٩ باء-٨ (أ) برهن تقديم التقارير الخاصة بجميع البعثات العاملة في المواعيد المطلوبة على تحسن عملية تقديم المعلومات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات من أجل اتخاذ قرارات مدروسة تماماً بشأن المسائل المتعلقة بحفظ السلام\*. وسلّمت، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ كل قرار من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التقارير المتعلقة بالبعثات المنشأة حديثاً (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان)، والبعثات التي تغيرت ولاياتها (بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون). وأدى تحقيق الهدف إلى تمكين الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات من النظر في الموارد المالية للبعثات العاملة واتخاذ قرارات بشأنها في الوقت المناسب.

(ب) وبرهن تخفيض الالتزامات للبلدان المساهمة بقوات إلى تكلفة شهرين في المتوسط وقت السداد على زيادة الكفاءة والفعالية في القيام بعمليات حفظ السلام وإدارتها ودعمها في المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية. وأجري ما مجموعه عشر عمليات سداد، تشمل ثماني عمليات سداد مقررة ربع سنوية بالإضافة إلى عمليتي سداد خاصتين، وذلك استناداً إلى وضع النقدية الخاصة ببعثات حفظ السلام العاملة. ومن أجل تقييم فعالية وكفاءة الأمانة العامة في دعم عمليات حفظ السلام، ستجرى دراسة استقصائية للعملاء.



## الباب ٢٩ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

عمل برنامج الإصلاح الشامل لإدارة الموارد البشرية\*، الذي استمر على مدى السنوات الست الماضية، على بناء قدرات المنظمة في مجال الموارد البشرية وتعزيز قدرتها على اجتذاب موظفين من أرفع النوعيات وعلى تنمية قدراتهم واستبقائهم. وعزز البرنامج عملية إكساب المنظمة سمّة الأكثر إنتاجية ومرونة وتوجّها إلى تحقيق النتائج والأفدر على مواجهة التحديات المبينة في إعلان الألفية في إطار ثقافة قائمة على التعلم المستمر والأداء الرفيع والامتياز الإداري.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في تقرير الأمين العام عن إصلاح عملية إدارة الموارد البشرية (A/59/263).

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

يرد تبيان عدد من المبادرات فيما يختص بتعزيز عملية إدارة الموارد البشرية وما يتصل بها من تحديات في تقارير الأمين العام عن إصلاح إدارة الموارد البشرية وتحسين توزيع الجنسين داخل الأمانة العامة (A/59/263 و Add.2)، وعن تحسين التمثيل الجغرافي في الأمانة العامة (A/59/264)، وعن الاستثمار في الأمم المتحدة: لتكون منظمة أقوى على الصعيد العالمي (A/60/692).

كما أبرزت تحديات في دراسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أثر الإصلاحات في عملية إدارة الموارد البشرية (A/59/253).

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٣١ ناتجاً.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.29C))، وفي قرار الجمعية العامة (٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩ جيم-١ (أ) تحقق التحسن في عملية إدارة الموارد البشرية من خلال التقدم في إصلاح عملية إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إصلاح ظروف الخدمة الميدانية، وتوسيع نطاق الفرص أمام موظفي فئة الخدمات العامة، وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

(ب) وفيما يتعلق بإدارة برنامج العمل بفعالية، قدم مكتب إدارة الموارد البشرية الوثائق والمشورة للهيئات التشريعية في الوقت المناسب، وجرى اختيار الموظفين وتعيينهم من أجل الإبقاء على معدل الشواغر لدى ذلك المكتب عند حده الأدنى، واستُغلت الموارد استغلالاً كاملاً.

## البرنامج الفرعي ١

### الخدمات التنفيذية

٢٩ جيم-٢ عُزز نظام للتنبؤ والتخطيط والتوظيف من خلال تحليل البيانات الإحصائية والاتجاهات الطويلة الأجل التي تشمل العديد من الخصائص الديمغرافية الرئيسية للموظفين على نطاق الأمانة العامة. وعملية إدارة الموارد البشرية، إلى جانب عمليتي إدارة البرامج والإدارة المالية، مُدرجة في الخطط السنوية لإدارة البرامج التي يضعها مديرو الإدارة مع الأمين العام، مما يعزز مساءلة كبار المديرين عن السلطات الموكلة إليهم. وقد وُضعت المرحلة الأولى من نظام اتصال مباشر مع الحاسوب لتيسير إعداد ورصد خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. ومن أجل رصد تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، وكذلك السلطة المخولة أينما يكون ذلك منطبقاً، اضطلع مكتب إدارة الموارد البشرية ببعثات رصد ميداني. وعُدلت أداة قائمة لدعم تكنولوجيا المعلومات تستخدم في الإعلان عن الشواغر وإدارة عملية تقييم المرشحين، وذلك من أجل تلبية احتياجات استشاريي التوظيف والموظفين الميدانيين. وصدر نحو ٦٠٠ ٣ إعلان شواغر من خلال أداة 'غالاكسي' للتوظيف الإلكتروني. وورد أكثر من ٥٥٠.٠٠٠ طلب. وجرى مشاورات مع هيئات استعراض مركزية على نطاق المنظومة وقُدّم لها التوجيه، فيما يزيد على ٩٠٠ حالة. ومن أجل تعزيز الاتساق والشفافية، وُضع المزيد من المبادئ التوجيهية في مجال إدارة القوائم واختيار المرشحين.

## البرنامج الفرعي ٢

### خدمات تنمية الموارد البشرية

٢٩ جيم-٣ (أ) انعكس التحسن في السياسات والبرامج والنظم المتعلقة بالامتحانات التنافسية وتنمية قدرات الموظفين والحراك وإدارة الأداء وشروط الخدمة في حدوث زيادة نسبتها ٢٦ في المائة في عدد المتقدمين للامتحانات التنافسية ليبلغ ١٠٠ ٢٧، مما أدى إلى إعداد قوائم تضم أكبر عدد من المرشحين المؤهلين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وزاد الاشتراك في برامج تنمية قدرات الموظفين، ومن بينها تنمية القدرات الإدارية للموظفين الفنيين المبتدئين وموظفي فئة الخدمات العامة، عن التقدير المستهدف لتبلغ ما يفوق ٥٣ ٠٠٠. وأطلقت الحملة الإعلامية للتنقل على نطاق المنظومة في عام ٢٠٠٥؛ ونجح ٢٥٦ موظفاً من حاملي الرتبة ف-٢ في اجتياز العمليات الإلزامية الثلاث لبرنامج إعادة التعيين المنظم وعمليات إعادة التعيين الطوعية الست. وقدم برنامج الإرشاد دعماً للتطور الوظيفي لنحو ٣٩٠ موظفاً جديداً في مراكز العمل المختلفة. ويسرّ إدخال النظام الإلكتروني لتقييم الأداء (نظام e-PAS)، تدفق العمل؛ وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان مسجلاً في هذا النظام أكثر من ٢٥ ٧٠٠ موظف في شتى أنحاء الأمانة العامة، وزادت نسبة التقيد بذلك النظام على ٨٠ في المائة.

(ب) ومن العناصر الرئيسية في تحسين نظام العدالة الداخلي تسريع معالجة حالات الطعن، بتحقيق تسوية مبكرة على صعيد الاستعراض الإداري، مما يؤدي إلى تقليل تقديم الطعون من الأمانة العامة إلى مجلس الطعون المشترك\* وتجنب الدعاوى التي لا ضرورة لها والطويلة الأمد. وسُويت ثمان حالات وهي في مرحلة الطعن الأولية، وقُدّم ٨٠ رداً من المدعى عليهم، مما يفوق العدد المستهدف البالغ ٦٥ حالة.

## البرنامج الفرعي ٣

### الخدمات الطبية

٢٩ جيم-٤ (أ) تجسد العمل على ازدياد الوعي بالمعايير والسياسات الطبية للأمم المتحدة في تنقيح التعليمات الإدارية المتعلقة بشهادات الأهلية الطبية والاختبارات الطبية. ونفذت في المقر برامج تعزيز صحة الموظفين وتوعيتهم صحياً، بما في ذلك معرض الصحة السنوي عام ٢٠٠٤. وأبلغت أجهزة الإدارة في جميع مراكز العمل الميدانية بالتدابير الجارية لمواجهة الحالات الصحية الناشئة، من قبيل 'المبادئ التوجيهية لخطة طوارئ من أجل مواجهة إمكانية تفشي وباء الأنفلونزا'.

(ب) وبرهن على تحسن تقديم الرعاية الصحية للموظفين عن طريق توفير خدمات طبية كافية في الوقت المناسب إجراء ٣٧٨ ٤ اختبارا طبيا في نيويورك وتقديم ١١٦ ٧٥ شهادة أهلية طبية للموظفين في شتى أنحاء العالم. وكان هناك ما مجموعه ٩٢٣ ٢ حالة إجلاء طبي/إعادة للوطن لأسباب طبية. وبلغ مجموع شهادات الإجازات المرضية ٤٧٢ ٤٦. وقُدِّم الدعم الفني للموظفين الطبيين بالأمم المتحدة في ٤٣ مستوصفا في مراكز العمل الشاقة و ٤٥ مرفقا طبيا في مناطق البعثات الميدانية. وحسّن نظام المعلومات الإدارية للصحة المهنية (Earthmed) أوجه الكفاءة التنفيذية في تحديد مواعيد زيارات المرضى، والتحصين، وإصدار شهادات الأهلية الطبية، وإدارة الإجازات المرضية، والإبلاغ عن الحوادث، ومعالجة مطالبات التعويض.

## الباب ٢٩ دال

### مكتب خدمات الدعم المركزية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

حافظ في مجال تكنولوجيا المعلومات على توافر النظم ورضا المستعمل بنسبة ٩٩ في المائة، على الرغم من الازدياد الهائل في البيانات المعالجة وفي هجمات الفيروسات وغيرها من البرمجيات المؤذية. وزادت إمكانية وصول المستعملين من مناطق بعيدة إلى التطبيقات، ويُسرّ تقاسم المعارف المؤسسية، واستُحدثت تطبيقات جديدة لتحسين العمليات الإدارية، بما في ذلك تحسينها في مجال تتبع المراسلات، والإدارة الطبية، ومراقبة المخزون، وتتبع توصيات مراجعي الحسابات. وفي مجال إدارة المرافق\*، تحقق خفض نسبته ٢٥ في المائة في حدوث انقطاع الخدمات وتحسنت الكفاءة من خلال التشغيل الآلي. وفي مجال المشتريات\*، تحقق التوحيد والتبسيط في الإجراءات واتسعت قاعدة الموردين، مما أسفر عن رضا العملاء بنسبة ٩٣,٥ في المائة. ونُفذ ٧٥ في المائة من توصيات هيئات الرقابة ووضعت مبادئ توجيهية أخلاقية. وتحسنت كفاءة خدمات السفر والنقل وانخفضت تكاليفها مع تحقق خصومات من شركات الطيران بنسبة ٢٥ في المائة. وفي مجال إدارة المحفوظات والسجلات، وصلت نسبة سجلات الأحوال المدنية المحمية إلى ٧٠ في المائة، وهو ما يكاد يصل إلى ضعف المعدل المتحقق في فترة السنتين السابقة. وفي مسائل السياسات، كان مكتب خدمات الدعم المركزية فعالاً في قيادة مبادرات على نطاق المنظومة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجال السفر.

#### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

حظي التركيز على تأمين أماكن عمل الأمم المتحدة بالأولوية من حيث الموارد المالية والموارد من الموظفين، مما أدى إلى نقل دائرة الأمن إلى إدارة شؤون السلامة والأمن، المنشأة حديثاً. وكانت هناك تحديات كبيرة أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يحاول مكتب خدمات الدعم المركزية قيادة المنظمة نحو مزيد من توحيد التطبيقات وإدماجها. وفي مجال إدارة المرافق، جعل التأخير في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية) صيانة المبنى أمراً صعباً. وما لم تتوافر إمكانية تحقيق تحسينات كبرى، لن يكون أمام المنظمة سوى إجراء إصلاحات مؤقتة، والتعرض بشكل متزايد لأعطال خطيرة.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

وتتطلب أنشطة المشتريات التي تقوم بها الأمانة العامة رقابة وتحسينا متواصلين، حيث أنها تمثل إحدى أهم المخاطر التي تواجه المنظمة من حيث إمكانية حدوث عمليات تعاقد غير مجدية اقتصاديا، أو عمليات احتيال، أو فساد، أو سوء استغلال. ويشكل تطبيق ضوابط داخلية فعالة تحديا مستمرا.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي\*. ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 29D) A/58/6، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩ دال-١ (أ) فيما يتعلق بإدارة برنامج العمل إدارة فعالة، تم إنجاز جميع الأنشطة المقررة، مع الاهتمام بصفة خاصة بتنفيذ العمليات المحسنة والنظم الآلية. وتحسنت إدارة الموارد البشرية، بدليل التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية.

(ب) وبالنسبة لتحديد المسائل الناشئة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء، ساهم مكتب خدمات الدعم المركزية في عدد من التقارير التي وجهت انتباه الجمعية العامة إلى مسائل هامة في مجالات الأمن، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات.

### البرنامج الفرعي ١

#### الأمن والسلامة

٢٩ دال-٢ تحسنت أحوال الأمن والسلامة في أماكن عمل الأمم المتحدة\*، حيث لم تحدث للوفود أو الموظفين أو الشخصيات البارزة الزائرة أو المنظمات غير الحكومية أو أفراد وسائط الإعلام أو الزائرين أية حوادث ذات طابع أمني سببت تأجيل أو إلغاء أي من دورتي الجمعية العامة التاسعة والخمسين أو الستين، أو أية اجتماعات أو زيارات أخرى. وتحقق ذلك بتنفيذ تدابير وقائية إضافية والحيلولة دون حدوث أية حروقات ممكنة للأمن. وزاد تحسن الأمن المادي لجمع مباني الأمم المتحدة بتركيب أسوار وبوابات أعلى. بمحيط الجمع، وإضاءة جديدة لهذا المحيط، وحواجر داخلية للمركبات في مواقع استراتيجية. وأنشئت وحدة الكلاب البوليسية داخل أماكن العمل، حيث تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المتفجرات في المباني والمركبات والطرود وغيرها من المواد المشبوهة.

## البرنامج الفرعي ٢

### خدمات تكنولوجيا المعلومات

٢٩ دال-٣ (أ) تحققت زيادة في الإسهام التكنولوجي في فعالية صنع القرار والعمليات الإدارية\* بإدخال تطبيقات جديدة في مجالات إدارة المراسلات، وإدارة الخدمات الطبية ومراقبة المخزون ونظر مديري الإدارات في توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ووفرت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات خدمات يمكن الاعتماد عليها للبريد الإلكتروني، رغم ازدياد عدد الرسائل من ٩٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٠٠ ٠٠٠ رسالة يوميا، وحدوث طفرة في عدد الفيروسات من ٢ ٠٠٠ فيروس في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٠ ٠٠٠ فيروس يوميا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وازدياد عدد رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها من صفر إلى ٢٥٠ ٠٠٠ رسالة يوميا خلال نفس الفترة. كما استلزم دعم التطبيقات المختلفة وجود شبكة تخزين زادت طاقتها من ١١ ٠٠٠ غيغابايت إلى ٩٠ ٠٠٠ غيغابايت، تدعم ٥٨٠ من حواسيب الخدمة مقارنة بنحو ٧٥ فقط في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، و١٥٠ من قواعد البيانات طراز إس كيو إل (SQL) مقارنة بأربع فقط في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعملت شبكة لاسلكية وخدمة بلاك بيري (Blackberry) على زيادة مدى توافر موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة كبيرة.

(ب) وزاد تقاسم المعارف المؤسسية الموجودة لدى المنظمة من خلال مبادرات من قبيل الوصول الجماهيري المجاني إلى نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة؛ واستحداث نظام جديد لشبكة إنترنت شاملة على نطاق الأمانة العامة، هي شبكة iSeek، وتحويل تطبيقات عديدة تطبيقات على شبكة الإنترنت؛ واستحداث شبكة خارجية لتيسير تقاسم المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، تضم حاليا ٥٤ موقعا، فضلا عن التطبيقات الأخرى المتصلة بالأنباء.

## البرنامج الفرعي ٣

### المشتريات

٢٩ دال-٤ (أ) دل على زيادة مستوى البساطة والشفافية والفعالية للإجراءات الإدارية في مجال أنشطة المشتريات\* ما ورد في الدراسة الاستقصائية عن رضا العملاء، حيث صنف ٩٥ في المائة من المجيبين أداء دائرة المشتريات بأنه مُرضٍ. وقد ازداد معدل معالجة الطلبات من ١,٤٧ إلى ١,٤٩ حالة لكل أسبوع/موظف مشتريات. وهذا يبين أن موظفي المشتريات قد عالجوا عددا أكبر من الطلبات في الأسبوع وحفظوا فترة التأخير في معالجة الطلبات، على الرغم من العمل الكبير.

(ب) ومن مجالات التقدم الذي أُحرز في تنفيذ إصلاح نظام المشتريات نشر دليل المشتريات\* الذي يتضمن توصيات هيئات الرقابة. وتقوم دائرة المشتريات الآن بإنجاز المبادئ التوجيهية الأخلاقية من أجل موظفي المشتريات.

(ج) ولتحسين الجهود المبذولة في سبيل تنويع الموردين للأمم المتحدة\* عُقدت حلقات دراسية للعاملين في قطاع الأعمال من أجل ٤٣١ بائعا من البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية، وذلك لنشر المعلومات المتعلقة بفرص المشتريات بالنسبة للأمم المتحدة وشروط التسجيل كبائعين للأمم المتحدة.

## البرنامج الفرعي ٤

### السفر والنقل

٢٩ دال-٥ (أ) تحققت خدمات سفر أكثر فعالية من حيث التكلفة، من أجل الموظفين ومكتب الأمين العام والوفود\*، وذلك بإنشاء شبكة سفر مشتركة بين الوكالات تهدف إلى التحكم في النفقات الإجمالية المتعلقة بشركات الطيران. فقد اتصلت شركات طيران عديدة، بما فيها شركة الخطوط الجوية البريطانية، والألمانية "لوفتهانزا"، وشركة طيران سنغافورة، بالمكاتب الميدانية كي تعرض عليها تخفيضات محلية وتدخل معها في اتفاقات محلية. وفي المقر، أدى تجميع موارد الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف إلى تحقيق تخفيض شامل يقارب في المتوسط ٢٥ في المائة من أسعار تذاكر الطيران المعلن عنها في الأحوال العادية. وفي حين أدت أتمتة العمليات الإدارية المتصلة بالسفر إلى رفع مستوى الكفاءة فعلا، من الممكن تحقيق المزيد لتثذيب تلك العمليات، وإزالة الازدواجية، وتلبية احتياجات المسافرين تلبية أفضل.

(ب) وجرى تحسين التقييد بمواعيد النقل وتسليم البضائع والمواد بفضل الأخذ بحوسبة الفواتير فيما يختص بمواد القرطاسية، ومدفوعات التأمين، وإدخال التشفير الإلكتروني، ونظم تتبع المركبات وعمليات التوريد الخاصة. وأسفرت حوسبة فواتير مواد القرطاسية عن الاستعاضة عن الفواتير الشهرية التي يبلغ المعدل الوسطي لكل منها ٢٠٠ صفحة. كما قللت حوسبة الفواتير المدد اللازمة لعملية الدفع. كذلك قللت المدة التي تستغرقها عملية تسديد مدفوعات التأمين من خمسة أسابيع تقريبا إلى ثلاثة أسابيع. كما أتاحت نظم التشفير الإلكتروني التتبع والتأكيد الفوري للاستلام والحصول فورا على توقيع المستلم. ومن مجالات التحسين الممكنة نقل الأمتعة الشخصية للمراقبين العسكريين والشرطة المدنية في بعثات حفظ السلام.



## البرنامج الفرعي ٥

### إدارة المرافق

٢٩ دال-٦ تحسنت الأحوال المادية لأماكن عمل الأمم المتحدة ومرافقها نتيجة جزئياً لتحسين مستوى المعدات الهامة واستبدال أو تحسين العناصر الميكانيكية والكهربائية في منشأة التبريد الرئيسية. ونتيجة لهذا، انخفض عدد مرات انقطاع الخدمات من ٦٥٢ ٣١ إلى ٧٧٦ ٢٣. بيد أن قدم أماكن عمل الأمم المتحدة وإرجاء إدخال تحسينات كبرى على الهياكل الأساسية للأبنية بسبب تأخر تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية)\* قد أسفرا عن ازدياد عدد الحالات من ٦٢١ إلى ٦٦٨ حالة.

## البرنامج الفرعي ٦

### إدارة المحفوظات والسجلات

٢٩ دال-٧ (أ) عولجت مسألة إيجاد خدمات محفوظات وسجلات أكثر فعالية عن طريق الإنشاء التدريجي لمركز خدمات مشتركة لأبحاث المحفوظات بوضع شروط لنظام إدارة المحتوى في المؤسسة لإيجاد أفضل الممارسات الدولية من أجل إدارة الوثائق والسجلات والمحفوظات. كما تم وضع مشروع لسياسات جديدة تتعلق بالبريد الإلكتروني مثل سياسات السجلات، وحفظ السجلات إلكترونياً، والتصنيف الأمني للبريد الإلكتروني. كما وُضعت جداول زمنية للاحتفاظ بالسجلات من أجل ستة مكاتب في الأمانة العامة، بما فيها سياسة رئيسية من أجل جميع سجلات البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. ولُبيت جميع طلبات الدول الأعضاء المتعلقة بالحصول على المعلومات، بما في ذلك ٧٠٠ استفسار بشأن الإحالة إلى محفوظات الأمم المتحدة.

(ب) وحتى الآن، تم تحديد وحماية ٧٠ في المائة من سجلات المعلومات الحيوية الموجودة بعهدة قسم إدارة المحفوظات والسجلات. كما تمت صياغة تعليمات إدارية بشأن حفظ السجلات. وقد كشف تقييم أُجري لبرامج إدارة السجلات والمعلومات في الأمانة العامة عن نقاط ضعف متفشية في إدارة السجلات بوجه عام، وإدارة المعلومات الحيوية بوجه خاص. وهذا الضعف يشكل خطراً شديداً على المنظمة في حالة حدوث كارثة.

## الباب ٢٩ هاء الإدارة، جنيف\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

قيمت دراسات استقصائية عن رضا العملاء أُجريت في ٢٩ مكتباً رئيسياً تلقت الخدمات وقت الاستجابة والجودة والفهم والإرشاد المقدم، واقتُرحت فرصاً لإدخال تحسينات محددة. وقد بينت الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٤ معدل رضا شامل بشأن الجودة والتقييد بالمواعيد في الخدمات يبلغ ٨٩,٣ في المائة، مقابل الهدف البالغ ٨٥ في المائة. وحاز ٧٧,٣ في المائة من جميع خدمات "الإدارة" المقيمة على أكثر من ٨٥ في المائة في تقييم الجودة والتقييد بالمواعيد، في حين قُيِّمت خدمات البريد والحقيبة والاتصالات السلوكية واللاسلكية بمعدلات رضا تزيد على ٩٥ في المائة. والنتائج الأولية المسجلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (بمعدل استجابة قدره ٤٨,٣ في المائة) للدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٥ تبين وجود معدل رضا شامل عن جودة الخدمات والتقييد بمواعيدها يبلغ ٩٦,٦ في المائة.

وأُسفر العمل بشأن تحديد تدابير الكفاءة والوفورات في المستقبل وتجنب التكاليف عن انخفاض وقت تعطل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانخفاض في استهلاك النفط بفضل استعمال تدابير أكفأ لتوفير الحرارة في غرف الاجتماعات، وانخفاض في استهلاك الكهرباء بالاستمرار في خطة استبدال تركيبات الإضاءة؛ وانخفاض استهلاك الماء بفعل الإصلاح المنتظم للأنبايب الصدئة واستبدال ما بلي من تركيبات تصريف مياه المجاريير\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

كما يتبين حالياً، فإن عدداً من مؤشرات الإنجاز لم يتح تحسيدا المنجزات تحسيدا معقولا في إطار منجزات محددة. وتلك المؤشرات لم تُكيف حسب أحدث التطورات التي طرأت على البرامج الفرعية. ووجود مؤشرات أكثر تحديداً ضروري لبيان إنجازات البرامج الفرعية ولحفز البرامج الفرعية على ضمان ارتفاع جودة العمل باستمرار.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج الثلاثة المقررة القابلة للقياس الكمي\*.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect.29E) A/58/6، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨ المرفق الأول).

## البرنامج الفرعي ١

### خدمات الإدارة

٢٩ هاء-١ من حيث تحسين أداء الإدارة وإنجاز الخدمات، بينت دراسة استقصائية عن رضا العملاء لعام ٢٠٠٤ معدل رضا بشأن جودة الخدمات والتقييد بمواعيدها بلغ ٨٩,٣ في المائة، مقابل الهدف البالغ ٨٥ في المائة. وقد نفذت شعبة الشؤون الإدارية تدابير كفاءة مختلفة لتحقيق وفورات فورية ومستقبلية، ولتفادي التكاليف، بما في ذلك تدابير لتقليل وقت التعطل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حُدد الهدف المتعلق بتجنب تكاليف التعطل (المعبر عنه في وفورات تكاليف الموظفين) بشأن هذا النشاط لفترة السنتين بمبلغ ٣٠٦ ٠٠٠ دولار. وكانت التكاليف الفعلية لوقت التعطل التي تم تجنبها خلال فترة السنتين ١٣٩ ٠٠٠ دولار.

## البرنامج الفرعي ٢

### تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٢٩ هاء-٢ كدليل على تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل بلغت نسبة العملاء المشمولين بالدراسة الاستقصائية الراضين في عام ٢٠٠٤ عن الخدمات ٩١,٨ في المائة (بالمقارنة بالهدف البالغ ٨٥ في المائة). وقد بينت النتائج الأولية لعام ٢٠٠٥ (بمعدل استجابة قدره ٤٨,٣ في المائة) معدل رضا عام بلغ ١٠٠ في المائة. وبذلك تحقق تماما الهدف المتمثل في تجهيز المدفوعات خلال ثلاثين يوما من الاستلام.

٢٩ هاء-٣ وفي عام ٢٠٠٤، بلغ مستوى استغلال الاعتمادات ١٠٠,٤ في المائة مما يبين تحسنا في التحكم في الميزانية ورصد النفقات. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ المستوى النهائي لاستغلال الاعتمادات ٩٩,٤ في المائة، وهذا يقل عن هدف ١٠٠ في المائة بدرجة طفيفة.

## البرنامج الفرعي ٣

### إدارة الموارد البشرية

٢٩ هاء-٤ (أ) فيما يتعلق بالتنبؤ والتخطيط والتوظيف والتنسيب والترقية بالنسبة للموظفين، أوضحت عينة عشوائية من الوظائف التي شُغلت خلال فترة السنتين أن الوقت

اللازم لتجهيز إجراءات التوظيف كان ١٢١ يوماً، وهذا يتجاوز الهدف. والوقت اللازم لتجهيز إجراءات انتهاء الخدمة كان تسعة أيام في المتوسط. وتبين خطة إجراءات الموارد البشرية أن تمثيل موظفات مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الرتبة الفنية وما فوقها يبلغ ٣٨,١ في المائة وأن تمثيل الإناث بوجه عام يبلغ ٤٣,٩ في المائة. وتبين نتائج أول دراسة استقصائية على الإطلاق تناول رضا العملاء، أجريت في عام ٢٠٠٤، معدل رضا عن خدمات التوظيف وإدارة شؤون الموظفين بلغ ٨٣,٤ في المائة. في حين بينت النتائج الأولية لعام ٢٠٠٥ (معدل استجابة بلغ ٤٨,٣ في المائة) معدل رضا عام عن جودة الخدمات والتفديد بمواعيدها بلغ ٧٧,٨ في المائة.

(ب) وفيما يتعلق بتحسين نظم وإجراءات الامتحانات، وتنمية قدرات الموظفين، وإدارة تنقل الموظفين وأدائهم، كشفت دراسة استقصائية لعام ٢٠٠٤ عن معدل رضا بين العملاء بلغ ٩٥,١ في المائة (بالمقارنة بالهدف البالغ ٨٥ في المائة). كما بينت النتائج الأولية لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بجودة الخدمات والتفديد بمواعيدها معدل رضا عام بلغ ١٠٠ في المائة.

(ج) وتجلى تحسين نظام العدالة الداخلي كجزء من عملية إصلاح إدارة الموارد البشرية في تسوية ١١ طعنا (بالمقارنة بالهدف البالغ ثمانية طعون) تمت تسويتها عن طريق المصالحة، وهي تمثل ٢٣ في المائة من المجموع. بيد أن هذه النتيجة كانت استثنائية لأن المتوسط العادي للطعون المسوّاة عن طريق المصالحة يتراوح عادة بين ٨ في المائة و ١١ في المائة.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### خدمات الدعم

٢٩ هاء-٥ (أ) يتجلى تحسُّن الأحوال المادية لأماكن عمل الأمم المتحدة في عدد مرات تعطل النظم في البنية التحتية - إذ نقصت ١٢ ٠٠٠ مرة عن الهدف البالغ ٨٠٠ ١٣ مرة، من جراء برنامج الصيانة الوقائية. وقد كشف تقييم ذاتي أن الإجراءات المتخذة لتخفيض الاستهلاك في المرافق كانت ناجحة. فمثلاً، انخفض استهلاك الماء بنحو ٢,٢ في المائة، بينما انخفض استهلاك الكهرباء بما يقدر بـ ٠,٥ في المائة.

(ب) ومن حيث بيئة العمل وإدارة الحيز المكاني بكفاءة، يبين التقييم الإجمالي للخدمات المتلقاة في عام ٢٠٠٤ معدل رضا قدره ٩٦,٩ في المائة (بالمقارنة بالهدف البالغ ٨٥ في المائة). وبينت النتائج الأولية لعام ٢٠٠٥ معدل رضا عام مقداره ١٠٠ في المائة. وتم انتقال مكاتب مؤتمر نزع السلاح كما كان مقرراً.

(ج) وتحقق معدل رضا قدره ١٠٠ في المائة بالنسبة لخدمات البريد والحقيبة. وأمكن تفادي الازدواجية في خدمات الحقيبة إلى وجهات معينة باستعمال خدمات منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كلما كانت تغطية إحدى الوجهات مشمولة بخدماتها.

(د) وفي دراسة استقصائية عن رضا العملاء في عام ٢٠٠٤ بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان رد العملاء إيجابيا في الغالب بالنسبة لوقت الاستجابة والجودة والفهم لاحتياجات العملاء والإرشاد المقدم - مما يدل على فعالية العمليات الإدارية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبينت الردود معدل رضا نسبته ٩٠,٣ في المائة، بالمقارنة بالهدف البالغ ٨٥ في المائة. وقُيِّم نظام المعلومات الإدارية المتكامل والبريد الإلكتروني بمعدلات رضا دون الهدف، البالغ ٨٥ في المائة. وبينت النتائج الأولية لعام ٢٠٠٥ وجود معدل رضا عام مقداره ٩٤,٨ في المائة.

(هـ) وإذا اعتبرنا المناطق الحضرية التي يوجد بها مكتب الأمم المتحدة في جنيف (أي جميع الإدارات والمنظمات المتصلة بفضل شبكة ذلك المكتب) نطاقا، فقد ازداد عدد البرامج (تطبيقات البرمجة الحاسوبية) التي تسمح بتقاسم البيانات من ١٥ إلى ١٧، مما يدل على حدوث تحسُّن تبادل المعارف المؤسسية للمنظمة في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات.

(و) ومن حيث زيادة البساطة والشفافية وفعالية الإجراءات الإدارية في مجال أنشطة المشتريات وزيادة تنوع موردي الأمم المتحدة، فقد بلغ معدل رضا العملاء بوجه عام ٧٠,٦ في المائة في الدراسة الاستقصائية التي جرت لعام ٢٠٠٤، أي ما يقل عن الهدف البالغ ٨٥ في المائة. وقد أثبت تقييم ذاتي ازدياد الاشتراك والاهتمام إلى ١٠ في المائة من الموردين (مقابل ٥ في المائة سابقا) نتيجة الجهد المبذول لمواصلة تنوع موردي الأمم المتحدة. وظهرت عبارات الاهتمام في موقع شبكة دائرة المشتريات\* والنقل\*. وفي موقع شبكة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات\*، مما أسفر عن ازدياد الاشتراك والاهتمام من جانب الموردين، مما زود عملاءنا بمجموعة أكبر من العروض للنظر فيها.

(ز) وتحققت خدمات سفر ونقل أكثر فعالية من حيث التكلفة، حيث وُوفِق على ٩٦,٨ في المائة من طلبات السفر خلال خمسة أيام عمل من تاريخ اعتمادها (وعلى ٨٨,٢ في المائة منها خلال يوم عمل واحد). كما تسنى إنجاز طلبات جواز مرور الأمم المتحدة، وشهادات الأمم المتحدة، وشهادات الأمم المتحدة العائلية، خلال خمسة أيام عمل. وبلغ معدل رضا العملاء العام ٩٥ في المائة في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٤ أي ما يتجاوز الهدف البالغ ٨٥ في المائة.

(ح) وتم تحقيق تحسُّن في أحوال الأمن والسلام في أماكن العمل، وإن كانت هناك حادثة واحدة من حوادث للدخول غير المأذون به. وقد أكدت الاستراتيجية الأمنية على زيادة كفاءة ضوابط الوصول إلى مكان مكتب الأمم المتحدة في جنيف. إذ شُيدت مرافق جديدة، ونُصبت معدات جديدة، واستُكملت الإجراءات. وبالإضافة إلى هذا، انضم موظفو أمن جدد إلى المكتب المذكور. وكان عدد حوادث الطوارئ صفراً بالمقارنة بالرقم الأقصى المتوقع البالغ أربع حوادث طارئة، وأقل من رقم خط الأساس البالغ خمس حوادث في فترة السنتين السابقة.

## الباب ٢٩ واو الإدارة، فيينا\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

واصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة توفير الدعم في مجال إدارة الموارد المالية والبشرية، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير خدمات مركزية أخرى مثل الشراء وإدارة المرافق لجميع كيانات الأمانات القائمة في فيينا. كما قدم المكتب خدمات الأمن والسلامة وخدمات إدارة المؤتمرات إلى جميع المنظمات الدولية الموجودة في مركز فيينا الدولي. ويشمل مجال التركيز الأساسي وإنجازات شعبة الخدمات الإدارية والمشاركة في فترة السنتين الجارية تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتحسين حالة الأمن، وتحقيق تقدم سلس في إزالة الأسبستوس.

وتضمنت عملية إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر ST/SGB/2004/5 و ST/SGB/2004/6) إدماج شعبة الإدارة في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها في شراكة استراتيجية وطيدة مع الشعب الفنية في المكتب المذكور. ولم تكثف الشعبة بدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق توفير خدمات تتسم بالكفاءة، بل قادت أيضاً إلى تعزيز قدرته الإدارية. وقام مكتب الأمم المتحدة في فيينا، إلى جانب الفريق الاستشاري المعني بالأمن، بتوجيه الأعمال المتعلقة بتقييم المخاطر في مركز فيينا الدولي واقتراح التدابير العلاجية وإعداد الميزانية. وقد سارت أعمال إزالة الأسبستوس حسب الجدول الزمني وأمكن بسلاسة نقل عدة مئات من الموظفين إلى الحاويات ومنها\*.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

سوف تنجم مضايقات للموظفين والمندوبين من جراء بعض تدابير تعزيز الأمن المعمول بها فعلاً أو التي قيد النظر. وقد نظم مكتب الأمم المتحدة في فيينا جلسات إحاطة إعلامية لجميع الموظفين والمندوبين لإبلاغهم، وتخفيف حدة الاستياء لديهم. وكسب تأييدهم وتعاونهم. وهناك تحد آخر أمام تنفيذ المشروع المعتمد لتعزيز الأمن، يتمثل في بطء التقدم المحرز في معرفة الموقف المحدد للبلد المضيف. وبغير هذا لن يتقدم المشروع.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

## معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي\* .  
ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية  
البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 29F) A/58/6، وفي قرار الجمعية العامة  
٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## البرنامج الفرعي ١

### خدمات الإدارة

٢٩ و١- تشمل المنجزات بشأن الأداء الإداري وتقديم الخدمات إدخال تدابير  
لتحسين العمليات وآليات تدفق العمل باستعمال الأتمتة. ونتيجة لذلك، حدث تحسن في  
وقت المعالجة وتوفير المعلومات ودقتها. وقد افتتح المكتب المعني بالمخدرات والجريمة  
حسابات مصرفية للمكاتب الميدانية أو اتخذ ترتيبات مختلفة لتوفير الخدمات من أجل تقليل  
الاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحد من الرسوم المسددة لذلك البرنامج.

## البرنامج الفرعي ٢

### تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٢٩ و٢- تشمل الإنجازات في مجال مراقبة الميزانية ورصد النفقات إجراء رصد  
ميزانوي صارم لبرنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهو ما أسهم في تعزيز الممارسة  
والانضباط في إدارة برنامج المكتب؛ وفي ابتكارات أدخلت على نظام المعلومات في نظام  
إدارة المعلومات البرنامجية والمالية، مما أتاح توضيح الوضع الآبي لنفقات جميع المشاريع؛  
واقترح حسابات مصرفية في الميدان لتوفير التكاليف الإدارية. واستلزم اندماج مكتب الأمم  
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بذل جهود عظيمة للتسجيل بالتكامل البرنامجي من خلال  
تنسيق الإجراءات الإدارية.

٢٩ و٣- ولضمان تلبية احتياجات العملاء تلبية أفضل، جرى تصميم تطبيق لبرنامج  
”لوتس نوتس“ وتنفيذه لتسجيل مطالبات السفر المتلقاة وتتبعها ورصدها. ويمكن لهذا  
التطبيق بسهولة أن يقدم معلومات في شكل بيانات إحصائية تتعلق بوقت التجهيز العام لأية  
مطالبة. وقد أُنجز الهدف المتمثل في تجهيز مطالبات السفر خلال ٣٠ يوماً من استلام المطالبة.



### البرنامج الفرعي ٣

#### إدارة الموارد البشرية

٢٩ و-٤ (أ) جرى تعزيز نظام لإعداد التوقعات والتخطيط والتوظيف والتنسيب والترقيات المتعلقة بالموظفين من خلال رصد رُبع سنوي لجميع الموظفين المتعين تقاعدهم خلال الشهور الستة التالية. وأحرز تقدم باستعراض ما يزيد على ٤٠٠ توصيف لوظائف من فئة الخدمات العامة وإسناد توصيفات وظيفية عامة لـ ٩٠ في المائة من جميع الوظائف. وقدمت وحدة التوظيف والتنسيب في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التدريب فيما يتصل بمعايير التقييم ودورها في عملية الانتقاء، مما أسفر عن تقليل في متوسط المدد التي يستغرقها شغل أي وظيفة إلى ١٠٨ أيام.

(ب) وساعد إنشاء جدول زمني لتنمية قدرات الموظفين عن طريق الاتصال الحاسوبي المباشر على تحسين النظم والإجراءات المتعلقة بالامتحانات وتنمية قدرات الموظفين والتقليل الوظيفي وإدارة الأداء. وقد بدئ في استعمال تطبيق حاسوبي يتيح للموظفين طلب حضور الدورات الدراسية عن طريق الاتصال الحاسوبي المباشر. وأنشئ مركز التطوير الوظيفي، الذي يقدم بيانات شهرية بشأن أعمال المنظمة وولايتها إلى الموظفين المهتمين. وكان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة رائدا في اتباع سياسة منسقة للتنقل الوظيفي فيما يتعلق بموظفيه من الفئة الفنية وسيكرر ذلك بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

(ج) وقد انخفض عدد الطعون بدرجة كبيرة في فترة الإبلاغ هذه مما يدل على حدوث تحسن في نظام العدالة الداخلي كجزء أساسي من عملية الإصلاح الإداري في مجال الموارد البشرية. وهذا التحسن يمكن عزوه، إلى حد ما، إلى إنشاء منصب أمين المظالم الذي يساعد الموظفين على فض المنازعات بشكل غير رسمي. وقُدمت في سنة ٢٠٠٥ خمسة طعون، منها طعن اعتُبر كأنه لم يرد لأسباب تتعلق بانقضاء الوقت المحدد للتقديم.

### البرنامج الفرعي ٤

#### خدمات الدعم

٢٩ و-٥ (أ) استحدثت دائرة تكنولوجيا المعلومات عدة تطبيقات جديدة لبرامجيات خاصة بتدفق العمل وبرامجيات معرفية، وذلك لدعم العمليات الإدارية الفعالة. وتتركز الجهود المبذولة على حوسبة الاستثمارات الورقية، إلى جانب استحداث تطبيقات حاسوبية تتعلق بالأمن وبالاتصال الحاسوبي المباشر داخل المنظمة وخارجها وتوفير الدعم للمكاتب الميدانية.

(ب) وساعد نظام المعلومات المالية والفنية (ProFi) على تحسين تبادل المعرفة المؤسسية الخاصة بالمنظمة. وهذا النظام يضم جميع المكاتب الميدانية، كما يصل إليه الآن عدد من الدول الأعضاء. وهو يشمل المعلومات المالية والفنية أيضا. وإضافة إلى ذلك، ازداد عدد قواعد بيانات المعرفة الداخلية وجرى استخدام تطبيقات جديدة خاصة بتدفق العمل، إلى جانب ربط الإنترنت المحددة مع كثير من الوصلات بمصادر المعلومات الحية.

(ج) وارتفع معدل تجهيز عمليات الشراء إلى ٣,٧ حالات أو ما قيمته ٧٠.٠٠٠ دولار لكل مساعد لشؤون المشتريات في الأسبوع، مما يشير إلى حدوث زيادة بنسبة ٣٩ في المائة وبنسبة ٨١ في المائة على التوالي (مقابل ٢,٦ من الحالات ومبلغ ٣٩.٠٠٠ دولار لكل مساعد لشؤون المشتريات في الأسبوع)، مما يشير إلى زيادة مستوى البساطة، والشفافية وفعالية الإجراءات الإدارية المتبعة في أنشطة المشتريات. وظل الوقت المستهدف لتجهيز المتطلبات المتعلقة بطلبات الشراء في حدود عشرة أيام فيما يتعلق بنسبة ٨٠ في المائة من طلبات الشراء. وكشف الاستقصاء الخاص بالعملاء في عام ٢٠٠٤ عن معدل شعور بالرضا العام بنسبة ٧٧ في المائة. وتجري عملية مراجعة للتحقق من كل حالة شراء. وهي تدون التسلسل الكامل للإجراءات ومعايير اتخاذ القرار وغير ذلك من التفاصيل ذات الصلة. ووضعت إجراءات للمتطلبات البسيطة التي يتم شراؤها بقيمة قليلة (تقل عن ١.٠٠٠ دولار). وقد قدم نحو ١.٨٠٠ طلب شراء. وبيّن استقصاء سنة ٢٠٠٤ أن نسبة ٥ في المائة من العملاء يشعرون بالاستياء من الخدمات التي يتلقونها. ومن المتوخى أن تُنشر المعلومات عن عملية الشراء نشرًا أفضل.

(د) وتحقق تحسُّن خدمات السفر والنقل المقدمة للوفود والموظفين وزيادة فعالية تكلفتها من خلال وفورات متراكمة بالنسبة إلى كامل تكلفة السفر أثناء فترة السنتين. بما مجموعه ٨٦١ ٤٢١ يورو، أي ٦,٤ في المائة. وبينما لا يزال هذا أعلى من نسبة الخمسة في المائة المستهدفة، يلاحظ تناقص الهامش بين التكلفة الفعلية والتكلفة المأذون بها. وشكلت الوفورات المتراكمة ٨ في المائة من إجمالي التكلفة المأذون بها في سنة ٢٠٠٤ و ٥ في المائة في سنة ٢٠٠٥. وتحقق تماما الهدف المتعلق بمدة معالجة طلبات السفر، وهو معالجة نسبة منها قدرها ٩٥ في المائة خلال يومين. وكشف استقصاء أُجري في سنة ٢٠٠٤ عن شعور العملاء بالارتياح بنسبة ٧٢ في المائة. وشعر ستة في المائة من العملاء بالاستياء. وتتركز التحسينات على تعزيز الوعي بحاجات العملاء وتحسين الاتصال.

## البرنامج الفرعي ٥

### خدمات الأمن والسلامة المشتركة التمويل

٢٩ و٦-٦ تحقق تحسن في أحوال الأمن والسلامة في مباني عمل مركز فيينا الدولي بفضل زيادة عدد الموظفين، والوعي الأمني، والتدريب، وتنفيذ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي في المقار. وبالتعاون الوثيق مع سلطات البلد المضيف، جرى إعداد خطط تشغيلية لتنظيم دوريات متيقظة داخل مركز فيينا الدولي وخارجه. وما زالت الحوادث الطارئة الحقيقية قليلة الشأن ويمكن أن يكون هذا انعكاسا للنجاح في تدريبات التوعية الأمنية والحالة التي يقظ لدى الموظفين العاملين في شبكة الأمم المتحدة لخدمات الأمن والسلامة.

## الباب ٢٩ زاي الإدارة، نيروبي\*

### الملامح البارزة لنتائج البرامج

يتمثل الهدف الأول لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في زيادة الخدمات المشتركة المقدمة إلى جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. وبعد أن أدركت إدارة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ما لتزايد مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تأثير في مقر العمل، قررت أن يشترك جميع موظفي المكتب المذكور في استراتيجية الأمم المتحدة للتعلم المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة وعموم كينيا، بما في ذلك البرنامج المعروف باسم "العوامل الثلاثة" (بالانكليزية = 3C's) المتمثلة في ضمان السرية، وتقديم المشورة والرعاية إلى الموظفين، بما في ذلك فرص الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكسية (الرتروفيروسات) لتوفير الرعاية لموظفي الأمم المتحدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من جميع الفئات وأسرههم تشجيعاً لهدف تمتع القوى العاملة بتمام الصحة. وفازت سياسة العوامل الثلاثة هذه بجائزة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين عن عام ٢٠٠٤.

ولمواصلة زيادة كفاءة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، عمم المكتب تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، حيث جرى توصيل ١١ من مكاتب برنامج البيئة الموجودة بعيداً عن المقر ومكتب واحد من مكاتب تابعين لموئل الأمم المتحدة بنظام المعلومات المذكور الكائن في نيروبي.

وبعد النجاح في إقرار الموظفين لميثاق أفضل الممارسات، أنشئ فريق معني بالميثاق المذكور يمثل جميع دوائر المكتب ويعزز تكوين الأفرقة ويشجع العمل بروح الفريق لتيسير خدمة العملاء وتحسينها.

ولتعزيز وجود الأمم المتحدة في نيروبي، ولجعل الجمع بيئة عمل أكثر جاذبية من حيث السلامة والمرافق الحديثة، وسع المكتب نطاق خدماته العادية في مجال الصيانة لتشمل المشاريع الكاملة وإدارة الإنشاءات في عدة مشاريع كبيرة بارزة. وقد قام قسم إدارة المرافق والنقل بإدارة التصميم و/أو التشييد، إما وحده أو بالمشاركة مع مقر الأمم المتحدة، لما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ متر مربع من المساحة التي تقوم عليها المباني. وهذا يمثل ٥٠ في المائة من جميع المساحة التي تشغلها المباني حالياً.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

واستعمل لأول مرة عدد من الأدوات المالية/أدوات تكنولوجيا المعلومات للمساعدة على تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل. وأنشئ برنامج لمعلومات العملاء لمواصلة إطلاع العملاء على مراحل معالجة طلباتهم. وساهم نقصان التساؤلات والشكاوى المعطلة للعمل، بدوره، في توفير الوقت للموظفين للقيام بواجباتهم الرئيسية مما حسن الكفاءة وقلل الوقت الضائع في الذهاب والإياب.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

إن المؤشرات الموحدة الموضوعية لجميع مراكز العمل التابعة لمقر الأمم المتحدة ليست دائما زاخرة بالمعلومات.

وسيكون من الضروري وجود مؤشرات أفضل تحديدا لأجل إظهار إنجازات البرامج الفرعية ولحفز البرامج الفرعية على ضمان معايير عمل رفيعة المستوى باستمرار. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى نظم وموارد لأجل رصد البرنامج وتقييمه بشكل أفضل. ومن أهم هذه النظم والموارد خطوط الإبلاغ المزدوج الممتدة إلى مقر الأمم المتحدة وإلى العملاء الذين يمولون احتياجات المكتب الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نواتج مقرررة قابلة للقياس الكمي\*.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 29G)، وفي قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠، المرفق الأول).

## البرنامج الفرعي ١

### خدمات الإدارة

٢٩ زاي-١ لتحسين الأداء الإداري وتقديم الخدمات، جرى إطلاع العملاء دائما على التقدم المحرز في معالجة طلباتهم، من قبيل المطالبات والمنح، إلخ. وأقيمت النفقات عند المستويات المدرجة بالميزانية رغم الزيادة في كميات الخدمات المقدمة وارتفاع تكاليف الموظفين. وأسفر النشاط في تحصيل الديون عن دفع العملاء مبالغ إضافية مقدارها ٣,١ ملايين دولار. وأُتيحت سبل الوصول إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى ١٣ من المكاتب البعيدة عن مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعن مقر موئل الأمم المتحدة.

## البرنامج الفرعي ٢ تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٢٩ زاي-٢ بلغ مستوى استغلال الاعتماد النهائي في إطار مسؤولية البرنامج الفرعي ١٠٠ في المائة وأمكن تحقيق الهدف، مما يبيّن تحسّين مراقبة الميزانية ورصد النفقات. كما تحسّنت ضوابط الميزانية بربط ١١ مكتبا من المكاتب البعيدة عن مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب واحد من مكاتب بعيدتين عن مقر موئل الأمم المتحدة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل التابع لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مما يعطي صورة للوضع المالي ومعدل تنفيذ البرنامج تتسم بالشفافية وزيادة الدقة وحسن التوقيت. كما عمل هذا على تقليل ازدواجية الأعمال وقيد بيانات الإنفاق يدويا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مما أتاح نقل الموارد من حسابات المشاريع إلى حسابات المدفوعات حيث زاد الحجم. وقد حسّن تعزيز نظم الإبلاغ جودة المعلومات المقدمة إلى البرنامج الفرعي وإدارة عملائه لكي يكونوا مؤهلين بشكل أفضل لصنع القرار. وتقدر الوفورات بـ ١ في المائة من إجمالي النفقات المدرجة بالميزانية من أجل شعبة الخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بالمقارنة بالهدف البالغ ١,٥ في المائة. ودخل المكتب المذكور في تعاقد مصرفي مؤسسي جديد أسفر عن وفورات فورية مقدارها ٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا في الرسوم وحدها، وتحسين الكفاءة في آليات السرعة والرقابة فيما يتعلق بطريقة الدفع، بين أمور أخرى. وإضافة إلى ذلك، أتاح تنفيذ برنامج نظام المدفوعات المركزي تخفيضا بنسبة ٨٠ في المائة في الرسوم المصرفية، وتحسين الكفاءة في آليات السرعة والرقابة فيما يتعلق بطريقة الدفع.

٢٩ زاي-٣ وحصل البرنامج الفرعي في استقصاء مستوى رضا العملاء على تقييم عام قدره ٦٩,٦ في المائة فيما يتعلق بطائفة الخدمات الأربع عشرة المقدمة؛ وشعر ٧٠ في المائة من العملاء بالارتياح بشأن مدى حُسن التوقيت، و ٧٥ في المائة بالارتياح بشأن الدقة، و ٧٢ في المائة بشأن الشفافية. وعولج ٩٧,٣٦ في المائة من جميع المدفوعات خلال ٣٠ يوما. وهذا أقل بدرجة طفيفة من نسبة الـ ٩٩,٨ في المائة المستهدفة التي كانت تقوم على قاعدة بيانات أقل تطورا ودقة. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأ البرنامج الفرعي تقديم بيانات مالية شهرية إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق الإدارة العليا.

## البرنامج الفرعي ٣ إدارة الموارد البشرية

٢٩ زاي-٤ (أ) جرى تعزيز نظام لإعداد التوقعات والتخطيط والتوظيف والتنسيب والترقيات المتعلقة بالموظفين وذلك بإعداد تقارير مناسبة التوقيت عن معدل شغل الوظائف،

وتقارير شهرية لتتبع الشواغر (باستخدام نظام غالاكسي لتحديد الاختناقات وإبلاغ العملاء بالحالات التي تتأخر عن الموعد المحدد؛ وإنشاء قوائم مرجعية وتحديد الفئات المستهدفة؛ وتنظيم دورات عادية للتدريب على نظام غالاكسي؛ وبدء إصدار نشرات توظيف شهرية وإنشاء تدفقات بيانية خطية للأعمال لرسم صورة للإجراءات القائمة ولتحديد مجالات التحسين. كذلك، يجسد نظام مركزي مستند إلى الشبكة الإلكترونية جميع معلومات تتبع الشواغر التي يمكن أن تطلع عليها دائرة إدارة الموارد البشرية. وهناك حاجة إلى تحديد أهداف أكثر واقعية، تكون محددة وقابلة للقياس وتتصل بالأهداف المتفق عليها في خطة عمل الموارد البشرية. وسوف يُضطلع باستقصاء شامل يحدد احتياجات العملاء.

(ب) وتجلى تحسين نظم وإجراءات الامتحانات وتنمية قدرات الموظفين والتنقل الوظيفي وإدارة الأداء في ردود إيجابية من العملاء على استقصاء خاص بدرجة رضا العملاء عن تنوع ما يقدم من برامج.

(ج) وتجلى تحسين نظام العدالة الداخلي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية إصلاح إدارة الموارد البشرية في نسبة الطعون التي سُويت، حيث بلغت ١٢,٩ في المائة - وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لكنها أقل من نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة. وقام مجلس الطعون المشترك بتسوية ١٦ طعناً. وأصبح عدد المتأخرات المتراكمة من الطعون سبع حالات، منها حالتان اثنتان ستسويان قريباً. ولزيادة شفافية نظام العدالة الداخلي، نظمت جلسة إعلامية لتوعية جميع الموظفين المهتمين. وهناك أيضاً موقع شبكي جديد على الإنترنت التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن نظام العدالة الداخلي. وسوف يتيح النظام الجديد لمقدمي الطعون تتبع مسار قضاياهم على الموقع الشبكي لمجلس الطعون المشترك.

## البرنامج الفرعي ٤

### خدمات الدعم

٢٩ زاي-٥ (أ) عولجت مسألة تحسين الحالة المادية لأماكن عمل الأمم المتحدة بتعيين موظفين تقنيين مؤهلين مما يتيح معالجة مسائل المتأخرات المتراكمة وعقد اجتماعات دورية مع المقاولين ومكاتب المشتريات والميزانية واللجنة الفرعية المعنية بالبنية التحتية التابعة للجنة الاتصال بالبلد المضيف. وأسفر تحسين التخطيط وإدارة المشاريع عن إنجاز أشغال مدنية وكهربائية كبيرة، مما ساهم في تخفيف تأثير مجمع الأمم المتحدة بسوء خدمات المرافق المحلية.

(ب) وتجلى توفير بيئة عمل أفضل وإدارة أكفأ لحيز الأماكن في إنشاء مركز استجمام للموظفين، ومتجر، ومرفق مركزي لإدارة المواد، وتوسيع موقف سيارات الزوار، وبناء محطة لوقود المركبات، ومبنى جديد للمكاتب. وجرى تجديد المكاتب الداخلية في جميع أرجاء المجمع. وأُنجزت التحسينات بتعيين موظفين تقنيين مؤهلين وإدماج أدوات إدارة مؤتمتة.

(ج) وأُنجزت خدمات بريدية وخدمات للحقيبة أكثر فعالية. بفضل خدمة التسليم في نفس اليوم إلى المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (سيتم توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة)؛ وإصدار تعميمات على لوحة الإعلانات المحلية بشأن مواعيد الحقيبة والبريد الموزع عن طريق السعاة والتوسع في خدمة الحقيبة الدبلوماسية لتشمل أربع منظمات جديدة، ليلغ المجموع ٨٤.

(د) وفيما يتعلق بوجود إجراءات إدارية أكثر فعالية في خدمات تكنولوجيا المعلومات، بلغت درجة رضا العملاء ٨٨ في المائة وهي نسبة مساوية للنسبة المستهدفة. وتواصلت صيانة البنية التحتية التكنولوجية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. واستكملت الأعمال الهندسية للشبكة والنظم المتعلقة بالإتترنت، وجرى إعداد ونشر معايير المعدات الحاسوبية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ووُضعت استراتيجية شاملة وخطة عمل من أجل دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتمت الموافقة عليها.

(هـ) وتجلى تحسين تبادل المعرفة المؤسسية للمنظمة في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات في زيادة عدد التطبيقات المتبادلة بين الأقسام إلى ١٤. وقد أُعد بعضها داخليا وبعضها جرى تطويره من تطبيقات خاصة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا. وظلت الدائرة تعد وتنفذ معايير لتكنولوجيا المعلومات وتقديم الخبرة التقنية والمشورة الفنية بشأن مشاريع تكنولوجيا المعلومات.

(و) وعولجت مسألتنا زيادة مستوى البساطة والشفافية والفعالية للإجراءات الإدارية في أنشطة الشراء وتحسين الجهود المبذولة لتنويع الموردين الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة، وذلك من خلال سجل محوسب لحسابات الدفع (نظام تَتَبُّع الفواتير إلكترونيا)؛ والوصلة البينية لنظام إدارة العقود والمشتريات مع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وخيار مشتريات المسار السريع للاحتياجات الطارئة؛ وتفويض سلطة التوقيع إلى كبار الموظفين في فئة الخدمات العامة.

(ز) وتخضع الآن ترتيبات السفر مع الوكالة المعنية بالسفر في المهام الرسمية لعقد إداري يضمن تحسين خدمات السفر والنقل وجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة. وكشف الاستقصاء أن نسبة ٨٢ في المائة من الموظفين يعتقدون أن الخدمة جيدة أو أنها تحسنت. وقد



نفذ أسلوب المسار السريع لاتخاذ ترتيبات السفر في الحالات الطارئة وإيجاد صلة مباشرة مع وكالات السفر والشركات الناقلة.

(ح) وعولجت مسألة تحسين أحوال الأمن والسلامة في أماكن عمل الأمم المتحدة من خلال مفاوضات مع حكومة كينيا لإنشاء وحدة شرطة دبلوماسية مع زيادة عدد الدوريات في المناطق الدبلوماسية الرئيسية. وقد استُكمل بناء سور يحيط بمباني المجمع. وأدت التحسينات الكبيرة المنجزة في مجال الأمن بالمجمع، من قبيل إقامة الأسوار الجديدة وتسيير دوريات ليلية حول المجمع تضم حراسا ترافقهم معهم كلاب حراسة، إلى تحسين الأمن في المجمع. وقد ازداد عدد الحوادث الطارئة التي تقع للموظفين والمعالين، وأُتخذت خطوات، ويُعتزم اتخاذ المزيد منها في المستقبل القريب لتحسين مستوى سلامة الموظفين وأسْرهم.

## الباب ٣٠

### الرقابة الداخلية\*

#### الملامح البارزة لنتائج البرامج

شهد عدد التوصيات الرئيسية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في المجالات الهامة المتعلقة بالشفافية والمساءلة والامتثال للقواعد والأنظمة بالمنظمة زيادة بالقيمة المطلقة نسبتها ٢٣ في المائة وتجاوزت أهداف فترة السنتين بنسبة ٢٧ في المائة، بينما تحسنت نوعية التوصيات من حيث صلاحيتها وأهميتها ووجهتها العملية، وذلك وفقا لتحسن العام في معدل التنفيذ (٥٠ في المائة بعد الأشهر الـ ١٢ الأولى المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالمقارنة بـ ٣٣ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣). وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت كفاءة استخدام الموارد المالية نتيجة لتوصيات مراجعة الحسابات الداخلية بشأن الوفورات والمستردات البالغة أكثر من ٦٨ مليون دولار، مما يتجاوز الهدف البالغ ٤٥ مليون دولار.

وتحقق رصد أفضل من ناحية التوقيت والفعالية للأداء البرنامجي (٩٨ في المائة من البرامج الفرعية وضعت منهجيات للمؤشرات وتحسن الإبلاغ عن الإنجازات المتوقعة بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بما كان الأمر عليه في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣). وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الأداء البرنامجي، أبلغت البرامج جميعها، باستثناء برنامج واحد، عن الأنشطة بحلول منتصف فترة السنتين وتم الإبقاء على مستوى الإبلاغ في نهاية فترة السنتين. وكان الإبلاغ عن البرامج بواسطة مديري البرامج مدعوماً بمذكرات استشارية ودورة تدريبية على الإنترنت بشأن إدارة الأداء القائم على النتائج ومسرد لمصطلحات الرصد والتقييم.

وأننت الدول الأعضاء على تحسُّن نوعية تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بهياكلها وإيجازها وفائدتها، وذلك في دراسة استقصائية للتقييم الذاتي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠٠٤ وفي المقابلات فضلا عن البيانات التي تناولت تقارير المكتب السنوية وتقاريره الأخرى.

ولقد أوفدت بعثة تقييم استقصائية إلى المناطق المتضررة من جراء الأمواج السنامية (التسونامي) بالمحيط الهندي. واستحدثت بروتوكولات جديدة للتحقيق في التقارير المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين في بعثات حفظ السلام وغيرها من مراكز العمل، وذلك على أثر التحقيقات التي أجريت وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩\*. وأسفرت التحقيقات في مجال المشتريات عن توصية متعلقة بالمساءلة عن سرقة ممتلكات الأمم المتحدة، والتواطؤ فيما بين موظفي الأمم المتحدة والبائعين، وإساءة استخدام معدات الأمم المتحدة، والإهدار.

\* يتوافر المزيد من المعلومات في النسخة الإلكترونية.

ويرد مزيد من التفاصيل عن نتائج البرامج في التقرير السنوي العاشر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/59/359)، والتقرير المتعلق بأنشطة المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/346 و Corr.1)، واستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٨٤ بء و ٢٤٤/٥٤، و (A/59/649)، وقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩، وغير ذلك من الوثائق.

### التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

تلزم زيادة تحسين الاتصال، داخليا وفي إطار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسبما يتضح من دراسة تقييم ذاتي أجريت في عام ٢٠٠٤ واستعراض ثقافي بدؤه وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة في عام ٢٠٠٥، وخارجيا في بعض المجالات، مع الإدارات والهيئات الحكومية الدولية المتعامل معها، وذلك على أساس الخبرات المكتسبة في التعامل مع العملاء، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة التوصيات الرقابية ومتابعتها.

وسيُجرى تقييم خارجي مستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة (بما فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية) (انظر A/60/568، المرفق الثاني). وسيجري تناول النقاط المثارة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن "الثغرات في الرقابة بمنظومة الأمم المتحدة" (A/60/860).

وينبغي لجميع البرامج استحداث طرائق لجمع وتحديد مصادر البيانات في مطلع فترة السنتين لكي تصبح المؤشرات وبيانات النتائج مجدية وصالحة.

وينبغي لمديري البرامج أن يتحلوا بمهارات أفضل في مجال التحقيقات والمتابعة. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآن بوضع خطة تدريبية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

### معدل تنفيذ النواتج

تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١١١ ناتجا\*.

ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (Sect. 30) A/58/6، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨، المرفق الأول).

## التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٠-١ (أ) بهدف تحسين التنسيق مع العملاء من إدارات ومكاتب وهيئات تشريعية وهيئات رقابية، وداخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، نُظِمَ وعُقد ٩٦ اجتماعاً وجلسة إحاطة أثناء عام ٢٠٠٤ لتنسيق أعمال المكتب وفقاً للأهداف الاستراتيجية المتفق عليها. وأثناء عام ٢٠٠٥، عُقد ٥٥ اجتماعاً وجلسة إحاطة لتنسيق أنشطة المكتب الاستراتيجية وأنشطة أخرى. وشمل ذلك اجتماعات ثنائية مع مجلس مراجعي الحسابات، وجلسات إحاطة للجنة الخامسة وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والفريق العامل المعني برصد التوصيات ولجنة إدارة المخاطر وتخطيط الأعمال واجتماع التنسيق الرقابي الثلاثي. ولأول مرة، يقوم تقرير المكتب السنوي على استراتيجية لإدارة المخاطر ويشمل نتائج للتقييم الذاتي على نطاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(ب) ولقد بين التقييم الذاتي على نطاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أجري في أوائل عام ٢٠٠٤ أن الدول الأعضاء تعتبر تقارير المكتب المقدمة إلى الجمعية العامة مصادر قيمة للمعلومات وتشير بالتالي إلى تحسُّن الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة والإدارات والمكاتب التي يتم التعامل معها. ولقد ازداد إنجاز تقرير المكتب السنوي (A/59/359) وتضمن موجزات للنتائج وفقاً للمواضيع. وقد قُدم وفقاً لموعد مقرر ومتفق عليه مع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وأحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير وفقاً لقرارها ٢٧١/٥٩. وطلبت الدول الأعضاء أن يتضمن التقرير السنوي المزيد من المعلومات التحليلية وأن يلخص النتائج بدلا من السرد التفصيلي للنتائج التي خلصت إليها الرقابة.

(ج) وبهدف دعم برنامج العمل لكي يقوم الموظفون بإدارته ودعمه بشكل فعال واستراتيجي، عزز منتدى المكتب تماسك الموظفين وحفز على مناقشة المسائل الاستراتيجية. وأسفرت اجتماعات لجنة إدارة شؤون الموظفين عن خطة المكتب للتطوير الوظيفي وعززت تطبيق النظام الإلكتروني لتقييم الأداء. وأسفرت اجتماعات اللجنة المعنية بإدارة المخاطر وتخطيط الأعمال عن خطة عمل للمكتب قائمة على نسبة مخاطر قدرها ٧٠ في المائة، مما كفّل استخدام موارد المكتب بأكبر قدر من الكفاءة واحترام الأولويات. وأسفرت اجتماعات الفريق العامل المعني بتعزيز الرصد والتقييم عن تقرير نهائي مقدم إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالإصلاح والإدارة وإلى الجمعية العامة (A/60/73). وتشير التعليقات غير الرسمية إلى أن أولويات مكتب وكيل الأمين العام تكون متضاربة أحيانا وأن هناك إفراطاً في المبادرات الجارية. كما أشار التقييم الذاتي الذي أُجري في عام ٢٠٠٤ إلى ضرورة تحسين الاتصال بالموظفين.

## البرنامج الفرعي ١

### المراجعة الداخلية للحسابات\*

٣٠-٢ (أ) لدعم الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة وما تقرره من قواعد وأنظمة وسياسات وإجراءات، بما في ذلك تلك التي تدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، صدر نحو ١٦٦ توصية انتقادية متعلقة بمراجعة الحسابات وموجهة إلى الإدارات والمكاتب داعية إلى زيادة الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة ولما تقرره من قواعد وأنظمة وإجراءات. بما فيها ما يتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد نُفذ نحو ٤١ في المائة من هذه التوصيات، ويجري تنفيذ نسبة إضافية قدرها ٣٩ في المائة. وساعدت هذه التوصيات في تعزيز الضوابط الداخلية في المنظمة وأسهمت في زيادة الفعالية والكفاءة في مجالات من قبيل المشتريات، ورقابة الأصول، والموارد البشرية، والإدارة المالية. وتقارير مراجعة الحسابات الصادرة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ترد في الوثائق التالية: A/59/347 و A/59/702 و A/60/281.

(ب) وعولجت مسألة تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المنظمة وزادت الكفاءة بإصدار ٧٥٥ توصية هامة إلى الإدارات والمكاتب بشأن تعزيز المساءلة وتفويض المسؤوليات. وتناولت هذه التوصيات طائفة كبيرة من المسائل؛ من بينها تحديد الولايات وإسناد المسؤوليات إلى فرادى الموظفين أو الوحدات التنظيمية؛ وتحسين المساءلة بتنفيذ مذكرات التفاهم أو اتفاقات أخرى بين الأطراف المسؤولة، وتحسين إبلاغ السياسات والإجراءات ذات الصلة، والتماس تفويض السلطة التام من المقر للمكاتب الميدانية لأجل زيادة كفاءة إنجاز التوظيف والتعاقد. ومن بين التوصيات الـ ٧٥٥، نُفذت ٤١٥ توصية ويجري تنفيذ ٢١٠ توصيات. وبصفة عامة، يستغرق تنفيذ التوصيات التي تتضمن تفويض السلطة والمساءلة وقتاً أطول من وقت تنفيذ التوصيات التي تتناول المسائل المتعلقة بالامتثال. وتقارير مراجعة الحسابات التي صدرت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ترد في الوثائق التالية: A/58/704 و A/59/152 و A/59/373 و A/59/408.

(ج) وتعززت الكفاءة في استعمال الموارد المالية بإصدار نحو ٦٨ توصية إلى مختلف الإدارات والمكاتب، تنطوي على آثار مالية يبلغ إجماليها ٦٨,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الوفورات والاستردادات الفعلية أثناء فترة السنتين ٤١,٩ مليون دولار. وتقارير مراجعة الحسابات التي صدرت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ترد في الوثائق التالية: A/59/396 و A/59/420 و A/59/698 و Add.1، و A/60/288 و A/60/291 و Add.1.

(د) وعُقد ما مجموعه سبعة اجتماعات مشتركة مع هيئات الرقابة واشترك المكتب في اجتماعات مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين و/أو وحدة التفتيش المشتركة

مما عزز التنسيق مع هيئات الرقابة الخارجية. وساعدت هذه الاجتماعات على تجنب التداخل والازدواجية وعلى تحديد "نغرات" الرقابة والمجالات التي يمكن فيها بذل جهود رقابية مشتركة، بما في ذلك الاجتماع السابع للتنسيق الرقابي الثلاثي وما يتصل بذلك من أنشطة. وشملت الأنشطة الثلاثية الاشتراك في الأفرقة العاملة المعنية بإمكانية التنسيق بين الهيئات الداخلية والخارجية، بما فيها الصناديق والبرامج، بشأن مسائل الرقابة الفنية.

## البرنامج الفرعي ٢

### الرصد والتقييم والمشورة

#### الرصد والتفتيش المركزيان\*

٣-٣٠ (أ) تحققت زيادة فعالية ما يقوم به مديرو البرامج من رصد لتنفيذ الأنشطة المقررة وتحقيق الإنجازات المتوقعة وفقا للتكليفات نتيجة لتطبيق نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق\* في جميع البرامج، مما أتاح رصد تنفيذ النواتج. وقد قام نحو ١ ٠٠٠ موظف في عام ٢٠٠٥ بتنزيل إجراءات الإبلاغ عن الأداء الموجودة على ذلك النظام. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن النتائج، وُضعت، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، منهجيات لـ ٥٩ في المائة من جميع مؤشرات الإنجاز، وأثناء فترة السنتين استحدثت ٩٨ في المائة من البرامج الفرعية منهجية لمؤشر واحد على الأقل من مؤشرات إنجازاتها. واستُخدمت النسخة الإلكترونية لتقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) كمصدر مرجعي ومعرفي هام فيما يتعلق بإدارة القائمة على النتائج. وفي عام ٢٠٠٥ وحده، جرى تنزيل التقرير ٤١٠ ٢٠ مرات (بما يشمل ١٦ ٣٥٥ تنزيلًا باللغة الانكليزية و ١ ٠٥٨ تنزيلًا باللغة العربية و ١ ٠٣٢ تنزيلًا باللغة الفرنسية و ٦٣٧ تنزيلًا باللغة الروسية و ٤٥٢ تنزيلًا باللغة الإسبانية و ٢٦٥ تنزيلًا باللغة الصينية). وهذا الاهتمام والاستخدام على نطاق واسع كمصدر هام للمعلومات يعززان تصميم المكتب على تعزيز رصد الأداء البرنامجي والإبلاغ عنه. ويؤكد نسق إعداد منهجيات المؤشرات أهمية مشاركة المديرين في العملية ودعمها. ومع ذلك، لم توضع منهجيات إلا لـ ٧١ في المائة من جميع المؤشرات، ويتعين تحسين ذلك.

(ب) ودل على الإبلاغ عن الأداء البرنامجي في حينه من قبل مديري البرامج حدوث تقدم مطرد في الإبلاغ أثناء فترة السنتين. فبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، سجلت ستة برامج (١٨ في المائة) في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق بيانات مؤقتة متعلقة بالنتائج لإنجاز واحد على الأقل من إنجازاتها المتوقعة، وتوافرت بيانات مؤقتة لـ ١٢ في المائة من الإنجازات المتوقعة البالغ عددها ٦٥٩ إنجازاً؛ وعلاوة على ذلك، أبلغت البرامج

جميعها باستثناء برنامج واحد عن الأنشطة بحلول منتصف فترة السنتين، وذلك بالمقارنة بـ ٨٠ في المائة من البرامج في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سجل ٣٠ برنامجا (٩١ في المائة) تقييما مؤقتا لإنجاز واحد على الأقل من إنجازاتها المتوقعة بالمقارنة بـ ٢٢ برنامجا (٧١ في المائة) قامت بذلك من أجل الإبلاغ النهائي عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وذلك يعادل ٦٢ في المائة من الإنجازات المتوقعة تم الإبلاغ عن تقييم الأداء المؤقت المتعلق بها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكانت نسبة النواتج المُبلّغ عنها (٦٦ في المائة) أقل قليلا من النسبة المُبلّغ عنها في فترة السنتين السابقة (٧٢ في المائة)، غير أنها تجاوزت الهدف المحدد بـ ٦٠ في المائة. وقُدّم الدعم، الذي أسهم في هذا الإبلاغ المناسب زمنيا، إلى مديري البرامج عن طريق البوابة المخصصة لتقرير أداء البرامج في شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة في نظام I-Seek\*، التي تلقت ٣ ٥٩٣ زيارة إلكترونية في عام ٢٠٠٥، وكان معظمها (٣ ١٠٢) للحصول على مواد مرجعية، تكونت من خمس مذكرات استشارية\* بشأن الدروس المستفادة من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة، ودورة تدريبية بالحاسوب بشأن إدارة الأداء القائم على النتائج\*، ومسرد لمصطلحات الرصد والتقييم. وتم أيضا توفير تدريب مباشر لـ ٧٧٠ موظفا في ثمانية مراكز عمل. وتبين السجلات إصدار ٢٩٦ شهادة إتمام دورة التدريب بالحاسوب، وهي دورة تلقت نحو ٢ ٥٠٠ زيارة إلكترونية في عام ٢٠٠٥. وأثناء أول شهرين بعد بداية العمل بمسرد المصطلحات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بلغ عدد مرات الاطلاع عليه إلكترونيا ٢٠٥ مرات. ورغم ذلك، يتعين على مديري البرامج منح المزيد من الاهتمام للإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج.

(ج) وتجلّى تحسّن إدارة البرامج والممارسات الإدارية نتيجة عمليات التفتيش في معدل تنفيذ قدره ٧٨ في المائة من التوصيات الـ ٧٣ التي كانت غير منفذة بالكامل في بداية عام ٢٠٠٤، مما تجاوز الهدف المحدد (٥٥ في المائة). ومن التوصيات الـ ٧٢ الصادرة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نُفذت ١٩ توصية (٢٦ في المائة) تنفيذا تاما بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وكانت هناك ٥٣ توصية قيد التنفيذ. وإجمالا، نُفذت ٧٦ توصية من التوصيات الـ ١٤٥ التي لم تنفذ بعد أو الصادرة حديثا أثناء فترة السنتين بواسطة ١٢ إدارة مما أسفر عن اتساق الهياكل التنظيمية وتعزيز إدارة البرامج وتحسين إجراءات العمل وعملياته. وتماشى معدل التنفيذ المتوسط البالغ ٥٢ في المائة مع الزيادة المستهدفة البالغة ١٠ في المائة أثناء فترة السنتين. وتقارير التفتيش الصادرة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ترد في الوثائق التالية: A/58/746 و Corr.1 و A/59/229 و A/59/764 و A/60/120.

## التقييم المركزي\*

٣٠-٤ (أ) تبين تحسن المساعدة المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية لتحديد أهمية وفعالية وكفاءة البرامج والأنشطة التي صدرت بها تكاليفات من الزيادة الكبيرة في عدد توصيات التقييم التي أقرتها لجنة البرامج والتنسيق. ففي عام ٢٠٠٥، اعتمدت توصيات التقييم المتعمق والمواضيعي جميعها تقريبا. وبينما قامت لجنة البرامج والتنسيق في بعض الحالات بتعديل محور توصيات التقييم فقد اعترتها سليمة من ناحية الصلاحية والأهمية والطابع العملي. وينبغي لقسم التقييم أن يحسن مشاوراته المتعلقة بالتوصيات التي يجريها مع عملاء الأمم المتحدة (من قبيل البرامج والهيئات المشتركة بين الوكالات)، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييمات المواضيعية. وينبغي صياغة هذه التوصيات صياغة استراتيجية لزيادة تصديدها لجوانب الضعف المنظومية. وتقارير التقييم الصادرة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ترد في الوثائق التالية: E/AC.51/2004/3 و E/AC.51/2005/2 و E/AC.51/2005/3 و E/AC.51/2005/4 و E/AC.51/2005/5 و E/CN.4/2005/55.

(ب) وتجلى التنسيق الأفضل مع هيئات الرقابة الخارجية في إحراز قدر كبير من التقدم في التعاون مع هيئات الرقابة الخارجية. وأجريت مشاورات مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن عرض المواضيع الخاصة بالتقييم المواضيعي على لجنة البرنامج والتنسيق وفي إجراء تقييم مواضيعي لإدارة المعارف. وصدر تقريران بشأن تعزيز الرصد والتقييم في الأمم المتحدة (A/59/79 و A/60/73)، وأعد التقرير الأخير بالاشتراك مع وحدة التفتيش المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك المكتب في الاجتماعات السنوية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وكان عضوا نشطا في ثلاث فرق عمل مختلفة تابعة للفريق المعني بالتقييم. ويتعين المضي في تحسين التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن تقارير التقييم تيسيرا لتوسيع نطاقها. وينبغي التوسع في استخدام المشاريع المشتركة مع مكاتب التقييم الأخرى بالأمم المتحدة.

٣٠-٥ (أ) وكدليل على زيادة تنفيذ التوصيات المعتمدة الواردة في تقارير التقييم، فقد ازدادت نسبة التوصيات المنفذة من ٧٠ في المائة إلى ٨٨ في المائة. وأسفر ذلك عن إدخال تحسينات على تصميم برامج الأمم المتحدة وتنفيذها. ويتعين تحسين المتابعة مع العملاء في مجال وضع خطط لتنفيذ التوصيات ومتابعة تلك الخطط، إلى جانب زيادة فعالية استخدام الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات بهدف الإبلاغ عن نتائج توصيات التقييم.

(ب) وعملا على تحسين نوعية توصيات التقييم أُعدت دراسة استقصائية للتعليقات على التقارير شملت المندوبين في لجنة البرنامج والتنسيق. وبينت الدراسة، إلى جانب تحليل محتويات تقارير تلك اللجنة، وجود تقييم إيجابي لنوعية وفائدة تقارير التقييم وتوصياته. ويلزم تعزيز التركيز على العملاء فيما يتعلق باهتمامات وتوقعات المندوبين في



لجنة البرنامج والتنسيق ودعم إجراء اتصالات أفضل معهم لتحسين الوفاء باحتياجات اللجنة من المعلومات المناسبة التي تصل في حينها. ومنذ توفير دليل التقييم\* على الإنترنت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، جرى إنزاله إلكترونياً ٨٦٠ مرة.

(ج) وجرى تعزيز دور التقييم الذاتي داخل المنظمة، عن طريق إصدار مواد إرشادية وتكليفات محددة في مجال الاستشارة. وعلى سبيل المثال، قُدمت المساعدة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لكي تحدد عملية استعراضها الداخلي وإجراءاتها المعنية بالتقييم الذاتي ومراحل استعراض الأقران وتحقيق النواتج. وقُدمت المساعدة إلى وحدة التقييم وبحوث الاتصال التابعة لإدارة شؤون الإعلام لوضع إطار عمل منهجي وخطة عمل للاستعراض السنوي لتنفيذ البرامج. وقد أُوصي باتباع نهج ذي ثلاث مراحل لتغطية المناقشات الداخلية للتقييم الذاتي واختيار وتعميم أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة إلى إدارة شؤون الإعلام عند تقييمها لتأثير نشرة "وقائع الأمم المتحدة" وفعاليتها من حيث التكلفة. وينبغي إجراء دورات مناسبة لاستيعاب الدروس المستفادة بعد إكمال كل مشروع.

المشورة الإدارية\*

٣٠-٦ (أ) تحققت زيادة في الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة والأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات المقررة بحيث أشار ٩٥ في المائة من العملاء إلى زيادة الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة باتخاذهم مبادرات لتحسين الإدارة. وطلب ٢٠ في المائة من العملاء المزيد من المساعدة وشرع ١٤ في المائة منهم في إجراءات للتنفيذ. ويؤدي التبكير بإشراك العملاء في الحوار المكثف في مشاريع المشورة إلى التخفيف من حدة التوتر والتصدي للمقاومة. وينبغي بذل المزيد من الجهود في مرحلة المشاركة: وذلك بالتدقيق في مدى التزام العملاء وقدراتهم ورغبتهم في تنفيذ مهام المشورة. وينبغي الإبقاء على إمكانية رفض الطلبات بعد مرحلة التقييم الأولى.

(ب) وفيما يتعلق بالفترة التي يشملها هذا التقرير أوضح ١٠٠ في المائة من العملاء أنهم قد عززوا الشفافية والمساءلة نتيجة خدمات المشورة الإدارية المقدمة إليهم. وأعرب ٦٠ في المائة من العملاء عن ارتياحهم بشأن أنشطة إدارة التغيير. وحيث أنه لا توجد آلية لكفالة مساءلة العملاء عن تنفيذ التغيير ستؤدي اجتماعات المتابعة كل ثلاثة أشهر وستة أشهر إلى تعزيز التزام العملاء الأولي بالتغيير.

(ج) وتحققت تحسينات في فعالية وكفاءة إدارة البرامج نتيجة خدمات المشورة الإدارية المقدمة إلى الإدارات لدى ١٠٠ في المائة من العملاء، إذ أدخلوا تحسينات على إدارة البرامج نتيجة خدمات المشورة المقدمة إليهم. وأشار ١٥ في المائة من العملاء إلى أن

الخدمات المقدمة تشجع على استحداث معايير لقياس التقدم المحرز. ورغم وجود رسالة جوهرية ثابتة موجهة للعملاء وللعملاء المحتملين يجب التحلي بالمرونة عند التحاور معهم. وترد تقارير إضافية في الوثائق التالية: A/59/133 و A/59/253 و A/59/388 و A/60/588.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التحقيقات\*

٣٠-٧ (أ) تحققت حماية أفضل لأصول المنظمة ومواردها وزيادة الامتثال لقواعد المنظمة وأنظمتها بزيادة الكفاءة عبر تناول مهام التحقيق بطريقة قطاعية في إطار مسؤولية موظفين محددين. وأسفر تبني هذا النهج ذلك عن تحسن التنفيذ وزيادة وضوح المشاكل لكل من المكتب ومديري البرامج. وأحيلت ١٧٧ حالة إلى السلطات المختصة، مما يتجاوز الهدف بمقدار ثلاثة أمثال، وسُوي ما مجموعه ٣٠٨ حالات. ولقد شملت تلك الحالات تقييما شاملا لمخاطر الإغاثة فيما يتعلق بالموجات السنامية (التسونامي) في المحيط الهندي، وذلك بالتعاون مع إدارات الأمانة العامة وصناديقها وبرامجها. وجرى التشديد على لزوم تعزيز الأمن الميداني، وتحسين تنسيق أعمال الإغاثة، وإصلاح العيوب الموجودة في إجراءات المشتريات، واقترح كذلك إنشاء مكتب رقابة إقليمي لخدمة جميع الوكالات المعنية. وكشفت التحقيقات التي جرت في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من عمليات حفظ السلام عن حالات سوء سلوك جسيمة ووجوب زيادة إجراءات الوقاية والكشف (A/59/661). وأُعدت بروتوكولات جديدة للتحقيق في التقارير التي تتحدث عن الاستغلال والإيذاء الجنسيين في بعثات حفظ السلام وغيرها من مراكز العمل، وسيجري تعزيز تلك البروتوكولات في جميع أرجاء المنظمة. ويعمل المكتب الآن مع إدارة عمليات حفظ السلام لكفالة الإسراع في تناول القضايا الجسيمة بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، لتحقيق الأهداف الواردة في التقرير المتعلق بالاستراتيجية الشاملة للقضاء على الاستغلال والإيذاء الجنسيين مستقبلا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/59/710)\* وإبلاغ جميع موظفي الأمم المتحدة بأن المنظمة لن تتسامح إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسيين. وتناولت التحقيقات في مجال مشتريات بعثات حفظ السلام إدعاءات تتهم موظفين في الأمم المتحدة بالفساد، والمساءلة عن سرقة ممتلكات الأمم المتحدة، والتواطؤ بين موظفي الأمم المتحدة والبائعين. ويتعين توفير مهارات أفضل لمديري البرامج في مجالي التحقيقات والمتابعة. ويقوم المكتب بوضع خطة تدريبية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. انظر أيضا التقرير الذي يتناول تعزيز المهام الوظيفية المتعلقة بالتحقيقات في الأمم المتحدة (A/58/708).